

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
المركز الجامعي العربي بن مهدي - أم البواقي -  
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية

رقم التسجيل:.....

الشعبة: تحليل اقتصادي

محددات الاستثمار الأجنبي  
المباشر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

من إعداد الطالبة:

- معطي الله خير الدين

- بيبي نورة

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	المركز الجامعي أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رجال السعدي
مقررا	جامعة قالة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. معطي الله خير الدين
عضوا	المركز الجامعي أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوراس أحمد
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. بوعشة امبارك

السنة الجامعية 2008 - 2009

# شكر

لله الحمد و الشكر أولا و أخيرا.

يسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير،

وبأخلص آيات الاحترام و العرفان بالجميل للأستاذ الدكتور معطى الله خير الدين الذي أنار لي الطريق بعلمه الغزير و توجيهاته السديدة، و الذي كان لإرشاداته القيمة و روحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز

هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

الاشتراك في مناقشة هذا البحث و تقييمه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا

البحث، و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور رجال السعدي.



# إهداء

إلى وطني الغالي الجزائر،

إلى كل شهداء ثورة نوفمبر

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى زوجي الذي وقف بجانبي طيلة فترة اعداد هذا البحث وابنتي فريال،

إلى جميع الأحباب والأصدقاء،

إلى كل طالب علم،

أهدي هذا العمل المتواضع.

## فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة

1 - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقاته الدولية و آثاره على الدول  
المضيفة.....

2 - 1 - 1 محاولة تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي  
المباشر.....

2 - 1 - 1 مفهوم الاستثمار و الاستثمار الدولي.....

6 - 1 - 1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....

9 - 1 - 1 ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي.....

14 - 2 - 1 أشكال، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالشركات عابرة القارات.....

14 - 1 - 2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....

20 - 2 - 2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....

23 - 2 - 1 الشركات عابرة القارات كأداة رئيسية لتحسينه.....

29 - 3 - 1 التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي

المباشر.....

30 - 1 - 3 الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة.....

36 - 2 - 3 نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع.....

43 - 3 - 3 نصيب الدول النامية و العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر.....

49 - 1 - 4 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول

المضيفة.....

49 - 1 - 4 المواقف المتعارضة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.....

52 - 2 - 4 الآثار الاقتصادية.....

62 - 3 - 4 الآثار البيئية، الاجتماعية و السياسية.....

65	2 - محددات و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
66	2 - 1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية و الدراسات الميدانية....
66	2 - 1 - 1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور نظريات التدويل.....
78	2 - 1 - 2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع الدراسات الميدانية.....
86	2 - 2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
87	2 - 2 - 1 المحددات القانونية و الإدارية و السياسية.....
93	2 - 2 - 2 المحددات الاقتصادية.....
102	2 - 2 - 3 منشآت البنية التحتية و مستوى المعيشة.....
106	2 - 3 الجهود الترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
106	2 - 3 - 1 دور الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....
113	2 - 3 - 2 الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار.....
121	2 - 4 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
121	2 - 4 - 1 حجم و مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
127	2 - 4 - 2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
131	2 - 4 - 3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.....
138	3 - دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2006/1996)
138	3 - 1 مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية.....
138	3 - 1 - 1 نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....
141	3 - 1 - 2 مراحل إعداد النموذج القياسي.....
156	3 - 1 - 3 المشاكل القياسية.....
169	3 - 2 تعيين و تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر.....

169 ..... 1 - 2 - 3 تحديد متغيرات النموذج.

170 ..... 2 - 2 - 3 تحديد الشكل الرياضي للنموذج و الطريقة المناسبة للتقدير.

172 ..... 3 - 2 - 3 تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

182 ..... 3 - 3 تقييم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر

للجزائر.....

182 ..... 1 - 3 - 3 المعايير الإحصائية

187 ..... 2 - 3 - 3 المعايير القياسية

189 ..... 3 - 3 - 3 المعايير الاقتصادية

191 ..... خاتمة

194 ..... قائمة

..... المراجع

قائمة الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	أكبر 15 شركة عابرة القارات غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، 2005	( 1 - 1 )
29	مؤشرات مختارة للشركات عابرة القارات 1982-2006	( 1 - 2 )
33	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المناطق	( 1 - 3 )
38	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة المختارة، 2006 - 1995	( 1 - 4 )
40	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سنتي 1971 - 1978 في مناطق مختارة	( 1 - 5 )
45	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول النامية خلال الفترة 2001 - 2006	( 1 - 6 )
48	نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 06-98	( 1 - 7 )
58	مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول المضيفة إلى الخارج	( 1 - 8 )
73	العوامل الشرطية، الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر	( 2 - 1 )
76	المحددات المختلفة للاستثمار المباشر الأجنبي	( 2 - 2 )
80	دالة الاستثمار الأجنبي المباشر ( الرصيد المتراكم الاسمي )	( 2 - 3 )
81	دالة الاستثمار الأجنبي المباشر ( الرصيد المتراكم الاسمي ) للدول النامية	( 2 - 4 )
98	تطور عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية خلال الفترة ( 1996 - 2006 )	( 2 - 5 )
99	بيانات حجم السوق الجزائرية	( 2 - 6 )
101	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1996 - 2006 )	( 2 - 7 )
119	الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأخرى حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات (1996-2007)	( 2 - 8 )

123	بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996 - 2006)	( 2 - 9 )
124	توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب أقاليمها الأصلية خلال الفترة ( 1994 - 2001 )	( 2 - 10 )
125	توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال سنة 2001 تبعا لبلدها الأصل	( 2 - 11 )
126	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تبعا لبلدانها الأصلية في الفترة ( 2003 - 2005 )	( 2 - 12 )
129	توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر من 13/11/93 إلى 31/12/2001	( 2 - 13 )
130	مقارنة بين حجم الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي المباشر	( 2 - 14 )
131	التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2004	( 2 - 15 )
132	وضع الجزائر في مؤشر المخاطر القطرية المركب	( 2 - 16 )
132	وضع الجزائر في مؤشر اليورموني للمخاطر	( 2 - 17 )
133	وضع الجزائر في مؤشر الأنستيتوشنال انفستور للتقويم	( 2 - 18 )
133	وضع الجزائر في مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر	( 2 - 19 )
134	المؤشرات النوعية للحكم الجيد في عدد من البلدان المختارة	( 2 - 20 )
146	إنتاجية العمل بمؤسسة ما خلال الفترة ( 2002 - 2007 )	( 3 - 1 )
174	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة ( 1996/2006 )	( 3 - 2 )
176	البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة ( 1996/2006 ) بالأرقام القياسية	( 3 - 3 )
181	نتائج تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	( 3 - 4 )
185	الارتباطات الجزئية لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالمعادلة السادسة	( 3 - 5 )

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق الناشئة	( 1 - 1 )
41	التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا في الفترة 1987 - 2006	( 1 - 2 )
60	نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحث و التطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال، بلدان مختارة 2003	( 1 - 3 )
70	دورة حياة المنتج الدولي	( 2 - 1 )
100	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متوسط الدخل الفردي في الجزائر للفترة 1996 - 2006	( 2 - 2 )
122	أول 10 دول افريقية مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر أفريقيا	( 2 - 3 )
160	التوزيع الاحتمالي ل D-W	( 3 - 1 )
166	انتشار قيم حد الخطأ العشوائي	( 3 - 2 )
177	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتاج المحلي الإجمالي	( 3 - 3 )
178	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الضرائب	( 3 - 4 )
178	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الانفتاح الاقتصادي	( 3 - 5 )
179	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر باحتياطي الصرف	( 3 - 6 )
179	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الدين الخارجي	( 3 - 7 )
180	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل التضخم	( 3 - 8 )

## مقدمة

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدتها هذه الأخيرة، و كان ذلك منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود، و الزيادة السريعة للتجارة الدولية و لحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي و أبرز مظاهر عولمته، عبر توسع نفوذ الشركات عابرة القارات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية، و الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية. كل هذا و إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية دفع بها إلى أن تتسارع و تتسابق نحو الالتحاق بركب التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش، و لقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصادياتها من خلال الجهود المبذولة و التي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، و تحرير التجارة، و الالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة، و السعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها و تعزيز حيويتها، و تنويع مصادر الدخل، و جلب التكنولوجيا الحديثة و الدخول في دائرة التطور الاقتصادي الجاري باستمرار.

إن تسابق الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و حرص حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري، كان من أجل تحقيق تغييرات أساسية في مصادر النمو و تنويع النشاط الاقتصادي، و ترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية، و زيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة مموّدة العواقب مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية"، التي كانت عواقبها وخيمة، و بالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط و متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي هذه بمفهومها المتصاعد، و قد توجهت جهود الدول النامية مجتمعة نحو ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أرجائها، و ذلك من خلال سعيها الحثيث في خضم التحولات العالمية الراهنة نحو تحسين بيئة الاستثمار في أقاليمها، و سن القوانين و التشريعات المحفزة على استقطاب هذا الاستثمار و توجيه تدفقاته إليها بما يضمن مساعدته لها واستفادتها منه في تحقيق تنميتها الشاملة.

إن الجزائر، من ضمن الدول التي بدأت منذ السنوات الأخيرة بالسير فعلا في هذا الإطار، إذ باشرت حكوماتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية و الاستثمارية بعدما أدركت الفشل الذي منيت به الإستراتيجية التنموية التي كانت لا تنظر إلا إلى الداخل، و التي جرى إتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء اقتصادها حتى يتسنى تكيفه بكل كفاءة و إيجابية مع التحولات العالمية، و من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، و حاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد و تعزيز حيويته و تقليص الفقر و خلق المزيد من فرص العمل، و تطوير مستوى المهارة و الإنتاجية لدى القوى العاملة، و جلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية. و من أجل تحقيق

ذلك، أصبحت تعي الجزائر أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية، و تدعيما للاستثمار المحلي، و بديلا لأشكال التمويل الكلاسيكي و لتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

### الإشكالية

تبعاً للعرض السابق تبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث و التي يمكن بلورتها في التساؤل الرئيسي التالي:  
**هل توجد تأثيرات للمتغيرات الاقتصادية المحلية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟  
و هل يمكن إبراز هذه التأثيرات؟**

من هذا التساؤل الرئيسي تنبثق منه عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- 1 - ما هي التحولات العالمية التي شملت نمط التدفقات الدولية لرؤوس الأموال؟
- 2 - ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية؟
- 3 - ما هو واقع، مناخ و التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- 4 - ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المحلية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- 5 - هل الاستثمار الأجنبي المباشر هو متغير متجانس مع المتغيرات الاقتصادية المحلية؟

### فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات التالية:

- 1 - أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، و أن الفكر الاقتصادي أولى له أهمية بالغة في تفسيره بحكم أنه وسيلة لانتشار و توسع الشركات عابرة القارات.
- 2 - يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين الأداء و تطوير الكفاءات الإنتاجية للدولة المضيفة.
- 3 - إن المناخ الاستثماري في الجزائر متنوع و خصب وجذاب لكل المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، لكن يحتاج مقومات لتفعيله.
- 4 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المحلية، و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5 - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو متغير غير متجانس مع المتغيرات الاقتصادية المحلية.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه و حمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و بقدرته على تعزيز التكامل العالمي، و عاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية و تفعيلها، و نظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطوير.

## هدف البحث:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث، تكمن فيما يلي:

- 1 - محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إبراز مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة.
- 2 - إبراز حقيقي لأسباب تعارض المواقف بشأنه، و الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابه و تقييم انعكاساته على اقتصاديات الدول المضيفة له.
- 3 - تقييم تدفقاته الواردة إلى مختلف دول العالم.
- كما يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن من الآتي:
- 4 - تحديد أهم العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- 5 - اقتراح مجموعة من السياسات الملائمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال الاستفادة من نتائج النموذج الكمي.

## منهج و أدوات البحث:

لانجاز هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، و تحليل العوامل المؤثرة فيه. كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي بهدف قياس أثر المتغيرات الاقتصادية المحلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، و ذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

## فترة البحث:

يشمل هذا البحث الفترة الممتدة بين ( 1996 / 2006 ) و ترجع أسباب اختيار هذه الفترة إلى ما يلي:

- 1 - أول تدفق ملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سنة 1996.
- 2 - توفر المعطيات الخاصة بهذه الفترة.

## خطة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الذي اخترنا له عنوان "ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقاته الدولية و آثاره على الدول المضيفة " أربع مباحث، متناولين في المبحث الأول تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر مع إبراز التفرقة بينه و بين الاستثمار المحفظي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مختلف أشكاله و مدى اختلاف هذه الأخيرة عن أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، و في المبحث الثالث تطرقنا إلى التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، و في المبحث الرابع و الأخير تطرقنا إلى آثاره على الدول المضيفة.

أما الفصل الثاني من البحث و المعنون بـ " محددات وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " فنهدف من خلاله إلى إبراز المحددات التي تحكم سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد قسمنا هذا الفصل إلى

أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك في النظرية الاقتصادية وكذلك في بعض الدراسات السابقة، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و تناولنا في المبحث الثالث الجهود الترويجية التي قامت بها الجزائر لاستقطابه، أما المبحث الرابع فقد خصصناه لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و تناولنا في الفصل الثالث و الأخير من هذا البحث دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2006/1996، الذي نهدف من خلاله إلى محاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مبادئ منهجية أساسية حول الدراسة القياسية المعتمدة لانجاز هذا البحث، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مرحلة تعيين و تقدير نموذج للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتقييم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر المقدر في المبحث الثاني.

و قد خالصنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أعقبت بمجموعة من التوصيات على أمل أن تجد طريقها للتطبيق.

## 1 - ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقاته الدولية و آثاره على الدول المضيفة

إن للاستثمار مجالات و مستويات عديدة، و ما يهمننا في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، و يعتبر أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول و التكتلات الاقتصادية في العالم، و يكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل تنميتها.

و مما لا شك فيه، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال التي تميزه عن باقي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وكذا دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع و الانتشار و اختراق الأسواق العالمية. و عند المقارنة بين نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية و حجمه في العالم، نجد أنها لم ترتفع إلا قليلا، إذ بلغت هذه النسبة 25.40% كمتوسط سنوي في الفترة 1995-2000 لتبلغ 29% سنة 2006، أما الملاحظة الأكثر أهمية تتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، و بين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة. و لاشك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالإيجابيات و السلبيات (مزايا و عيوب)، هو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة و الصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي و الجغرافي. و له كذلك آثار عديدة على الاقتصاديات المضيفة منها الاقتصادية، السياسة و الاجتماعية.

من أجل إثراء و تحليل هذا الموضوع، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل المعنون بماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقاته الدولية و آثاره على الدول المضيفة، إلى النقاط التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه و علاقته بالشركات عابرة القارات.
- التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

## 1 - 1 محاولة تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، تميزت بالصعوبة في تحديد تسمية و تعريف لها، حيث أن الاقتصاديين و المختصين في هذا المجال صادفتهم مشكلة تحديد أبعاده وجوانبه، نظرا لتعقيدها الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية و القانونية و كذلك الإحصائية بشأنها. و ثمة مسائل أساسية تؤكد بما لا يدعو للشك حقيقة تعقد الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة قائمة بذاتها و التي أثارَت حفيظة الكثيرين من الاقتصاديين بدراستها على غرار Raymond، Stephane Hymer، Hood، Jh.Dunning، Vernon، هذه المسائل يمكننا بلورتها في التساؤل حول ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ و هل يمكن اختصار الاستثمار الدولي في الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و ما هي علاقته بالشركات عابرة القارات؟

إن تسليط الأضواء على المسائل المذكورة آنفا، عبر إيجاد إجابات واضحة و شافية، يعني إمكانية التوصل إلى تحديد هذه الظاهرة الاقتصادية من مختلف جوانبها، و من ثم إبراز خصائصها التي تميزها عن باقي الأنواع الأخرى للاستثمار الدولي، وكذلك الوصول إلى إبراز العلاقة بينها و بين الشركات عابرة القارات. و قبل أن نخوض في حيثيات تلك المسائل، يجب أن نتطرق بإيجاز لكل من الاستثمار بشكل عام، و الاستثمار الدولي بشكل خاص، لأن ذلك يشكل بنظرنا بداية حقيقية نحو الإلمام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 1 - 1 - 1 مفهوم الاستثمار و الاستثمار الدولي

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و الاستثمار الدولي عند الكثير من الكتاب و الخبراء الاقتصاديين، و سنقوم في هذا الجزء بتقديم بعض التعاريف الخاصة بهما، لنخلص بعدها إلى تحديد مفهوم عام لهما، ثم بعدها نعمد إلى بلورة الأشكال المختلفة للاستثمار الدولي .

### 1 - 1 - 1 - 1 مفهوم الاستثمار

لا يعد مفهوم الاستثمار جديد بل هو مفهوم تطرقت له عدة مدارس و نظريات أهمها النظرية الكينزية و التي اعتبر من خلالها J.M.Keynes الاستثمار العامل المحرك للدورة الاقتصادية. كما تطرق لهذا المفهوم عدة باحثين كل عرف الاستثمار حسب موضوع دراسته فمنهم الاقتصادي و منهم المحاسب و المالي. يعرف P.Samuelson الاستثمار على أنه " ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص و يعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي تعني كلمة الاستثمار الزيادة في مخزون رأس المال المادي ( من آلات، مباني... الخ )، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، أسهم أو سندات... الخ، و لا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك خلق حقيقي لرأس المال"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, Economie, Edition Economica, Paris, 2000, p 424.

يعرف كينز J.M.Keynes الاستثمار بأنه "زيادة في التجهيزات تعادل الجزء من الدخل الذي لا يمتص بالاستهلاك"<sup>1</sup>.

أما (Boum Bawerek) فقد أعطى تعريف محدد و واضح للاستثمار حيث يعتبر أن الاستثمار قبل كل شيء هو "التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة و هذا عن طريق شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات... الخ) أو عن طريق رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال)"<sup>2</sup>. كذلك Arnaud Thauvron يعرف الاستثمار بأنه "نفقات حالية لأجل توليد إيرادات إيجابية للمؤسسة في عدة سنوات لاحقة"<sup>3</sup>.

وحسب المنظور المحاسبي، فالاستثمار هو تملك للمؤسسة يسجل في جانب الأصول، و يشمل ثلاث أنواع كما يلي<sup>4</sup>:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد... الخ).
- الاستثمارات المعنوية (براءات، العلامات التجارية، شهادات... الخ)
- الاستثمارات المالية (سندات، أسهم، كفالات... الخ).

كذلك يتحدد مفهوم الاستثمار حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير "يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"<sup>5</sup>.

وهناك مفهوم مالي للاستثمار يعرف على أنه: "كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل. و الممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)"<sup>6</sup>.

من هذه التعريفات للاستثمار نجد أنها تركز في مجملها على جوانب المخاطرة و السعي نحو الربح و على أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في عمليات الإنتاج.

## 1-1-1 مفهوم الاستثمار الدولي

<sup>1</sup> - النظرية الكينزية، الموقع:

<http://www.arab-ency.com/index>

<sup>2</sup> - Patrick Epingard – Investir Face aux Enjeux Technologiques et Informationnels, Edition Ellipes, 1991, p 2.

<sup>3</sup> - Arnaud Thauvron, Le Choix d'Investissement, site d'Internet:

[http://www.numilog.com/fiche\\_livre.asp?PID=26658](http://www.numilog.com/fiche_livre.asp?PID=26658).

<sup>4</sup> - Patrick Villieu, l'Investissement, site d'Internet:

[http://www.numilog.com/package/extraits\\_pdf](http://www.numilog.com/package/extraits_pdf).

<sup>5</sup> - Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de Projets, Berti Edition, Paris, 1999 , P 7.

<sup>6</sup> - Abdellah Boughaba, Analyse et Evaluation de Projets, Ibid, p, 7.

يعرف فريد النجار الاستثمار الدولي على أنه: " تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، و سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات"<sup>1</sup>. كما أن Alain Samuelson يعرف الاستثمار الدولي بأنه كل توظيف لأجل، لتدفق يحمل أحد الصيغ التالية<sup>2</sup>:

- الاستثمار على المدى الطويل لقطاع غير نقدي مجسد من خلال المؤسسات و الدولة.  
- الاستثمار في المدى القصير ممثل في القروض و اقتراض القطاع البنكي، تحويلات الأفراد، الخواص أو الحكومية.

- رصيد المداحيل لرؤوس الأموال المتواجدة في الخارج في شكل أرباح صافية معادة أو معاد استثمارها. و نجد مفهوم الاستثمار الدولي عند المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه " الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات و فروعها و وكالاتها، كما يشمل على الاستثمارات غير المباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم و السندات و كذلك القروض الذي يجاوز اجلها الثلاث سنوات"<sup>3</sup>. وبالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الدولي على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي يجري تحديدا خارج البلد الأصل (الأم) تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، مالية، سياسية... الخ، و هذه الحركات إنما تتخذ أشكالا متعددة سوف نتناولها في العنصر الموالي.

### 1-1-3 أشكال الاستثمار الدولي

بالنظر إلى ما سبق ذكره نجد أن الاستثمار الدولي هو ذلك الاستثمار الذي يتم خارج البلد الأصل بحيث يجري في البلد المضيف، و هذا الأخير قد يتخذ عدة أشكال تبعا للمعايير المختلفة التي على أساسها يمكن صياغة أشكاله المتنوعة التالية<sup>4</sup>:

#### أولا: وفق معيار القائم به

نستطيع أن نفرق وفق هذا المعيار بين ثلاثة أنواع من الاستثمار الدولي و هي: الاستثمار العمومي، الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط، حيث أن الاستثمار العمومي (الحكومي) هو ذلك الاستثمار الذي يجري و يتجسد من طرف حكومة من الحكومات، أو هيئة من الهيئات سواء كانت وطنية أو دولية، فلذلك يصطلح عليه استثمارا عاما، و على سبيل المثال اقتراض حكومة ما من إحدى الهيئات المقيمة في الخارج، أو

<sup>1</sup> - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

<sup>2</sup> - Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Office des Publications Universitaire, Algerie, 1993, p 47.

<sup>3</sup> - دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 62.

<sup>4</sup> - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 7 - 8.

الحصول (امتلاك) على السندات أو الأسهم و ذلك في إطار مشاريع اقتصادية خارج البلد الأصل. أما الاستثمار الخاص فهو ذلك النوع الذي يجري من طرف الأفراد، أو المؤسسات غير الحكومية... الخ. أما النوع الثالث فهو النوع الذي يحوي النوعين السابقين و يصطلح عليه الاستثمار المختلط و يسمى الاستثمار الدولي ثنائي الأطراف إذا اقتضت العلاقة فيه بين المستعمل الأخير لرأس المال و بين مستثمر واحد فقط، خاصة كان أم عمومياً، و سيمسى متعدد الأطراف في الحالة العكسية، إذا كان هناك أكثر من مستثمر أجنبي.

### ثانياً: وفق معيار كيفية الاستخدام

و يتخذ الاستثمار الدولي هنا إما شكل مقيد أو حر، فالمقيد هو ذلك الذي يجري وفق شروط مقيدة من حيث الاستخدام، و مثال على ذلك تعاقد دولتين فيما يخص الإقراض و الاقتراض، فالدولة التي تسعى إلى الاقتراض تكون ملزمة باستعمال الأموال المقرضة في شراء السلع و الخدمات من أسواق الدولة المقرضة وليس من دونها. إن أغلب القروض التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً هي من النوع المقيد. أما الاستثمار الذي يتخذ الشكل الحر، فهو الذي يجري دون إلزام بالشروط التي يفترض الالتزام بها في حال الاستثمار المقيد.

### ثالثاً: وفق معيار الشكل

نستطيع وفق هذا المعيار أن نفرق بين نوعين من الاستثمار الدولي، وهما الاستثمار بدون مقابل والاستثمار بالمقابل. الاستثمار بدون مقابل هو ذلك الذي يجري بين الدول بدون مقابل معين (هبة)، فكأن تقدم دولة ما رؤوس أموال لدولة ما في شكل مساعدة. أما الاستثمار بالمقابل فهو ذلك النوع الذي يتجسد مقابل عائد و يشمل على سبيل المثال القروض بمختلف أشكالها الممنوحة، أو شراء سندات أو أسهم... الخ.

### رابعاً: وفق معيار المدة

تنقسم الاستثمارات الدولية من حيث المدة التي تستغرقها إلى استثمارات قصيرة الأجل وهي التي تعقد لمدة عام فأقل، واستثمارات طويلة الأجل وهي التي تزيد مدتها عن عام، إن الاستثمار الأجنبي القصير الأجل استثمار يتم إبرامه على أن يكون تحت الطلب و غالباً ما تنشأ هذه الاستثمارات بصدد انتقال السلع و الخدمات بين الطرفين المتعاقدين. أما الاستثمار طويل الأجل فإنه يتجسد بالقروض التي تزيد مدتها على عام، و التي تنصب على أصول ثابتة كإقامة فروع لمشروعات أجنبية داخل الدولة المقترضة<sup>1</sup>.

### خامساً: وفق معيار الطبيعة

جرى العرف الدولي على تقسيم الاستثمار الأجنبي من حيث الطبيعة إلى نوعين اثنين: استثمار مباشر و استثمار غير مباشر أما قوانين المقارنة بينهما فإنها لا تعني في الغالب وضع معيار فاصل بين عمليات الاستثمار المباشر و عمليات الاستثمار غير المباشر بل أنها عادة ما تذكر كل صور الاستثمار في نص واحد<sup>2</sup>.

1 - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية، مرجع سبق ذكره، ص 60.  
2 - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية، المرجع نفسه، ص 61.

بقي لنا أن نضيف في هذا المجال، أنه يمكن تصنيف الاستثمار الدولي و وفق معايير أخرى مختلفة، منها النموذج الاستثماري، صيغ الملكية، ظروف المناخ الاستثماري، المزايا و الضمانات، وفق النظام الاقتصادي و النظام السياسي... الخ.

## 1-1-2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت الكثير من الاهتمام، و ذلك منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين. و في هذا الشأن نرى أنه من الصواب أن نذكر هنا بحقيقة معينة تكمن في أن هناك إشكال يصادف الباحث عند محاولته تحديد تعريف محدد له.

و تتعلق المشكلة التي تصادفنا عند تعريفه، بمشكلة التسمية أي تسميته، حيث بمجرد الإطلاع على مختلف الدراسات التي تجسدت في هذا الميدان نكاد ندرك أنها تفتقر في مجملها ل تسمية موحدة. و قبل أن نحدد التسمية التي سنلتزم بها لغرض إتمام هذا البحث، سنحاول الوقوف على بعض التسميات التي اتخذها بعض المفكرين و الكتاب الاقتصاديين.

فهناك من اتفق على التسمية التالية "الاستثمار المباشر الدولي"، وهناك من استخدم "في الخارج" عوضا عن "الدولي" لتصبح التسمية "الاستثمار المباشر في الخارج"، و استقر البعض الآخر من المفكرين الاقتصاديين على التسمية المخالفة لما سبق ذكرها و هي "الاستثمار المباشر" دون إرفاقه لا بـ "الدولي" ولا "في الخارج".

أما من جانبنا فإننا نستخدم التسمية التالية: "الاستثمار الأجنبي المباشر"، لتجنب من جهة الخلط في التسميات و عدم توحيدها، و من جهة أخرى لعدم الخلط ما بين الاستثمار الدولي و الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن الاستثمار الدولي قد يجري في شكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب إيماننا بأن هذا الاستثمار المباشر إنما يقوم به أشخاص باختلاف صفاتهم لا يتمتعون بنفس الجنسية التي يتمتع بها البلد المضيف له، و من ثم يحق لنا إرفاقه بكلمة الأجنبي.

## 1-1-2-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر عند بعض المفكرين والكتاب

إن المفاهيم و التعاريف المطروحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر متعددة نتيجة لاختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، فهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة. و لذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كالآتي:

يعرف Bertrand-Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

أما عبد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"<sup>1</sup>.

من خلال هذا التعريف، يتجلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن:

- ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله.
- يتخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %.
- تعاقداً بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إما غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، و يبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات و المعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف.
- كما يعرفه فريد النجار بأنه: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة"<sup>2</sup>.

إن القصد من وراء هذا التعريف، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في أرض الواقع من خلال إنشاء مشروعات برأسمال مملوك بالكامل، أو جزئياً من قبل المستثمر الأجنبي، و ذلك على أساس ضرورة أن توفر له الدولة المضيضة الشروط الملائمة لذلك. الحرية، الضمانات... الخ. و هذه هي ميزة هذا التعريف.

و يعرف Bernard Guillochon الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الذي يتشكل من كل شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض و الاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم و فروعها"<sup>3</sup>.

مما سبق نجد أننا الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تحقيق مصلحة دائمة من خلال إقامة علاقات اقتصادية طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة في البلد المضيف، و لهذا الغرض يسعى المستثمر الأجنبي للحصول على سلطة فعلية، تمكنه من ممارسة التأثير الفعال و المراقبة الجيدة لتسيير المؤسسة.

## 1 - 1 - 2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عند بعض المنظمات

### الاقتصادية الدولية

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

<sup>2</sup> - فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>3</sup> - Bernard Guillochon, Annie Kamecki, Economie Internationale, Edition Dunod, Paris, 2006, p 165.

على غرار المفكرين و الخبراء الاقتصاديين، كان للهيئات الدولية و الإقليمية دورا فعالا في محاولة تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اعتادت تلك الهيئات و من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، صندوق النقد الدولي (FMI)... الخ، في إنجاز دراسات و تقارير دورية تخصه بشكل مستقل أو من خلال ارتباطه بالتجارة، التنمية و الخصخصة... الخ، و نشرها ضمن منشورات مختلفة. من خلال تلك المنشورات يمكن سرد بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التي تبينتها تلك الهيئات و هي على النحو الآتي:

ينصرف تعريف صندوق النقد الدولي ( FMI ) للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة " <sup>1</sup>.

و عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD ) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي بواسطة الأفراد ومنشات الأعمال " <sup>2</sup>.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح و تحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد، المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار " <sup>3</sup>.

في حين تعرفه منظمة التجارة العالمية ( OMC ) بأنه " استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ( الأم ) أصلا إنتاجيا في بلد آخر ( المضيف )، بقصد إدارته " <sup>4</sup>.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، حيث تتفق جميعا في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال إلى دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهده المتمثل في تحقيق الربح. فالعناصر الرئيسية التي

<sup>1</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, l' Investissement International, Armand Colin, Paris, 1996, p 5.

<sup>2</sup> - يعقوب على جانفي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 6.

<sup>3</sup> - سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الأقطار النامية، في مداخلات الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14 - 15 نوفمبر 2005، ص 337.

<sup>4</sup> - محمد مسعود خليفة، خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 4.

يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في وجود تدفق للأموال النقدية من دولة لدولة أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولى إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئياً.

و في قراءة للتعريف السابقة التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الكتاب الاقتصاديين و مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية<sup>1</sup>:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية.

ب - الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته منتج، و بالتالي فهو يوفر أفضل استخدام للموارد.

ج - يمارس المستثمر الأجنبي باستثمارته درجة ممكنة من التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.

د - الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تحويلات مالية لا تمثل عبء مديونية مما يجعله يختلف عن القروض.

هـ - الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات عابرة القارات.

و - الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية، و لكنه عبارة عن آلات ومعدات متطورة عادة، و خبرات تنظيمية و مالية و فنية و إدارية و تسويقية، و كل هذه الموارد سببت ندرتها في الدول النامية الكثير من المشاكل التي عرقلت تنفيذ خططها التنموية.

### 1-1-3 ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي

لقد أشرنا سابقاً بخصوص تعريف الاستثمار الدولي و أشكاله، أن هذا الأخير إنما يتخذ عدة أشكال من بينها تصنيفه إلى الاستثمار المباشر و غير المباشر و ذلك وفقاً لمعيار الطبيعة، و لكن الحقيقة التي يجب أن لا نغفل عنها هي صعوبة التفرقة بين النوعين، و يعود ذلك لأسباب عديدة قد تكون مرتبطة بالتقييم الإحصائي له أو بالنمو التاريخي المتزايد لأشكاله، أو قد يعود ذلك لمقتضيات قانونية أو محاسبية. لذلك نرى أنه من الضرورة أن نفرق بين الشكلين في هذا الجزء.

### 1-1-3-1 مفهوم الاستثمار المحفظي

يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية على أنها " توليفة من الأدوات الاستثمارية التي تضم أدوات مالية كالأسهم، السندات، المشتقات، الودائع، القبولات، الأدونات... الخ، و حسابات الصرف الأجنبي، أدوات حقيقية كالعقارات و المعادن النفيسة و المنتجات الفنية... الخ، و كل ما لا يوجه للانتفاع الترفيهي أو الاستهلاك المظهري بل يكرس للأغراض الاستثمارية و تحقيق الأرباح... الخ، وذلك حيث تقع هذه التوليفة تحت إدارة واحدة معتمدة تعمل على بناء استراتيجيات تضمن أقصى كفاءة من استثمار الأدوات المعنية في ظل مناخ استثماري ملائم تتوافر فيه الفرص المرهبة"<sup>2</sup>.

يتضح من هذا التعريف أن المحفظة الاستثمارية تعتمد في مدى فاعلية دورها على ثلاثة عوامل رئيسية:

1 - محمد مسعود خليفة، خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، المرجع نفسه، ص 4.  
2 - محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 20.

- توليفة متنوعة من الأدوات التي تتسم بجداها الاقتصادية المرتفعة نسبياً.
  - إدارة تتميز بكفاءة عالية للأداء.
  - مناخ استثماري يتصف بالاستقرار العام و بوجود فرص متعددة.
- و يعرف الاستثمار المالي ( المحفظي ) بأنه " توظيف في أصل من الأصول المالية مثل : الأسهم والسندات، القبولات البنكية وشهادات الإيداع... الخ، وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية، وقد يكون الاستثمار المالي استثمار قصير الأجل أو يكون استثمار طويل الأجل"<sup>1</sup>.
- من هذا التعريف نجد أن الاستثمار المحفظي قصير الأجل يأخذ شكل أدوات الخزينة، القبولات البنكية وشهادات الإيداع، أما الاستثمار المحفظي طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة.
- أما الاستثمار المحفظي الأجنبي فيعرف بأنه " الاستثمار في الأسهم و السندات لشركات خارج الحدود الوطنية، و هذا الاستثمار مرتبط بوجود بورصة أي بأسواق الأوراق المالية التي تعد القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار"<sup>2</sup>.
- كما يعرف الاستثمار المحفظي الأجنبي بأنه " يتمثل في شراء سندات خاصة أو حكومية ( اكتتاب جديد أو الاتجار في قيم ( أسهم و سندات ) موجود أصلاً"<sup>3</sup>.
- كذلك يتمثل الاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية بأنه " يتعلق بتحركات رؤوس الأموال المتوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات المؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيم دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم أو السندات، إلا أنه لا يوجد له -خلافاً للاستثمار المباشر- حقوقاً للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات، والدافع الرئيسي للقيام بهذا النوع من أنواع الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار"<sup>4</sup>.
- و يتم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بعدة وسائل منها<sup>5</sup>:
- تملك المستثمرين الأجانب أسهم شركات إحدى الأسواق الصاعدة أو أكثر وذلك بشكل مباشر.
  - الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار القطرية، حيث يقوم مديرو محافظ الأوراق المالية باستثمار أموال الصندوق في محفظة متنوعة من الأوراق المالية الخاصة بسوق ناشئة واحدة أو أكثر.

1 - طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 15.

2 - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، جوان 2006، ص 73.

3 - Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Op-Cit, p 45.

4 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 43.

5 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، المرجع نفسه، ص ص 44 - 45.

- الاستثمار من خلال مستثمرين ذوي طابع مؤسسي، مثل صناديق المعاشات، شركات التأمين على الحياة، ويهتم هؤلاء المستثمرون عادة باستقرار الأوضاع الاقتصادية و باتجاه النمو طويل الأجل في الأسواق التي يقومون بالاستثمار فيها.

- السندات الدولية: يمكن للدول النامية الحصول على تمويل أجنبي عن طريق قيام كيانات مستقلة في هذه الدول بإصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية.

- الاستثمار في أوراق أجنبية في صورة شهادات إيداع دولية قابلة للتداول، تمكن هذه الوسيلة للمستثمرين في الولايات المتحدة وفي الدول الأوروبية، من الاستثمار في أسهم شركة ما في إحدى الأسواق الناشئة دون خروجها من أسواقها الوطنية، إذ يتم تداول هذه الأسهم بصفة عامة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة أو في عدة بورصات أوراق مالية عالمية، وذلك مقابل إصدار شهادة لحاملها من أحد البنوك الأمريكية أو غيرها تثبت إيداع مبلغ معين بسعر فائدة معين ولمدة محددة، فهذه الشهادة تمثل حقا على أسهم مؤسسة أجنبية مودعة لدى البنك، ويتم تداولها في بورصة أجنبية وتعطي شهادة لحاملها كافة الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم مع الملاحظة أن حامل الشهادة لا يعتبر مالكا لحصة في رأس مال الشركة المعنية ولكنه مالك لحصة شائعة في مجموعة الأسهم لدى البنك المصدر للشهادة.

### 1-1-3-2 الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي

لقد أشرنا سابقا بخصوص تعريف الاستثمار الدولي و أشكاله، أن هذا الأخير يتخذ عدة أشكال من بينها تصنيفه إلى الاستثمار المباشر و غير المباشر و ذلك وفقا لمعيار الطبيعة، و لكن الحقيقة التي يجب أن لا نغفل عنها هي صعوبة التفرقة بين النوعين، و يعود ذلك لأسباب عديدة قد تكون مرتبطة بالتقييم الإحصائي له أو بالنمو التاريخي المتزايد لأشكاله، أو قد يعود ذلك لمقتضيات قانونية أو محاسبية. لذلك نرى أنه من الضرورة أن نفرق بين هذين الشكلين.

إن معيار " الطبيعة " في حقيقته يبقى غير كاف للتفرقة بين الشكلين أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي، فلذلك استوجب على الباحثين و الخبراء ضرورة البحث عن المعيار الحقيقي و الذي من خلاله يتسنى تحقيق ذلك و من ثم وضع الحد الفاصل بينهما و تجنب احتمال الوقوع في الخلط بينهما.

ومن الأهمية بما كان تحديد الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، لما لهذا التحديد من أهمية بالغة في تعيين الضمانات القانونية و المالية التي يتمتع بها المشروع الاستثماري، كما يساعد ذلك من جهة أخرى في تعيين طرق و أساليب الرقابة القانونية التي تفرضها الدولة المضيفة على كل من هاتين الصورتين، و في بيان أثار كل منهما في تنمية اقتصاد و تجارة الدولة المستقطبة لهما، و يلاحظ أن هناك طريقتين يمكن من خلالهما تحديد نوع الاستثمار ما إذا كان استثمارا مباشرا أم محفظيا<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات القانونية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- الطريقة الأولى: فإنها تتمثل في بيان صور مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر كإنشاء مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم أو جزء منه، أو تملك العقارات، و بيان صور أخرى للاستثمار المحفظي كالاكتتاب في الأوراق المالية، أو شراءها من أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة.

- الطريقة الثانية: تعتمد في التفرقة بين صور الاستثمار الأجنبي على معيار قوامه مدى سيطرة المستثمر على المشروع، كما يطلق عليه معيار " السلطة و الرقابة "، أي مدى قدرته على توجيه المشروع و الاشتراك في إدارته بطريقة فعالة. فإذا استهدف المستثمر السيطرة على المشروع أو على الأقل الإشتراك في إدارته، فإنه يعتمد في توظيف أمواله في إحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تنشئ علاقات اقتصادية مستمرة بين المستثمر و المشروع، أما إذا انتفت نية المستثمر في السيطرة على المشروع فإنه يشترك في تمويله بطريقة غير مباشرة كإجراء نسبة محدودة من قيمه المنقولة لمجرد المضاربة أو الإقراض، و غير ذلك من صور الاستثمار المحفظي التي لا تعدو أن تكون مجرد توظيفات مالية في مشروعات قائمة، بغرض تحقيق عائد سريع وليس بغرض السيطرة على إدارتها. و عليه فإن التفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاستثمار الأجنبي غير المباشر تلزم حتما استخدام معيار ما يصطلح عليه " السلطة و الرقابة "، و هذا الأخير يعني بكل بساطة ووضوح مدى الإشراف على المشروع و إدارته و من ثم اتخاذ القرارات الفعلية من طرف المستثمر الأجنبي، إلى جانب الرقابة الحقيقية على مختلف الجوانب التي تخص المشروع الاستثماري الذي يقيمه مثل: الرأسمال المستثمر، الأهداف، الإستراتيجية التي يفترض أن تتبع، النشاط، العلاقات مع العملاء، الموردين... الخ).

و يتخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين<sup>1</sup>:

- الصيغة الكيفية: إن الاستثمار الذي يتجسد ميدانيا و الذي يمكن القائم الأجنبي به من الإشراف عليه و اتخاذ القرارات بشأنه و من ثم مراقبته وذلك إما بشكل كامل أو بشكل جزئي، فعندها يمكن الحكم جزما بأنه استثمار مباشر، أما الاستثمار الذي يتجسد ميدانيا في ظل تسجيل عدم تمتع القائم الأجنبي بتلك بخاصية السلطة و الرقابة، فذلك بلا شك يفسر على أنه استثمار غير مباشر.

-الصيغة الكمية: تعني تقدير نسبة من رأس المال المملوك في مشروع استثماري خارج البلد الأصل من طرف المستثمر الأجنبي، و التي تسمح بأن يكون الاستثمار مباشرا أو غير مباشر أي أن هذه النسبة هي التي تؤكد حق السيطرة و الرقابة أم لا.

إن حدود التفرقة بين الاستثمار المباشر و غير المباشر إنما تكون على أساس معيار " السلطة و الرقابة " بلا شك عبر عتبة الملكية التي تتخذ نسبة من رأس مال، و التي تشكل الحد الأدنى من الرأس مال الواجب على المستثمر الأجنبي مراعاته عبر مساهمته في المشروع الاستثماري الذي يراد إقامته إذا ما أراد فعلا إدارته و مراقبته. فإن كانت نسبة مساهمته تساويها أو تزيد عنها فاستثماره مباشر، و إذا كان العكس فإنه يكون غير مباشر.

<sup>1</sup> - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

و يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر حين يملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى شركات الأعمال، و كقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة، و في بعض الأحيان يقوم مستثمر يمتلك حصة أصغر بدور نشط بينما قد يظل دور مستثمر يمتلك حصة أكبر دوراً سلبياً<sup>1</sup>.

كما يعرف البنك المركزي المصري الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يستهدف الحصول على حصة دائمة في منشأة تعمل في اقتصاد غير الاقتصاد الذي ينتمي إليه المستثمر، ويكون غرض المستثمر أن يصبح له صوت فعال في إدارة المؤسسة وترتبط المعايير المحددة لتمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عادة بدرجة الملكية الأجنبية ومقدار توزيع الحصص بين الملاك حيث يجب ألا تقل نسبة الملكية للمستثمر الأجنبي عن 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية<sup>2</sup>.

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول أن الاستثمار المباشر و الاستثمار المحفظي يتشابهان من حيث أنهما يشكلان حركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي تحويل رؤوس الأموال الدولية من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة، بينما يختلفان حسب درجة السلطة و الرقابة التي يمارسها على المشروع.

تأسس على ما تقدم يستحسن بنا في هذا الشأن التعرض إلى مختلف الخصائص التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تميزه عن الاستثمار المحفظي، و التي هي<sup>3</sup>:

أ - الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتجسد واقعياً من خلال سعي القائم به تحقيق التمتع بحق الإشراف و الرقابة و ليس فقط تحقيق الأرباح مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يسعى من وراءه فقط تحقيق الأرباح.

ب - إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يتمتع بحق الإشراف و الرقابة يتحمل مسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر و ذلك بشكل جزئي أو كلي تبعاً للنسبة من الرأسمال التي ساهم بها في تلك المؤسسة، مقارنة بالقائم بالاستثمار المحفظي الذي لا يمكنه تحمل تلك المسؤولية لكونه لا يتمتع بحق الإدارة و اتخاذ القرارات... الخ.

ج - الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة و متينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها... الخ و هو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخصص مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، أو ربما مجرد امتلاك حصة من رأسمال مؤسسة ما، حيث يهدف من وراء ذلك مجرد تحقيق عائد.

<sup>1</sup> - محمد و هيب جمال، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 4.

<sup>2</sup> - طارق نوير، تقييم جودة الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 9.

<sup>3</sup> - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

د - الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رؤوس أموال تم نقلها و تحويلها لغرض تجسيدها في أصول حقيقية خلافا للاستثمار المحفظي الذي قد يتخذ شكل المشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة.

## 1 - 2 أشكال، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالشركات

### عابرة القارات

سيتركز التحليل في هذا الجزء على الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إبراز المزايا و العيوب التي ينطوي عليها كل شكل من هذه الأشكال، كما سوف نتعرض إلى الدوافع المختلفة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدول المضيفة أو المستثمر الأجنبي، وكذلك إلى علاقة هذا النوع من الاستثمار بالشركات عابرة القارات التي تعتبر الأداة الرئيسية التي يتجسد من خلالها.

### 1 - 2 - 1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تباين أشكال و سياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تتعدد تبعا للأهمية النسبية و الخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار.

و بقدر هذا التنوع و التباين في الأهمية و الخصائص المميزة تباين أيضا اختيارات و تفضيلات كل من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية و المستثمر الأجنبي من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أشكال هذا النوع من الاستثمار.

و يمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات و التفضيلات إلى عدة عوامل نذكر منها<sup>1</sup>:

- اختلاف البنى الاقتصادية و الاجتماعية و النظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، و الأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اختلاف خصائص الشركات عابرة القارات<sup>2</sup> أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها و مجالات النشاط الاقتصادي و أهداف الشركة... الخ.
- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، و درجة المنافسة في السوق.
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، و متطلبات الاستثمار المالية، و التقنية و الفنية، و الأرباح المنشودة، و المخاطر التجارية و غير التجارية.

و على هذا الأساس فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتجسد بأحد الصيغ التالية:

### 1 - 2 - 1 - 1 الاستثمار المشترك ( الشراكة )

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 35 - 36.

<sup>2</sup> - سيتم شرح معنى هذه الشركات في الجزء رقم 2 - 3 من هذا الفصل.

يرى بعض المفكرين من أمثال Kolde أن الاستثمار المشترك هو المشروع الذي يمتلكه طرفان من دولتين مختلفتين. والشراكة هنا لا تقتصر على امتلاك حصة من رأس مال المشروع فقط وإنما تمتد إلى التسيير، الخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. في حين يعتبر Terpstra أن الشراكة تنطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد الأطراف شركة دولية لها حقا كافيا في ممارسة وإدارة المشروع دون السيطرة الكاملة عليه<sup>1</sup>.

في واقع الأمر فإن الاستثمار المشترك يكون ناتجا عن اشتراك طرف أجنبي أو أكثر في رأس المال أو في التكنولوجيا من أجل تنمية أو خلق نشاط إنتاجي أو خدمي معين. ومفهوم الشراكة يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية<sup>2</sup>:

- أن شراء حصة أو أكثر من رأس مال شركة محلية من طرف أجنبي يؤدي إلى تحويلها إلى شركة استثمار مشترك  
- أن قرار الشركة يكون على المدى الطويل بين الطرفين المحلي والأجنبي.  
- أن الشراكة قد تكون في رأس المال أو في التكنولوجيا أو في تقديم الخبرة والمعرفة فيما يتعلق بالمعلومات التسويقية.

- في جميع الحالات يكون لكل الأطراف الحق في المشاركة في إدارة المشروع. وهذا العنصر ضروري للفرقة بين مشروعات الشراكة و بعض الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر مثل عقود التراخيص وعقود الإدارة أو مشروعات مفتاح في اليد أو اتفاقيات التصنيع، حيث يشمل هذا العنصر جميع أو بعض الاتفاقيات والعقود المذكورة ( والتي تمثل استثمار غير مباشر ) بالإضافة إلى الحق في إدارة المشروع كشرط ضروري.  
- أن الطرف المحلي قد يكون شخصية معنوية عمومية أو خاصة.

عموما فإن هذا النوع من المشروعات تتحدد فيه نسب المشاركة وفقا لاتفاق أو تراضي الأطراف وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. وتقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى لمشاركة الطرف الأجنبي وهي في العادة لا تتجاوز 49 % من إجمالي رأس مال المشروع و ذلك لمنع المستثمر الأجنبي من السيطرة على إدارة الأنشطة. وفي بعض الحالات يفضل المستثمر الأجنبي اختيار المشروعات المشتركة وهذا رغبة منه في عدم التعرض إلى مخاطر كبيرة، حيث مشاركته الجزئية في رأس مال المشروع تقلص من حجم المخاطر التي يتعرض لها<sup>3</sup>.

و تلخص مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة في<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الشعاع الدولية، 2001، ص 480.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المرجع نفسه، ص 482.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع نفسه، ص 481.

إن مزايا الاستثمار المشترك بصفة عامة تتمثل في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة والاستفادة من التطور التكنولوجي، بالإضافة تحسين ميزان المدفوعات عن طريق خلق فرص جديدة والحد من الاستيراد.

و يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبولا خاصة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها سياسية وأخرى اجتماعية وأهمها:

- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول.  
- يساعد هذا النوع من الاستثمارات في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

أما عن عيوب هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مساهمة المشروعات المشتركة في تحقيق التنمية عادة ما تكون قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من المشروعات.  
- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الاستثمار.  
- تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية و الادارية و المالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.

كما تلخص مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في الآتي<sup>1</sup>:

المزايا:

- قد يستفيد الطرف الأجنبي من مشروعات تملك كامل في حالة نجاح الاستثمار المشترك في الدولة المضيفة.  
- يساعد هذا الشكل من المشروعات في تقليل مخاطر المصادرة أو عمليات التأميم التي قد تلجأ إليها الدولة المضيفة في بعض القطاعات.  
- يساعد الاستثمار المشترك على تذليل الصعوبات التي قد يلاقيها الطرف الأجنبي كالعراقيل البيروقراطية - خاصة إذا كان المستثمر الوطني هو الحكومة نفسها.  
- يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة وذلك من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.  
- يسهل الاستثمار المشترك من حصول الطرف الأجنبي على القروض المحلية والمواد الأولية والخام اللازمة للشركة الأم.

أما عيوب الاستثمار المشترك فتتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص20.

- إن ضعف القدرات المالية والفنية للطرف الوطني قد تكون لها آثار سلبية على أهداف المشروع في المدى المتوسط أو البعيد.
- عندما يكون المستثمر الوطني هو الحكومة، فمن المحتمل أن تضع قيود على التوظيف أو التصدير أو تحويل الأرباح إلى الدولة الأم.
- قد يحدث تعارض في الأهداف أو طرق التسيير بين مصالح الطرفين و خاصة بعد فترة معينة من انطلاق المشروع مما يعرض المستثمر الأجنبي إلى العديد من المخاطر.

## 1 - 2 - 1 - 2 الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي<sup>1</sup>

تمثل مشروعات هذا النوع من الاستثمار في قيام الشركات عابرة القارات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي أنشطة أخرى خدمية بالدول المضيفة، و يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي لأنه يمنحه التحكم الكامل في إدارة و تسيير هذه المشروعات. في حين تكون الدول المضيفة و خاصة النامية منها مترددة في قبول هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي، ويرجع التخوف من هذه المشروعات للتعبية السياسية و الاقتصادية التي قد تنجم عنها، بالإضافة إلى حالة احتكار الشركات الكبرى لأسواق هذه الدول.

و يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلاً من طرف الشركات عابرة القارات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة ( بلوغ عتبة الملكية)<sup>2</sup>. في الواقع أن الممارسات العملية تشير إلى أن العديد من الدول النامية في شرق آسيا ( كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان ) و أمريكا اللاتينية ( البرازيل، المكسيك ) تمنح فرص التملك الكامل لبعض المشروعات للشركات الكبرى، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. و يجدر الذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية و حتى الدول المتقدمة صناعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات عابرة القارات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابحت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تكمن مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة في الآتي<sup>3</sup>:

- تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، المرجع نفسه، ص ص 21 - 22.  
<sup>2</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'Investissement International, Op - Cit, p 8.  
<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 43 - 44.

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.  
 - يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع و الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير، أو تقليل الواردات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف.  
 - المساهمة في التحديث التكنولوجي بالمقارنة بالأشكال الأخرى من التمويلات الدولية، من خلال وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب و السوق المحلي بغرض تحقيق الناتج الأمثل و الربح الأفضل.  
 - خلق فرص للعمل سواء في مراحل التأسيس و البناء أو في مراحل التشغيل.  
 أما عيوب هذا النوع من الاستثمارات فتتمثل في مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة ظهور أي تعارض مع مصالح الشركة المعنية.  
 كما تكمن مزايا و عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في الآتي<sup>1</sup>:

- يساعد هذا الشكل من المشروعات في التغلب على المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي كالتراخيص والتوكيلات وعقود الإدارة وغيرها.  
 - يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية و الجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.  
 - كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و التي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخرات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة بالدول النامية.  
 - توافر الحرية الكاملة في الإدارة و التسيير المحكم لمختلف أوجه النشاط الإنتاجي و إعداد السياسات الملائمة لمختلف الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية وإدارة الموارد البشرية  
 أما بخصوص عيوب هذا النوع من الاستثمارات فتكمن في التخوف من الأخطار غير التجارية التي قد تتعرض لها كالتأميم و المصادرة أو الأخطار الناجمة عن عدم وجود استقرار سياسي أو اجتماعي داخل الدولة المضيفة مما يثير قلق المستثمر الأجنبي.

### 1-2-2-3 مشاريع و عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً<sup>2</sup>. ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا الشكل من الاستثمار بدافع كبر حجم السوق في الدولة المستثمر فيها أو بدافع انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كأسعار المواد الخام و العمالة. و مشروع التجميع قد يأخذ شكل استثمار

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 23 - 24.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ( منظماتها - شركاتها - تداعياتها )، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 185.

مشترك أو استثمار مملوك بالكامل للطرف الأجنبي. أما في الحالة التي يكون فيها مشروع التجميع عبارة عن اتفاقية أو عقد يتم بموجبه التعامل بين الطرفين دون المشاركة الفعلية و المباشرة للطرف الأجنبي سواء في إدارة المشروع أو بحصة في رأس مال المشروع، فإن ذلك يجعل هذا النوع من المشروعات مشابهاً لأنماط أشكال الاستثمار الغير المباشر<sup>1</sup>.

**مزاي و عيوب مشاريع وعمليات التجميع من وجهة نظر الدولة المضيفة و من وجهة**

### نظر المستثمر الأجنبي

تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري وبالتالي يترتب عليه وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشاريع عقود التجميع، في المزايا و العيوب السابق ذكرها للاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل<sup>2</sup>.

## 1 - 2 - 2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك أسباباً عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات من خلال الحوافز و التشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي. وسوف نبرز فيما يلي دوافع كل من المستثمر الأجنبي و الدول المضيفة التي يحدث من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 1 - 2 - 2 - 1 دوافع المستثمر الأجنبي

بصفة مبدئية نجد أن الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يجزنا في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، و عن تلك التي تدفعه للاستثمار المباشر في الدول النامية. فيما يتعلق بالمسألة الأولى أي دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية، فقد فسرها البعض من المفكرين و الاقتصاديين على أنها إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر و من بين هؤلاء نجد شارل ألبرت Charles Albert – Michalet الذي تحدث عن ثلاثة إستراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل و هي التي يجب تمييزها وفق ما يلي<sup>3</sup>:

- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، و من ثم فإن الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يركز على قاعدة إنتاج و استغلال المواد الأولية.

<sup>1</sup> - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص191.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>3</sup> - Charles Albert – Michalet, la Séduction des Nations ou Comment Attirer les Investissement Edition toubkal ,paris, 1999, p 48.

- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق و التي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج و التسويق ضمن حدودها.

- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية إلى جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة نؤكد هنا على حقيقة جوهرية تكمن في أن هناك العديد من الدراسات التي دعمت ما أكده شارل ألبرت Charles Albert – Michalet، حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق و كان من نتائجها أن هناك أربعة دوافع أساسية تتركز عليها إستراتيجية الشركات عابرة القارات للاستثمار في الخارج و التي يمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي<sup>1</sup>:

- الدافع الأول الذي يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الذي يجعل من الشركات عابرة القارات تقرر تفضيل إنشاء فروع إنتاج في الخارج بدلا من التصدير، و هذا مرهون عامة بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها، فالمؤسسة تندفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، و ذلك لاستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل المواد الأولية، و استغلال اليد العاملة الرخيصة... الخ، و بالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة و المهارات العالمية و الكفاءة بغية تحسين المنتجات و تطويرها لتلبية رغبات و احتياجات المستهلكين و تطلعاتهم، و ذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية والدولية.

- أما الدافع الثاني فيكمن في تجنب مختلف العوائق و الحواجز المحتملة التي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار و التجارة و من بينها الضرائب و الرسوم المححفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق<sup>2</sup>، و من العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام "قواعد المنشأ"<sup>3</sup> إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

- و الدافع الثالث يتمثل في تحقيق و نيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد نؤكد على أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل و الكبير للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث و التطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية و إنتاجية و تسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

- أما الدافع الأخير فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب و سياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى "احتكار القلة"<sup>4</sup>، هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر

1 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 44 - 45.

2 - إغراق السوق: معناه تسويق المنتج بسعر أقل من سعر تسويقه في بلد التصدير.

3 - قواعد المنشأ: نظام يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة، أو أن تكون هناك نسبة معينة من المدخلات الوطنية في الناتج النهائي

4 - احتكار له أسلوب يتم بموجبه تقاسم العرض بين عدد من الشركات و هذا العدد لا يتعدى ضمنا عشرة شركات.

وليس الحصر، القيام بالبحث و التطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإسهار... الخ وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

و فيما يتعلق بالمسألة الثانية حول دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- الدافع الأول وهو دافع تاريخي و سياسي، حيث نسجل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكل مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى و هي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب "الاقتصاد التابع و المكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية و البشرية... الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

- الدافع الثاني و هو الذي يتعلق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم، تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع و الخدمات المحققة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة و من ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات و المؤهلات، منها ما تشكل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد و الصلب و الفوسفات و مناجم البترول و الغاز هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي - الشركات عابرة القارات- يدرك على أنها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي و التحويلي... الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها و بين بريتيش بتروليوم البريطانية، أو شال الأمريكية.

- الدافع الثالث هو الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية... الخ، هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر و يشجعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرر الاستثمار فيها.

- أما الدافع الرابع فيتمثل في الاستفادة من مختلف الحوافز و التسهيلات المقدمة و المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تم تبنيها من طرف الدول النامية.

## 1 - 2 - 2 - 2 دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولة المضيفة

هناك جملة من الدوافع التي تجعل الدول المضيفة تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نلخصها فيما يلي<sup>2</sup>:

1 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 - 46.  
2 - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، دار زهران للنشر، الأردن، ص ص 185 - 186.

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
- تمويل التنمية الاقتصادية حيث تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات الوطنية، وبعبارة أخرى تنشأ هذه الحاجة - للموارد الأجنبية - لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلاد النامية من صادراتها المنظورة وغير المنظورة<sup>1</sup>.

### 1 - 2 - 3 الشركات عابرة القارات كأداة رئيسية لتجسيده

إن مصطلح الشركة متعددة الجنسيات<sup>2</sup> (Firme Multinationale) هو مصطلح غامض، و يفترض هنا أن الشركة يمكن أن تتكون من عدة جنسيات، و هو الشيء الخاطئ، لأنه و بالرغم من صورتها العالمية إلا أن الشركة غالبا ما تحتفظ بالجنسية الوحيدة للشركة الأم، و نادرا ما تكون هناك استثناءات و نجد جنسية ثنائية مثل (British-American tobacco ،Royal Dutch-Shell)، و نرى أنه من الأفضل استخدام مصطلح الشركة عابرة القارات (Firme Transnationale) و المستخدم من طرف الأمم المتحدة منذ عام 1964 للتعبير عن الشركة الممتد نشاطها في عدة مواقع غير بلدها الأصلي<sup>3</sup>.

### 1 - 2 - 3 مفهوم الشركة عابرة القارات

لا يوجد تعريف موحد لمفهوم هذه الشركات لتعدد الجوانب و الأبعاد التنظيمية المتعلقة بها و أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات عابرة القارات حيث تستبعد الجوانب القانونية و الاقتصادية و السياسية و غيرها، إذ يركز البعض في تعريفه للشركة عابرة القارات على ملكية الشركة، و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركات بالإضافة إلى طبيعة الملكية و التحكم في قراراتها.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> - الشركات عابرة القارات اتخذت عدة تسميات منها: الشركات عبر الوطنية، الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الدولية، الشركات الكوكبية.....

<sup>3</sup> - Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Op-Cit , p 48.

حسب محمد عبد العزيز عبد الله فقد عرف الشركات عابرة القارات بأنها " شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات عابرة القارات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات عابرة القارات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع"<sup>1</sup>.

أما ريموند فرنون R.Vernon فقد أعطى المفهوم الآتي: "هي تمثل زمرة من المؤسسات للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة و نفقات إشهارية، و هي مؤسسات تتمتع بصفات مميزة، و يلزم إذن على هذا النوع من المؤسسات من أن تجسد عمليات الإنتاج و الاتجار في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة عابرة القارات"<sup>2</sup>.

و يرى هود Hood و يونغ Young أن الشركات عابرة القارات هي " تلك الشركة التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية"<sup>3</sup>.

كما يعرفها حسني علي خربوش بأنها " الشركة التي يكون 30% من عملياتها على الأقل خارج حدود بلدها، وهذه الشركات لا تهتم كثيرا بأسعار صرف العملة أو بإعادة تحويل العملة إلى الخارج"<sup>4</sup>. و يعرفها فريد النجار بأنها " الشركات التي يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين"<sup>5</sup>.

من منطلق التعاريف السابقة، يمكن الوصول إلى نتيجتين أساسيتين وهما:

النتيجة الأولى: تتمثل في وجود اختلاف في تسمية هذه الشركات، تبعا لاختلاف المختصين في هذا المجال مع الإشارة هنا إلى أننا استخدمنا التسمية التالية: "الشركات عابرة القارات" لشيوع استخدامها في الدول النامية و المتقدمة.

النتيجة الثانية: فتكمن في كون أن هذه الشركات تمارس نشاطات مختلفة في قطاعات مختلفة الصناعي منه و الخدمي... الخ، خارج الدولة الأصلية الذي تقيم فيها أي في الخارج من خلال إنشاء فروع عديدة في عدد من الدول المضيفة لها.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص48.

<sup>2</sup> - Nor Eddine Benfreha, les Multinationales et la Mondialisation Enjeux et Perspectives pour l'Algérie, Editions Dahlab, Alger, 1999, P 15.

<sup>3</sup> - عيد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>4</sup> - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص189.

<sup>5</sup> - فريد النجار، لاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص24.

## 1 - 2 - 3 - 2 خصائص الشركات عابرة القارات

لعل التأمل في مفهوم الشركات عابرة القارات يشير ويكشف من أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، وسيتم عرض أبرزها فيما يلي:

### أولاً: الضخامة

تتصف الشركات عابرة القارات بالضخامة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، الاستثمارات التي تقوم بها، حجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه، أرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، الشبكات التسويقية التي تملكها، مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التي تخصصها و الهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقليل مخاطر عدم التأكد<sup>1</sup>.

و رغم هيمنة الشركات التابعة للبلدان المتقدمة النمو على المشهد العام للشركات عابرة القارات، إلا أن الصورة تغيراً في الوقت الحاضر، حيث يأتي ترتيب قائمة أكبر 100 شركة من الشركات عابرة القارات مستقراً نسبياً و هذا بارتفاع عدد الشركات التابعة للاقتصاديات النامية المدرجة في قائمة أكبر 100 شركة من خمسة شركات عام 2004 إلى سبع شركات عام 2005، و قد زادت المبيعات و العمالة في الخارج لهذه الشركات بنسبة 10% تقريباً عام 2005 مقارنة مع عام 2004<sup>2</sup>.

و تتجلى ضخامة الشركات عابرة القارات في:

أ - مؤشر التدويل: ويعبر هذا المؤشر على مدى تملك الشركات عابرة القارات للفروع الأجنبية خارج الدولة الأم و يحسب هذا المؤشر على أساس النسبة بين عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد جميع الشركات التابعة بحيث لا تشير الشركات التابعة المحسوبة ضمن هذا المؤشر إلا على الشركات التابعة المملوكة لأغلبية أجنبية.

حيث نجد في الجدول رقم ( 1 - 1 ) أن شركة Electricité de France تأتي على مقدمة الشركات عابرة القارات من حيث حجم التدويل، إذ أنها تمتلك قرابة 218 شركة تابعة أجنبية من مجموع 276 شركة تابعة. تليها شركة General electric، بحيث تمتلك قرابة 1148 شركة تابعة أجنبية من مجموع 1527 شركة تابعة<sup>3</sup>.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ( منظماتها - شركاتها - تداوياتها )، مرجع سبق ذكره، ص 160.

2 - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 9، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

3 - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 9، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

جدول رقم ( 1 - 1 ): أكبر 15 شركة عابرة القارات غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، 2005.

الترتيب	الشركة	بلد المواطن	الصناعة	الأصول		المبيعات		مؤشر
				الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع	
1	General electric	و م أ	أجهزة الكترونية	412692	673342	59815	149702	77.5
2	Vodafone group	بريطانيا	اتصالات	196396	220499	39497	52422	32.5
3	General motors	و م أ	سيارات	175254	447078	65288	192604	57.6
4	British petroleum	بريطاني	النفط	161174	206914	200293	253621	69.3
5	Royal dutch group	بريطانيا/هولندا	النفط	151324	219519	184047	306731	52.6
6	Exxonmobile	و م أ	النفط	143860	208335	248402	358955	77.3
7	Toyota motor	اليابان	السيارات	131676	244391	117721	146177	36.1
8	Ford motor	و م أ	السيارات	119131	269476	80325	177049	70.5
9	total	فرنسا	النفط	108098	125717	132960	178300	70.7
10	Electricite de france	فرنسا	كهرباء، غاز، مياه	91478	202431	26060	63578	79
11	France telecom	فرنسا	اتصالات	87186	129514	25634	61071	72
12	volkswagen	ألمانيا	سيارات	82597	157621	85896	118646	71.3
13	Rew group	ألمانيا	كهرباء، غاز، مياه	82569	128060	23390	52081	57.4
14	Cheveron group	و م أ	النفط	81225	125833	99970	193641	45.3
15	e.on	ألمانيا	كهرباء، غاز، مياه	80941	149900	29148	83177	57.4

( الوحدة: مليون دولار أمريكي )

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 11، الموقع :

[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview'\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview'_ar.pdf)

ب - رقم الأعمال: من بين المقاييس المعتمدة في التعبير عن الضخامة نجد كذلك المقياس المتعلق برقم المبيعات ويطلق عليه أيضا رقم الأعمال، وهنا يمكن الإشارة مثلا إلى أن الشركة الأمريكية للنفط Exxonmobile، حققت مبيعات إجمالية تبلغ 358955 مليون دولار أمريكي في عام 2005، كذلك نأخذ كمثال الشركة البريطانية الهولندية للنفط Royal dutch group حيث يبلغ إجمالي مبيعاتها 306731 مليون دولار أمريكي لنفس العام.

ج - عدد العمال: و فيما يخص عدد العمال فقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 إلى أن أكبر الشركات عابرة القارات من حيث عدد العمال هي شركة Wal-Mart stores الأمريكية التي تنشط في قطاع التجارة بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 1800000 منهم 500000 عامل تابع للفروع الأجنبية. تليها شركة China National Petroleum Corporation الصينية بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 1167129 منهم 22000 عامل تابع للفروع الأجنبية.

### ثانيا: التنوع في النشاط

إن الشركات عابرة القارات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على تقديم منتجات متنوعة و متعددة حيث يطلق على هذه السياسة سياسة التوزيع في أنشطة مختلفة ومتنوعة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، ويطلق أيضا على هذا الاتجاه أن هذه الشركات تقوم بإحلال وفورات النشاط محل وفورات الحجم<sup>1</sup>.

و تتسم الشركات عابرة القارات أيضا بزيادة درجات التكامل الرأسي والأفقي، وتحقيق درجة عالية من الترابط للأمام وللخلف لهذه الأنشطة وتوزيعها على عدد كبير من البلدان ولم يقتصر التنوع في أنشطة هذه الشركات على التنوع داخل قطاع اقتصادي معين بل امتد ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا توزيعا للمخاطر وتحقيقا لأكثر قدر من الأرباح المحتملة، فمثلا نجد شركة FIAT الإيطالية للسيارات تملك مؤسسة صحفية كبرى<sup>2</sup>.

### ثالثا: الانتشار الجغرافي

لقد ازداد توجه الشركات عابرة القارات نحو توزيع قطاعات و وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركة لتبعية وحداتها الخارجية و فروعها للمركز الرئيسي. فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد الأمريكية أن كل من الشركات التي أجريت عليها الدراسة تمارس نشاطها في

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها - تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 161.  
<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المتوسط في إحدى عشرة دولة، و لبعض الشركات نشاط في نحو مئة دولة، فعلى سبيل المثال تستثمر شركة التلغراف العالمية رؤوس أموالها في 71 بلداً و شركة موبيل أويل في 23 بلداً<sup>1</sup>.

### رابعاً: التفوق التكنولوجي

لعل سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات عابرة القارات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، و أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيات الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة، و لا شك أن هذا الوضع يتيح للشركات عابرة القارات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية تعطي تفوقاً نسبياً لمشروعاتها الاستثمارية، و تمكنها من زيادة قدراتها التنافسية، و ارتفاع معدلات نموها، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية و التسويقية، و بالتالي تعظيم أرباحها<sup>2</sup>.

### 1 - 2 - 3 - 3 علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات عابرة القارات

إن الشركات عابرة القارات بحكم قوتها و خصائصها التي تميزها عن باقي الشركات الأخرى، تؤثر على حركة سير الاقتصاد العالمي و أدائه، و ذلك من خلال المساهمة الفعالة في التجارة الدولية أين نجد حصتها في تنامي مستمر، و قد بلغت نسبة صادرات الشركات عابرة القارات إلى مجموع الصادرات العالمية 32.7% عام 1982 لتبلغ نسبة 33.4% عام 2005<sup>3</sup>.

و مما ساعدها على ذلك إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية، و سياسة الانفتاح الاقتصادي و هذا من خلال ملاحظة مؤشرات التقرير السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر ل عام 2007 حيث نسجل أن نسبة إنتاج السلع و الخدمات من قبل الشركات عابرة القارات خارج بلدان المنشأ قد زادت في عام 2006. و يقدر أن المبيعات، و القيمة المضافة، و الصادرات لنحو 78000 شركة من الشركات عابرة القارات و نحو 780000 فرع من فروعها الأجنبية قد زادت بنسبة 17.7% و 16.2% و 12.2% على الترتيب مقارنة مع عام 2005، و قد شكل ذلك ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ثلث الصادرات العالمية. و قد ظلت الصين تستضيف أكبر عدد من الفروع الأجنبية في العالم، و في الوقت ذاته تجاوز معدل نمو الشركات عابرة القارات من البلدان النامية في السنوات الـ 15 الماضية معدل نمو الشركات عابرة القارات للبلدان متقدمة النمو<sup>4</sup>. و يظهر الجدول رقم ( 2 - 1 ) بعض المؤشرات المختارة و التي تدل على تطور نشاط الشركات عابرة القارات.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المرجع نفسه، ص 50 - 51.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 7، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>4</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 5، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

## جدول رقم ( 2 - 1 ): مؤشرات مختارة للشركات عابرة القارات 1982 - 2006

الوحدة ( مليار دولار )

البند	القيمة	بالأسعار	الجارية	معدل النمو السنوي %
	1982	1990	2005	2006
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة	59	202	946	1306
المبيعات من فروع الشركات الأجنبية	2741	6126	21394	25177
الناتج الإجمالي لفروع الشركات الأجنبية	676	1501	4148	4862
صادرات فروع الشركات الأجنبية	688	1523	4197	4707

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و

جناف، ص 11، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

من الجدول رقم ( 2 - 1 ) نلاحظ أن تطور نشاط الشركات عابرة القارات صاحبه تطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على المستوى العالمي، إذ أن تطور ناتج الشركات عابرة القارات بين سنتي 2005 و 2006 بـ 17.2 % قد صاحبه تطور في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بـ 38.1 %، كذلك المقارنة بين سنتي 1990 و 2005 تشير إلى تطور ناتج الشركات عابرة القارات بنسبة 176.4 % وقد رافقها تطور في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 368.3 %.

كذلك نجد أن تطور عدد الشركات عابرة القارات قد زاد من حوالي 37000 شركة عابرة القارات عام 1990 - مؤسسة تملك على الأقل فرع في الخارج - تدير حوالي 170000 فرع، ليلغ عام 2004 حوالي 69000 شركة عابرة القارات<sup>1</sup>. و يقدر عددها في عام 2006 بـ 78000 شركة عابرة القارات. من هذه المعطيات وكما سنشير بأكثر تفصيل في الجزء رقم 1 - 3 من هذا الفصل، نجد أن الشركات عابرة القارات هي بحق الأداة الرئيسية التي يتجسد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1 - 3 التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبوقة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، و بالرغم من انخفاضها في بداية القرن الحالي إلا أنها عرفت انتعاشا كبيرا منذ عام 2004، حيث أصبح هذا النمط من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرفتها البلدان نتيجة أزمة الديون، و نحاول في هذا الجزء إبراز التطورات العالمية خصوصا الحديثة منها في نمط التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، مع إبراز حصة الدول النامية و العربية من هذه التدفقات.

### 1 - 3 - 1 الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة

<sup>1</sup> - Bernard Guillochon, Annie Kamecki, Economie Internationale, Op-Cit, p 166.

في إطار مقتضيات تدعيم النمو و التنمية الاقتصادية أضحت الكثير من الدول و خاصة منها الدول النامية تفضل إتباع و نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتخاذ إجراءات مواتية لدعوة الشركات الأجنبية و من ثم اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر و تفضيلها على باقي الأشكال الأخرى من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، وهو ما سنقوم بإبرازه في هذا الجزء.

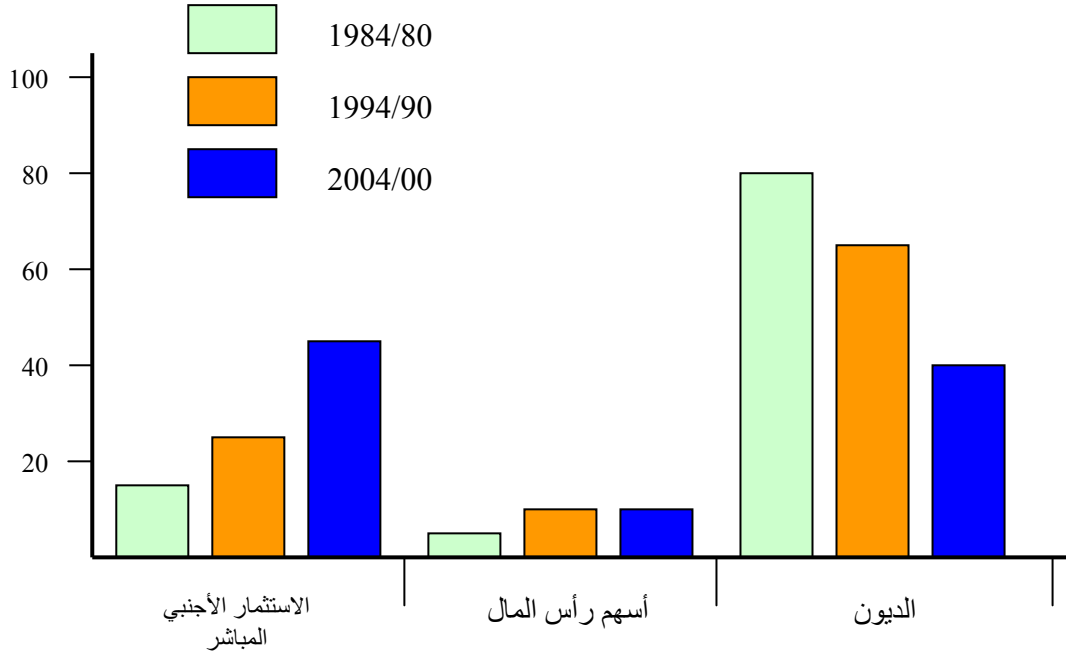
### 1 - 1 - 3 - 1 تغير نمط التدفقات الدولية لرؤوس الأموال

لعل من الملاحظ أن من التحولات الهامة في النظام المالي الدولي، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي و خاصة بعد ظهور أزمة المديونية الخارجية العالمية بإعلان المكسيك توقفها عن دفع ديونها في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للدول النامية، و ذلك ليتقدم و يحل محل المساعدات الإنمائية و القروض التجارية، و بالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها السلبية في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول<sup>1</sup>.

كذلك تتعرض العولمة المالية و هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود لوم عادة بسبب سلسلة الأزمات الاقتصادية المدمرة التي عصفت بعدد من الأسواق الناشئة في أواخر الثمانينات في أمريكا اللاتينية، و في التسعينات في المكسيك و بضع من بلدان جنوب شرق آسيا. و قد أدى اضطراب أحوال الأسواق و حالات الإفلاس الناجمة عنه إلى سلسلة من الإشارات بأصابع الاتهام من جانب من رأوا أن البلدان النامية ألغت ضوابط رأس المال بصورة متعجلة، و تركت نفسها معرضة لخطر التحكيمات الشديدة لتحركات رأس المال السريعة، و على النقيض من توافق الرأي المتنامي على أن تحرير التجارة مفيد بشكل عام، بالنسبة للاقتصاديات الصناعية و النامية على حد سواء، يثور الجدل بشأن تكاليف العولمة المالية و منافعها<sup>2</sup>.

و يظهر ذلك جليا من خلال الدور الذي اكتسبته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية، إذ أصبحت المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية لغالبية الدول النامية مع نهاية الثمانينات، و ذلك من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية، و هذا ما أدى إلى تحول نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق الناشئة على النحو الذي يظهره الشكل رقم ( 1 - 1 ).

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 68.  
<sup>2</sup> - إيهان كوزي، و آخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 2007، ص 9.



### الشكل رقم ( 1 - 1 ): نمط التدفقات الدولية لرأس المال الخاص في الأسواق الناشئة

المصدر: إيهان كوزي، وآخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2007، ص 10.

من الشكل رقم ( 1 - 1 ) نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات البلدان الناشئة، كذلك زادت أهمية تدفقات رأس المال الخاص، في حين انخفضت تدفقات الديون. فبعد أن كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل ما نسبته 18% من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال و ذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و 1984، نجد أنها أصبحت تمثل نسبة 50% من مجموع التدفقات الدولية لرأس المال الخاص و ذلك بين عامي 2000 و 2004. في حين أن نسبة الديون انخفضت من 80% ما بين سنتي 1980 و 1984 لتصل نسبة 40% بين عامي 2000 و 2004، و ذلك مع زياد أسهم رأس المال الخاص لتبلغ نسبة 10% بين سنتي 2000 و 2004. ويرجع التحول إلى تحييد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى المزايا التي ينطوي عليها هذا النمط من التمويل و التي نوجز بعض منها دون الدخول في جدلية حساب التكلفة و العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي<sup>1</sup>:

- أ - الحصول على الفن الإنتاجي المتقدم و التكنولوجيا الحديثة.
- ب - تغطية فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي.
- ج - زيادة النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة و بالتالي تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ( شركاتها - منظماتها - تداعياتها )، مرجع سبق ذكره، ص ص 208 - 209.

د - زيادة مستوى العمالة.

كذلك نجد أن تفاقم أزمة المديونية الخارجية أدت إلى أثر مباشر و هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، و لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لانهارت بعض البنوك الدائنة و جرت معها مئات البنوك الأخرى، و من ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات و القروض الإنمائية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية و الشروط الواجب الوفاء بها و المفروضة من قبل صندوق النقد و البنك الدوليين<sup>1</sup>.

مما سبق و نتيجة للمزايا التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ذكرها آنفا، و التي لا تتوفر في مصادر التمويل الأخرى، ازداد اتجاه الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر عن القروض الخارجية، حيث أصبح النمط السائد لتدفقات رؤوس الأموال الدولية.

### 1 - 3 - 1 - 2 تغير النمط الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يبيد النمط الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر علامات على حدوث تغير فيه، فتظهر بلدان جديدة باعتبارها اقتصاديات هامة كالاقتصاديات مضيغة و اقتصاديات منشأ.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من أهم الدول الموردة لرؤوس الأموال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومنذ عام 1950 حتى عام 1965 كانت الولايات المتحدة الأمريكية كأول مستثمر عالمي في الخارج، بمبلغ استثمار أجنبي مباشر يقدر بـ 7 مليار دولار في عام 1946، ليتجاوز 54 مليار دولار عام 1966، و 70 مليار دولار عام 1968، بالمقابل بلغت حصة بريطانيا في التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر 30 مليار دولار في عام 1968، و 10 مليار دولار لفرنسا، وقد انخفض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1971. أما اليابان فقد زادت أهميتها في نهاية فترة الستينات، لتبلغ المرتبة الأولى في سنوات الثمانينات بمبلغ 230 مليار دولار عام 1987، مقابل 10 مليار دولار عام 1981. و عليه فإن الدول المتقدمة كانت تساهم بما نسبته 99.7% من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بين سنتي 1970 و 1972<sup>2</sup>. مما تقدم نجد أن البلدان المصنعة الرأسمالية كانت المورد الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. غير أن سنوات التسعينات حملت معها تغيرات على نمط التدفقات العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و يبدو ذلك جليا بعد تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم ( 3 - 1 ).

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> - Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Op-Cit, p p 52 - 53.

## جدول رقم ( 3 - 1 ): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المناطق.

(الوحدة مليون دولار)

المنطقة	1993-1998*	1999	2000
الاقتصاديات المتقدمة	218.1	763.5	866.1
أوروبا	21.4	22.7	31.6
اليابان	92.3	209.4	142.6
الولايات المتحدة	21.5	18.5	52.5
البلدان المتقدمة الأخرى	2.3	2.5	1.6
إفريقيا	12.7	44.7	60.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	41.6	41	81.1
آسيا وأوقيانيا			

\*: متوسط سنوي

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2004، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، نيويورك و

جناف، ص 3، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview_ar.pdf)

من الجدول رقم ( 3 - 1 ) نلاحظ أن أوروبا قد هيمنت على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، حيث بلغ نصيبها 218.1 مليار دولار كمتوسط سنوي بين سنتي 1993 و 1998، و هو ما يعني أن التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تعود نسبة 53.2% منها لأوروبا، وبلغت حصتها في عام 2000 ما مقداره 866.1 مليار دولار أي ما نسبته 70% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. في حين نلاحظ انخفاض شديد في حصة اليابان بعد أن كان في المرتبة الأولى خلال عقد الثمانينات، بحيث ساهم بمقدار 21.4 مليار دولار كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 1993 و 1998، و 31.6 مليار دولار في عام 2000، و هذا ما يمثل نسبة 5% و 2% على التوالي. كذلك نلاحظ بداية ارتفاع في مساهمة الدول النامية في حصة إجمالي التدفقات الدولية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، حيث بلغت هذه المساهمة مقدار 56.5 مليار دولار كمتوسط بين سنتي 1993 و 1998 أي ما مقداره 13.8%، لتبلغ 143.3 مليار دولار عام 2000 أي ما نسبته 11.6%.

من التحليل السابق نستنتج أنه في فترة التسعينات من القرن الماضي، قد ضلت الدول المتقدمة هي المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا مع بداية ظهور الدول النامية كمصدر لهذه التدفقات.

أما في بدايات القرن الحالي و بالرغم من أن الحصة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تعود إلى شركات عابرة القارات تابعة للبلدان المتقدمة، فان فحص مختلف مصادر البيانات يبين حضوراً دولياً متنامياً و مهماً لشركات - خاصة و مملوكة للدولة - من الاقتصاديات النامية، و تعود نسبة كبيرة من هذا الاستثمار

الأجنبي المباشر الصادر إلى عدد قليل من الاقتصاديات المصدر، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من اقتصاديات نامية 56.3 مليار دولار عام 2002، أي ما نسبته 9.7%، ليصبح 131 مليار دولار عام 2005 أي ما نسبته 17% من التدفقات الصادرة في العالم، و حتى وقت قريب يعود إلى عام 1990 لم يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر التي تتجاوز قيمتها 5 مليار دولار سوى ستة اقتصاديات نامية، وبحلول عام 2005 تعدى هذه العتبة 25 اقتصادا ناميا<sup>1</sup>.

و زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المنطلق من اقتصاديات نامية و نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يشكّلان اتجاهات هامة حديثة العهد، وكذلك يشهد نمط التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات عديدة. ففي عام 2005 كان الرصيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي الصادر الثنائي هو ذلك الرصيد الصادر من بريطانيا إلى الولايات المتحدة و الذي بلغ حجمه 282 مليار دولار، و كان الحال على عكس ذلك قبل عشرين عام من ذلك التاريخ، و بينما ساد المشهد العالمي لعلاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في عام 1985 الصلات الثنائية بين اقتصاديات متقدمة كالصلات بين الولايات المتحدة من جهة و كندا و هولندا و بريطانيا من جهة أخرى، أصبحت الحالة اليوم متعددة الوجوه تعددا أكبر من ذي قبل و هذا يعكس مشاركة العديد من البلدان الأخرى في الإنتاج الدولي. و أصبح القرب الجغرافي مهما أهمية متزايدة في علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية، و على سبيل المثال إن أول 50 زوجا من البلدان التي لديها أكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي الداخل ضم 22 بلدا أوروبيا في عام 2005 مقارنة بـ 17 بلدا في عام 1995<sup>2</sup>. (أنظر الملحق رقم 1)

### 1 - 3 - 1 - 3 تزايد عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود

يجرك هذا التوسع في عمليات الاندماج مجموعة من العوامل التي تؤدي أدوارا مختلفة بحسب مختلف الصناعات و مختلف البلدان وهناك ثلاث عوامل تشكل القوى الدافعة الرئيسية: أولها تحرير السياسات العامة أي فتح الأسواق المالية والسماح بجميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل القوة الدافعة الثانية في التغيير التكنولوجي السريع مع ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر متزايدة، أما القوة الدافعة الثالثة، وهي نتيجة للقوتين السابقتين، فتتمثل في تزايد المنافسة. إذ إن احتدام المنافسة يجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لزيادة كفاءتها<sup>3</sup>.

و يشكل تزايد نشاط الاندماج و الشراء عبر الحدود دعما للزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي،

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 3، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 10، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 4، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview_ar.pdf)

فقد ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 88% في عام 2005 مقارنة بعام 2004، فبلغت 716 مليار دولار، و ارتفع عدد الصفقات بنسبة 20% ليلغ 6134 صفقة، و تشمل الزيادة الأخيرة في نشاط الاندماج و الشراء العديد من الصفقات الرئيسية التي حفزتها جزئيا انتعاش البورصات في عام 2005، فقد عقدت 141 صفقة ضخمة تجاوزت قيمتها مليار دولار، و بلغت قيمة الصفقات الضخمة 454 مليار دولار في عام 2005 أي أكثر من ضعف ما سجل في عام 2004 و بلغت نسبتها 63% من القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود في العالم<sup>1</sup>.

ثم إن البيانات عن عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود، تؤكد الأهمية المتعاظمة للشركات عابرة القارات من اقتصاديات نامية ففي الفترة بين 1987 و 2005 ارتفع نصيبها في عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود على الصعيد العالمي، من حيث القيمة، من 4% إلى 13%، و من 5% إلى 17% من حيث عدد الصفقات المبرمة، و تجاوزت حصتها في جميع المشاريع التأسيسية و مشاريع التوسع المسجلة نسبة 15% في عام 2005، و تضاعف العدد الإجمالي للشركات الأم في البرازيل و جمهورية كوريا و الصين و هونغ كونغ و الهند، من أقل من 3000 إلى أكثر من 13000 على مدى العقد المنصرم<sup>2</sup>.

و قد زادت هذه المعاملات زيادة بارزة في عام 2006 من حيث الحجم حيث بلغ حجمها 880 مليار دولار و من حيث العدد حيث بلغ عددها 6974 صفقة، و بذلك قاربت الذروة السابقة في عمليات الاندماج و الشراء التي شهدها عام 2000، و محرك هذا النمو هو ارتفاع قيم الأسهم في أسواق المال، و تزايد أرباح الشركات، و وجود ظروف تمويل مواتية، و خلافا لازدهار عملية الاندماج و الشراء في أواخر التسعينات كانت عمليات الاندماج و الشراء هذه المرة تمول في معظمها بالنقد و الديون، و ليس من خلال تبادل الأسهم. كما سجلت 2006 زيادة في الصفقات الكبرى التي بلغ عددها 172 صفقة و هذا يمثل نحو ثلثي القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود. و انتشرت هذه المعاملات على نطاق واسع غير المناطق، فقد كادت أن تتضاعف في أمريكا الشمالية بفضل بضع صفقات في صناعة التعدين، و في أوروبا كانت بريطانيا بلد الوجهة الرئيسية، بينما كانت الشركات الإسبانية نشطة جدا كمشترية، حيث أن صفقات الشراء عبر الحدود التي اضطلعت بها شركات اسبانية مثل ( تلفونيكا، فيروفيا ) فبلغت قيمتها 78 مليار دولار، كم انخرطت شركات من بلدان النامية انخرطا متزايدا في هذه العمليات التي شهد عام 2006 أكبرها و هي شراء شركة CVRD البرازيلية لشركة ( إنكو ) الكندية بمبلغ 17 مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 3،

الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 23 - 24، الموقع،

[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 4،

الموقع، [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

و ثمة سمة جديدة لطفرة عمليات الاندماج و الشراء في الآونة الأخيرة و المتمثلة في تزايد استثمار صناديق الاستثمار الجماعية و لاسيما الشركات المساهمة، و قد دفع عدد من العوامل، من بينها الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة ل عام 2005 مقارنة بالسنوات السابقة، و تزايد الاندماج المالي، الشركات المساهمة الخاصة إلى الاستثمار المباشر في الخارج، و قدرت قيمة هذه الاستثمارات بـ 135 مليار دولار في عام 2005 و شكل ما نسبته 19% من عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود<sup>1</sup>، ( أنظر الملحق رقم 2 ). كما أن صناديق الأسهم الخاصة و صناديق الاستثمار الجماعية الأخرى فقد شاركت خلال عام 2006 في عمليات اندماج و شراء عبر الحدود بمبلغ 158 مليار دولار مشكلة زيادة بنسبة 18% مقارنة بمجمها في عام 2005<sup>2</sup>.

### 1 - 3 - 2 نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع

شهد القرن الحالي اتجاهات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تمثل أساسا في زيادة أهمية الدول النامية كمصدر و كمتلقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و سوف نتطرق إلى تحليل هذه الاتجاهات في هذا الجزء على ضوء الجدول رقم ( 4 - 1 ) المتضمن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق الاقتصاديات المتقدمة و النامية .

### 1 - 3 - 2 الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أظهرت الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أن السلوك الاستثماري للشركات يتأثر بقوة بالتغيرات قصيرة الأجل في دورات الأعمال التجارية، ففي أعقاب المستويات العالية التي لم يسبق لها مثيل و التي سجلت في عام 2000، شهدت التدفقات العالمية انخفاضا حادا في عام 2001، و قد حدث هذا بصورة رئيسية نتيجة لضعف الاقتصاد العالمي، فضلا عن ما ترتب عن ذلك من هبوط في قيمة عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود التي أنجزت في عام 2001 لتبلغ قيمة 594 مليار دولار و لم تشكل سوى نصف قيمة تلك العمليات التي أنجزت في عام 2000. ونتيجة لذلك تركز الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في الاقتصاديات المتقدمة، حيث تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 59% مقارنة بنسبة 14% في الاقتصاديات النامية، و بلغت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 832.6 مليار دولار ووجه 609 مليار دولار منها إلى الاقتصاديات المتقدمة و 213.5 مليار إلى الاقتصاديات النامية<sup>3</sup>.

و في عام 2003 هبطت للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 524.1 مليار دولار، و مرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص4، الموقع، [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص5، الموقع، [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf) ص 5.

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص ص 8 - 9، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview_ar.pdf)

إلى البلدان المتقدمة، إذ بلغت هذه التدفقات 361.2 مليار دولار، أي كانت أدنى من مثيلتها في عام 2002 بنسبة 19%، و على نطاق العالم شهد 111 بلدا ارتفاعا في هذه التدفقات، و شهد 82 بلدا هبوطا فيها، و كانت البلدان النامية وحدها من شهد انتعاشا، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها بنسبة 12.9% إلى 202.9 مليار دولار على وجه الإجمال، و لكن في هذه المجموعة كانت الصورة مختلطة، فقد شهدت إفريقيا و آسيا و منطقة المحيط الهادي زيادة في هذه التدفقات، في حين أن منطقة أمريكا اللاتينية و الكاريبي قد شهدت هبوطا مستمرا في هذه التدفقات<sup>1</sup>.

و استأنفت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نموها في عام 2004، بسبب حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فالتدفقات الداخلة على صعيد العالم التي بلغت 742.1 مليار دولار، كانت في عام 2004 أعلى بنسبة 31.5% عنها في عام 2003، و قفزت التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية بنسبة 59.3% إلى 323.3 مليار دولار، كذلك ارتفعت التدفقات الداخلة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 15.9%، و نتيجة لذلك فإن نصيب البلدان النامية من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر كان 43.5%، و هو أعلى مستوى لها منذ عام 1997، أما التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ازدادت في عام 2004 بنسبة 56.6% إلى 877.3 مليار دولار و كان نصيب الشركات التي يوجد مقرها في الدول المتقدمة يشكل معظم هذه الزيادة بمبلغ 746.0 مليار دولار<sup>2</sup>.

و شهد عام 2005 نموا للاستثمار الأجنبي المباشر للعام الثانية على التوالي، حيث كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي كبيرا، فقد ارتفع بنسبة 27.5% مقارنة بعام 2004، ليصل إلى 945.8 مليار دولار، وبالرغم من هذه الزيادة فهي أقل بكثير من الذروة التي بلغت في عام 2000 و هي 1.4 تريليون دولار. و تعكس الزيادة الكبيرة التي سجلت في الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو مماثل للاتجاهات التي سجلت في نهاية فترة التسعينات، ازدياد عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود، لا سيما بين البلدان المتقدمة، كما تعكس معدلات نمو أعلى في بعض البلدان المتقدمة إضافة إلى الأداء الاقتصادي القوي للبلدان النامية. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة على الصعيد العالمي 837.2 مليار دولار، و ضلت البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي لهذه التدفقات الصادرة، بيد أنه سجل ارتفاع شديد في الاستثمار الصادر من الاقتصاديات النامية تقودها هونغ كونغ بمبلغ 33 مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2004، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 1، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 1، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview_ar.pdf)

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 1 - 3، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

## الجدول رقم ( 4 - 1 ): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة المختارة، 1995 - 2006.

( الوحدة مليار دولار )

تدفقات							تدفقات							المنطقة/الاقتصاد
الصادرة	المباشر	الأجنبي	الاستثمار	تدفقات	تدفقات	*00-95	الداخلة	المباشر	الأجنبي	الاستثمار	تدفقات	*00-95		
2006	2005	2004	2003	2002	2001	*00-95	2006	2005	2004	2003	2002	2001	*00-95	
1022.7	706.7	746.0	504.0	477.2	662.2	638.5	857.5	590.3	418.9	361.2	442.3	609.0	543.9	الاقتصادات المتقدمة
668.7	691.2	394.5	308.5	680.0	454.5	450.6	566.4	495.0	209.2	277.1	314.6	392.7	326.2	- أوروبا
542.4	608.8	359.9	286.7	265.7	435.0	421.3	531.0	486.4	204.2	206.7	307.3	381.6	312.9	- الإتحاد الأوروبي
50.3	45.8	31.0	28.8	32.3	38.3	25.1	-6.5	2.8	7.8	6.3	9.2	6.2	4.3	- اليابان
216.6	-27.7	258.0	129.4	134.9	124.9	125.9	175.4	101.0	135.8	53.1	74.5	159.5	169.7	- الولايات المتحدة
87.1	-2.5	62.6	37.3	40.9	44.5	32.9	122.2	-8.5	66.0	24.6	44.0	50.6	43.3	- بلدان متقدمة أخرى
193.1	130.5	131.3	56.3	42.6	83.3	76.3	379.1	314.3	283	178.7	166.3	212	188.0	الاقتصادات نامية
8.2	2.3	2.1	1.3	0.3	-3.0	2.4	35.5	29.6	18	18.7	13.6	20.0	9.0	- إفريقيا
49.1	35.7	27.8	21.6	12.1	36.5	21.1	83.8	75.5	94.3	44.7	54.3	78.5	72.6	- أمريكا اللاتينية و الكاريبي
117.1	77.8	87.5	22.4	35.4	47.1	50.8	259.8	209.1	170.7	115.3	98.4	113.6	106.3	- آسيا و أوقيانيا
18.7	14.6	14.0	10.7	4.7	2.7	2.0	69.3	41.2	40.3	24.2	13.4	11.5	8.8	جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة
1215.8	837.2	877.3	560.1	540.7	745.5	714.8	1305.9	945.8	742.1	524.1	622.0	832.6	740.7	العالم

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 2، الموقع:

[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

\*: المتوسط السنوي

و سجل عام 2006 نموا للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي ارتفاعا نسبيا شديدا للعام الثالث على التوالي بلغت نسبته 38% في عام 2006 مقارنة بعام 2005، فوصل حجمها 1306 مليار دولار، و هذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل في عام 2000، و يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم. وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في الاقتصادات المتقدمة و النامية على حد سواء، و من محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم و ما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم مما أدى إلى الزيادة في قيمة عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود، وضلت عمليات الاندماج و الشراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الاستثمار التأسيسي زاد أيضا، ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الإيرادات المعاد استثمارها عنصرا هاما من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في عام 2006، و قرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها. وضلت الشركات عابرة القارات التابعة للبلدان المتقدمة في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر فمثلت 84% من التدفقات الخارجة العالمية، و فيما استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة قوته، جاء نحو نصف التدفقات الخارجة العالمية من بلدان الإتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا اسبانيا و بريطانيا على الترتيب، و أما الشركات عابرة القارات من اقتصادات نامية فاستمر توسعها الدولي في عام 2006 تتقدمها شركات هونغ كونغ، و روسيا<sup>1</sup>.

و الملاحظ أيضا في عام 2006 استعادة الولايات المتحدة مركزها باعتبارها البلد المضيف الرئيسي و تلتها بريطانيا و فرنسا، و اتجهت أكبر التدفقات الداخلة إلى اقتصادات البلدان النامية إلى كل من الصين، هونغ كونغ، سنغافورة و روسيا. ( أنظر الملحق رقم 3 )

### 1 - 3 - 2 - التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

إن فحص مختلف البيانات المتوفرة عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا يظهر تحول بنية الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه الخدمات، ففي أوائل السبعينات كان نصيب هذا القطاع يبلغ فقط ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، و بصورة عامة فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و اليابان كان يشير لزيادة أهمية قطاع الخدمات و لو بصورة نسبية بينهم في عام 1978 مقارنة مع عام 1971، على النحو الذي يظهره الجدول رقم (5 - 1).

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 1 - 4، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

الجدول رقم ( 5 - 1 ): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سنتي 1971 - 1978 في مناطق مختارة.  
( بالنسبة المئوية )

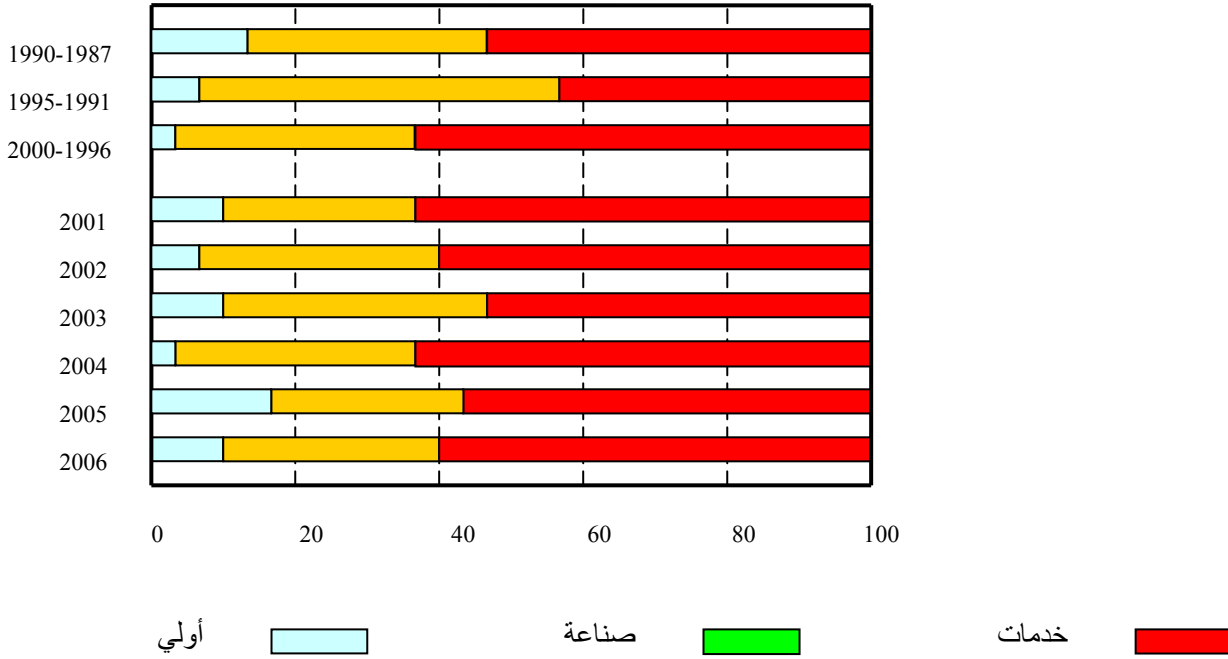
خدمات		صناعي		أولي		القطاع
1978	1971	1978	1971	1978	1971	السنوات
32	25	44	44	24	31	الولايات المتحدة
27	24	45	42	28	34	بريطانيا
17	13	83	87	0	0	اليابان

Source: Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Office des Publications Universitaire, Algerie, 1993, p 61.

من الجدول رقم ( 5 - 1 ): نلاحظ أن حصة الخدمات من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة و بريطانيا و اليابان قد ارتفعت في عام 1978 لتبلغ نسبة 32%، 27%، 17% بعد أن كانت تمثل ما نسبته 25%، 24%، 13% على التوالي في عام 1971. وهذا مع انخفاض نسبة كل من القطاعين الأولي و الصناعة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في خلال 25 عام الماضية يظهر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا انخفاضا ملحوظا في القطاع الأولي وقطاع الصناعة، شكل رقم ( 2 - 1 )، حيث أن عام 2005 سجلت رصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في قطاع الصناعة يقدر بـ 2975519 مليون دولار، و هو ما يمثل نسبة 30% أي ثلث الرصيد العالمي، أما قطاع الخدمات فهو يمثل تقريبا ثلثي هذا الرصيد بمبلغ إجمالي قدره 6110761 مليون دولار في نفس العام<sup>1</sup>. (أنظر الملحق رقم 4)

<sup>1</sup>- World investment report 2007, UNCTAD, New York and Geneva, p 22, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_en.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_en.pdf)



شكل رقم (2 - 1): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا في الفترة 1987 - 2006. (%)

Source: World investment report 2007, UNCTAD, New York and Geneva, p 24, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

يظهر الشكل رقم (2 - 1) الارتفاع المهم لقطاع الخدمات، هذا القطاع الذي ارتفعت نسبته من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من 37% بين 1990-1987 ليبلغ نسبة 58% بين سنتي 2000-2006، مع انخفاض في نسبة القطاع الأولي من 11% إلى 5% بين 1990-1987 و 1996-2000، ليبلغ 11% بين سنتي 2002-2006، أما القطاع الصناعي فقد انخفض هو كذلك من 52% بين 1990-1987 ليبلغ نسبة 31% بين سنتي 2002-2006.<sup>1</sup>

و كان قطاع الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في مجالات المالية و الاتصالات و العقارات، و بفحص البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود التي كان نصيبها في التدفقات الواردة كبيرا، نجد الانخفاض المتزايد و الحاد في نصيب القطاع الصناعي و الارتفاع الملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي مع ارتفاع مبيعات عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود بستة أضعاف و في صناعة النفط في المقام الأول.<sup>2</sup> (أنظر الملحق رقم 5)

<sup>1</sup> - World investment report 2007, UNCTAD, New York and Geneva, p 22, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_en.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_en.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص، 6، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

## 1 - 3 - 2 - 3 أكبر الشركات عابرة القارات عالميا

يظهر تقرير الاستثمار العالمي الصادر عام 2007 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أول 100 شركة غير مالية عابرة القارات في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية لعام 2005، (و هو آخر عام تتوفر فيه البيانات )، تتصدرها شركة General Electric الأمريكية بمجموع أصول أجنبية تقدر بـ 412692 مليون دولار من مجموع أصولها البالغ 673342 مليون دولار، بإجمالي عمالة قدرها 316000 عامل، وحجم مبيعات إجمالي مقداره 149702 مليون دولار، تليها شركة Vodafone Groupe PLC البريطانية بأصول أجنبية قدرها 196936 مليون دولار، و حجم عمالة إجمالي قدره 39479 عامل، تليها شركة General Motors الأمريكية بأصول أجنبية مقدارها 175254 مليون دولار، و حجم عمالة إجمالي قدره 355000 عامل. (أنظر الملحق رقم 6).

وهناك 10 شركات جديدة دخلت هذه القائمة في عام 2005، من سبعة بلدان مختلفة، و في القائمة التي تظم أول 100 شركة عابرة القارات في العالم، 84% منها تنتمي إلى الثلاثي ( الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، اليابان )، الولايات المتحدة لوحدها لديها 24 شركة عابرة القارات كبرى في العالم، و هناك 72 شركة عابرة القارات في العالم كبرى، تنتمي إلى خمسة بلدان في العالم و هم (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان )، و الشيء الملاحظ أيضا هو زيادة عدد الشركات عابرة القارات الكبرى في العالم التي منشؤها اقتصاديات نامية، إذ بلغ عددها سبعة ( ستة من آسيا وواحدة من المكسيك )، و يتوزع نشاط 58 شركة عابرة القارات على أربعة صناعات و هي ( السيارات 11، البترول 10، الإلكترونيك 10، الصيدلة 9، الاتصالات 9، الكهرباء - الغاز - المياه 9 )<sup>1</sup>.

و على صعيد البلدان النامية فهي تتقدم على الصعيد العالمي، فقد بلغ مجموع مبيعات الشركات عابرة القارات غير المالية من البلدان النامية ما مقداره 1.9 تريليون دولار علم 2005، ووظفت نحو 6 ملايين شخص، و في عام 2005، كانت هناك خمسة شركات من الاقتصاديات النامية في قائمة الشركات عابرة القارات المائة الرائدة، و مقرات ستة منها في آسيا و واحدة في المكسيك، و ثلاث منها تملكها الدولة، و تصدرت هذه الشركات السبع وهي ( Hutchison Whamoa - هونغ كونغ، Petronas - ماليزيا، Cemex - المكسيك، Singtel - سانغافورة، Samsung - جمهورية كوريا، LG - جمهورية كوريا، JMHL هونغ كونغ )، قائمة أكبر 100 شركة عابرة القارات من البلدان النامية<sup>2</sup>.  
( أنظر الملحق رقم 6 )

<sup>1</sup> - World Investment Report 2007, UNCTAD, New York and Geneva, pp 24 - 25, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_en.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_en.pdf)

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص، 9، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)

و تهيمن آسيا في قائمة أكبر 100 شركة من الشركات عابرة القارات التابعة لبلدان نامية، فلها 78 شركة، تليها إفريقيا بـ 11 شركة، وأمريكا اللاتينية بـ 11 شركة، و تعمل هذه الشركات عابرة القارات على نطاق أوسع من النطاق الذي تعمل فيه أكبر الشركات عابرة القارات التابعة للبلدان المتقدمة، وكما في السنوات السابقة كانت الصناعة الوحيدة الأهم في مجال نشاط الشركات عابرة القارات التي تنتمي إلى بلدان نامية عام 2005 هي صناعة الأجهزة الكهربائية/ الإلكترونية، لا سيما بالنسبة إلى عدد كبير من الشركات الآسيوية<sup>1</sup>. أما على صعيد أكبر الشركات المالية عابرة القارات في العالم، فإن ترتيب هذه الشركات يتم احتسابه بطريقة مختلفة، و ليس على غرار الشركات غير المالية عابرة القارات، بل يتم ترتيبها تنازليا وفق مؤشر (GSI) ( أنظر الملحق رقم 6 )، و تأتي في مقدمة هذه الشركات ل عام 2005 شركة Citigroup الأمريكية بأصول خارجية قدرها 1494037 مليون دولار، وتتواجد في 74 دولة مضيفة بحجم عمالة إجمالية قدرها 307000 عامل، تليها كل من شركة GE الأمريكية و شركة Allianz الألمانية، و تضم هذه القائمة 7 شركات من الولايات المتحدة، 6 من بريطانيا، 4 من اليابان، و هي البلدان التي ينتمي إليها أكبر عدد من هذه الشركات.

### 1 - 3 - 3 نصيب الدول النامية و العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر

#### 1 - 3 - 3 نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية حوالي 12.6 مليار دولار كمتوسط سنوي ما بين الفترة الممتدة 80 - 85، ثم انتقلت إلى حوالي 51.8 مليار دولار ما بين سنتي 92-94، لتنتقل إلى حوالي 80 مليار دولار ل عام 1994. وبذلك فإن نصيب البلدان النامية قدر بـ 32 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة ما بين 92 - 94، مقابل 20 % في النصف الأول من الثمانينات. ولقد استقبلت الدول النامية كاستثمار ل عام 1996 حوالي 129 مليار دولار وأن ثلثي هذا المبلغ أي حوالي 81 مليار دولار. تدفقت باتجاه آسيا و 39 مليار دولار باتجاه أمريكا اللاتينية و 9 مليار دولار بأوروبا الشرقية<sup>2</sup>.

ونستعرض فيما يلي أهم التدفقات المسجلة إلى الدول النامية الواردة في تقرير الاستثمار العالمي 2007

3

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص، 9، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - شمام عبد الوهاب، فريد كورتل، واقع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، في مداخلات المؤتمر العلمي الخامس حول الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 27-29 نوفمبر 2006، ص 6.

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص ص 15 - 22، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى إفريقيا 35.5 مليار دولار في عام 2006، أي ضعف المستوى الذي بلغه في عام 2004 و يعزى ذلك إلى الزيادة في الاهتمام بالموارد الطبيعية، و تحسن آفاق أرباح الشركات، ووجود مناخ مواتي بدرجة أكبر للأعمال التجارية، أما قيمة عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود فقد سجلت رقما قياسيا بلغ 18 مليار دولار، وزادت أيضا زيادة كبيرة المشاريع التأسيسية و الاستثمارات في التوسع. و على الرغم من هذه الزيادة انخفضت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 2.7% في عام 2006 مقارنة بنسبة 3.1% في عام 2005، و هي نسبة تقل كثيرا عنها في مناطق نامية أخرى. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى 33 بلدا إفريقيا، و تلقت البلدان الإفريقية المضيفة العشرة الأولى نحو 90% من هذه التدفقات و في ثمانية من هذه البلدان، تجاوزت قيمة هذه التدفقات المليار دولار في كل بلد.

و في عام 2006 ظل اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا اتجاها صاعدا، فزاد حجمها بنحو 19% مقارنة بعام 2005، و بلغ مستوى مرتفعا جديدا هو 200 مليار دولار، و على المستوى الإقليمي شهدت جنوب و جنوب شرق آسيا زيادة مستمرة في التدفقات، بينما خفت وتيرة نمو هذه التدفقات في شرق آسيا، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا يشهد الآن تحولا أكبر في اتجاه الأنشطة التي تعتمد على كثافة المعرفة، و احتفظت الصين و هونغ كونغ بمركزيهما كأكثر متلقيين للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، تليها سنغافورة و الهند. أما التدفقات الداخلة إلى الصين فقد انخفضت في عام 2006 لأول مرة منذ سبعة سنوات بنسبة 4% عن عام 2005. و هذا الهبوط المتوسط نشأ أساسا عن تقلص حجم الاستثمارات في الخدمات المالية. و اجتذبت هونغ كونغ 43 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر و سنغافورة 24 مليار دولار و الهند 17 مليار دولار، و هو مبلغ مجموع تدفقات التي دخلت إلى ذلك البلد في السنوات الثلاث السابقة، ولا بد للنمو الاقتصادي السريع في جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا من مواصلة تغذية و دفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى هذه المنطقة طلبا للأسواق، و سوف تصبح المنطقة أيضا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة، لأن بلدانا مثل الصين و الهند و اندونيسيا و فيتنام تخطط لإحداث تحسين كبير في هياكلها الأساسية. و هذا ما يوضحه الجدول رقم (6 - 1).

الجدول رقم ( 6 - 1 ) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول النامية خلال الفترة 2001 - 2006 ( الوحدة مليار دولار )

2006	2005	2004	2003	2002	2001	المنطقة
35.5	29.2	18.0	18.7	13.6	20.0	أفريقيا
83.8	75.5	94.3	44.7	54.3	78.5	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
259.4	208.7	170.0	115.0	98.3	113.5	آسيا
59.9	41.6	60.8	12.4	5.6	7.2	- غرب آسيا
125.8	116.3	106.3	72.7	67.7	79.1	- شرق آسيا
69.5	72.4	60.6	53.5	52.7	46.9	- الصين
22.2	9.9	7.6	5.5	7.0	6.4	- جنوب آسيا
51.5	41.1	35.2	24.5	18.0	20.7	- جنوب شرق آسيا
0.3	0.4	0.7	0.3	0.1	0.1	أوقيانيا
26.3	10.1	13.4	8.4	4.3	4.3	جنوب شرقي أوروبا*
42.9	26.0	26.9	15.8	9.1	7.3	رابطة الدول المستقلة**

\*: تضم كل من ألبانيا، بيلاروسيا، البوسنة و الهرسك، بلغاريا، كرواتيا، مقدونيا، رومانيا، روسيا، صربيا، مونتينيغرو، أوكرانيا.

\*\* : تضم كل من أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، كيرجستان، تاجيكستان، تركمانستان، أوزباكستان.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و

جناف، ص 2، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

من الجدول رقم ( 6 - 1 ) نلاحظ أن عام 2006 قد شهد زيادة بنسبة 44% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غربي آسيا، فبلغ حجمها 60 مليار دولار، كما شهد عام 2006 تقدما في عملية تخصيص خدمات متنوعة، و تحسن المناخ العام للأعمال التجارية. أما النمو الاقتصادي القوي في المنطقة فقد شجع على الاستثمار، كما اجتذبت أسعار النفط المرتفعة مزيدا من الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط و الغاز و في الصناعات التحويلية المتصلة بهما.

أما منطقة أمريكا اللاتينية و الكاريبي فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لتصل بنسبة 11% لتصل إلى 84 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بعام 2005، وظلت البرازيل و المكسيك تمثلان البلدين الرئيسيين ضمن بلدان المنطقة المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت حصة كل منهما 19 مليار دولار، تليهما الشيلي و جزيرة فيرجين البريطانية و كولومبيا، و ثمة سمتان ميزتا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة، و هما سمتان تتمثلان في أن الاستثمارات التأسيسية أصبحت أكثر أهمية من عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود، و أن الإيرادات المعاد استثمارها أصبحت تشكل مكونا متزايد

الأهمية. وقد حصل القطاع الصناعي مرة أخرى على الحصة الأكبر من التدفقات الداخلة، بينما زادت حصة قطاع الخدمات زيادة طفيفة، و في قطاع الخدمات واصلت الشركات عابرة القارات انسحابها من الاستثمار في المرافق العامة، و لاسيما من صناعة الكهرباء، و ضل القطاع الأولي يشكل قطاعا جذابا للاستثمار، بالنظر إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية.

و فيما يخص منطقة جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليهما بنسبة 67% لتصل إلى 69 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بعام 2005، مسجلة بذلك ارتفاعا كبيرا عن مستواها في السنتين السابقتين، و قد استأثرت أكبر خمسة بلدان متلقية للاستثمارات وهي روسيا، رومانيا، كازاخستان، أوكرانيا، بلغاريا، بهذا الترتيب ما نسبته 82% من مجموع التدفقات الداخلة، فقد التدفقات إلى روسيا بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى 28.7 مليار دولار، بينما سجلت التدفقات الداخلة إلى رومانيا و بلغاريا زيادة كبيرة توقعها لانضمامهما إلى الإتحاد الأوروبي، ونتيجة لسلسلة من صفقات الخصخصة، بينما كان قطاع الخدمات مزدهرا بصفة خاصة نتيجة لتزايد عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود في قطاع الصناعة المصرفية، فقد تلقى القطاع الأولي حصة أكبر من التدفقات الداخلة نتيجة لارتفاع الشد في الطلب على الموارد الطبيعية، و في بعض اقتصاديات رابطة الدول المستقلة المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل روسيا واصلت الدولة تعزيز سيطرتها في قطاع الصناعات الإستراتيجية، و في بلدان جنوب شرق أوروبا لا تزال السياسات العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر متوافقة مع انضمام هذه البلدان أو تطلعها إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ومع هدفها المتمثل في التعجيل بوتيرة خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، ومن المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة أن تكون قوية بصفة خاصة في الاقتصاديات الكبيرة مثل روسيا و أوكرانيا و كذلك في العضوين الجديدين في الإتحاد الأوروبي، بلغاريا و رومانيا.

### 1 - 3 - 3 - 2 نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر

لم تتمكن الاقتصاديات العربية حتى الآن من جذب سوى القليل من مجمل الاستثمارات المتدفقة إلى البلدان النامية، كما أن هذه التدفقات الاستثمارية لم تكن موزعة بطريقة متساوية بين الأقطار. و نجد أن مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بأنه يتحسن بثبات رغم وجود فترات بطيئة لأسباب متعددة، فالقيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية الواردة في الدول العربية منذ عام 1980 إلى عام 1999 تقدر بنحو 89 مليار دولار بما يوازي 2.6% من إجمالي التدفقات العالمية التراكمية الواردة للفترة ذاتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - شمام عبد الوهاب، فريد كورتل، واقع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، في مداخلات المؤتمر العلمي الخامس حول الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 27-29 نوفمبر 2006، ص 7.

و بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 7 - 1 ) نجد أن نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا يمثل سواء 1.2% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و 4.5% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وخلال الفترة 1998-2002 كان نصيب الدول النامية 0.72% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و 3.9% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وبالرغم من الذروة التي بلغها الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2000 و البالغة 1409.568 مليار دولار إلا أن الدول النامية لم تحصل سواء على 5287 مليون دولار أي بنسبة 0.37% .

و مع بداية عام 2002 عرفت الدول العربية انتعاشا في نسبتها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، إذ زادت هذه النسبة من 1.15% عام 2002 لتبلغ 3.9% عام 2005 بتدفق قدره 7180 مليون دولار عام 2002 و 37488 مليون دولار عام 2005 .

و بالرغم من هذا التطور التي شهدته الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها فإنها تسجل تباينا كبيرا فيما بينها، فمثلا استحوذت أربع دول وهي لبنان، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، السودان، على 70% من إجمالي هذه التدفقات الواردة إلى الدول العربية في عام 2003، وكانت الإمارات العربية المتحدة في عام 2005 أول بلد عربي مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ قدره 12 مليار دولار تلتها كل من مصر والسعودية بمبلغ قدره 5376 مليون دولار و 4628 مليون دولار على التوالي.

جدول رقم ( 7 - 1 ) : نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 06-98

(الوحدة مليون دولار)

البلد	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البحرين	180	454	364	80	217	517	865	1049	2915
الأردن	310	158	815	138	75	436	651	1532	3121
الكويت	59	72	16	-111	3	-67	24	250	110
لبنان	200	250	298	249	257	2860	1899	2573	2794
العراق	7	-7	-3	-6	-2	0	90	300	272
عمان	101	39	83	5	109	489	200	715	952
فلسطين	218	189	62	20	-5	-	-3	-	-
قطر	347	113	252	296	624	625	1199	1469	1786
السعودية	4289	-780	183	504	453	778	1942	4628	18293
سوريا	82	263	270	110	115	180	275	500	600
الإمارات	258	-985	-515	1148	1307	4256	8369	12000	8386
اليمن	-219	-308	6	136	102	6	144	-266	385-
الجزائر	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795
مصر	1065	2889	1235	510	647	237	2157	5376	1043
ليبيا	-128	-128	141	-133	145	142	-354	261	1734
المغرب	417	850	471	2875	534	2429	1070	2933	2879
السودان	371	371	392	547	713	1349	1511	2305	2828
تونس	668	368	779	486	821	584	639	782	3312
الدول العربية	8726	4315	5287	8050	7180	15455	20200	37488	52435
الدول النامية*	194.1	231.9	254.5	212	166.3	178.7	283	314.3	379.1
العالم*	690.9	1086.8	1409.5	832.6	622	564.1	742.1	954.8	1305.9

\* : مليار دولار

Source: Handbook of Statistics 2006/07, UNCTAD, pp 356-360, site, www.unctad.org

: anima, IDE dans la région MEDA, note documents N-23, Mai 2007, p 9, site: www.anima.org

- تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص، 2،

الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

- تقرير الاستثمار العالمي 2004، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص، 2،

الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview_ar.pdf)

## 1 - 4 آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

يترتب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و المتجسد في شكل نشاط للشركات عابرة القارات آثار اقتصادية، بيئية، اجتماعية و سياسية، على البلد المضيف، وهناك جدل دائر حول هذه الآثار تمثل في مواقف مؤيدة و معارضة لنشاط هذه الشركات، ونحاول في هذا الجزء التعرض لأهم هذه الآراء مع إبراز أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

### 1 - 4 - 1 المواقف المتعارضة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع ثمة مواقف تعارضت فيما بينها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تلك المواقف المتعارضة تبلورت في أرض الواقع من خلال وجهات نظر معارضة له و أخرى تؤيده. إن تلك المواقف المتعارضة كانت لأسبابها عديدة، و التي يمكننا حصرها في<sup>1</sup>:

- الآثار التي يفرزها الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول المضيفة.

- سلوك الشركات الأجنبية و أهدافها اللامتناهية والتي تتعارض في جوانب منها مع أهداف الدول المضيفة.

- المخاطر الناجمة عن فعل الدول المضيفة و التي تتسبب في إثارة المخاوف لدى الدول الأصلية. الشركات عابرة القارات. و بالتالي قد تؤدي إلى عواقب لا يحمد عقباها، و من ثم إلى ردود فعل مضادة.

فلا شك إذن، أن الجدل القائم حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عموما، أفرز تلك المواقف المتعارضة، و التي سنتعرض لها في هذا الجزء، إلى جانب إبراز مبررات كل من المواقف المعارضة و المواقف المؤيدة له.

### 1 - 1 - 4 - 1 المواقف المعارضة

يرى أصحاب هذا الرأي أنه و بالرغم من المزايا التي يمكن تحقيقها من وراء عملية تشجيع و اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ليست بالقدر الكافي مقارنة بالمساوئ الأخرى التي تعود على الدول المضيفة و التي في عمومها تهدد صيرورة تنميتها، و تفوت عليها فرص تحقيقها بشكل شمولي، و كانت أبرز تلك المواقف المعارضة هي مواقف النظرية الكلاسيكية.

يفترض مجموعة أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات عابرة القارات، و الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات عابرة القارات و ليست الدول المضيفة<sup>2</sup>.

1 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

2 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 367.

- حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي<sup>1</sup>:
- أ - تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات عابرة القارات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ب - قيام الشركات عابرة القارات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.
- ج - وجود الشركات عابرة القارات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.
- د - التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال:
- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية.
- خلق التبعية السياسية.
- هـ - إن ما تنتجه الشركات عابرة القارات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية في الدولة المضيفة.
- و - تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات عابرة القارات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات<sup>2</sup>.

## 1 - 4 - 1 - 2 المواقف المؤيدة

- يرى أصحاب هذا الموقف رأيا معاكسا لأصحاب المواقف المعارضة تماما، حيث تقوم النظرية الحديثة على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من الشركات عابرة القارات و الدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة. فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. و بمعنى آخر أنه لا يوجد مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات وإستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما<sup>3</sup>.
- ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحقيق الآتي للدولة المضيفة<sup>4</sup>:
- الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة و المتوفرة له لدى هذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 14 - 15.

2 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 419.

3 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

4 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 23 - 24.

- خلق أسواق جديدة للتصدير.
  - تقليل الواردات بسبب الحصول على منتجات محلية.
  - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق، وممارسة الأنشطة الإدارية الحديثة و غيرها.
  - تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
  - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
  - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
  - تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بتحقيق المنافع السابقة.
- وفيما يخص العلاقة بين الشركات عابرة القارات والدول المضيفة، فقد حدث كثير من الجدل حول هذا الموضوع، لان هناك تضارب في المصالح و الأهداف ونذكر ذلك فيما يلي<sup>1</sup>:
- إن الدولة المضيفة في محاولتها لتحقيق أكبر عائد ممكن من المنافع أو لكي تعظم عوائدها فإنها تحاول فرض شروط معينة على الشركات عابرة القارات لكي تزيد من فرص العمالة، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والقيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات الإنتاج والبيع، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار وتنمية الموارد المحلية واستغلالها وتحسين المنتجات، وزيادة الصادرات، والحد من الواردات... الخ.
  - وفي نفس الوقت تطلب الشركات عابرة القارات الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل و تخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي والتسويقي، هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق للمشروعات.
  - إذا نظرنا إلى المتطلبات والشروط السابقة باعتبارها أنماطا مختلفة لتوقعات كل طرف من الآخر فإن ضيق أو اتساع فجوة عدم تطابق توقعات الدولة المضيفة والشركات عابرة القارات يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع أو طبيعة أهداف كل طرف، و لكن أيضا على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.
  - و تشير أحد الآراء الجديدة أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة، وقبول هذه الأخيرة هذا النوع من الاستثمارات، إنما يعني وجود مصالح مشتركة بين هذين الطرفين. و بأن الكثير من العوائد والمنافع يمكن تحقيقها، ونذكر منها أن المستثمر الأجنبي سوف يحصل على الأرباح، أما الدولة المضيفة فستخلق فرص عمل، وتحسن الدخل، و ترفع و تحسن الإنتاجية<sup>2</sup>.
  - وجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة و البراهين الواقعية، حيث نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائما في ارتفاع من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الدول تتنافس لجذب هذا النوع من الاستثمارات لتقدم الضمانات والامتيازات و التسهيلات اللازمة لمختلف الشركات المتعدية الجنسيات.

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 - 19.

2 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 235

## 1 - 4 - 2 الآثار الاقتصادية

لاشك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المضيفة المتقدمة منها والنامية على السواء، تنجر عنها مواد مختلفة يتم تحصيلها، وأعباء مختلفة يتم تحملها، وعليه فإن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف تلك الدول، وبحكم أنه حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، له نتائج تترجم واقعياً في الآثار التي يحتمل بأن تكون إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة، وهذه الآثار بدورها في الواقع العملي تبرر إلى حد ما و بما لا يدعو للشك مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول المضيفة.

إن التحدي الاقتصادي الذي يواجهه البلد المضيف هو تحدي ثلاثي الأبعاد، يتمثل في كيفية إضافة القيمة من خلال أنشطة الشركات عابرة القارات، و كيفية استغلال هذه القيمة محلياً، و كيفية استخدام الإيرادات المحققة على أفضل وجه.

ويرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد و منافع هذه الاستثمارات للدول النامية إنما يتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من زيادة معدل التكوين الرأسمالي، و خلق فرص للعمالة و تحسين ميزان المدفوعات و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

## 1 - 4 - 2 - 1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة معدل التكوين الرأسمالي

تعد هذا الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي و صعوبة الادخار فيها. و تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، فقد ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة بين 1980-1985 و 1992-1993، حيث ازداد من متوسط سنوي قدره 12.6 مليار دولار إلى 51.8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى 70 مليار دولار في عام 1994<sup>1</sup>.

ويستند هذا الطرح على أفكار رواد المدرسة الحديثة الذين ينظرون للاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تساعد في حصيللة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، بسبب ما لديها من موارد مالية ضخمة و بمقدرتها على جلب الأموال من أسواق النقد الأجنبي<sup>2</sup>.

و بالعودة إلى بيانات الجدول رقم ( 3 - 1 )، نلاحظ الارتفاع المستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية منذ عام 1995، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات في عام 2001 ما يعادل 212

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 399 - 340.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

مليار دولار و هو ما نسبته 25.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي، و هي نفس النسبة المسجلة تقريبا في عام 2002، لترتفع هذه النسبة إلى 32.7% عام 2003، ثم إلى 38% عام 2004، بحجم تدفقات داخلية قدرها 178.7 و 283 مليار دولار على التوالي، أما عام 2005 فقد سجلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى قياسيا قدره 314.3 مليار دولار بالرغم من الانخفاض في حصتها من إجمالي التدفقات العالمية الداخلة و التي يمثل نسبة 33.2%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلدان النامية في زيادة مستمرة، و لاشك أن هذه الاستثمارات - إذا ما أحسن توجيهها - يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان، فمن المتصور أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة في الدخل المحلي يمكن أن يدخر جانب منها، و يتحول بالتالي إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي. يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في سد فجوة الادخارية، و سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، و سد الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة عن طريق حصيللة الضرائب<sup>1</sup>.

## 1-4-2-2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خلق فرص العمالة

لا شك أن البطالة تعد أهم الدوافع و الأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل الوسيلة المساعدة التي يمكن أن تساعد، إما في التخلص من البطالة أو على الأقل التخفيض منها.

ومما لاشك فيه أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة تتخذ العديد من الصيغ. إلى جانب هذا فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما مع أشكاله المجسدة، فأثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة، تختلف عن تلك التي تبرز ميدانيا في حالة اقتناء مؤسسة موجودة، هذا من جهة، و من جهة أخرى ترتبط هذه الآثار بإستراتيجية المستثمر الأجنبي بخصوص النمط الإنتاجي المستخدم، التسويق، إلى جانب درجة المنافسة... الخ. و يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل و ذلك في ضوء الافتراضات التالية<sup>2</sup>:

- أن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم باستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل، بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة للدولة. من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها.

- إن الشركات عابرة القارات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، و منه فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، و من ثم خلق فرص عمل جديد.

1 - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 406 - 407.  
2 - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 419 - 420.

- إن توسع الشركات عابرة القارات في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي وذلك بزيادة عدد الفروع في نفس النشاط، أو الرأسي وذلك بخلق فروع في نشاطات جديدة مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

إن الآثار التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب مستوى العمالة تتحكم فيها عوامل رئيسية وهي<sup>1</sup>:

- العامل الأول: يتمثل في مختلف أشكاله التي تتجسد ميدانيا. إن أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر صوب الداخل على العمالة قد يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الاقتصاديات، و يمكن أن نعتبر أن الدخول في ميدان جديد وفي موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا. كما يزيد من عدد المتنافسين في الصناعة. و الواقع أن حيازة شركة قائمة ( أو جزء من الشركة) قد يقلل من حجم العمالة كأثر مباشر له. و منه يفهم إذن أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف هو أثر إيجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بحيث هذا الأخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة، و هو الشكل الذي يبرز من خلاله الأثر الإيجابي أكثر بالمقارنة بالأشكال الأخرى، إذ في حالة اقتناء شركة موجودة مثلا ربما يحتتمل أن يتم اتخاذ قرار الاستغناء الجزئي أو ربما الكلي للعمال و هذا القرار يمثل في حقيقة الأمر الأثر السلبي على مستوى العمالة.

- العامل الثاني: يكمن في شدة المنافسة، فبحكم المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، يمكن لهذا العامل من أن يؤدي إلى تحقيق فرص جديدة للعمل، و ذلك عند إقرار التوسع في مختلف النشاطات والقطاعات.

- هناك عوامل أخرى تتحكم في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل، ففي هذا الصدد أكد Henri-Bourrguinat على أن مستوى العمالة يتأثر بعاملين أساسيين في الدول المضيفة وهما اختيار تقنيات الإنتاج المستعملة، إلى جانب بنية المنتج وتركيبته. مما ينجر عن ذلك آثار إيجابية أو سلبية. ففيما يتعلق باستعمال تقنيات الإنتاج (اختيار التكنولوجيا) فإنه في حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكن من تشغيل اليد العاملة العاطلة، مقارنة بحال لو تم تبني تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال فهذا حتما يكون له أثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة.

وهذا ما ينطبق على الشركات عابرة القارات التي تنشط في قطاع استخراج المعادن حيث لا توفر عموما إلا قدرا محدودا من فرص العمل و بالتالي ليس لها سوى قدر قليل من التأثير في العمالة، و هذا ينطبق بصفة خاصة على المشاريع التي تنطوي على مشاركة الشركات عابرة القارات، إن هذه الشركات تنزع إلى استخدام تكنولوجيا و عمليات أكثر استخداما لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية، و يضاف إلى ذلك أن الشركات عابرة القارات تنزع إلى حد ابعدها إلى استخدام الموردين الأجانب لمختلف المدخلات. و في البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن يؤدي نقص الموردين المؤهلين و كذلك نقص المهارات إلى تقليص نطاق تأمين الإمدادات محليا،

<sup>1</sup> - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

فضلا عن عمليات التجهيز المتممة للإنتاج، و بالتالي فإن أهم مساهمة مباشرة يحتمل أن تترتب على الأنشطة الإستخراجية تتمثل في زيادة دخل البلد المضيف<sup>1</sup>.

و العنصر المهم الآخر الذي يجب أن نحيط به هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مستوى الأجور، و في هذا الإطار يمكننا حوصلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة عادة، فإن الشركات عابرة القارات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.

- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات عابرة القارات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، و هذا يكون خاصة في المنتوجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.

- إن الإنتاجية و المردودية بالشركات عابرة القارات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.

- إن سياسية رفع الأجور التي تتبعها الشركات عابرة القارات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها.

### 1-4-3-3 الاستثمارات الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه " البيان الذي يدل على جملة المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين دولة ما و العالم الخارجي، و التي تفضي إلى طلب العملات الأجنبية أو عرض العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة". و يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث موازين يتضمن كل منها بدوره بنود معينة نوردتها فيما يلي<sup>3</sup>:

- **الميزان التجاري:** و هو البند الرئيسي في ميزان مدفوعات الدول، فهو يشتمل على صادرات و واردات الدولة من السلع المادية.

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص، 39، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 41.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 123 - 124.

- ميزان العمليات الجارية: هو عبارة عن ذلك الحساب الذي يتضمن حجم من المعاملات التي تؤثر على حجم الدخل القومي لدولة ما ويشتمل على البنود التالية: السياحة، خدمات البنوك و المؤسسات المالية، خدمات الملاحة، الريع و الفوائد، الأرباح عن الاستثمارات الأجنبية.

- ميزان العمليات الرأسمالية: و يتضمن بندين، العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل تمثل حركات رأس المال ما بين دولة و العالم الخارجي، و العمليات الرأسمالية طويلة الأجل التي تمثل حركات رأس المال طويل الأجل.

و نظرا لأن البلدان النامية تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها نظرا لزيادة قيمة وارداتها على قيمة صادراتها، و رغبة منها في علاج هذا العجز و تحسين موازين مدفوعاتها اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية كأحد بدائل العلاج التي أظهرت نجاحا في بعض الدول الأخرى، خاصة و أن تمويل هذا العجز بالاقتراض من الخارج يؤدي بمرور الوقت إلى تراكم الديون الخارجية كما هو الوضع في العديد من الدول النامية<sup>1</sup>. ويمكن تحقيق هذه الزيادة في التدفقات الداخلة الناجمة عن الشركات عابرة القارات بالصورة الآتية<sup>2</sup>:

- تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع السلع القابلة للتداول و على العناصر المستوردة من الإنتاج المحلي المرتبط بها.

- قيام المشروع الأجنبي بتصدير معظم إنتاجه إلى الخارج مع ملاحظة أهمية انخفاض حجم الواردات من الخارج.

- إعادة استثمار أرباح المشروع الأجنبي إما في التوسعات، أو إعادة الاستثمار في مشروع آخر، و بالتالي التقليل من إخراج النقد الأجنبي إلى الخارج.

- تركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية، كلما أمكن ذلك، و التقليل من استيراد أصول من الخارج.

بالرغم من عدم توافر الدراسات حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات بالبلدان النامية المضيفة، ومع الأخذ في الاعتبار المؤشرات السابقة فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة، نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال و التكنولوجيا و الخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير من جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، و يتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، و لا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى و بالسعر الملائم، وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 433.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>3</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 438.

و بإطلالة على بعض البلدان النامية التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن الأرجنتين في الفترة ما بين 1992 - 1999، فقد زادت قيمة صادراتها بنسبة 8.2% في المتوسط في العام، و زاد حجم الصادرات فيها بـ 9.4%<sup>1</sup>. و على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قفزت صادرات الصين إلى أكثر من عشرة أمثال متجاوزة الزيادة التي بلغت ثلاثة أمثال التجارة العالمية التي حدثت في نفس الفترة، وقد غير الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبير و الارتقاء بالتكنولوجيا أيضا من تركيبة التجارة من المنتجات<sup>2</sup>. بينما كانت السلع الاستهلاكية كثيفة الاستخدام للعمالة تسيطر في وقت ما على صادرات الصين، تراجع نصيبها من إجمالي الصادرات بأكثر من 20% على مدى العقد الماضي، وارتفعت بشكل ملحوظ الصادرات من السلع الرأسمالية<sup>3</sup>. و في المكسيك استمرت الصادرات غير النفطية تبدي اتجاهها إيجابيا، إذ زادت بنسبة 15% في عام 1999<sup>4</sup>. كما زادت منطقة شرق آسيا الناشئة ما عدا اليابان حصتها في أسواق التصدير إلى 20% وقد طفتت صادرات شرق آسيا تنمو على نحو أسرع في القطاعات التي تعتمد على وفورات الحجم<sup>5</sup>.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية و بالتالي يندرج ضمن الحسابات المكونة لميزان المدفوعات، فبالإضافة إلى كونه له آثارا على الحساب الجاري، له بالضرورة أيضا آثار على حساب العمليات الرأسمالية بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة، ونتيجة إقدام الدول النامية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية جديدة وبديلة تتجلى آثاره هنا في الأثر الإيجابي الذي ينجم من فعل تشجيع تدفقاته للدولة المضيفة عامة والدولة النامية خاصة، حيث أن الأشكال التي تتخذها هذه التدفقات (إنشاء فرع أو مؤسسة، إنشاء مؤسسة مشتركة... الخ) لها أثر إيجابي نسبي، حيث كلما زادت مساهمة الشركة الأجنبية كلما أدى ذلك إلى زيادة المشروع من حيث الحجم والرأسمال... الخ كلما كان الأثر إيجابيا أكثر، خاصة إذا كانت هذه الخطوة متبوعة بخطوات أخرى تتجلى في إعادة استثمار جزء من الأرباح التي تحققها تلك المشاريع الاستثمارية. فهذا الأثر الإيجابي قد يمس ميزان المدفوعات في المدى القصير للدولة المضيفة.

أما في المدى البعيد فحتما سيتغير ذلك الأثر ليصبح سلبيا و ذلك بفعل قيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح خارج الدولة المضيفة. و الجدول رقم ( 8 - 1 )، يوضح جانب من ذلك.

1 - بيدرو بو، الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 2000، ص 15.  
 2 - ماري أميتي، كارولين فرويند، ازدهار صادرات الصين، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، سبتمبر 2007، ص 38.  
 3 - لي كوي، تنامي اعتماد الصين على الخارج، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، سبتمبر 2007، ص 44.  
 4 - خوزيه انجل جوريا، المكسيك: التطورات الأخيرة، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 2000، ص 23.  
 5 - اندرمنت سين، جيل وهومي خاراس، العودة إلى الطريق السريع، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 2007، ص 40.

جدول رقم ( 8 - 1 ): مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول المضيفة إلى الخارج.

( الوحدة

مليار دولار )

السنوات	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	تحويل الأرباح منها إلى الخارج
1970	2.2	6.4
1980	5.2	24.1
1992-1987 (متوسط سنوي)	28.9	16.8
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

Source: Denis Terson, Jean-Luc Bricout, l' Investissement International, Armond Colin, Paris, 1996, p 191.

إن القراءة البسيطة للجدول ( 8 - 1 ) من أرقام، تثبت حقيقة تحويل الأرباح من طرف الشركات الأجنبية خارج الدول النامية المضيفة.

كما يمكن أن يؤدي الاقتراض المفرط للشركات عابرة القارات من السوق المحلي إلى الحد من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكالعادة فإن الاستثمار المحلي الذي تضطلع به مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على القروض بدرجة كبيرة نتيجة لعمليات الاقتراض في سوق الائتمان المحلية ونتيجة لذلك فإن الجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعلياً بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها. (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقتترضها من السوق المحلية) وأن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب<sup>1</sup>.

## 1 - 4 - 2 - 4 دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

يعد موضوع التكنولوجيا بصفة عامة هو موضوع الساعة، فهو موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة، و لعل أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا - خاصة نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية - الفجوة العميقة الحالية في التقدم الاقتصادي و الصناعي و الفني بين الدول المتقدمة من جانب و الدول النامية من جانب آخر، و تعرف التكنولوجيا بأنها " مجموعة المعارف و المهارات اللازمة لتصنيع منتج أو إقامة الآلية اللازمة لإنتاجه"، و تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في إستراتيجية التنمية التي

1 - براكاشي لونجاني، ساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟ مجلة التمويل و التنمية، العدد2، جوان 2001، ص 7.

تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية<sup>1</sup>.

إن ظروف المنافسة الدولية، التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي و تحدد مختلف مكوناته و قطاعاته، قد جعلت إقحام التكنولوجيا المطورة و إدماجها أمراً حتمياً و ضرورياً بالنسبة لمختلف الدول، بما فيها الدول النامية. فإذا كانت الصناعات التقليدية التي توظف عمالة كثيفة و موجهة نحو الاستهلاك المحلي في الدول النامية لا تستدعي إدماج تكنولوجيا كثيفة و مطورة، محافظة على مناصب الشغل و إبقاء على مستويات أسعار أقل ارتفاعاً بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه الدول، فإن الصناعات الحديثة الموجهة نحو التصدير تستدعي تكنولوجيا كثيفة و أكثر تطوراً من أجل أن تكون أقدر على المنافسة في بيئة اقتصادية دولية محتممة المنافسة، بل أن حتى الصناعات الموجهة منتجاتها نحو الأسواق المحلية في الدول النامية ذاتها، و بسبب عامل المنافسة التي تغلغت حتى في هذه الأسواق المحلية بفعل سياسات الانفتاح المنتهجة، لم تعد بمأمن عن تأثيرات الصناعات الأجنبية المنافسة و تداعياتها<sup>2</sup>.

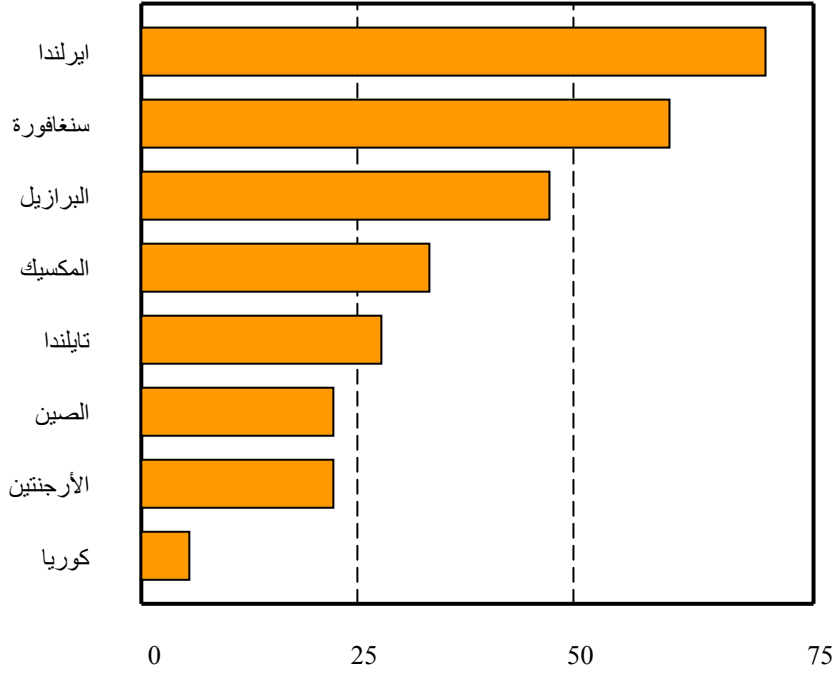
و بالعودة إلى نشاط الشركات عابرة القارات في مجال نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، نجد أن الإنفاق العالمي على البحث و التطوير قد نما نمواً سريعاً خلال العقد الماضي ليصل إلى نحو 677 مليار دولار في عام 2002، و هو مركز بدرجة مرتفعة، إذ يبلغ نصيب أكبر عشرة بلدان بحسب هذا الإنفاق، تقودها الولايات المتحدة، أكثر من أربعة أخماس مجموع الإنفاق العالمي، وقد ارتفع نصيب آسيا النامية من 2% إلى 6% بين سنتي 1991 و 2002، و بالمثل حدث ارتفاع في ناتج الابتكار (براءات الاختراع الصادرة)، و على سبيل المثال فبينهاتين الفترتين الزمنيةتين و هما 1991-1993 و 2001-2002، فإن نصيب طلبات براءات الاختراع الأجنبية المقدمة من بلدان نامية و جنوب شرقي أوروبا و رابطة الدول المستقلة إلى مكتب براءات الاختراع و العلامات التجارية بالولايات المتحدة قد قفز من 7% إلى 17%. و الشركات عابرة القارات هي جهة فاعلة رئيسية في هذه العملية، فإن نصيبها يبلغ نصف الإنفاق العالمي على البحث و التطوير و تضطلع الشركات عابرة القارات بأدوار هامة في كثير من أنشطة البحث و التطوير بالبلدان المضيفة، فنصيب الشركات التابعة الأجنبية الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في العالم النامي قد ازداد من 2% إلى 17% فيما بين عامي 1996 و 2002<sup>3</sup>.

1 - نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 443.

2 - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004/2003، ص 334.

3 - تقرير الاستثمار العالمي 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، نيويورك و جناف، ص 29 - 30، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview_ar.pdf)

و في دراسة أجريت على 56 شركة عابرة القارات منها 34 أمريكية الأصل و 12 أوروبية و 2 شركات يابانية، تعمل في دول عدة أظهرت أن معظم هذه الشركات تمارس أنشطة البحث و التطوير خارج الدولة الأم<sup>1</sup>. و الشكل رقم ( 3 - 1 ) يوضح ذلك.



شكل رقم ( 3 - 1 ): نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحث و التطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال، بلدان مختارة 2003، (%)

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 33، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview_ar.pdf) من الشكل رقم ( 3 - 1 ) نلاحظ ارتفاع حصة الشركات الأجنبية التابعة في البلدان النامية من أنشطة البحث و التطوير، و تشير أحدث البيانات المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن امتداد البحث و التطوير إلى أماكن جديدة، فمن بين 1773 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على أنشطة بحث و تطوير على صعيد العالم أثناء الفترة 2002-2004 تتوفر معلومات بشأنها، فإن الأغلبية 1095 مشروعاً قد اضطلع بها في الواقع في بلدان نامية، أو في جنوب شرقي أوروبا و رابطة الدول المستقلة، و بلغ نصيب آسيا النامية و أوقيانيا وحدها قرابة نصف المجموع العالمي، 861 مشروعاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 34، الموقع: [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview_ar.pdf)

و فيما يتعلق بمسألة طبيعة التكنولوجيا المحولة إلى الدول المضيفة، فقد لوحظ من خلال الكثير من الدراسات أن الدول المضيفة أبدت قلقاً واضحاً بخصوص التقنيات التكنولوجية التي تم تحويلها والتي لم تواءم ظروفها مما تعذر عليها توليد معارف تكنولوجية ذاتية خاصة بها و يعود ذلك لعدة أسباب<sup>1</sup>:

- الظروف التي تميز الدول المضيفة والتي تتعارض مع إمكانية التوائم مع التكنولوجيا المحولة.

- تعارض التكنولوجيا المحولة مع أهداف الدول المضيفة، ففي هذا السياق إذا ما تجسدت مثلاً استثمارات مباشرة كثيفة للعمل فإنها تحقق هدف الامتصاص النسبي للبطالة في هذه الدول و لكن من جهة أخرى تحقيق هذا الهدف يكون على حساب هدف نقل التكنولوجيا و اكتسابها، حيث يتم اكتساب تكنولوجيا ذات مستوى منخفض.

- و قد يعود السبب إلى التقنيات المحولة في حد ذاتها و المرتبطة بسلوك إستراتيجي للشركات الأجنبية، حيث في هذا الصدد نجد أن التقنيات التي تحولها الدول الأصلية إلى الدول النامية هي تلك التقنيات التي مر على استعمالها وقت طويل وظهرت بدائل لها، و هذا ما يبين عدم إمكانية تحويل التقنيات المتطورة من طرف الشركات عابرة القارات التي من إستراتيجيتها الحفاظ على ميزتها الاحتكارية ريثما تصبح قديمة ليتم تحويلها. بالإضافة إلى ذلك عملية تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة بالنسبة لهذه الأخيرة هذا من جهة و من جهة أخرى تزيد حدة هذه التكلفة عندما يسجل في هذه الدول غياب الظروف التي تواءم تلك التكنولوجيا من المعارف و الخبرات، و الكفاءات الضرورية لاستعمالها.

أما بخصوص تنمية و تطوير التكنولوجيا المحلية بالدول النامية، فإن ذلك يمثل أحد أهم الأهداف المرتقبة من وراء فتح حدود هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن تحقق ذلك قد يرتبط في واقع الحال بأمرين أساسيين. من جهة، مدى استعداد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهها نحو المساهمة في التنمية التكنولوجية في الدول النامية، و ذلك من خلال تنفيذ برامج البحث و التطوير في هذه الدول بدلا من إنجازها في الدول الأم، أو من خلال نقل التقنيات الحديثة و تدريب المحليين عليها، أو تنفيذ الابتكارات الحديثة في هذه الدول، و من جهة أخرى، مدى تهيئة هذه الدول لبيئتها المحلية تقنيا و علميا و تنظيميا، و استعمالها مع مزايا الموقع الأخرى كعوامل تحفيز و ضغط من أجل توجيه هذه المؤسسات نحو المساهمة في ذلك مساهمة إيجابية. و عند ذلك يمكن لهذه الدول أن تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر و توجه مؤسساته نحو قطاعات تبدو مساهمتها التكنولوجية فيها حيوية، كالقطاعات الاستخراجية و بعض الصناعات التحويلية المعقدة، و تخصيص بعض أنواع الصناعات الأخرى للمحليين، الذين قد يستفيدون من هذه المؤسسات في تحويل التكنولوجيا اللازمة، أو الترخيص لهم بها، أو التعاقد معهم بشأنها، من أجل تمكينهم من تنفيذ و إنجاز أدائها<sup>2</sup>.

1 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

2 - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 344 - 345.

### 1-4-3 الآثار البيئية، الاجتماعية و السياسية

يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجسد في شكل نشاط الشركات عابرة القارات العديد من الآثار البيئية، الاجتماعية و السياسية و التي سوف نتناولها في هذا الجزء.

#### 1-4-3-1 الآثار البيئية

تنطوي أنشطة الشركات عابرة القارات بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بها، على تكاليف بيئية، فقد تؤدي الشركات عابرة القارات في هذا السياق دورا سلبيا كما أنها قد تؤدي دورا إيجابيا فهي من جهة قد تسهم في زيادة التدهور البيئي في البلد المضيف، وهي قد تسهم من جهة أخرى في الحد من النتائج البيئية السلبية، من خلال استخدام تكنولوجيات أكثر تطورا في عمليات الإنتاج، وتطبيق ونشر معايير للإدارة البيئية أعلى من تلك التي تستخدمها الشركات المحلية، حيثما تكون هذه الأخيرة<sup>1</sup>.

وتخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الحساسة المؤثرة على البيئة لمعايير بيئية مشددة في دولها الأصلية نظرا لتزايد الاهتمام الشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد اهتمام كبير في معظم الدول النامية بذات الموضوع، وكثيرا ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية إلى الدول النامية ومن ثم تقوم بالتأثير السلبى على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة<sup>2</sup>.

إلا أن الأثر البيئي الصافي لأنشطة الشركات عابرة القارات تحدده، بدرجة كبيرة الأنظمة البيئية للبلد المضيف، و قدرتها المؤسساتية على تنفيذ هذه الأنظمة، و لقد شهدت السنوات الأخيرة وعيا بيئيا متزايدا لدى الشركات عابرة القارات الكبيرة و الراسخة في قطاعي استخراج المعادن و النفط و الغاز<sup>3</sup>.

ونظرا لحاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، و أن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على البيئة، و أن تتخذ السياسات الحكيمة لحماية البيئة<sup>4</sup>.

#### 1-4-3-2 الآثار الاجتماعية

يترتب على أنشطة الشركات عابرة القارات، وخصوصا أنشطة الصناعات الإستخراجية أكثر من أية صناعات أخرى، آثار اجتماعية بعيدة المدى و تتوقف النتيجة إلى حد بعيد على الحالة المحددة للبلد المضيف، فقد لوحظت الآثار الاجتماعية السلبية بصورة رئيسية في البلدان الفقيرة التي تعاني من ضعف المؤسسات، و من

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 41، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>3</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 41، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

<sup>4</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 504.

بين الشواغل الاجتماعية المختلفة ظلت قضايا الصحة و السلامة في الصناعات الإستخراجية تشكل دائما تحديا من التحديات، و بخاصة في قطاع الصناعات المعدنية في البلدان النامية، إلا أنه توجد مشاكل أيضا في بعض المشاريع التي تنفذها الشركات عابرة القارات، وقد تنشأ شواغل أخرى عن العلاقة بين الشركات عابرة القارات و المجتمعات المحلية، وعن تدفق المهاجرين للعمل في المشاريع التي تنفذها الشركات عابرة القارات وما يتصل بذلك من قضايا<sup>1</sup>.

كما يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية تأثير على البنى الاجتماعية، بإضافة إلى نقل بعض أفكار و آراء قادمة من مجتمعات تلك الاستثمارات، جراء نقل اللغة و الثقافة الخاصة بالدولة المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة و المسموعة إلى مجتمعات البلدان المضيفة بل قد اعتبرت بعض البلدان، إنشاء أمثال هذا الاستثمار كأداة على المحافظة على لغتها و ثقافتها<sup>2</sup>.

### 1 - 4 - 3 - الآثار السياسية

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما ويتفق ومصالحها كشركات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر ربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة<sup>3</sup>.

وقد تنشأ مشاكل سياسية عن الشركات عابرة القارات وحكومات الدول المضيفة، خاصة من المنازعات المتعلقة بتوزيع إيرادات الموارد، وعن الفساد بل وحتى عن الصراعات المسلحة والحروب فيما بين مختلف المجموعات التي تسعى إلى الاستفادة من الإيرادات المحققة، ويمكن لهذه الشركات لمجرد وجودها، أن تدعم أو تعزز بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو دون قصد النظام القائم أو تطيح به<sup>4</sup>.

و من بين الممارسات غير المرغوب فيها من قبل بعض الشركات عابرة القارات نجد شركة ITT التي حاولت قلب نظام الحكم في الشيلي في أوائل السبعينات، و شركة Lockheed لصناعة الطائرات فقد اتهمت بدفع الرشاوى لموظفي الحكومات والساسة في عدد من الدول<sup>5</sup>.

في نهاية هذا الفصل نجد أن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المفكرين الاقتصاديين، و المنظمات الاقتصادية الدولية، جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة

1 - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 42، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

2 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3 - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 505.

4 - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، ص 42، الموقع : [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

5 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 94.

اقتصادية جديدة بالدراسة و التفسير. و قد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و هذا ما يؤكّد حقيقة أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب إلا أنه من جانب آخر تجلّى التوافق بينهم جميعاً على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى يختلف تماماً عن استثمار المحفظة.

لاشكّ إذن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية.

و ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الآثار على الدول المضيفة، منها الاقتصادية و الاجتماعية، و تختلف هذه الآثار من دولة لأخرى، حسب طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، لتكون إيجابية في بعضها و سلبية في البعض الآخر.

## 2 - محددات و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعيش الجزائر مرحلة تحولات عميقة ناتجة عن اختلافات داخلية وعن تقلبات عالمية ترغم الوحدات السياسية التقليدية على الامتثال للتعاليم الجديدة (أو المحددة) المهيمنة. فنجد الجزائر مضطرة لتبني التوجهات الليبرالية، لفتح أسواقها، لتطبيق المعايير الدولية... الخ، أي كل الآليات المتبعة عالميا والتي أصبح تطبيقها من الضروريات، ويكون فتح المجال لمستثمرين أجانب من بين هذه التعاليم. مع العلم أن مزايا كيد عاملة مختصة ورخيصة، سوق واسعة، مواد أولية متوفرة... الخ عوامل معتبرة إلا أنها نسبية في القرار الاستثماري مقارنة بأهمية بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لهذا السبب، وطبقا لسياسة الاعتماد على الشركات عابرة القارات لإنعاش اقتصادها الوطني ودجمه في الاقتصاد العالمي، سعت الجزائر إلى توفير أفضل الظروف لاستقبال هذه الاستثمارات، أو بعبارة أخرى على تحسين البيئة التي ستحضرها، سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، أو من خلال الإصلاحات المشروع في تنفيذها لإخراج البلاد من الأزمة وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة.

و على غرار بعض الدول النامية، تتوفر الجزائر على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي التي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية و الإصلاحات الهيكلية المحفزة على استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن تلك الجهود تبقى غير مكتملة النضج إذا ما قورنت بما هو حاصل في بعض الدول النامية التي خطت خطوات ملموسة في تهيئة بيئتها المحلية تهيئة مواتية، كما تعد تلك الإجراءات حسب تقارير الهيئات الدولية غير كافية لاستقدام و جلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية و الدراسات الميدانية.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الجهود الترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## 2 - 1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية و

### الدراسات الميدانية

لقد ذكرنا سالفاً أن هناك اختلاف بارز بين المفكرين و الاقتصاديين... الخ في تحديد تسمية موحدة و مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و لم يكن ليتوقف هذا الاختلاف عند هذا الحد بل امتد إلى حدود كيفية قيامه و محدداته، إذ من خلال القراءة المسحية لمختلف الدراسات في هذا الشأن تبين تعدد التفسيرات حول دوافع قيامه و محدداته و العوامل المختلفة التي تتحكم في تجسيده من طرف المستثمر الأجنبي و خاصة الشركات عابرة القارات.

فمختلف الطروحات التي حاولت تفسير هذا الأمر، لم تتركز واقعياً على أساس موحد بل تعددت الأسس، الأمر الذي فسر بروز عدة نظريات و تباينها بشأن ذلك، فقد وجدت طروحات انطلقت في تفسيرها بالارتكاز على أساس هيكل السوق (مثل نظرية هايمر و دورة حياة المنتج لريمون- فرنون)، وهناك نظريات ارتكزت على الطرح النظري القائم على مزايا الموقع. بالإضافة إلى بعض النظريات الحديثة الأخرى. و لقد عرفت الأدبيات الاقتصادية الكثير من الدراسات الميدانية (Empirique) التي اهتمت بالبحث عن العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق سنبلور أهم الطروحات . النظريات . المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، عبر الإشارة لمضمون كل منها على حدة و مختلف الانتقادات التي وجهت لها بشأن ذلك.

## 2 - 1 - 1 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور نظريات التدويل

سوف نتناول في هذا الجزء عدة نظريات مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و القائمة على الطرح النظري الخاص بهيكل السوق و كذا الطرح النظري القائم على مزايا الموقع بالإضافة إلى نظرية دينينغ و النظرية اليابانية الحديثة.

### 2 - 1 - 1 - 1 الطرح النظري القائم على هيكل السوق

يتمثل هذا الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث نظريات أساسية وهي:

- نظرية عدم كمال الأسواق لـ ستيفن-هايمر Stephane Hymer

- نظرية دورة حياة المنتج لـ ريموند فرنون Raymond Vernon

- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة لكل من بوكلي PJ.Buckley و كارسن MC.asson

أولاً: نظرية عدم كمال السوق<sup>1</sup>

حاول الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر Hymer-Stephane من خلال نظريته التي تم صياغتها في سنة 1960 حول تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق (نقائصها)<sup>2</sup>. وتعتمد هذه النظرية على فرضية أن الأسواق في الدول المضيفة وخاصة النامية منها تتسم بغياب المنافسة، وضعف المؤسسات الوطنية في عرض السلع والخدمات و عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية خاصة في ميادين الإنتاج والتصنيع أو أي أنشطة أخرى اقتصادية، وهذا يعني أن عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية من النواحي التقنية والمالية والمادية تعتبر عامل من العوامل الرئيسية التي تدفع بهذه الأخيرة لإقامة مشاريع إنتاجية أو تسويقية بهذه الدول.

و تركز هذه النظرية في تحليل ودراسة العوامل المحفزة على الاستثمار الأجنبي على مبدأ التملك الكلي والمطلق للمشروعات باعتبارها الأشكال المفضلة لاستغلال جوانب القوة للشركات عابرة القارات، وهذا ما يمكنها استغلال هذه الجوانب في الاستحواذ على أكبر الحصص في أسواق الدول المضيفة.

و في هذا الإطار يرى بعض المفكرين ومنهم Young أنه في حالة وجود سوق تسودها المنافسة الكاملة فإن ذلك سيعمل على إضعاف قدرات الشركات الأجنبية، لأنه سيسمح بدخول منافسين آخرين لأسواق الدول المضيفة. كما أن السلع والخدمات تتصف بالتجانس مما يقلل من المزايا التنافسية لهذه الشركات.

و يتفق كل من Parry و Caves و Hood و Wing على أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض خصائص الموارد التي تمتلكها هذه الشركات والتي تجعلها تتمتع ببعض المزايا الاحتكارية كتباين جودة المنتجات وحدثاتها... الخ.

و في هذا الشأن يمكن القول بأن الشركات الأجنبية يكون لها ميول للاستثمار خارج بلدانها الأم لعدة أسباب يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- امتلاكها لمهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية تميزها عن نظيراتها بالدول المضيفة.
- التفوق التكنولوجي للشركات عابرة القارات.
- كبر حجم المشروعات التي تمتلكها الشركات الأجنبية يساعد على تحقيق وفورات الحجم.
- الحوافز والامتيازات الجمركية والضريبية والمالية التي تقدمها الدول المضيفة للشركات عابرة القارات.
- اتخاذ إجراءات وسياسات جمركية لحماية المنتجات الوطنية من طرف الدول المضيفة تجعل الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة الأسلوب الأفضل لدخول أسواق هذه الدول.

1 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 393-397.

2 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

رغم الموضوعية التي اتسمت بها هذه النظرية في تحليل العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات خاصة من طرف Robock و Simmonds يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اعتمدت النظرية على فرضية أن الشركات الأجنبية لها إدراك ووعي كاملين بجميع الفرص الاستثمارية بالدول المضيفة، إلا أن هذا غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية أي تفسير حول تفضيلات الشركات الأجنبية لمختلف المشروعات الإنتاجية كوسيلة تمكنها من استغلال جوانب القوة أو المزايا التنافسية لها في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار كعقود التراخيص أو الوكالات... الخ.

### ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج الدولي

إن العيوب التي ميزت النظرية السابقة هي التي مهدت الطريق لبروز نظرية بديلة لها و التي عرفت باسم "نظرية دورة حياة المنتج" لريموند فرنون Vernon-Raymond ، وهو رجل اقتصادي أمريكي اشتغل في شركة عابرة القارات أمريكية لعدة سنوات والذي كانت له عدة مؤلفات حول التبادل الدولي والشركات عابرة القارات و من بينها كتابه المشهور " الشركات عابرة القارات " الذي ألفه سنة 1966 بالإنجليزية ترجم بعدها إلى الفرنسية سنة 1973 ، أين تضمن نظريته المعروفة إلى جانب دراسة معمقة حول إستراتيجية الشركات الأمريكية - عابرة القارات - من حيث التدويل والتوطن في الخارج، إلى جانب ذلك تعتبر بمثابة أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة و الاستثمار الأجنبي<sup>1</sup>.

يوضح نموذج دورة حياة المنتج التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث افترض "فرنون" أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لان هذه المنتجات تمر بدورة حياة<sup>2</sup>.

فحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بعدة مراحل أهمها<sup>3</sup>:

**المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الإنتاج المحلي حيث تتميز بالإبداع و الإنتاج والبيع داخل الحدود الوطنية للبلد. فالمنتجات الجديدة تصنع لغرض تلبية حاجة السوق المحلية. ففي اقتصاديات الوفرة تكون السلع الجديدة كمالية وبالتالي حجم السوق صغير. كما أن تكاليف الإنتاج تكون عادة عالية بالنسبة للمنتجات المقدمة حديثا للسوق لأنه يكون من الصعب التحكم بشكل فعال في المسائل الفنية، وعموما فإن المبيعات تكون في هذه المرحلة مركزة

<sup>1</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'Investissement International, Op - Cit, p 62.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>3</sup> - أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 87.

على السوق المحلي، كما تكون أساليب الإنتاج المتبعة عرضة للاستبدال والتحويل طبقا لرد فعل السوق و ملاحظات المستهلكين.

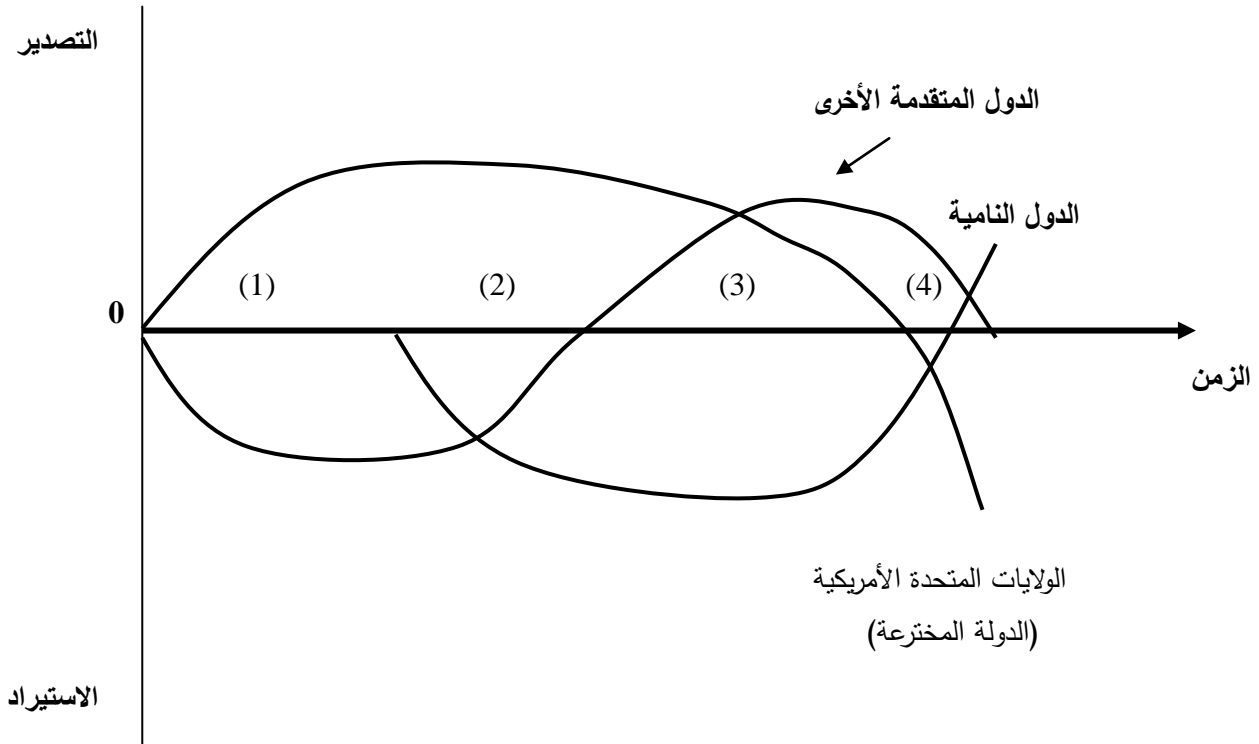
**المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التصدير حيث تتميز بتطور و نمو الطلب في أسواق الدول المصنعة و النامية مما يكون حافز للتصدير. و زيادة و نمو المبيعات خارج الحدود الوطنية يجعل المستثمرين يفكرون في تطوير وسائل لإنتاج و توسيع أنشطتهم، و هو ما يسبب في ظهور منافسين جدد مما يتطلب إجراء تحسينات و تعديلات على نوعية السلع و حجمها.

**المرحلة الثالثة:** و هي مرحلة النضج و الاستثمار و تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها. و هنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محتملين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة. و قد يكون هذا الوضع ناتج عن فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، و هنا تكون الشركة أمام خيار واحد و هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدول لتمون السوق من الداخل و تقطع الطريق على المنافسين المحتملين.

**المرحلة الرابعة:** و هي مرحلة انخفاض المبيعات و التدهور و تتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة نظرا لعدم مقدرتها على التحكم في السوق بسبب ظهور منتجين آخرين في الدول الغنية أو الفقيرة على السواء، حيث تصبح السلعة مألوفة و تكون أكثر شعبية و وسائل إنتاجها أضحت معروفة و نمطية. كما يصبح عامل التكلفة مهما في الإنتاج مما يدفع الشركات التفكير في البلدان التي بها يد عاملة رخيصة. و ما يجب الإشارة إليه هنا انه ليس من الضروري أن تكون مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم في هذه المرحلة لكن مبيعات الشركة صاحبة السلعة هي التي تكون في مرحلة انخفاض.

و الشكل رقم (1 - 2) يبين المراحل التي يمر بها المنتج الدولي بالاعتماد على ثلاث منحنيات لمراحل

دورة حياة المنتج الدولي.



### الشكل ( 1 - 2 ) : دورة حياة المنتج الدولي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 401.

إن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات عابرة القارات بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث أن هذه النظرية قدمت تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها للإنتاج في دول أجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة<sup>1</sup>.

إن هذه النظرية تقدم تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة و اتجاهها إلى الإنتاج في العالم الخارجي.

### ثالثاً: نظرية تدويل الإنتاج

قدمت فكرة تدويل الإنتاج أولاً من خلال كايدور 1934 ثم تم تطويرها على يد كواس 1937 و في وقت لاحق طورها بينرسون 1961، و في محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إلى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على يد. باكلي و كاسن M. Casson et Pj. Buckley سنة 1976 و هما ينتميان إلى جامعة (Reading) الإنجليزية<sup>2</sup>.

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجودي الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 48.  
2 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

و يعتقد هذان الكاتبان بأن اتخاذ قرار تجسيد الاستثمارات الخارجية، يتوقف على التوازن بين أربعة مجموعات التي يحددناها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- العوامل الخاصة بالفرع الصناعي المعين (طبيعة المنتجات، هيكل السوق، نطاق الإنتاج).
- العوامل الخاصة بالإقليم (الحدود الجغرافية، طرق المواصلات، و التقاليد الثقافية).
- العوامل الخاصة بالدولة (العوامل السياسية، التشريعات الضريبية، و المالية،... الخ).
- العوامل الخاصة بالشركات (الخبرات الإدارية و الإنتاجية).

فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات عابرة القارات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع و الخدمات، و تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلا من تكاليف الأذرع الطويلة، و ذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ. فالأمر يكون شاقا على الشركة حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها. فقيام الشركة بإنشاء فرعها في الدولة المضيفة يمكنها إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية و الفكرية و التقنية، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على افتراض أن الشركات عابرة القارات تنمو اعتمادا على استبدال السوق الخارجي بآخر داخلي، و منه فإن الشركات عابرة القارات يمكن أن تكون الأداة الأكثر فعالية لعملية الإنتاج الدولي بشرط أن يكون السوق غير كامل، وكذلك تضع فكرة تدويل الإنتاج في المقدمة مسألة كيفية قيام الشركة بحماية أسرارها، فكلما عظمت أصولها و ذلك بجراحة أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي إذن لاستخدام البراءات الخاصة بها لأنها سيساء استخدامها<sup>2</sup>.

إن أهم ما يمكن قوله عند تقييم هذه النظرية هو أن الجانب الإيجابي الذي ميزها يكمن في أنها استطاعت تفسير ظاهرة الشركات عابرة القارات وانتشارها من خلال التدويل طبعا في قطاع الإنتاج، إلا أنها يعاب عليها كونها اعتمدت على الشركات عابرة القارات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدي الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة الشركات عابرة القارات في قطاع الخدمات و هذا ما أكد للخبراء و المهتمين بهذا الشأن أن نظرية الأسواق غير الكاملة لم تطرح ضمن دراساتها مسألة تدويل الخدمات.

## 2-1-1-2 الطرح النظري القائم على مزايا الموقع

يتمثل هذا الطرح النظري القائم على مزايا الموقع في تفسيره لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في نظريتين أساسيتين وهما:

- نظرية الموقع
- نظرية الموقع المعدلة لـ Simmonds و Robock

1 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 81.  
2 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## أولاً: نظرية الموقع

تتم نظرية الموقع بالمحددات و العوامل الموقعية أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركات عابرة القارات في الدول المضيفة. و محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة مقراً للاستثمار. يرى "Parry" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب. تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها. و يرى "دينينغ" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة، بالإضافة إلى العوامل التسويقية و العوامل المرتبطة بالسوق<sup>1</sup>.

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركات عابرة القارات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة و كذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار و بين التصدير لهذه الدولة و غيرها من الدول المضيفة، و تشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق و ذلك على النحو التالي<sup>2</sup>:

أ - **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق و مدى اتساعها و نموها في الدول المضيفة.

ب - **العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، و مدى توافر منافذ التوزيع و وكالات الإعلان.

ج - **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض تكلفة

العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية الأخرى.

د - **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.

هـ - **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

و - **الحوافز و الامتيازات و التسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

## ثانياً: نظرية الموقع المعدلة

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى إسهامات كل Robock و Simmonds، فبالإضافة إلى العوامل التي تم عرضها في نظرية الموقع و التي تحكم سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاستثمارات تتأثر بثلاث عوامل أخرى، تشمل المجموعة الأولى العوامل الشرطية و المجموعة الثانية تتضمن العوامل الدافعة للاستثمار

1 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الأجنبي المباشر، أما المجموعة الثالثة فتشمل العوامل الحاكمة أو الضابطة لعمل الشركات الأجنبية<sup>1</sup>. و يلخص الجدول (1 - 2) إسهامات Robock و Simmonds في هذا الميدان.

الجدول رقم (1 - 2): العوامل الشرطية، الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر

العوامل	أمثلة
<p><b>العوامل الشرطية</b></p> <p>- خصائص المنتج</p> <p>- الخصائص المميزة للدولة المضيفة</p> <p>- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى</p>	<p>نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداتها، المتطلبات الفنية و المالية و البشرية لإنتاج السلعة خصائص العملية الإنتاجية... الخ.</p> <p>طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري و الخصائص البيئية و الاقتصادية و السياسية... الخ.</p> <p>تظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع و الأفراد و التجارة الدولية... الخ.</p>
<p><b>العوامل الدافعة</b></p> <p>- الخصائص المميزة للشركة</p> <p>- المركز التنافسي</p>	<p>مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية المتناسبة مع حجم الشركة.</p> <p>المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية... الخ.</p>
<p><b>العوامل الحاكمة ( الضابطة )</b></p> <p>- الخصائص المميزة للدولة المضيفة</p> <p>- الخصائص المميزة للدولة الأم</p> <p>- العوامل الدولية</p>	<p>القوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التوظيف و سياسات الاستثمار و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.</p> <p>القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المنافسة و إرتفاع تكاليف الإنتاج.</p> <p>الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</p>

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 405.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 404.

من خلال كل ما قدمته هذه النظرية يمكن استخلاص النتائج التالية<sup>1</sup>:

- إن كثيرا من المحددات التي ذكرتها هذه النظرية قد تم عرضها في نظرية الموقع السالفة الذكر.
- تتميز هذه النظرية بالإشارة إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات، و الحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة نشاطات تجارية أو إنتاجية خارج الحدود، أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة التنافس في الأسواق الوطنية أو زيادة نفوذ الاتحادات النقابية و العمالية مما قد يسبب في ارتفاع تكاليف العمالة... الخ.
- قدمت هذه النظرية العديد من المحددات أو العوامل التي قد تدرج ضمن معوقات القيام بالمشروعات الاستثمارية على المستوى الدولي.

## 2-1-1-3 النظرية الإلكتيكية و النظرية اليابانية

### أولا: النظرية الإلكتيكية

تركز الاهتمام في النظريات السابقة الذكر، سواء القائمة على هيكل السوق، أو القائمة على أساس مزايا الموقع، و التي تركزت بحوثها في تفسيرها للاستثمار الأجنبي على تلك الأسس المختلفة، التي كانت في مجملها ذات نتائج إيجابية، إلا أنها لم توفق في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر من كل جوانبه. و برزت دراسات جديدة في هذا المجال، و كانت من أبرز هذه الدراسات، النظرية الإلكتيكية<sup>2</sup> بزعامة دينينغ **j.h Dunning** في هذا السياق سيتم التطرق لها من حيث المضمون و أهم ما ميزها عن النظريات السابقة و كذلك تقييمها.

النظرية الإلكتيكية هي نظرية معاصرة تبين مختلف العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، من بين أهم روادها **j.h Dunning** ذلك الاقتصادي الذي ينتمي إلى نفس الجامعة التي ينتمي إليها رواد نظرية تدويل الأسواق الوسطية و هي جامعة "Reading"، و الذي انطلق في تحليله عبر طرحه لعدة تساؤلات في هذا الشأن وهي<sup>3</sup> : لماذا؟ أين؟ كيف يتم تدويل الإنتاج؟

تلك التساؤلات التي أثارت حفيظة دينينغ **Dunning** دفعت به إلى توجيه أبحاثه لأجل إيجاد إجابات واضحة و شافية، عبر توضيح عملية اتخاذ قرار التدويل من جهة، و من جهة أخرى إيجاد الأسباب الكامنة وراء تفضيل المؤسسة نمط الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن نمط التصدير أو التنازل عن الرخص<sup>4</sup>.

و لقد كانت البداية عندما أكد على أن توجه المؤسسة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط تستدعي من المؤسسة ضرورة مراعاتها، و تتمثل في<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص ص 94 - 95.

<sup>2</sup> - النظرية الإلكتيكية تتخذ أيضا تسميات أخرى في بعض المراجع التي تناولت مختلف المقاربات النظرية المتعلقة بهذا الشأن، منها: النظرية النخبوية، نظرية تعدد الخيارات، النظرية التوليفية للإنتاج الدولي، النظرية الانتقائية.

<sup>3</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'Investissement International, Op - Cit, p 68.

<sup>4</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 54.

<sup>5</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'Investissement International, Op - Cit, p 68.

- **الشرط الأول:** الذي يكمن في ضرورة أن تتمتع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة الأخرى و المتمثلة في:

\* امتلاك تكنولوجيا عالية أو تقنيات الإنتاج... الخ.

\* امتلاك تسهيلات كبيرة لأجل الحصول على موارد مالية، عوامل الإنتاج... الخ.

\* أن تكون لها مكانة مرموقة في السوق.

- **الشرط الثاني:** يتمثل في ضرورة أن تعتمد المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل و العقلاني للإمكانات الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانات المتوفرة لدى الدول المضيفة، و من ثم توظيفها عن طريق قيامها بالإنتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطها، ذلك يكون أفضل من بيعها أو كرائها أو إجراء تعاقدات مع المؤسسات الأخرى.

- **الشرط الثالث:** أن يكون الاستخدام لتلك الإمكانات في الخارج مرتبطا أساسا ببعض العوامل الأخرى التي يجب أن تكون متوفرة مثل الموارد الطبيعية المختلفة، اليد العاملة الرخيصة... الخ، حتى تتمكن هذه المؤسسة من المفاضلة (الاختيار) بين مجموعة من الخيارات و ذلك حسب المزايا المقارنة للدول و التخصص في قطاع الإنتاج.

و يرى دينينغ Dunning أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة، فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثالية، يمكن أن تعوض الشركة عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة، و يمكن أن تغلب على المعوقات التي تضعها المنشأة المحلية<sup>1</sup>.

و وفقا للنظرية الإلكتيكية، فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لثلاثة اعتبارات و هي<sup>2</sup>:

- **مزايا الملكية:** أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة لأجل التوطن في بلد أجنبي، يجب عليها أن تتمتع بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات الموجودة في الدول المضيفة، أو حتى تلك المؤسسات الموجودة في الدولة الأصلية و تتمثل في تقنيات الإنتاج عالية، خبرة كبيرة، تسهيلات للحصول على الموارد المالية... الخ.

- **مزايا الموقع:** هي متعلقة أساسا بمسألة اختيار الدولة التي يتم فيها التوطن، و هي متمثلة أساسا على سبيل الذكر و ليس الحصر في اتساع حجم السوق، عدم وجود نظام ضريبي مجحف، توافر الموارد الطبيعية و قربها، تنظيم العمل، مستوى الأجور... الخ.

- **مزايا التدويل:** أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بمعنى آخر هي ميزات مرتبطة بتوطين النشاطات و عمليات الاستثمار أين يتطلب التكامل فيما بينها بغية التقليل أو التخفيض قدر الإمكان من التكاليف.

إن هذه الميزات بمختلف أنماطها هي التي تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية و مختلفة التي تدفع بالمؤسسات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، و الجدول رقم ( 2 - 2 ) يتضمن مختلف أنواعها. و في هذا

1 - عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 50.

2 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

السياق ركز دينينغ تحليله على نموذج OLI<sup>1</sup> ليعين مختلف الإمكانيات التي إن توافرت لدى المؤسسة، فإنها تمكنها من التوطن في الخارج، إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة.

الجدول رقم ( 2 - 2 ) المحددات المختلفة للاستثمار المباشر الأجنبي

إمكانيات خاصة (O)	إمكانيات الدول المضيفة (L)	إمكانيات مرتبطة بالتدويل (I)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ملكية التكنولوجيا</li> <li>- وفرة الحجم</li> <li>- تنوع المنتجات</li> <li>- القدرة على التحديد و التفرقة بين المنتجات ( رقابة العلامة )</li> <li>- الدخول بسهولة إلى أسواق العوامل و المنتجات الوسطية</li> <li>- التمويل بالإطارات و رؤوس الأموال.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اختلاف أسعار و نوعية المدخلات</li> <li>- تكاليف الاتصال و التوزيع و النقل</li> <li>- نوعية الهياكل القاعدية</li> <li>- الحواجز الجمركية</li> <li>- التقارب الثقافي و اللغوي</li> <li>- التحفيز و التحريض للاستثمار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض تكاليف الصرف</li> <li>- حماية مهارة التسيير</li> <li>- تقليل حجم حقوق الملكية</li> <li>- رقابة الإنتاج و تصريفه.</li> </ul>

Source: Denis tersen, Jean Luc bricout, Op- Cit. p 69.

و منه حسب وجهة نظر j.h Dunning فإن أمام المؤسسة ثلاثة خيارات لاختراق الأسواق الدولية، فإما خيار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو التنازل عن الرخص. و لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو كيف تتحدد هذه الخيارات؟

على ضوء ما جاءت به النظرية الالكتيكية فإن تلك الخيارات تتحدد بحسب الإمكانيات التي يستوجب توافرها لدى أي مؤسسة، و هذه الخيارات تتباين من حيث الإمكانيات التي يجب على المؤسسة أن تتوفر لديها، و هي على النحو الآتي<sup>2</sup>:

- **الخيار الأول:** يتمثل في حالة جمع المؤسسة لثلاثة مجموعات من الإمكانيات أي (O)،(L)،(I) بمعنى (OLI) فإنها حالة بلا شك تؤهلها للتوجه نحو إقرار خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب لذلك .
- **الخيار الثاني:** في حالة عجز تحقيق الحالة السابقة بالكامل، و تستطيع الجمع بين إمكانيات (O)، و (I)، و من ثم غياب إمكانيات (L)، فإنها تندفع لا محالة لاختيار التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق الدولية.

<sup>1</sup> - OLI: نموذج يتضمن ثلاث أنماط من الإمكانيات ( الميزات ) التي تم الترميز لها عن طريق الحروف الثلاثة و هي:

O: يعني Ownership Advantage

L: يعني Location Advantage

I: يعني Internalisation Advantage

<sup>2</sup> - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, L'Investissement International, Op – Cit, p 68.

**- الخيار الثالث:** يقتصر على استخدام أسلوب التنازل عن الرخص لكون أن المؤسسة تتوفر لديها فقط إمكانيات خاصة بها أي (O) مع تسجيل عدم توافر لديها لمجموعتين (L) و (I) و هذا الأسلوب يسمح للمؤسسة المحلية في الدول المضيفة باستغلاله لصالحها.

نلاحظ من العرض السابق للنظرية الالكتيكية لدينينغ أنها تملك قدرة أكبر من النظريات الأخرى على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لاعتمادها على عوامل متعددة و ليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقاد، فقد أشار بكلي سنة 1985 أن هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية الالكتيكية من حلها مثل العلاقة بين العناصر الثلاث المكونة للنظرية و تطورها عبر الزمن.

### سادسا: النظرية اليابانية

لقد طور كل من كوجيما K.Kojima و أوزوا T.Ozawa نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية و الجزئية في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. فالأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة، و الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات، و اعتماد على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة و توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة للتكيف الفعال من خلال السياسات التجارية<sup>1</sup>.

و لقد توصلا من خلال أبحاثهما إلى أن "الإبداع" هو بمثابة عامل داخلي أساسي لا يجب إهماله، و عليه يستوجب أن يأخذ بمحمل الجد عبر دمجها ضمن التوليفة (الرأسمال - العمل) لأنه يعكس بصورة واضحة كل الإمكانيات المادية و البشرية التي تخص بلد ما مثل (نوعية التنظيم، جهود البحث العلمي، المستوى التكنولوجي...)، و بالتالي حركة رؤوس الأموال يجب بالضرورة أن تخضع لهذا الأمر. و من ثم تندفع المؤسسات إلى الاستثمار في الخارج بالارتكاز على ذلك الأساس عبر استخدامها للتكنولوجيا، المهارة، و التنظيم الفعال. أي الإبداع. مما يؤدي ذلك بها إلى تحقيق إنتاجية قوية، و تقوية قدراتها على التبادل، في دولة مضيفة لها يقتصر تخصصها طبيعيا على الإنتاج باستعمال كثافة العمل أين يضحى ذلك ممكنا في الواقع الاقتصادي. بفضل تحويل الإبداع. التكنولوجيا، التنظيم... الخ. و بالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتقوية التبادل الدولي في هذه الحالة<sup>2</sup>.

وفقا لدينينغ سنة 1987 فإن نظرية كوجيما غير كافية لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لكونه نموذج نيوكلاسيكي غير قادر على تفسيره، و يهدف فقط إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للحدود<sup>3</sup>.

1 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

3 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

## 2-1-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع الدراسات الميدانية

لقد نال موضوع تحديد أهم العوامل المفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين و كذا الهيئات الدولية المهتمة بهذا الشأن، وقد تم إجراء العديد من الدراسات الميدانية لغرض تحديد أهم المحددات التي تحكم سلوكه، و سوف نحاول في هذا الجزء إبراز بعض تلك الدراسات في كل من الدول المتقدمة و النامية.

### 2-1-2-1 في الدول المتقدمة

#### أولا: دراسة Chrsitelle Milan و Sébastien Dupuch

قدم كل من Chrsitelle Milan و Sébastien Dupuch سنة 2002 عملا مشتركا يتمثل في إجراء دراسة قياسية لمعرفة أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط و شرق أوروبا. هذه الدراسة اعتمدت على فرضيات عدة أهمها إهمال الفوارق الموجودة بين هذه الدول فيما يخص مستويات الأجور مع التركيز على عنصر رأس المال البشري، و اتساع الأسواق المحلية لهذه الدول و برامج الخصخصة المتبعة محاولة لإيجاد تفسيرات لحركة رؤوس الأموال لدول الاتحاد الأوروبي و التي تمثل أكثر من ثلثي التدفقات الرأسمالية نحو دول أوروبا الشرقية خلال الفترة 1993 - 1998. و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على 176 مشاهدة للوصول إلى بناء نموذج كمي مفسر لظاهرة توسع المشروعات الدولية بهذه الدول. العلاقة الرياضية المعتمد عليها في بناء النموذج تم وضعها انطلاقا من القاعدة النظرية وهي كالتالي<sup>1</sup>:

$$TIDE_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 \ln PIB_i + \beta_2 \ln PIB_j + \beta_3 \ln METHOD_j + \beta_4 \ln REV_{ij} + \beta_5 (\ln Cost_j + \ln DIFFW_{ij}) + \beta_6 \ln DIST_{ij} + \beta_7 CER + U_{ijt}$$

حيث  $TIDE_{ijt}$ : مجموع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي (  $i$  ) إلى الدول المضيفة وهي دول شرق ووسط أوروبا (  $j$  ).  
 $\beta_0$ : مجموعة المحددات النوعية كالعوامل السياسية و الأمنية.  
 $PIB_i$ : متوسط الدخل الفردي بدول الاتحاد الأوروبي.  
 $PIB_j$ : متوسط الدخل الفردي بدول شرق و وسط أوروبا.  
 $METHOD_j$ : مؤشر لبرامج الخصخصة في الدول المضيفة.  
 $REV_{ij}$ : مؤشر الفوارق بين الدخل الفردي بالدول  $i$  و الدول المضيفة  $j$ .  
 $Cost_j$ : مستويات الأجور بالدول المضيفة.

<sup>1</sup> - برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2007/2006، ص ص 112 - 114.

$DIFFW_{ij}$ : الفوارق في الأجور بين الدول المضيفة و دول الاتحاد الأوروبي.

$DIST_{ij}$ : الفوارق في نظم العلاوات بين الدول  $i$  و الدول المضيفة  $j$ .

$CER$ : هذا المتغير تنحصر قيمته بين 0 و 1، و هو يمثل الأهمية التاريخية و الجغرافية و السياسية للاستثمار الألمانية في دول شرق و وسط أوروبا.

و أحسن نموذج تم الوصول إليه من خلال هذا العمل و للفترة 1993 – 1998 هو كالتالي:

$$TIDE_{ijt} = -2.645 + 0.133LnPIB_i + 0.339LnPIB_j + 0.222LnMETHOD_j -$$

$$(- 2.81) \quad ( 3.09) \quad ( 5.58) \quad ( 2.45)$$

$$0.647 LnREV_{ij} - 0.215LnDIST_{ij} + 0.458CER$$

$$(- 2.37) \quad (-3.92) \quad ( 3.19)$$

$$Adj.R^2=0.60$$

- الأرقام بين قوسين تمثل قيم التوزيع الإحصائي  $t$  عند مستوى معنوية 5% لمعاملات معادلة التقدير.

و يعتبر هذا النموذج الأفضل مقارنة بالعديد من المحاولات الأخرى، فهو يبرز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بدول شرق ووسط أوروبا بمجموعة المتغيرات المذكورة بنسبة 60%. وتدل نتائج هذا النموذج أن العوامل المفسرة ( المحددات ) تتمثل في متوسط الدخل الفردي بالدول المضيفة و الذي يعتبر مقياس موضوعي لتطور واتساع حجم الأسواق المحلية بالدول المضيفة حسب القاعدة النظرية و مستوى الدخل الفردي بدول الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى برامج الخوصصة المعتمدة و فوارق الأجور بين الدول المضيفة و دول الاتحاد الأوروبي. كما يلاحظ من هذا النموذج أن الفوارق في نظم العلاوات و التعويضات بين المجموعتين له تأثير سلبي على حركة رؤوس الأموال الأجنبية تجاه هذه الدول. أما بالنسبة للمتغير الأخير في النموذج فيدل على أن حجم الاستثمارات الألمانية وحدها في هذه الدول تمثل 45.8% من إجمالي استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا. و من خلال قيم التوزيع  $t$  الإحصائية و لكل معالم النموذج يلاحظ أن كل المتغيرات لها دلالات إحصائية و بمستوى ثقة 95%.

ثانيا: دراسة unctad 1998

في دراسة قام بها **unctad** و عرضت في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1998 و التي تمحورت حول تحديد أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أستخدم الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر الاسمي كعامل معتمد ( متغير تابع )، بينما المتغيرات المفسرة تمثلت في<sup>1</sup> :

- حجم الدولة المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر أو بالأحرى حجم السوق المحلي ويقاس هذا المتغير بالنتائج المحلي الإجمالي للدولة.
- معدل النمو الاقتصادي لدولة المستقبلية للاستثمار و يقاس بمعدل النمو والنتائج المحلي الإجمالي للدولة ( كمتوسط للسنوات الخمس السابقة لسنة التقدير ) ويستخدم كعامل لتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للدولة
- متوسط دخل الفرد و يستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات.

و قام بتقدير العلاقة السببية لأربع سنوات توفرت فيها المعلومات، و يلخص الجدول رقم ( 3 - 2 ) النتائج المتحصل عليها و يتضمن قيم التوزيع الإحصائي t بين قوسين .

جدول رقم ( 3 - 2 ) : دالة الاستثمار الأجنبي المباشر ( الرصيد المتراكم الاسمي )

العوامل المفسرة	1980	1985	1990	1995
النتائج المحلي الإجمالي الاسمي	298 ( 11.9 )	414 ( 18.8 )	549 ( 11.9 )	524 ( 8.1 )
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي	476 ( 0.24 )	-377 ( 0.15 )	-5137 ( 0.38 )	11534 ( 0.44 )
متوسط دخل الفرد الحقيقي	0.266 ( 1.57 )	0.564 ( 3.02 )	1.439 ( 2.96 )	1.637 ( 2.18 )
معامل التحديد	0.591	0.780	0.682	0.579

المصدر: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، ص 9.

نستنتج من الجدول رقم ( 3 - 2 ) النتائج التالية:

- إن القوة التفسيرية للعوامل التي تم استخدامها و هي: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، متوسط دخل الفرد الحقيقي. كما يعكسها معامل التحديد ارتفعت من تفسير حوالي 60% من قيمة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1980 إلى تفسير 78% عام 1985 ثم انخفضت إلى نسبة 58% عام 1995.

- يلعب حجم السوق المحلي في كل السنوات دورا مهما و ذو معنوية إحصائية في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك حسب ما تعكسه قيم المعاملات المقدرة و قيمة t و ذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 1% لكل السنوات.

<sup>1</sup> - عيسى محمد الغزالي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، ص ص 8 - 9، الموقع: <http://www.arab-api.org/develop>

- يلعب متوسط الدخل الفردي فيما عدا عام 1980 دورا مهما و ذو معنوية إحصائية في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك حسب ما تعكسه قيم المعاملات المقدرة و قيمة t و ذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 1% لكل من عامي 1985 و 1990 و مستوى المعنوية 5% لعام 1990.

- لا يلعب النمو الحقيقي للاقتصاد في فترة الخمس سنوات السابقة لسنة التقدير دورا في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك حسب ما تعكسه قيم t.

### ثانيا: في الدول النامية

### أولا: دراسة unctad لسنة 1998

لقد قام unctad بتقدير علاقة دالة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول النامية باستخدام نفس النموذج السابق الخاص بالدول المتقدمة و هذا بعد إضافة متغير إضافي و هو الاستقرار السياسي كعامل مفسر، أين توصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4 - 2)<sup>1</sup>:

جدول رقم (4 - 2): دالة الاستثمار الأجنبي المباشر ( الرصيد المتراكم الاسمي ) للدول النامية

العوامل المفسرة	1985/1980	1990/1985	1995/1990
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	431 (2.9)	0.0216 (2.4)	0.0857 (5.7)
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي	-670 (0.14)	6795 (3.2)	992 (0.16)
متوسط دخل الفرد الحقيقي	0.225 (0.80)	0.415 (2.01)	1.003 (1.93)
الاستقرار السياسي	833 (1.27)	687 (1.54)	-285 (0.21)
معامل التحديد	0.284	0.516	0.585

المصدر: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، ص 10.

يتضح من الجدول رقم (4 - 2) أن حجم الاقتصاد المحلي يلعب دورا إيجابيا و ذو معنوية إحصائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك لكل الفترات السنوية تحت الدراسة، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد كان مهما خلال الفترة 1995/1990 بينما أصبح متوسط دخل الفرد عاملا مهما خلال الفترتين 1990/1985 و 1995/1990، و لم يلعب الاستقرار السياسي دورا في تفسير رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الإحصائية خلال كل فترات الدراسة.

### ثانيا: دراسة unctad 1997

<sup>1</sup> - عيسى محمد الغزالي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، ص ص 10 - 11، الموقع: <http://www.arab-api.org/develop>

و لقد قام unctad سنة 1997 بإعداد استبيان حول أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر عند اتخاذ القرار بالنشاط في الخارج و هذا بالنسبة لـ 21 شركة عابرة للقارات من الدول المتقدمة و 10 شركات عابرة القارات من الأسواق الناشئة و 11 شركة من باقي الدول. ولقد كانت النتيجة عن أهم العوامل المحددة لقرار الدخول إلى البلد المضيف بالترتيب حسب الأهمية كالتالي<sup>1</sup>:

- طاقة نمو الأسواق
- قبول البيئة للاستثمار الأجنبي المباشر
- سهولة تحويل الأرباح
- وجود مصادر معلومات ذات ثقة
- الاستقرار السياسي
- نوعية النظام القائم
- نشاط و قواعد السوق المالي
- صلابة و استقرار النظام النقدي
- السيولة في السوق المالي
- إطار تنظيمي صلب و شفاف، و العروض الجديدة... الخ.

### ثالثا: دراسة Noomen Lahimer<sup>2</sup>

لقد قام Noomen Lahimer، بدراسة عام 2003، و فيها قام بدراسة قياسية لتحديد أهم العوامل المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي لكل من 10 دول من آسيا، 27 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء و 5 دول من شمال إفريقيا. و هذا في الفترة الممتدة بين 1985 - 2000. و بالأخص استهدفت الدراسة تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الغير مستقطب بواسطة الناتج المحلي الإجمالي و الموارد الطبيعية للبلد المضيف. و لهذا الغرض قام الباحث بتكوين مؤشر ( اعتمادا على دراسة J. Morisset )، الذي يحد من أثر حجم السوق ( الممثل بحجم الناتج المحلي الإجمالي )، و الموارد الطبيعية ( الممثل بحجم القطاع الأولي مضافا إليه القطاع الثانوي مطروحا منه قطاع الصناعة ) في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و سمي هذا المؤشر بمناخ الأعمال كالتالي:

$$CA_i = IDE_i / (PIB_i + RN_i)$$

حيث:

<sup>1</sup> - Kouri nabil, Les Determinants de l'investissement Direct Etranger, Mémoire de Magister, Ecole Supérieure de Commerce, Algérie, 2003, p 88.

<sup>2</sup> - Noomen Lahimer, Les Facteurs Déterminants de la Délocalisation, Etude Comparative entre l'Asie et l'Afrique, Mémoire Majeur DEA, Université Paris, 2003, pp 76 - 82.

$CA_i$ : تمثل مناخ الأعمال

$IDE_i$ : التدفق الصافي الاستثمار الأجنبي المباشر

$PIB_i$ : الناتج المحلي الإجمالي

$RN_i$ : الموارد الطبيعية

و لقد قام الباحث بتكوين النموذج التالي:

$$CA_{it} = a_0 + a_1 TCCE_{it} + a_2 TO_{it} + a_3 W_{it} + a_4 TA_{it} + a_5 URB_{it}$$

حيث:

$CA$ : مناخ الأعمال في البلد  $i$  ، في السنة  $t$ .

$TCCE$ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

$TO$ : معدل الانفتاح الاقتصادي = ( الصادرات + الواردات ) / الناتج المحلي الإجمالي

$W$ : الأجور ( نسبة مئوية من تكاليف الإنتاج )

$TA$ : معدل الأمية

$URB$ : نسبة السكان في المدن إلى عدد السكان الإجمالي

و قد تحصل على النتائج التالية:

أ- بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء

$$CA = 0.721 + 0.03TCCE + 0.014TO - 0.007W$$

(2.512) (2.077) (3.546) (-1.555) Adj.R<sup>2</sup>=0.141

ب - بالنسبة لدول شمال إفريقيا

$$CA = -0.0912 + 0.035TCCE - 0.012 W + 0.032 URB$$

(-1.186) (0.852) (-2.435) (2.185) Adj.R<sup>2</sup>=0.111

ج - بالنسبة لآسيا

$$CA = 0.026 + 1.614TCCE + 0.004 TO - 0.023 W - 0.002 TA + 0.001URB$$

(0.878) (1.613) (4.166) (-3.213) (-3.789) (2.794) Adj.R<sup>2</sup>=0.131

و بالرغم من أن نسبة معامل التحديد المعدل منخفضة في المناطق الثلاث إلى أن إحصائية  $t$  تدل على المعنوية الإحصائية للعوامل المفسرة لمناخ الأعمال و بالتالي تفسير التدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر و تبعا للنماذج التقدير السابقة نستنتج ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية ومعنوية إحصائية بين معدل النمو السنوي لنتاج المحلي الإجمالي و المتغير التابع للمناطق الثلاثة المدروسة و عند مقارنة معاملات المتغير نجد له أثر أكثر أهمية في آسيا تليه شمال إفريقيا ثم إفريقيا شمال الصحراء.

- هناك أثر ايجابي لمعدل الانفتاح الاقتصادي، الذي يؤكد أهمية التحرير التجاري و تخفيض الحواجز الإدارية على تحسين بيئة الأعمال في البلد ( و هو ما يؤكد على أن المنطقة المفتحة تجاريا، و التي تعرف نمو اقتصادي مستقر، تستقطب أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دراسة Madani عام 1999 )، و النماذج المتحصل عليها تثبت أن معدل الانفتاح الاقتصادي له أثر أكبر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء عنه في آسيا، و غير معنوي في شمال إفريقيا.

- تكلفة أجر العمل محدد أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و ذات أثر سلبي ومعنوية إحصائية. البلدان الآسيوية توفر يد عاملة ماهرة في المتوسط بتكلفة منخفضة، و بالتالي جاءت معاملتها بأكثر قيمة ( -0.023 ) بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا ( -0.0012 ) و دول أفريقيا جنوب الصحراء.

- معدل الأمية ليس ذو معنوية إحصائية إلا في الدول الآسيوية، ما يعني تفضيل المستثمر الأجنبي للبلدان ذات المعدل المنخفض للامية أي البحث عن اليد العاملة الماهرة.

- نسبة السكان في المدن/عدد السكان الإجمالي معنوية إحصائية و ذات دلالة إحصائية في كل من منطقتي آسيا و شمال إفريقيا، ما يعني أن المستثمر الأجنبي يفضل البلدان ذات التركيز السكاني في المدن أكثر منها في الريف، و هذا من أجل تخفيض التكاليف بالقرب من مصادر المدخلات و التوزيع و تخفيض تكاليف النقل.

#### رابعا: دراسة خوري نبيل<sup>1</sup>

في دراسة لخوري نبيل حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية خلال الفترة 2003/1989 قام ببناء النموذج التالي:

$$FDIratio_t = a_0 + a_1 GDP_t + a_2 RGR_t + a_3 INF_t + a_4 EXR_t + a_5 RES_t + a_6 debtratio1_t + a_7 debtratio2_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$$FDIratio = IDE_t / \sum IDE_t (\text{ver les PVD})$$

<sup>1</sup> - Nabil Khouri, Les Determinants de l'Investissement Direct Etranger, Op - Cit, pp 140 – 156.

FDIratio: نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبلد إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية.

GDP<sub>t</sub>: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

RGR<sub>t</sub>: معدل النمو الاقتصادي ممثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

INF<sub>t</sub>: معدل التضخم ممثل بالتغير السنوي للمستوى العام للأسعار

EXR<sub>t</sub>: التغير السنوي لسعر الصرف و هو معدل تغير العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي

RES<sub>t</sub>: رصيد احتياطي الصرف/ مخزون القروض الخارجية

debtratio1<sub>t</sub>: معدل القروض على الاقتصاد = مخزون القروض الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي

debtratio2<sub>t</sub>: نسبة خدمة الدين الخارجي = خدمة الدين الخارجي/ الصادرات

و بعد عملية التقدير توصل إلى النتائج التالية:

أ - بالنسبة للجزائر

$$FDIratio_t = 0.8014976 - 0.0055277 debtratio1_t - 0.0069414 debtratio2_t$$

(-2.19)                      (-4.44)                      (5.13)

$$R^2 = 0.6997 \quad Adj.R^2 = 0.131 \quad F = 13.98$$

نلاحظ من معادلة التقدير السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر خلال فترة الدراسة يتحدد بكل من معدل القروض على الاقتصاد ذات التأثير السالب و نسبة خدمة الدين الخارجي ذات التأثير السالب، و هذه القيم معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 6%.

ب - بالنسبة لتونس

$$FDIratio_t = 0.787543 - 0.027963 RES_t$$

(-2.08)                      (3.67)

$$R^2 = 0.2495 \quad Adj.R^2 = 0.1918 \quad F = 4.32$$

نلاحظ من معادلة التقدير السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى تونس خلال فترة الدراسة يتحدد برصيد احتياطي الصرف الأجنبي على مخزون القروض الخارجية ذات التأثير السالب، و هذه القيم معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5%.

ج - بالنسبة لبنان

$$FDIratio_t = - 0.05717 + 0.0000057GDP_t - 0.001393debtratio1_t$$

(6.15)                      (4.34)                      (-4.87)

$$R^2 = 0.9169 \quad \text{Adj.}R^2 = 0.9030 \quad F = 66.17$$

نلاحظ من معادلة التقدير السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى لبنان خلال فترة الدراسة يتحدد بحجم الناتج المحلي الإجمالي ذو التأثير الموجب و نسبة خدمة الدين الخارجي على مخزون القروض الخارجية ذات التأثير السالب، و هذه القيم معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5%. و نلاحظ أن قيمة الثابت سالبة ما يعني أن المتغيرات الكيفية لها تأثير سالب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان.

### خامسا: دراسة صندوق النقد العربي<sup>1</sup>

قد أشارت دراسات و أبحاث أعدها "صندوق النقد العربي" في بحثه لأسباب مشكلة ضعف نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنطقة العربية إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية مشيرة إلى أن المنطقة العربية في سعيها نحو جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية فإنها دائما ما تقع في منافسة مع العديد من مناطق العالم التي تتمتع بمزايا استثمارية نسبية.

و نوهت الدراسة إلى أن المنطقة العربية في مجموعها تظل منطقة "قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية" ومن هنا فإن هذه المنطقة كانت أقل مناطق العالم باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء قادرة على اجتذاب هذه الاستثمارات.

و أضافت الدراسة أن الانطباع السائد حول الدول العربية و تحديدا حول مناخها الاستثماري "دون المستوى" و أوضحت الدراسة أن الانطباع السائد في العالم حول المنطقة العربية لا يزال مرتبطا بالصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب الأوضاع الجديدة في العراق وهو ما ينعكس سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية .

و أوضحت دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي" أن هناك ستة أسباب (محددات) رئيسة تقف وراء ضعف الإنجاز العربي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي هذه الأسباب تتمثل في: الصراع و عدم الاستقرار في المنطقة و عدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي و السياسات العامة الخاطئة و الضعف المؤسسي و القيود الإدارية الكبرى و عدم ملائمة البنية الأساسية و تخلف القطاع التمويلي و نقص المهارات في سوق العمل.

و أشارت إلى وجود تذبذب شديد في حركة الاستثمارات الأجنبية في البلاد العربية من عام إلى آخر موضحة أن هذا التذبذب "لا علاقة له بالاتجاه العالمي و إنما يعود بشكل أساسي إلى أن الجانب الأكبر من الوارد من الاستثمارات إلى الدول العربية وهو عبارة عن عمليات شراء أجنبية للأصول العامة المملوكة للدول أو تلك المطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي".

<sup>1</sup> - ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، في مداخلات المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، 2006، ص ص 13 - 14.

و أفادت الدراسة أن هذه الاستثمارات الأجنبية "لا تتناسب مع الوزن النسبي لسكان الوطن العربي كما أنها لا تتناسب مع الوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية الذي بلغ نحو 2.3% من الناتج العالمي المحسوب بالدولار وفقا لأسعار الصرف السائدة في عام 2002".

و أكدت أن المحدد الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة و معدلات الادخار و النمو الاقتصادي بها موضحة أن هذه الدول في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو و التشغيل و التصدير.

## 2 - 2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد توجهت جهود الدول النامية مجتمعة، سواء في آسيا أو في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا، نحو ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أرجائها، و ذلك من خلال سعيها الحثيث نحو تحسين بيئة الاستثمار في أقاليمها و سن القوانين و التشريعات المحفزة على استقطاب هذا الاستثمار.

و تعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك أقبلت الجزائر، و منذ بداية التسعينات، على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تحسين بيئة الاستثمار المحلية و ترقية الاستثمار الأجنبي و تهيئة الإطار القانوني و التنظيمي من أجل ذلك.

و تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بجملة من المواصفات و الخصائص حيث سيتم عرضها و تحليل ملاحظها للصيقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة عناصر أساسية و هي المحددات القانونية و الإدارية، المحددات الاقتصادية، منشآت البنية التحتية و مستوى المعيشة.

## 2 - 2 - 1 المحددات القانونية و الإدارية و السياسية

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا ومهارات و تشجيع المنافسة داخل السوق المحلي، وكذلك خلق فرص عمل. وكل ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى رفع إنتاجية السوق المحلي و النمو الاقتصادي و التصدير، لهذا اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز التي تعيقها و منح الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها، وكانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين استثمار و تشريعات قدمت من خلالها ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء.

## 2 - 2 - 1 - 1 الإجراءات القانونية والتشريعية

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية و المتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (مادته 183).

و قانون النقد و القرض هو قانون خاص بالنقد و القرض و ليس خاص بالاستثمار، و إنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات، حيث جاء تحت عنوان تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال، يتيح هذا القانون إمكانية معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر، و يكرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، و يعني ذلك أن التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك الأخرى<sup>1</sup>.

حدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج و جسد بذلك و لأول مرة شعار (الباب مفتوح)، حيث يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، و تحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية. و قد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي<sup>2</sup>:

- المبدأ الأول: حرية الاستثمار.
- المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال.
- المبدأ الثالث: تبسيط و تسهيل عملية قبول الاستثمار.
- المبدأ الرابع: تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

### - قانون الاستثمار لسنة 1993

لقد قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي ألغى صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع و القوانين المخالفة له و ذلك ما نصت عليه المادة 49 و التي كانت كما يلي "عدا القوانين المتعلقة بالحقوقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي"<sup>3</sup>.

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993 هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، و بالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني و الأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية، على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية، فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها و أن فعلت ذلك في السبعينات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - قانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.

<sup>2</sup> - كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 13.

<sup>3</sup> - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.

<sup>4</sup> - كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

و لقد جاء هذا القانون بمجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي و الوطني على حد سواء و التي نذكر منها<sup>1</sup>:

- تخفيض رسم عقود التأسيس و تثبيته بنسبة 5%.
- إعفاء ملكيتها العقارية من الرسم العقاري.
- إعفاء مشترياتها العقارية من ضريبة نقل الملكية.
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية لتبلغ 3% على السلع المستوردة و المتعلقة بالإنتاج.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري لمدة تتراوح بين 2 و 5 سنوات و فق تقدير وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات، و تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها بعد انتهاء فترة الإعفاء الأصلية.

### - قانون الاستثمار لسنة 2001

يندرج الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة، و هو يمثل مع الأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها، إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في الجزائر، و لقد جاء هذا القانون بمجموعة من الأحكام تكرر المبادئ التالية<sup>2</sup>:

أ - حرية الاستثمار: ينص الأمر صراحة في مادته الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية، و لقد وسع النص الجديد في نطاق النشاطات الاقتصادية التي تعتبر استثمارا فأصبحت تشمل العمليات المتصلة بالخصوصية الجزئية و الكلية.

ب - تهيئة النظام القانوني الخاص بالاستثمارات: و المقصود بهذا المبدأ هو أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات و الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، و هذا ما نصت عليه المادة 15 من الأمر 03/01 " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل، على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

ج - ضمان التحويل الحر لرأس المال و لعائداته: قد ضمن المشرع الجزائري هذا الحق للمستثمر الأجنبي حيث نصت المادة 31 من الأمر 03/01 على أنه " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من المساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و كذا العائدات الناتجة عنه كما يشمل الضمان

<sup>1</sup> - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.

<sup>2</sup> - أمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 - 01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية"

### - الأمر رقم 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار

لقد جاء صدور الأمر الرئاسي رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار في ذات التوجه الذي سارت عليه الجزائر في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر و هذا بإعطاء العديد من المزايا للمستثمرين. و ذلك بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر<sup>1</sup>.

### 2 - 2 - 1 - 2 التسهيلات الإدارية والتنظيمية

لقد قامت الجزائر بوضع العديد من التسهيلات الإدارية و التنظيمية لغرض تحفيز المستثمر الأجنبي على الدخول إلى السوق الوطنية، و قد تجلت هذه التسهيلات في اتخاذ جملة من القرارات أهمها إنشاء العديد من الهيئات الإدارية لتسهيل الصعوبات أمام المستثمر الأجنبي و المتمثلة في:

#### أولاً: وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر (APSI)

#### (Agence de Promotion et Suivre des Investissement)

تأسست هذه الوكالة يوم 17-10-1993 حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 أكتوبر عام 1993 و هي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين و المروجين، فهي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الموحد<sup>2</sup>. و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المادي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حيث يشرف على الوكالة رئيس الإدارة، و يتولى شؤون عملها مدير عام يرأس جميع مصالحها، يتصرف باسمها، و هي تهدف إلى ما يلي<sup>3</sup>:

- 1 - تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية.
- 2 - تضمن ترقية الاستثمارات و تنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- 3 - تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات.
- 4 - تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- 5 - تساعد المستثمرين على الاستفادة من كل الإجراءات.

<sup>1</sup> - أمر رقم 08/06، مؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006.

<sup>2</sup> - بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص75.

<sup>3</sup> - تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، في مداخلات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أبريل 2003، جامعة البليدة، ص 12.

- 6 - تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه.
  - 7 - نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات.
  - 8 - تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
  - 10 - تنظيم ندوات، ملتقيات و أيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
  - 11 - تستغل كل الدراسات في مجال الاستثمار.
- و لتتمكن الوكالة من تأدية مهامها على أكمل وجه تعتمد على خبرات و أجهزة أهمها الشباك الواحد، كما تعتمد على أجهزة تقنية مختصة في تقييم و دعم و متابعة و إنجاز المشاريع توفر مايلي:
- معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد.
  - قنوات للإعلام الوطني و العالمي.
  - بنك خبراء اختصاصيين محليين و أجانب.

### ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ( ANDI ):

#### (Agence National de Développement de l'Investissement)

في إطار تذليل الصعوبات التي لازالت تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، أنشأت الدولة و بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 التي حلت محل الوكالة السابقة، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تهدف من خلال عملها إلى تقليص أجال منح التراخيص اللازمة الى 30 يوما بدلا من 60 يوما، و من المهام الرئيسية للوكالة<sup>1</sup>:

- 1 - ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات.
- 2 - استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- 3 - تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- 4 - منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- 5 - تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- 6 - ضمان التزام المستثمرين بدفاتر.

هذا و قد رافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها و من بين هذه الهيئات<sup>2</sup>:

#### - المجلس الوطني للاستثمار: يرأس المجلس الوطني للاستثمار رئيس الحكومة و هو مكلف بالآتي:

<sup>1</sup> - صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3 جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص ص 36 - 37.

<sup>2</sup> - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

- 1 - اقتراح إستراتيجية و أولويات الاستثمار.
  - 2 - تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات.
  - 3 - تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.
- الشباك الموحد:** من أجل رفع العوائق البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب تم إنشاء الشباك الموحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار. و هو هيئة تابعة للوكالة و يضم الأدوات و التنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار و يقوم بتقديم الخدمات الإدارية و الضرورية بالتنسيق مع الجهات و الهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات، و منها المركز الوطني للسجل التجاري و مديرية الضرائب و الوكالة العقارية و مديرية السكن و التعمير و مديرية التشغيل و مديرية الخزينة العمومية و البلديات و التي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد، من أجل تسهيل الإجراءات التأسيسية للمشاريع و إنجازها بشكل لا مركزي علي مستوى الولايات المعنية.

## 2 - 2 - 1 - 3 درجة الاستقرار الأمني والسياسي<sup>1</sup>

يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إن لم يكن أهمها لذلك فقد زاد اهتمام المستثمرين الأجانب في وقتنا الحالي بالوضع السياسي و التطورات الأمنية في البلدان المضيفة. و لقد مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية و الأمنية، كان من أهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي و الأمني حيث عرفت أوضاع سياسية و أمنية جد صعبة خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي و نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر، رغم الامتيازات و التسهيلات و التحفيزات التي قدمتها الجزائر إلى مستثمرين المحليين و الأجانب على السواء. و لقد بدأ الاستقرار يعود إلى الجزائر منذ أن اكتملت مؤسساتها و هذا منذ 1995 حين انتخب الرئيس اليمين زروال، و تحسنت الوضعية أكثر بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس الجمهورية الجزائرية سنة 1999، خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوثام المدني عام 1999 الذي جاء على شكل استفتاء مقترح من رئيس الجمهورية، و بذلك بدأ يعود الهدوء و الأمن و الاستقرار للبلاد. إن هذا الاستقرار في مؤسسات الدولة ولد تحسنا كبيرا في المناخ السياسي و الأمني خاصة مع النجاح النسبي لقانون الوثام المدني و إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية التي كان شعارها المصالحة الوطنية الشاملة، إن هذا التحسن ظهر من خلال ازدياد حركة الاستثمار و نموها بسرعة، و تنوعت مصادر الاستثمار خصوصا بعد الشروع في عمليات الخوصصة التي أصبحت تعني الاقتصاد بكامله ماعدا قطاع الحروقات.

## 2 - 2 - 2 المحددات الاقتصادية

<sup>1</sup> - يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 159.

يعتبر المناخ الاستثماري و تشجيع جذب رأس المال المحلي و الأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة، إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته على طريق الإصلاح، و ذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية، و الرفاهية الاقتصادية، الاجتماعية للمواطنين. و تتلخص جملة العوامل الاقتصادية المتوفرة في الجزائر و العاملة على جذب المستثمرين الأجانب في النظام الجبائي و المصرفي، القطاع الإنتاجي، الموارد الطبيعية و البشرية و حجم السوق.

## 2 - 2 - 1 النظام الجبائي و المصرفي و التجارة الخارجية

### أولاً: النظام الجبائي

يهدف الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1991 إلى أن تلعب الضريبة دوراً جديداً لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد، و أن تستعمل الضريبة كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، و توجيهها توجيهاً يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية. و في هذا الإطار تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 من الحوافز الضريبية و الإعفاءات منها<sup>1</sup>:

- تخفيض نسبة الاقتطاع الخاص على أرباح الشركات إلى 30%.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة.
- تستفيد المؤسسات المصدرة من إعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و إعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة.
- كذلك قدم الأمر الرئاسي 01/03 مجموعة من الحوافز الجبائية منها<sup>2</sup>:
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

### ثانياً: النظام المصرفي و النقدي

<sup>1</sup> - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93، الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 - 01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر و الذي تجلّى بوضوح بعد صدور قانون النقد و القرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي، و ذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأتها الجزائر مع مطلع التسعينات.

و لقد أحدث قانون النقد و القرض 10/90، نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري، الذي كان يتميز باحتكار الدولة حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين، و غير المقيمين أيا كانت جنسيتهم، و لم يعد القطاع المصرفي طبقا لأحكام قانون 10/90 محتكرا من قبل الدولة، على النحو الذي يتبين لنا مما يلي<sup>1</sup>:

**أ - إنشاء بنوك و مؤسسات مالية خاضعة للقانون الجزائري:** حيث تنص المادة 129 من قانون النقد و القرض على أنه " يرخص المجلس بتأسيس كل بنك و كل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري". انطلاقا من هذا النص من حق المستثمر الاختيار بين الاستثمار في شكل بنوك تجارية أو في شكل مؤسسة مالية.

**ب - إنشاء فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية:** في هذا الشأن رخصت المادة 130 من قانون النقد و القرض للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية إمكانية فتح فروع لها بالجزائر.

**ج - إنشاء مكاتب تمثيل لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية:** و مهمتها تمثيل و رعاية مصالح الشركة الأم، و يؤسس هذا الإنشاء على نص المادة 127 من قانون النقد و القرض، كما أجاز لمكتب التمثيل استعمال العلامة و الاسم التجاري للشركة الأم.

**د - إنشاء شركات مصرفية ذات اقتصاد مختلط:** يمكن تأسيس البنوك المختلطة الاقتصاد على نص المادة 128 حيث يمكن للمستثمر الأجنبي إقامة بنوك مختلطة الاقتصاد مع البنوك المحلية.

و فيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسييره وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من سنة 1996 بعد أن كان مربوط بسلة من العملات عددها 14 عملة بين 1974 - 1994، و هذا بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف ما بين البنوك و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف، وكان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة و وصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي في أفريل 2006 المساهمة الكبيرة لاستقرار الدينار الجزائري<sup>2</sup>. و بالتالي توفر بيئة مستقرة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثالثا: التجارة الخارجية

<sup>1</sup> - عجة الجليلي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، جوان 2006، ص ص 307 - 309.

<sup>2</sup> - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006، ص ص 243 - 246.

لقد عرف نظام تأطير التجارة الخارجية تحولات تدريجية تضع الاقتصاد الجزائري في إطار الانفتاح التام منذ سنة 1991 ، سمح إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بالوصول إلى التحولات التالية<sup>1</sup> :

- إلغاء كل الإجراءات الإدارية التي تحد من التجارة الخارجية.
- تفكيك نظام الحماية غير الجمركية.
- إعادة الاعتبار للحماية التعريفية و في نفس الوقت تقليص عدد و مستويات معدلات الحقوق الجمركية.

و لقد تم تفكيك احتكار الدولة للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1994 في إطار برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الذي سمح بتحرير سعر صرف الدينار الجزائري لصفقات التجارة الخارجية و حرية الحصول على العملة الصعبة لمجمل المتعاملين الاقتصاديين.

و لقد تكرر مبدأ حرية التجارة الخارجية في الجزائر بصدور الأمر رقم 04/03 الصادر 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها، حيث تنجز هذه المعاملات بحرية و تستثنى من مجال تطبيق هذا الأمر عمليات تصدير و استيراد المنتجات التي تخلي بالأمن و النظام العام و الأخلاق<sup>2</sup>.

## 2 - 2 - 2 - 2 القطاع الإنتاجي

### أولاً: قطاع الزراعة

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري حيث امتص حوالي 24% من القوة العاملة الكلية سنة 2000 و يساهم بحوالي 13% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي. و قد بدأت الجزائر منذ عام 1988 و بصفة تدريجية الإصلاح و التكيف الهيكلي للقطاع الإنتاجي و الذي يشمل القطاع الزراعي. ويمكن تحديد ملامح الإصلاح في القطاع الزراعي فيما يلي<sup>3</sup> :

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية و الخدماتية و يتضمن ذلك الاستقرار في الإصلاحات العقارية و حل الاستثمارات الزراعية التابعة للقطاع العام. كما تم حصر كافة المؤسسات العمومية في مجال الزراعة بـ 21 مؤسسة.
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي و إعطاء الدور الكبير للمنتجين.
- تشجيع الاستثمارات الزراعية و توفير المناخ الملائم لها من حيث الدعم والتمويل.

و يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2004 أنه وبعد أربع سنوات من الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي انطلق سنة 2000 قد سمح بيعت النشاطات الفلاحية وتسجيل زيادات هامة للقدرات الإنتاجية و مستويات مشجعة للاستثمار في القطاع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - دليل الاستثمار في الجزائر، ص ص 31 - 32، الموقع

[www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf](http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf)

<sup>2</sup> - دليل الاستثمار في الجزائر، ص 93، الموقع [www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf](http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf)

<sup>3</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت ، سبتمبر 2002، ص 37.

<sup>4</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2004، ص 67.

## ثانيا: قطاع الصناعة

يتمتع الاقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام: و هو قطاع تم تكوينه في سنوات السبعينات و ما بعدها، و هو عبارة عن قدرات اقتصادية كامنة، كون أغلب هذه المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة و تشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى. فضلا عن معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية، و تعرضها للإنقطاعات المستمرة في المخزونات من المواد الوسيطة لمحدودية قدراتها المالية، و عدم قدرتها على تحصيل ديونها المترتبة في أغلب الأحيان على الإدارات العمومية و المجموعات المحلية. و رغم مشاكل القطاع الصناعي العمومي إلا أنه يفتح مجالا واسعا للشراكة الأجنبية لأن بعض مشاكله مرتبطة في الواقع بأنماط التسيير التي تحتاج إلى تغيير، مع الجهود التي تبذلها السلطة لتطهيره و تأهيله، فضلا عن محاولات إصلاح المحيط الاقتصادي الكلي. و من هنا فيإمكان الشراكة الأجنبية الاستفادة من هذا الوضع، سواء بالاشتراك في رأسمال هذه المؤسسات، أو التكفل بإدارتها أو حيازتها<sup>1</sup>.

## ثالثا: قطاع السياحة

تمتع الجزائر بمزايا تفضيلية طبيعية في الميدان السياحي، و تتوفر فيها إمكانات كبيرة في مجال السياحة الساحلية و الصحراوية، المعدنية والجبليّة، و نشير في هذا السياق أن تأخر الجزائر في ميدان السياحة يشكل فرصة مواتية حيث أن معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط بلغت حد قدرتها الطبيعية في الاستقبال نتيجة ظاهرة الاكتظاظ و كثرة الاستثمارات (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، المغرب، تونس، مصر،... الخ)<sup>2</sup>.

## 2 - 2 - 2 - 3 الموارد الطبيعية و البشرية

## أولا: الموارد الطبيعية

تعد الجزائر ثاني أكبر الدول الأفريقية سعة بمساحة تقدر بـ 741 381 2 كلم، حيث تزخر هذه المساحة بتنوع الأقاليم، و تعدد الموارد، و بالأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي المترتبة عليه. تتميز المنطقة الشمالية بكونها مركزا للتجمعات السكانية نظرا لاعتدال مناخها و رطوبة جوها و تنوع تضاريسها و صلاحية أجزاء معتبرة من أراضيها للزراعة. في حين يتميز الجنوب بكونه منطقة صحراوية ترتفع على أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، تتسم بتوفرها على احتياطات معتبرة من الموارد الطبيعية و المواد الأولية و مصادر الطاقة و كثير من المعادن المهمة و الغير مستغلة استغلالا كاملا. كما أن الجزائر بموقعها الجغرافي تعتبر مدخلا لأفريقيا و منفذا مهما لأوروبا، فساحلها الممتد على طول 1200 كلم يجعلها تبدو من بين الدول المتوسطية الأكثر أهمية في توطيد الصلة لوجيستيكيا بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. و

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، في مداخلات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003، ص 9.

<sup>2</sup> - يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، في مداخلات الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، 29 - 30 ديسمبر 2004، ص 9.

قد باتت تشكل في ظل التكامل الإقليمي المرتقب مع دول الجوار . المغرب، تونس، ليبيا. ، حسب ما تأكده الدراسات الاقتصادية ذات التوجه الجغرافي، إحدى المواقع الجغرافية المرتقبة ذات المزايا الطبيعية الأكثر جذبا و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>1</sup>.

**أ- الطاقة:** تحتل الجزائر على الساحة الطاقوية الدولية المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات النفطية، و الثامنة عشر في مجال الإنتاج، و الثانية عشر في مجال التصدير، و تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر ب 22 مليون طن سنة 2005، و تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي المؤكدة، وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج و الثالثة في مجال التصدير بعد روسيا و كندا، و تجعل هذه الأرقام من الجزائر بلدا طاقويا في الفضاء المتوسطي، و تمنحها مكانة مسيطر كونها أول منتج و مصدر للنفط و الغاز الطبيعي في حوض المتوسط<sup>2</sup>.

و تملك الجزائر إمكانيات معتبرة و متنوعة من حيث توفر مصادر و قدرات الترمين بالطاقة الكهربائية و الغاز ، أهلتها كي تصنف من بين أحسن الدول الأفريقية في هذا المجال. إن أكثر من 95% من المنازل في الجزائر مزودة بالطاقة الكهربائية، و أن حوالي 150 000 مسكنا جديدا يربط سنويا بشبكة الطاقة الكهربائية التي ستمتد على طول 345 900 كلم مع نهاية سنة 2005 ، حسب تقديرات Sonelgaz، لملافاة الطلب المتزايد و المقدر بحوالي 30%. و تقدر القدرات الحالية لإنتاج الطاقة الكهربائية ب 5800 مليون وات، و السعي حثيث نحو زيادة هذه القدرات إلى 8800 م/وات قبل نهاية سنة 2010. و من أجل بلوغ ذلك ، فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي، بعد ما أعيد هيكلته بتأسيس شركة الطاقة الجزائرية التي تطمح بدورها إلى اختراق سوق الغاز الأوربي عن طريق الشراكة في مشروعات الطاقة التي تعتمد في مدخلاتها على الغاز الطبيعي<sup>3</sup>.

**ب- المعادن:** تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالمعادن و يتصدر الحديد قائمتها و يتمركز على الحدود الجزائرية التونسية و بالتحديد بمنجم الوزنة و بوخضرة و يبلغ حجم الإنتاج و يبلغ حجم الإنتاج السنوي حوالي 35 مليون طن سنويا. كما يحتوي غار جيبيلات بتندوف على حقل حديد من أكبر الحقول في العالم باحتياطي قدره 2 مليار طن و هو ذو نوعية ممتازة، إلا أنه غير مستغل لبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بحوالي 2000 كلم بحكم موقعه الجغرافي. أما بقية المعادن الأخرى فهي الفوسفات و أهم مناجمه في شرق الجزائر في جبل العنق و الكويف باحتياطي يفوق 1 مليار طن و بإنتاج سنوي يقدر بـ 1.2 مليون طن. هذا بالإضافة إلى الزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة، و الزئبق في الرغاية بإنتاج يقدر بـ 23 ألف طن سنويا<sup>4</sup>.

**ج: الشروة الغابية:** تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، و هناك مشروع كبير سمي بالسد الأخضر على

<sup>1</sup> - كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 368.

<sup>2</sup> - دليل الإستثمار في الجزائر، ص 24، [www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf](http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf)

<sup>3</sup> - كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 373.

<sup>4</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر 2005، ص 78.

شكل حاشية غابية من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء، طوله 1500 كلم، و عرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال و تغطي 650.000 هكتار منها 60% من الصنوبر، و فيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية و الداخلية بالمنطقة الشمالية تزرع بها الخضر و الفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب<sup>1</sup>.

### ثانيا: الموارد البشرية

تتوفر الجزائر على قدرات بشرية هائلة و هي ذات مستوى تكويني مرتفع، و هذا للنسبة المتزايدة من عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية في التدرج و ما بعد التدرج و التي يظهرها الجدول رقم ( 5 - 2 ):

الجدول رقم ( 5 - 2 ): تطور عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية خلال الفترة ( 1996 - 2006 )

السنة	في التدرج	ما بعد التدرج
1997/1996	285554	16941
1998/1997	339518	18126
1999/1998	372647	19225
2000/1999	407995	20864
2001/2000	466084	22533
2002/2001	543869	26060
2003/2002	589993	26279
2004/2003	622980	30221
2005/2004	721833	33630
2006/2005	743054	37787
2007/2006	820664	43458

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموقع:

[http://www.mesrs.dz/text/bilan\\_stat\\_pgrf.pdf](http://www.mesrs.dz/text/bilan_stat_pgrf.pdf)

من الجدول رقم ( 5 - 2 ) نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية حيث بلغ عددهم 820664 في الموسم الدراسي 2007/2006، بزيادة قدرها 10.44 % مقارنة بالموسم 2006/2005، كذلك نجد ارتفاع كبير في نسبة الطلبة لما بعد التدرج ( ماجستير، مدارس الدكتوراه، تكوين متخصص، دكتوراه ) ليصل إلى 43458 طالب للموسم الدراسي 2007/2006، بزيادة قدرها 15 % مقارنة مع الموسم 2006/2005، و توفر الجامعات الجزائرية بذلك عدد كبير من الطلبة ذي التكوين العالي في سوق العمل الجزائرية، بحيث لا يحتاج توظيفهم إلا إلى رسكلة بسيطة.

### 2 - 2 - 2 - 4 حجم السوق و المؤشرات الاقتصادية

<sup>1</sup> - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 9.

## أولاً: حجم السوق

تركز بعض النظريات الاقتصادية و غالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ككل، بحيث أن نشاطات الشركات عابرة القارات يتطلب أسواق كبيرة و هذا لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير، لهذا كانت الأسواق كبيرة الحجم غالباً ما تستقطب أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تضم السوق الجزائرية ما يقارب 32.882 مليون نسمة حتى نهاية سنة 2005، و لكن لا يعتبر هذا المؤشر كافياً على التعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق الجزائرية، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، و بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي التي تأخذ في غالب الأحيان كمؤشر للتعبير عن حجم السوق و كذا بيانات متوسط الدخل الفردي التي تعتبر كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد و التي يوضحها الجدول رقم ( 6 - 2 ).

## الجدول رقم ( 6 - 2 ): بيانات حجم السوق الجزائرية

السنوات	PIB (مليون \$)	السكان (مليون نسمة)	AM (\$)	IDE (مليار \$)
1996	46943.6	28.566	1643.3	0.270
1997	48203.5	29.045	1659.6	0.260
1998	48190.8	29.507	1633.2	0.501
1999	48641.9	29.965	1623.3	0.507
2000	54792.5	30.415	1801.4	0.438
2001	55097.0	30.879	1784.3	1.196
2002	56999.3	31.357	1817.8	1.065
2003	68051.5	31.846	2136.8	0.634
2004	85051.5	32.366	2627.4	0.882
2005	102217.0	32.882	3106.3	1.081
2006	114000.0	33.351	3403.0	1.795

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

www.ons.dz

- الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع

www.finance-algerie.org

- وزارة المالية الجزائرية، الموقع

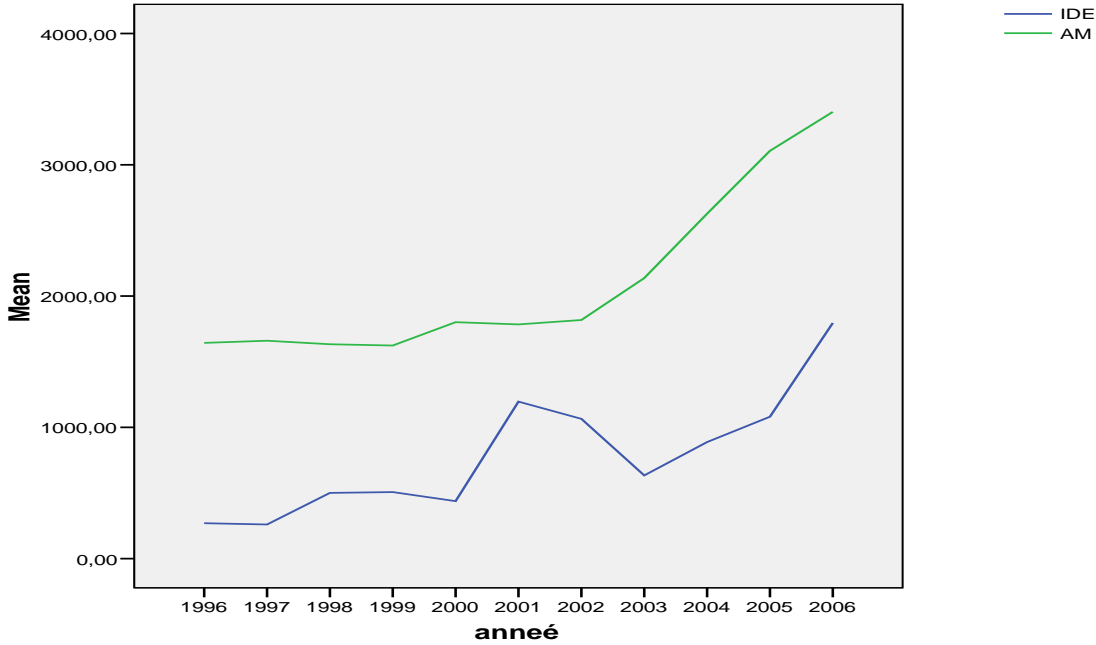
www.animaweb.org

- الشبكة الأورو متوسطة لوكالات تطوير الاستثمار (ANIMA)، الموقع

من الجدول رقم ( 6 - 2 ) نلاحظ أن النتائج المحلي الإجمالي في الجزائر لم يعرف تغيراً كبيراً بين سنتي 1996 و 1999 و كذلك بين سنتي 2000 و 2002، و لكن بعد سنة 2002 نلاحظ الزيادة الكبيرة في النتائج المحلي الإجمالي ليبلغ قرابة 114 مليار دولار سنة 2006، بعد أن كان حوالي 57 مليار دولار سنة 2002، و هذا ما يعبر عن حجم سوق كبير في الجزائر، و بملاحظة بيانات متوسط الدخل الفردي نلاحظ زيادة كبيرة فيها حيث بلغ متوسط الدخل الفردي 3403 دولار في سنة 2006 مقابل 1643.3 دولار في سنة

1996، و هو ما يدل على تحسن القدرة الشرائية للأفراد و هو ما يعتبر كمؤشر جيد و محفز لدخول الشركات الأجنبية المستثمرة.

أما عن العلاقة بين متوسط الدخل الفردي بالأسعار الجارية و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين 1996 و 2006 فهي ممثلة بالشكل رقم ( 2 - 2 )



الشكل رقم ( 2 - 2 ) : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و متوسط الدخل الفردي في الجزائر للفترة 1996 - 2006

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم ( 2 - 2 )

من الشكل رقم ( 2 - 2 ) يظهر مدى تطور كل من حجم السوق الجزائرية ممثلة في مؤشر متوسط الدخل الفردي و تأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الملاحظ من الشكل أن هناك زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي خصوصا منذ سنة 1999 و هو ما يدل على توسع حجم السوق الجزائرية، يقابلها زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ما عدا في سني 2002 و 2003 الذي عرف فيها هذا الأخير تراجعاً رغم استمرار توسع السوق.

### ثانيا: المؤشرات الاقتصادية

بعد أن طبقت الجزائر برامج صندوق النقد الدولي المتمثلة في برامج التكييف الهيكلي الذي بدأ منذ سنة 1994، سجلت العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة منها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم 7.

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو النمو الاقتصادي بنسبة 4.3% في المتوسط بين سنتي 1999 و 2005 و لقد بلغت أقصى قيمة للنمو الاقتصادي سنة 2003 و ذلك للنمو الكبير الذي حصل في قطاعي الفلاحة و الأشغال العمومية و المحروقات البالغ 19.7% و 5.5% و 8.8% على التوالي، لتتخفف سنة 2004 إلى 5.2% و تبلغ قيمة 5.1% سنة 2005، و يرجع هذا الانخفاض الخاص في النمو الاقتصادي إلى الانخفاض الحاصل في نمو قطاعي الفلاحة و المحروقات.

- انخفاض معدل التضخم بعد أن كان 19.69% سنة 1996 إلى 2.2% سنة 2006 على النحو الذي يظهره الشكل الجدول رقم ( 7 - 2 ).

جدول رقم ( 7 - 2 ): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1996 - 2006 )

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم	19.69	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.6	2.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

من الجدول رقم ( 7 - 2 ) نلاحظ أن الجزائر عرفت نسبة تضخم منخفضة نسبيا طيلة الفترة من 1999 حتى سنة 2006 مع أنها ارتفعت في سنة 2001 لتبلغ 4.23% وهذا بسبب الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- ارتفاع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة من 4.7 مليار دولار سنة 1999 لتبلغ 56.18 مليار دولار سنة 2005.

و حسب تصريح السيد كريم جودي وزير المالية أن احتياطات الصرف الجزائرية تبلغ 110 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر 2007 (مقابل 77,78 مليار دولار مع نهاية شهر ديسمبر 2006). و يتضح من خلال هذا الرقم أنه في غضون سنة واحدة ارتفعت احتياطات الصرف الجزائرية بأكثر من 32 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدره 42 بالمئة. و يمثل مستوى احتياطات الصرف هذا أكثر من أربع سنوات من استيراد سلع وخدمات الجزائر حسب نفس الوثيرة في سنة 2007 لحجم وارداتها<sup>1</sup>.

- استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في حدود 74 دج للدولار الواحد.

- انخفاض حجم المديونية الخارجية الطويلة و القصيرة الأجل حيث انخفضت من 28.14 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.41 مليار دولار سنة 2004.

و لقد تم تسوية ملف المديونية الخارجية التي كانت تمثل عائقا للجزائر، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول الـ 16 العضو في نادي باريس، و البنوك العضوة في نادي لندن، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت مع

<sup>1</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية، احتياطات الصرف الجزائرية تبلغ 110 مليار دولار، الموقع [http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/04/12/1624237](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/04/12/1624237)

الهيآت المالية، و عدد من الدول مثل العربية السعودية، روسيا، في تخفيض المديونية الخارجية في نهاية سنة 2006 إلى 5 مليار دولار<sup>1</sup>.

- انخفاض خدمة الدين الخارجي من 38.82% سنة 1999 ليبلغ 16.49% من حجم الصادرات في سنة 2004.

- تحقيق نسبة ادخار جد مرتفعة في الاقتصاد الجزائري حيث بلغت سنة 2005 ما يقارب 54% من الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن الملاحظ على هذه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالجزائر هو ارتباطها المباشر بالارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات الذي ارتفع متوسط سعر البرميل من 18.01 دولار لسنة 1999 إلى 54.54 دولار سنة 2005، و من هنا يتبين مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية.

## 2-2-3 منشآت البنية التحتية و مستوى المعيشة

تعتبر البنى التحتية من العوامل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، و سنتناول في هذا الجزء منشآت البنية التحتية و مستوى المعيشة في الجزائر.

## 2-2-3-1 منشآت البنية التحتية

### أولاً: شبكة النقل

أنجزت الجزائر بنية تحتية لخدمة اقتصادها و كذا لتحسين مناخ الاستثمار فيها بغية جلب المزيد من رؤوس الأموال العالمية، و من أهم عناصر هذه البنية التحتية نجد:

- الطرق الوطنية المتوفرة و المقدرة تقريبا بـ 104000 كلم، وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي<sup>2</sup>. و على الرغم من اتساع هذه الشبكة إلا أنها أصبحت تعاني من الاكتظاظ، و على هذا الأساس بادرت الجزائر في تنفيذ مشاريع جديدة أغلبها في طور الإنجاز و المتضمنة في البرنامج الخماسي لدعم النمو و الإنعاش الاقتصادي 2005 - 2009 و التي نذكر منها<sup>3</sup>:

- الطريق السريع شرق غرب الممتد على طول 1200 كلم.
- إتمام الطريق العابر للصحراء.
- الشروع في إنجاز الطريق العابر للهضاب العليا.
- تطوير و توسيع 6000 كلم من الطرق الوطنية و الولائية.

<sup>1</sup> - الجزائر تتخلص من شبح الديون الخارجية، المجلة الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، أبريل 2007، ص 12.

<sup>2</sup> - دليل الاستثمار في الجزائر، ص 20. الموقع [www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf](http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf)

<sup>3</sup> - Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance, Algerie, 2005-2009, p 5.

و يبلغ طول شبكة السكك الحديدية بالجزائر 4500 كلم ، و تتوفر على أزيد من 200 محطة تجارية، و تطلب تدهور حضيرة النقل بالسكك الحديدية اعتماد مخطط لعصرنة النقل و تنميته بها من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الخماسي و أهم محاور عملية عصرنة النقل بالسكك الحديدية هي:

- إنشاء شبكة جديدة للسكك الحديدية على طول 391 كلم.

- تحديث 430 كلم من الشبكة الموجودة.

و على امتداد طول ساحلها المقدر بـ 1200 كلم ، تمتلك الجزائر 13 ميناء منها 9 موانئ متعددة و 4 موانئ مخصصة لنقل المحروقات، من أهمها ميناء العاصمة. و نظرا لأهمية المنافذ المائية في الاقتصاد الجزائري، فقد تقرر منح الاعتبار لهذه المرافق المهمة بتوسيع هياكلها و تجديد إمكانياتها و تسهيل الإجراءات المتعلقة بها، و من ثمة جعلها عوامل دعم و تحفيز للتجارة و الاستثمار. و يستقبل ميناء الجزائر حوالي 30% من واردات الجزائر من السلع، و في إطار المخطط الوطني التوجيهي للمنشآت القاعدية البحرية وعلى غرار باقي المخططات الأخرى المقرر تنفيذها إلى غاية 2020 تبنت وزارة الأشغال العمومية مهمة تدعيم و تفعيل أداء هذه الهياكل التي تضمن 98% من المبادلات التجارية للجزائر و ذلك من خلال القيام بالأعمال التالية<sup>1</sup>:

- توسيع و تجديد ميناء الجزائر و رفع طاقته.

- ترميم أهم الموانئ التجارية و تزويدها بناقلات الحاويات أكثر و صيانتها من الترميل.

- إتمام إنشاء ميناء جنجن في منطقة جيجل و الذي سيكون أكبر ميناء على المستوى الجزائري و الإفريقي.

على عكس ما ذكر بخصوص هياكل النقل البري و البحري و شبكة السكك الحديدية، تبدو هياكل النقل الجوي في الجزائر أكثر تطورا و نموا. فلقد كانت المطارات الجزائرية المقدره بخمسة مطارات رئيسية و أكثر من 60 مطارا ثانويا، و إلى غاية سنة 1994، من أكثر المطارات الأفريقية حركة و نشاطا باستيعابها السنوي لأكثر من 6 مليون مسافر و لمجموع بضائع بلغ حجمها 27851 طنا. لكن، و مع الأزمة الأمنية التي هزت البلاد، تقلص حجم النشاط بتوقيف معظم شركات الطيران الأجنبية رحلاتها من و إلى الجزائر، و لم ينقشع الركود إلا بعد أن أعادت معظم تلك الشركات رحلاتها بحلول سنة 1999<sup>2</sup>.

### ثانيا: شبكة الاتصالات

مع إصدار قانون جديد لقطاع الاتصالات عام 2000 و الذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، و وضع حدا فاصلا بين نشاطي التنظيم و استغلال أو إدارة الشبكات، و مع صدور هذا القانون تم إنشاء "سلطة ضبط البريد و الاتصالات" و التي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين الجهات المختلفة. و تهيمن على سوق الاتصالات شركة "اتصالات الجزائر" و هي الشركة الأم و التابعة للحكومة والتي

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2004، الجزائر، أبريل 2004، ص 87.

<sup>2</sup> - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 371.

تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة و المحمولة، و لكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول في الجزائر حيث حصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزى" قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس" و أخيرا شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة"، و نجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات في الوصول بعدد مشتركى خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك سنة 2004، لترتفع إلى حوالي 18.6 مليون مشترك في جويلية 2006. في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركى الهواتف الثابتة 2.2 مليون مشترك. 30% لحساب الإدارات و التجار و المصالح و المؤسسات<sup>1</sup>.

أما خدمة الانترنت فقد دخلت للجزائر في عام 1993 عن طريق مركز CERIST وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، و بعد خمسة سنوات من هذه البداية المحدودة صدر المرسوم الوزاري 256 لعام 1998 الذي أنهى احتكار الخدمة من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت، واشترط المرسوم في مقدمي الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات، وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد مقدمي الخدمة إلى 18 شركة. ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خصوصا بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتكشف إحدى الإحصائيات المتوافرة أن مجموع مستخدمي الانترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية 2005، بينما أكدت دراسة متخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصالات، كما قالت دراسة للأمم المتحدة أنه في عام 2004 كان عدد المشتركين في خدمات الانترنت لا يتجاوز 5000 مشترك، و أرجعت الدراسة أهم أسباب هذا التأخر التكنولوجي إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلى في حالة الضرورة الحتمية. و أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته أن السوق الجزائرية في قطاع الاتصالات شهدت طفرة غير مسبوقه خلال عام واحد "مقارنة بالأرقام السابقة المتاحة" وأن عدد مستخدم شبكة الانترنت قد بلغ ثلاثة ملايين مستخدم بحلول جويلية 2006، في حين بلغ من يستخدم الانترنت عالي السرعة ADSL منهم 700 ألف شخص<sup>2</sup>.

## 2 - 2 - 3 - 2 مستوى المعيشة

<sup>1</sup> - الجزائر: أرض الفرص الاستثمارية المجهولة، الموقع <http://www.nufooz.com/ar/2007/04/23/nufoozcom2007seralg23.html>

<sup>2</sup> - الجزائر: أرض الفرص الإستثمارية المجهولة، الموقع <http://www.nufooz.com/ar/2007/04/23/nufoozcom2007seralg23.html>

بالرغم من تعثر الديناميكية الاقتصادية في الثمانينات و التسعينات، إلا أن الجزائر تمكنت على العموم من تحقيق نجاحات في بعض ميادين التنمية البشرية، الذي يأخذ كمقياس عادة لمستوى العيشة<sup>1</sup>.

ففي مجال التعليم اهتمت الجزائر بهذا القطاع منذ الاستقلال بإقرارها لمبدأ مجانية و إلزامية التعليم لكل طبقات المجتمع دون استثناء، و يضم قطاع التربية في الجزائر 1728 ثانوية و 4558 متوسطة و 155187 قسما للطور الابتدائي، إلى غاية سنة 2004، و قد رصد برنامج الإنعاش الاقتصادي الحماسي مبلغ 200 مليار دج و هذا لإنجاز 434 ثانوية، 929 متوسطة، 6955 قسما للطور الابتدائي.

و فيما يخص مجال التعليم العالي فقد عرف تطورا معتبرا فهي توجد ب 41 مدينة و تحتوي على 58 مؤسسة تعليمية جامعية في سنة 2007 و تتكون من 27 جامعة بما في ذلك جامعة التكوين المتواصل، 16 مركزا جامعيًا، 05 مدارس وطنية، 06 معاهد وطنية، 04 مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعتين (البويرة، غرداية)<sup>2</sup>. و قد تم الشروع في إنجاز 23100 مقعد بيداغوجي جديد دائما في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما قطاع الصحة فتحتوي الجزائر على 211 مستشفى، 552 عيادة متعددة الخدمات، 1408 مركز صحي، إلى غاية سنة 2004، و قد تم رصد مبلغ 85 مليار دج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لتدعيم صحة المواطن و هذا من خلال إنشاء 17 مستشفى، 55 عيادة متعددة الخدمات، 113 مركز صحي بالإضافة إلى العديد من المراكز المتخصصة في أمراض معينة.

و قد تدعمت الحضيرة الوطنية للسكن بـ 810417 مسكن بين سنتي 1999 و 2004، و تم تخصيص مبلغ 555 مليار دج لبناء 1001000 سكن، دائما في نفس البرنامج.

أما فيما يخص البطالة فقد تراجعت نسبتها إلى 17.7% سنة 2004 و كان وراء تراجع معدل الفقر من 8.5% إلى 6.8% سنة 2004 أما عدد السكان الذين هم في حدود الفقر المدقع ( أقل من دولار واحد في اليوم ) فيقدر بـ 0.8% من مجموع السكان سنة 2004 هذا من جهة و من جهة أخرى تم تسجيل ارتفاع في مداخيل الأسر بنسبة 14% سنة 2004<sup>3</sup>. و لقد انخفضت البطالة إلى حدود 15.3% سنة 2005.

و أخيرا يمكن القول أن المعطيات و الخصائص التي يتوفر عليها الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر ووضعها السياسي و الأمني، كلها عوامل يتوقف عليها نجاح أو فشل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

## 2 - 3 الجهود الترويجية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

<sup>1</sup> - مكيد علي، تحليل واقع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي و الإسلامي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 9.

<sup>2</sup> - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموقع <http://www.mesrs.dz/text>

<sup>3</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2004، الجزائر، أبريل 2004، ص 130.

لقد قامت الحكومة الجزائرية بجهود معتبرة قصد ترويج الاستثمار في الجزائر لجذبه إليها. و ذلك بأساليب مختلفة، منها تشريع قوانين جديدة و ترتيبات ترويجية و غيرها، و سوف نتطرق إلى هذه العناصر بنوع من التفصيل من خلال هذا الجزء .

## 2-3-1 دور الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، قامت الحكومة الجزائرية بعدة جهود ترويجية مستعملة أساليب مختلفة، و سنحاول من خلال هذا الجزء تعريف الترويج، و كذا التطرق لمختلف الأساليب الترويجية التي لجأت إليها الجزائر، بالإضافة إلى المعالم العامة للتجربة الترويجية الجزائرية.

### 2-3-1-1 تعريف الترويج و أساليبه

#### أولاً: تعريف الترويج للاستثمار

يقصد بترويج الاستثمار، التعريف و الإعلام و التشهير بفرص و مجالات الاستثمار، و توضيح كل الجوانب المتعلقة و المرتبطة بالنشاط الاستثماري، التي تساعد في تسهيله، تطويره، و تنميته.

#### ثانياً: أساليب الترويج التي لجأت إليها الجزائر

تمثل أهم أساليب الترويج التي لجأت إليها الجزائر فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحديد الأولويات كمجالات مفتوحة للاستثمار، مع تحديد الصناعات التي تحظى بالاهتمام على المستوى الوطني.
- إعداد البيانات الأساسية للمشروعات المطروحة للاستثمار على شكل ملفات مع تحديد الشريك الوطني المحتمل لكل مشروع.
- عقد اللقاءات و المؤتمرات و الندوات للترويج بالاستثمار، بغية إعطاء الصورة الحقيقية للقطر المضيف أو تسويق المشروعات التي أعدت لها كل الملفات.
- الحملات الإعلامية، و تتضمن هذه الحملات الإعلانات المباشرة و المقابلات الصحفية و إصدار الملاحق التي تصدرها الصحف أو المجلات المتخصصة، و استخدام الوسائل السمعية البصرية.
- الإطار المؤسسي لأجهزة الاستثمار: إن نشاط الترويج يتأثر بأجهزة الاستثمار، فالجزائر قد عمدت إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار سنة 1993 و التي خلفتها سنة 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و هي الوكالة التي تعمل على الترويج للاستثمار في الجزائر و تقديم التسهيلات لذلك.

#### ثالثاً: الملامح العامة للتجربة الترويجية الجزائرية

تميزت الملامح العامة للتجربة الترويجية الجزائرية في جلب الاستثمار بما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الترويج في الدول العربية محاولة لتقييم التجربة، سنة 1993، ص 278.

- تميز الترويج في الغالب بجذب الاستثمار لخدمة السوق المحلي، و هو اتفاق مع سياسات إحلال الواردات، لكن الترويج يكون أكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الموجهة للتصدير.
- اختلاف الترويج في مضمونه وفقا لطبيعة المرحلة التي تمر بها الجزائر، وهي تتراوح بين الإعلان بهدف بناء الانطباع العام للقطر المضيف، و بين تقديم مشروعات مدروسة لشركات بعينها بهدف إقناعها بجدوى هذه المشروعات، لكن دائما نرجع إلى قضية أساسية وهي مدى ملائمة المناخ الاستثماري.
- أهتمت الجزائر التي سعت لجذب الاستثمار في حملاتها الترويجية بتقديم نماذج للمشروعات، التي تم تأسيسها منذ فترة و حققت هذه المشروعات نتائج جيدة على المستوى التجاري، الإنتاجي، و حتى الاجتماعي و هذا عنصر أساسي في عملية الترويج. و كمثال عن ذلك نجد مؤسسة "أوراسكوم" التي حققت نجاحات كبيرة في السوق الجزائرية. و قامت بتحويل 600 مليون دولار من الأرباح<sup>2</sup>.
- اهتمت الجزائر بإعداد دراسات ما قبل الاستثمار، دون ربط هذه المشروعات بالمستثمرين المحليين باعتبارهم شركاء محتملين، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن هذه الخطوة تعتبر مكلفة.
- غياب الاهتمام بوضع خطط تستند إلى استراتيجيات واضحة و أساليب متقدمة.
- إن نجاح محاولة لجذب الاستثمارات الخارجية سوف يتوقف على ضرورة توفر مناخ استثماري موافق و على مدى كفاءة الجزائر في أداء جهودها الترويجية.

## 2 - 3 - 1 - 2 الجهود الترويجية التي بذلتها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

استنادا على واقع البيانات الواردة، بشأن جهود الجزائر الترويجية في الفترة الممتدة بين 2002 و 2008 و التي ترصدها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنويا، قد شهدت ارتفاعا كميًا و تحسنا نوعيا ملحوظا في معظم الأنشطة الترويجية، التي أنجزت لجهة تنظيم الفعاليات و المشاركة في أخرى، و إرسال البعثات و استقبال أخرى، و تطوير البيئة التشريعية و الإجرائية أو تعديل القائم منها، و تأسيس المناطق الصناعية و الحرة و الخاصة أو تعديل القائم منها، و مجهودات أخرى كما يشير ملخص الجهود الترويجية في الجزائر وفق المحاور التالية:

### أولا: مؤتمرات و ندوات و معارض الترويج التي عقدتها الجزائر

عقدت الجزائر العديد من الفعاليات الترويجية للاستثمار و ذلك بهدف التعريف بمناخ الاستثمار، و بالفرص الاستثمارية المتاحة، و كذلك إلى جلب المستثمرين إلى القطاعات ذات الأولوية، و تم خلالها إبراز العروض و الحوافز و المزايا التي اشتملت عليها قوانين الاستثمار، كذلك التعريف بالتطورات التي طرأت على بيئة الاستثمار. و من بين هذه الفعاليات نجد:

<sup>1</sup> - غويني العربي، واقع و آفاق الاستثمار في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 61.

<sup>2</sup> - EL Watan Economie, N 107, Du 4 au 10 juin 2007.

في سنة 2003: شهدت الجزائر خلال هذه السنة 16 فعالية اقتصادية ما بين منتديات و مؤتمرات تمحورت أهدافها حول تطوير البيئة الاقتصادية و التجارية و تطوير فرص الاستثمار<sup>1</sup>.

في سنة 2005: عقدت الجزائر على مدار السنة 4 ملتقيات اقتصادية في العاصمة الجزائر، تناولت مواضيع عدة: تقديم البرنامج الوطني و حث رجال الأعمال الجزائريين على الاستثمار المحلي، الخصوصية و الاندماج في الاقتصاد العالمي و تقنيات تسيير المؤسسات، شارك في هذه الملتقيات جهات رسمية محلية و أجنبية و منظمات إقليمية معنية بالاستثمار و القطاع الاقتصادي بشكل عام<sup>2</sup>.

في سنة 2006: نظمت الجزائر 10 فعاليات ترويجية محلية كان بعضها جزائري عربي مشترك و جزائري أوروبي مشترك و البعض الآخر بتنظيم جزائري كامل، و قد اشتملت على ملتقيات و منتديات و اجتماعات، هدفت بمحملها إلى عرض فرص الاستثمار و الشراكة، و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر<sup>3</sup>.

في سنة 2008: نظمت الجزائر يومي 20 و 21 جانفي المنتدى العربي الثالث حول الاستثمار في الجزائر، و ذلك بمشاركة أكثر من 200 ممثلا لكافة الدول العربية، كما حضر هذا الموعد الاقتصادي المنظم بالشراكة بين الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات و مجمع الاقتصاد و الأعمال ممثلو 270 مؤسسة جزائرية من القطاعين العام و الخاص. و ترمي هذه الطبعة الثالثة التي نظمت تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية و تحت شعار "الجزائر أرض الفرص" إلى ترقية الاستثمارات في مجالات الصناعات الغذائية و السياحة و الصناعة و البيتروكيميا. و يتعلق الأمر بقطاعات تشهد "عجزا في المنشآت" و تمنح فرصا عديدة للشراكة. و علاوة على وزارتي التجارة و الموارد المائية و البنوك و شركات التأمين فسيشهد هذا المنتدى مشاركة صندوق النقد العربي و البنك الإسلامي للتنمية<sup>4</sup>.

### ثانيا: مؤتمرات و ندوات و معارض الترويج شاركت فيها الجزائر

شاركت الجزائر في العديد من الفعاليات الترويجية التي تم تنظيمها في مختلف دول العالم، و تنوعت ما بين حلقات نقاشية، جولات ترويجية، أيام إعلامية اقتصادية، مؤتمرات دولية و إقليمية، و قد هدفت الجزائر من خلال هذه الفعاليات إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و من بين هذه الفعاليات نجد:

في سنة 2003: شاركت الجزائر في 5 معارض دولية في كل من ليبيا، السودان، سوريا، القاهرة، و تونس<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، ص 158. الموقع

www.iaigc.org

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005، ص 161. الموقع

www.iaigc.org

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006، ص 203. الموقع

www.iaigc.org

<sup>4</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية: المنتدى العربي الثالث للاستثمار في الجزائر، الموقع:

http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=08/01/16/1964768

<sup>5</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، ص 158. الموقع

www.iaigc.org

في سنة 2005: شهدت سنة 2005 مشاركة مكثفة للجزائر في 11 فعالية اقتصادية تم تنظيمها في الدول عربية و أوروبية و أمريكية لاتينية، اشتملت على مؤتمرات و ملتقيات و معارض شاركت فيها جهات رسمية و خاصة عربية و أجنبية، هدفت هذه الفعاليات إلى ترويج الاستثمار في الجزائر و جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية<sup>1</sup>.

في سنة 2006: شاركت الجزائر في 7 فعاليات ترويجية عقدت إحداها في تونس، و الأخرى نظمتها دول أوروبية شملت: إيطاليا، فرنسا، اسبانيا. شاركت في الفعاليات التي شملت منتديات، و جولات ترويجية، و مؤتمر القمة الأوروبية المتوسطية، و أيام إعلامية اقتصادية، وكالات ترقية الاستثمار في حوض البحر المتوسط، غرف التجارة و الصناعة، وزارات معنية، مؤسسات دولية، رجال الأعمال و جهات حكومية. و قد هدفت الفعاليات إلى تشجيع الاستثمار في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، تعزيز مناخ الاستثمار، ترويج الخوصصة، و عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر<sup>2</sup>.

في سنة 2008: نظمت ندوة بلندن و عقدت بالمعهد الملكي للشؤون الدولية "شاتام" في 07 فيفري 2008 و نظمتها جمعية الدراسات الجزائرية بالتنسيق مع "شاتام"، و تضمن برنامج هذه الندوة التي كان عنوانها "الجزائر اليوم و الغد" استعراض التجربة الجزائرية خلال العشرين سنة الماضية و كيف تبني الجزائر إعادة استقرارها و نظرة البريطانيين للجزائر. و ركزت الندوة على فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، و تجربة المتعاملين البريطانيين، و هذا من خلال العديد من المداخلات التي نشطها المتعاملون الاقتصاديين الجزائريين و البريطانيين<sup>3</sup>.

كما نظمت غرفة التجارة الجزائرية-الهولندية بالتشاور مع المجلس الهولندي لترقية التجارة في شهر مارس مائدة مستديرة حول "النقل و المنشآت في الجزائر" بحضور ممثلي 16 شركة هولندية. و مكن الاجتماع المشاركين من التطرق إلى فرص الاستثمار في هذين القطاعين على ضوء البرامج الوطنية الكبرى لبناء المنشآت التي هي قيد الإنجاز في الجزائر<sup>4</sup>.

كما شاركت الجزائر في مارس بالمنتدى الدولي حول الاستثمارات لصالح الدول النامية، بمقر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بباريس، إذ نظم بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التجارة و التنمية حول موضوع "أفضل الممارسات في ترقية الاستثمار في خدمة التنمية: أهداف مشتركة". و شكلت المواضيع المتعلقة بـ "السبل الكفيلة التي تمكن البلدان النامية من استقطاب استثمارات أكبر و ذات نوعية" و "كيفية الحفاظ على ديناميكية عوامة الاستثمار في ظل تصاعد الحماية" أهم المسائل المطروحة في النقاش<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005، ص 161. الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006، ص 203. الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>3</sup> - جريدة النصر، الصادرة في 30 جانفي 2008، العدد 12434.

<sup>4</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية: ندوة حول الاستثمارات في مجالي النقل و المنشآت في الجزائر، الموقع [http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/03/29/5618296](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/03/29/5618296)

<sup>5</sup> - الجزائر تشارك في منتدى دولي حول الاستثمارات بالدول النامية، الموقع

### ثالثا: الزيارات الترويجية إلى دول أخرى و استقبال مستثمرين

قامت الجزائر بالعديد من الزيارات الترويجية إلى مختلف دول العالم، و قد هدفت تلك الزيارات بشكل أساسي للتعريف بالمناخ الاستثماري في الجزائر، و من هذه الزيارات الترويجية نجد:

في سنة 2002: قامت الجزائر ممثلة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و رجال أعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا و فرنسا و زيارة لكل من ليبيا و ايطاليا بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر<sup>1</sup>.

في سنة 2003: قامت وفود جزائرية بخمس زيارات إلى كل من السعودية، تونس، فرنسا، النمسا واندونيسيا بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة<sup>2</sup>.

في سنة 2006: استقبلت الجزائر 5 وفود اقتصادية من دول عربية و أوروبية و آسيوية، شملت تونس، السعودية، تركيا، ايطاليا و ماليزيا، في حين زارت 7 وفود جزائرية كل من فرنسا، ايطاليا، تونس و اسبانيا، و كان هدف تلك الزيارات المتبادلة المشاركة في فعاليات ترويجية منها ملتقيات، و جولات ترويجية و مجالس أعمال<sup>3</sup>.

كما شهدت هذه السنة استقبال رئيس الجمهورية لرئيس اعمار الإماراتي الذي قدم مشاريع استثمارية تقدر بـ 28 مليار دولار على عدة سنوات و قد نالت موافقة الحكومة، و قد أعلن خلال هذا اللقاء السيد محمد بن عبد الله يوسف بشارة أن السوق الجزائري يخفي فرص جد مهمة في جميع القطاعات، حيث قدم المجمع عدة مشاريع استثمارية تتمثل في البناءات الشاطئية الساحلية، مكاتب و سكنات و فنادق فاخرة، مجمع صحي، تهيئة المحطة المركزية للقطار بالعاصمة، بالإضافة إلى بناء ثلاثة أبراج مخصصة للمكاتب و مركز تجاري.

في سنة 2008: قام وفد اقتصادي جزائري في بلجيكا ببحث فرص الاستثمار و تطوير المبادلات التجارية تنظمه الغرفة التجارية العربية - البلجيكية بالتعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة. و قال بيان صادر ببروكسل من مقر الغرفة التجارية العربية - البلجيكية أن هذه الزيارة تدخل في إطار الاتفاق بين الغرفتين المتعلق بإحداث مجلس بلجيكي جزائري لرجال الأعمال، و سوف تعقد ندوة حول الاقتصاد الجزائري، في أول أيام زيارة الوفد إلى بلجيكا، تتناول العديد من الموضوعات المهمة و منها فرص الاستثمار في الجزائر، و برنامج خصخصة الشركات العمومية، و برنامج دعم الانطلاقة الاقتصادية، و تطوير المبادلات التجارية على ضوء

<http://www.al-fadjr.com/ar/economie/67469.htm>

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002، ص 83. الموقع

[www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، ص 158. الموقع

[www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006، ص 203. الموقع

[www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و ستعقب الندوة لقاءات فردية بين رجال الأعمال البلجيكيين و الجزائريين<sup>1</sup>.

و شاركت الجزائر في الدورة الـ 41 لمعرض القاهرة الدولي الذي عقد في 19 مارس بخمس مؤسسات و هيئات اقتصادية عمومية و خاصة. و تتمثل هذا المؤسسات المشاركة في هذه التظاهرة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و بنك الجزائر إلى جانب ثلاث شركات خاصة تنشط في مجالات إنتاج العطور و مواد التجميل و تصنيع المولدات الكهربائية و الصناعة الغذائية. و أشار ممثل سافيكس ( الشركة الجزائرية للمعارض ) الذي يشرف على جناح الجزائر إلى أنه تم اعتماد الشباك الوحيد من أجل إعلام و توجيه المستثمرين المصريين و الترويج للمنتوج الجزائري. كما تم توزيع منشورات حول كيفية الاستثمار في الجزائر والقوانين المحفزة للاستثمار و الامتيازات الممنوحة من طرف القانون و تكلفة العوامل الإنتاجية و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بترقية و تشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات و تجنب الازدواج الضريبي<sup>2</sup>.

و استقبلت وزارة الصناعة رجال أعمال أمريكيون خلال أبريل 2008 الذين أبدوا اهتماما خاصا للاستثمار في القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات، و زيادة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، حسبما أوضحه بيان صادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات. و تمحورت أسئلة رجال الأعمال الأمريكيين لدى استقبالهم من قبل الأمين العام للوزارة السيد إسماعيل شيخون حول إجراءات الاستثمار بالجزائر و التسهيلات و المزايا الممنوحة و ضمانات تحويل الأرباح و كذا مسار الخوصصة. و قد أكد رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي و نائب رئيس مجموعة هاليبورتن السيد دون ديلاين "رغبة الجانب الأمريكي في تطوير التعاون مع المتعاملين الجزائريين في أفق شراكة مربحة مع الحرص على تسهيل إجراءات الاستثمار خاصة للمستثمرين غير المعتادين على السوق الجزائرية". و من جهته قدم الأمين العام و مسؤول وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات عرضا عن إجراءات الاستثمار في مختلف فروع الصناعة الوطنية و التسهيلات الممنوحة لأصحاب المشاريع و مختلف الضمانات المقررة في النصوص القانونية الجاري العمل بها<sup>3</sup>.

#### رابعا: الفرص المعروضة للاستثمار

<sup>1</sup> - وفد جزائري في بلجيكا لبحث فرص الاستثمار، الموقع

<http://www.al-vefagh.com/1384/840703/html/eghtesad.htm>

<sup>2</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية: مشاركة جزائرية في معرض القاهرة، الموقع

[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/03/19/4815717](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/03/19/4815717)

<sup>3</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية: رجال أعمال أمريكيون يبدون اهتماما خاصا بالاستثمار في القطاع الصناعي الجزائري

[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/04/07/7458812](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/04/07/7458812)

في سنة 2003: تم خلال المؤتمر العاشر لرجال الأعمال المنظم في الجزائر عرض 89 فرصة استثمارية في كافة القطاعات الاستثمارية من سياحة، مواد بناء، نسيج و بلاستيك، و صناعات غذائية، و مواد مائية و قطاعات أخرى<sup>1</sup>.

في سنة 2008: أعلن وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات السيد عبد الحميد طمار في 20 جانفي بالجزائر أنه تمت برجة مائة مؤسسة عمومية للخصوصية خلال السداسي الأول من السنة الجارية، و أوضح السيد طمار في كلمة له خلال الملتقى الاقتصادي الثالث للجزائر أن عملية الخصوصية "عرفت تطورا سريعا منذ سنة 2005 حيث تم فتح رأسمال 350 مؤسسة و برجت مائة مؤسسة للخصوصية خلال السداسي الأول لسنة 2008". و بخصوص مناخ الاستثمار أكد الوزير أن الجزائر لها "إمكانيات تتمثل في إدارة متجددة و يد عاملة و مؤسسات مؤهلة و هياكل قاعدية متطورة و هي كلها مزايا نقدمها للمستثمر العربي للاستفادة منها" و ذلك لتجسيد مشاريع استثمارية خاصة في القطاعات ذات الأولوية و التي لها أثر محسوس على النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

#### خامسا: القوانين و الإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار

لقد قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين الجديدة و كذلك تعديل بعض القوانين القائمة و ذلك بهدف توفير المناخ الملائم دائما للمستثمر الأجنبي و التي نذكر منها:

في سنة 2003: تم خلال هذه السنة إصدار قانونين جديدين بخصوص تطوير السياحة و التوسع بالمناطق السياحية، و أمرين جديدين بخصوص المنافسة و المناطق الحرة<sup>3</sup>.

في سنة 2004: تم إصدار ستة قوانين جديدة تتعلق بتخفيضات و إعفاءات من الضرائب ضمن شروط محددة، و إعفاء من حقوق التسجيل و من الرسم على القيمة المضافة و بتوسيع نفقات صندوق دعم الاستثمار<sup>4</sup>.

في سنة 2006: صدرت عن رئيس الجمهورية و عن رئيس الحكومة خلال هذه السنة 4 قوانين جديدة، و تعديل واحد على قانون قائم، تعلق جميعها بتطوير الاستثمار، منح حوافز إضافية للمستثمرين المحليين و الأجانب، تحديد شروط منح الامتيازات، تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، و صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و تشكيل لجنة طعن مختصة في الاستثمار<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، ص 158. الموقع

www.iaigc.org

<sup>2</sup> - وزارة الخارجية الجزائرية: مائة مؤسسة عمومية مبرجة للخصوصية خلال السداسي الأول لـ2008، الموقع [http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/01/20/7696121](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/01/20/7696121)

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، ص 158. الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2004، ص 216. الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>5</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006، ص 203. الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

## 2-3-2 الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الاستثمار

في إطار القانون الجديد للاستثمار، الذي يحث على انفتاح الجزائر على الاستثمارات الأجنبية، و رغبة منها في تشجيع و ضمان الاستثمارات القادمة لها من الدول الخارجية. انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف، الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار على مستوى دول اتحاد المغرب العربي، و مستوى الدول العربية، و الدول الأجنبية الأخرى. و في هذا الجزء سنتطرق إلى هذه الاتفاقيات الدولية كما يلي:

### 2-3-2-1 اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي<sup>1</sup>

لقد تمت المصادقة على اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار، بين دول اتحاد المغرب العربي المشكلة من (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب و موريتانيا) في الجزائر بتاريخ 23 يوليو سنة 1990، جاء ذلك تطبيقاً للمادة (3) من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي<sup>2</sup>. التي نصت على أنه من أهداف الاتحاد: تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية، للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات و إعداد برامج عامة.

و من ثم فإن تشجيع الاستثمارات و ضمانها بمقتضى هذه الاتفاقية، يدعم التنمية و يعزز التبادل التجاري، و المنافع المشتركة بين بلدان الاتحاد، و كذلك يمنح رؤوس الأموال و الاستثمارات لكل بلد من هذه البلدان معاملة جيدة. و بهذا تكون الجزائر قد دخلت أول مرة في تاريخها، في إطار اتفاقية متعددة الأطراف في ميدان الاستثمارات<sup>3</sup>. و قد نصت هذه الاتفاقية، على كيفية معاملة الاستثمار في هذه البلدان، و الضمانات المالية و القانونية و القضائية الممنوحة لها في هذا الإطار.

**أ - معاملة الاستثمارات:** لقد بينت الاتفاقية، أن يشجع استثمار رؤوس الأموال في كافة المجالات غير الممنوعة على مواطني البلد المضيف. و غير المقصورة عليهم و في حدود نسبة المشاركة، كما تتعهد بتمكين المستثمر من الحصول على التسهيلات و الضمانات المقررة بموجب هذه الاتفاقية في المادة (2)، عن كيفية معاملة الاستثمار في إطار تقديم الإمكانات من أجل إنجاز المشروع و تقديم التسهيلات التالية:

- إصدار التراخيص و الموافقات اللازمة، لقيام الاستثمار و استيراد المعدات و المواد اللازمة للمشروع.
- الحصول على الأراضي اللازمة للمشروع بالبيع أو الإيجار.
- تقديم خدمات المرافق و المنافع العامة.
- عدم تحمل الاستثمار، الرسوم التأسيسية المختلفة، و رسوم و أجور الخدمات أكثر مما يتحمله الاستثمار الوطني.

<sup>1</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع و ضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر، بتاريخ 23 يوليو 1990، الجريدة الرسمية، عدد 06، الموافق لـ 6 فبراير 1991.

<sup>2</sup> - معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مراكش، 17 فبراير 1989.

<sup>3</sup> - عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 74.

و في هذا الصدد لا يتدخل الطرف المتعاقد، في إدارة الاستثمار أو سياسة الإنتاجية أو المالية أو التوظيفية. و يحق للمستثمر أن يتصرف بحرية في الاستثمار بجميع أوجه التصرف القانونية<sup>1</sup>.

**ب - الضمانات المالية والقانونية للاستثمارات:** هناك عدة ضمانات مالية و قانونية و قضائية. أدرجت ضمن اتفاقية اتحاد المغرب العربي. نظرا لتخوف دول الاتحاد من بعضها البعض و حتى تتفادى النزاعات المستقبلية فيما يتعلق بالاستثمار.

- أما الضمانات المالية تتجلى في حرية تحويل رأس المال و عوائده أو أي مدفوعات أخرى، بدون آجال متعلقة بالاستثمار، و ينجز هذا التحويل بعملة قابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي الجاري به العمل في تاريخ التحويل<sup>2</sup>.

و تتعلق الضمانات المالية كذلك في ضمان التعويض عن الأضرار، التي تلحق بالمستثمر الناتجة بفعل الطرف المتعاقد. أو إحدى سلطاته العامة أو المحلية أو مؤسساته إذا كان:

\* المساس بأي من الحقوق و الضمانات المقررة للمستثمر في هذه الاتفاقية.

\* الإخلال بأي من الالتزامات و التعهدات الدولية المفروضة على عاتق الطرف المتعاقد أو عدم القيام بما يلزم لتنفيذها سواء كان ناشئا عن عمد أو إهمال.

\* الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار و يكون التعويض هنا نقديا إذا تعذر إزالة الضرر.

- أما الضمانات القانونية، تتمثل في عدم تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي من أحد الأطراف المتعاقدة، و النزاعات التي قد تنشأ بين دولة من دول الاتحاد و المستثمر فإنها تعرض على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي.

## 2 - 2 - 3 - 2 الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر وكل من أمريكا و أوروبا في مجال الاستثمار

**أولا: الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر و أمريكا.**

إن تبني الجزائر للقانون (90-10)، المتعلق بالنقد و القرض قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي المباشر. و إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها، وفي جميع المجالات الاقتصادية، أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية و توجهاتها الإستراتيجية<sup>3</sup>، و بالتالي أدى تغيير الاتجاه الاقتصادي، على المستوى الداخلي إلى تغيير في مواقف الدولة على مستوى العلاقات الدولية الاقتصادية، التجارية و المالية.

<sup>1</sup> - المادة 4 و 5 من المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990.

<sup>2</sup> - المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990.

<sup>3</sup> - محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص، 84.

في هذا الشأن أبرمت الجزائر و أمريكا اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ 22 يونيو 1990 في واشنطن<sup>1</sup>. و هذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار. و هي اتفاقات ضمان، تقوم مؤسسات الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (O.P.I.C)<sup>2</sup> بضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر. و قد نصت المادة (1) من الاتفاقية على ما يلي:

"تشير عبارة (التغطية) كما هي مستعملة هنا، إلى أي تأمين على استثمار أو إعادة تأمين، أو ضمان للاستثمار صادر وفقا لهذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك). أو من قبل أية وكالة تخلفها من وكالات الولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل أية هيئة أخرى، أو مجموعة من الهيئات تبعا لترتيبات مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك)"<sup>3</sup>.

### ثانيا: الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر وأوروبا حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات

لقد تمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية. منذ بداية التسعينات حول تشجيع و ترقية و حماية الاستثمارات. كانت تهدف إلى تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة، و خلق مناصب شغل بين هذه البلدان نذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

#### أ - الاتفاقية الجزائرية- البلجيكية و اللكسومبورغية

لقد تم الاتفاق بين الجزائر، والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبرغي، و المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 24 أبريل 1991<sup>4</sup>. و يقصد بكلمة الاستثمارات في هذه الاتفاقية، حسب ما جاء في المادة (1): "تبين كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه، وكل حصة مباشرة أو غير مباشرة نقدية كانت أم عينية أو خدمات مستثمرة أعيد استثمارها في أي قطاع نشاط اقتصادي مهما كان نوعه".

و تطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات و تشجيعها بين الأطراف المتعاقدة و كذا حماية الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة و العادلة و توفير الأمن، و عدم القيام بإجراء نزع الملكية أو التأميم. كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، و إذ وقع نزاع بين الأفراد المتعاقدة يرجع التحكيم إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

#### ب - الاتفاقية الجزائرية- الإيطالية<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17/10/1990 المتضمن المصادقة على اتفاق تشجيع الاستثمارات الموقع عليه في واشنطن يوم 22 يونيو 1990 بين الجزائر وأمريكا، الجريدة الرسمية العدد 45، 1990.

<sup>2</sup> - O.P.I.C : Overseas Private Investment Corporation.

<sup>3</sup> - المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17/10/1990،

<sup>4</sup> - مرسوم رئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 05/10/1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبورغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 أبريل 1991، الجريدة الرسمية، العدد 46، 1991.

<sup>5</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 91-346 مؤرخ في 05/10/1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم في الجزائر وإيطاليا، حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار الموقع بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، الجريدة الرسمية عدد 46، المؤرخة في 10/10/1991.

لقد تم الاتفاق بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991. و تطرقت هذه الاتفاقية إلى تحديد معنى كلمة "استثمارات" و كلمة "مستثمرين". و إلى ترقية الاستثمارات عن طريق التشجيع المتبادل بين الدولتين، و كذا حماية الاستثمارات عن طريق توفير الأمن و عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب و المحليين، و عدم نزع الملكية و التأميم أو الحجز أو أي إجراء آخر ينزع الملكية. كما ذكرت هذه الاتفاقية حرية تحويل مداخيل الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح و الفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة. في حين تمنح الدولة الدعم و الضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب. و أبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية من 10 سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة.

### ج - الاتفاقية الجزائرية - الفرنسية<sup>1</sup>

أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر و فرنسا و المتعلقة بالتشجيع و الحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمار و تبادل الرسائل المتعلقة بها، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين و خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما، باعتبار تشجيع و حماية هذه الاستثمارات، تساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين البلدين التي تدعم التنمية الاقتصادية في البلدين.

و أول ما حدد في هذه الاتفاقية مفهوم عبارة " استثمارات" في المادة (1) من المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994 كما يلي: " عبارة استثمار تشير إلى الأموال كالأموال و الحقوق، باختلاف أنواعها إلى جانب كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه و المرتبطة بالنشاط الاقتصادي".

و تطرقت هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الذي يقام على إقليم البلدين المتعاقدين، و ذلك بتوفير المعاملة العادلة و المنصفة، لاستثمارات مواطني و شركات الطرف الآخر. و توفير الحماية و تأمين هذه الاستثمارات، و لا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة باستثمارات الطرف الآخر المتعاقد و المتمثلة في الفوائد و الأرباح، و مدفوعات تسديد القروض، و تحويل نسبة من مرتبات العمال إلى بلدهم الأصلي، و إذا وقع النزاع بين الطرفين تحال القضية إلى التحكيم الدولي، المتمثل في المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (C.I.R.D.I)، بين الدول و رعايا الدول الأخرى الموقعة بواشنطن في 18 مارس 1965.

و أبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية مكونة من 10 سنوات و تبقى سارية المفعول بعد هذه المدة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإلغائه عن الطريق الدبلوماسي بواسطة إشعار مسبق مدته سنة واحدة.

### د- الاتفاقية الجزائرية- الرومانية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، الجريدة الرسمية العدد 01، المؤرخة في 2 يناير 1994.

بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر- و رومانيا و ذلك بخلق ظروف ملائمة لإنجاز استثمارات من قبل مواطني البلدين، من أجل نقل التكنولوجيا و تحويل رؤوس الأموال و خلق مناصب شغل لمواطني البلدين. أبرمت اتفاقية بين الجزائر و رومانيا بتاريخ 28 يونيو 1994 موقعة بالجزائر. و هي متعلقة بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

و قد نصت هذه الاتفاقية على ترقية و حماية الاستثمارات من قبل كل طرف متعاقد على إقليمه، و كذا ضمان المعاملة العادلة و المنصفة للاستثمارات المنجزة من قبل الطرف المتعاقد الآخر، و عدم اتخاذ تدابير نزع الملكية و التأميم للاستثمارات المنجزة. و حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بالفوائد و الأرباح و تسديدات القروض.

و إذا وقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالاستثمار تحال القضية على المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أنجز على إقليمه الاستثمار أو على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (C.I.R.D.I).

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، بنفس المدة إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين نيته في إلغائه 6 أشهر قبل انتهاء مدة صلاحيته.

### هـ- الاتفاقية الجزائرية- الإسبانية<sup>2</sup>

لقد أبرمت الاتفاقية بين الجزائر و إسبانيا، حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بمدريد يوم 23 ديسمبر 1994. كان هدفها تكثيف التعاون الاقتصادي في إطار الفائدة المشتركة للبلدين، و إنشاء الظروف الملائمة للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف الآخر. و أن تشجيع و حماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز مبادرات تحويل رؤوس الأموال و تحويل التكنولوجيا بين البلدين، بما يخدم مصلحة البلدين في التنمية الاقتصادية.

و قد نصت هذه الاتفاقية، على قبول و تشجيع الطرفين المتعاقدين الاستثمارات المنجزة على إقليمه من طرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر (المادة 2 من الاتفاقية).

كما أذكرت حماية الاستثمارات للطرف الآخر المتعاقد، و ضمان المعاملة العادلة و المنصفة لها<sup>3</sup>. أما فيما يتعلق بالتأميم و نزع الملكية، يجب أن تتخذ بصفة مطلقة لدوافع المنفعة العامة و لا تكون ذات طبيعة

<sup>1</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 94-328 المؤرخ في 22 أكتوبر 1994، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا. الموقع بالجزائر في 28 يونيو 1994 و المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 69، المؤرخة في 26 أكتوبر 1994.

<sup>2</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وإسبانيا المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع في مدريد يوم 23 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية عدد 23، 1995.

<sup>3</sup> - المادة 3 و 4 من المرسوم الرئاسي 95-88.

تمييزية. و إذا حدثت يجب أن ترفق بدفع تعويض مناسب بعملة قابلة للتحويل مساوي للقيمة الحقيقية للاستثمار<sup>1</sup>.

و يمكن أن يمنح كل من الطرفين المتعاقدين، لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر إمكانية التحويل الحر للتسديدات، المتعلقة بهذه الاستثمارات، بعد إتمام جميع الالتزامات الجبائية<sup>2</sup>. و هذا الاتفاق هو ساري المفعول خلال مدة أولية من 10 سنوات و تمدد بفترات متتابة مكونة من سنتين.

## 2-3-2 اتفاقيات دولية حديثة بين الجزائر ودول مختلفة حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات (1996-2007)

لقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات دولية أخرى حديثة من سنة 1996 إلى سنة 2007، متعلقة بحماية و ترقية الاستثمارات، مع العديد من الدول الأوروبية و الآسيوية، و الإفريقية، و الأمريكية و العربية. إيماننا و رغبة منها في تدعيم التعاون الاقتصادي و خلق الشروط الملائمة لتطوير الاستثمارات مع هذه الدول. و هذا من أجل تجسيد القوانين الجديدة للاستثمار في الجزائر، الذي يفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة. و يمكن تلخيص هذه الاتفاقيات في الجدول رقم ( 8 - 2 ):

### الجدول رقم ( 8 - 2 ): الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأخرى حول تشجيع و ترقية وحماية الاستثمارات (1996-2007)

الدولة لمبرمة الاتفاقية مع الجزائر	تاريخ ومكان التوقيع على الاتفاقية	مرسوم وتاريخ التصديق على الاتفاقية	موضوع الاتفاقية
- ألمانيا	11 مارس 1996 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 280-2000 مؤرخ في 7 أكتوبر 2000	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- موزمبيق	12 ديسمبر 1998 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 201-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات

<sup>1</sup> - المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 88-95.  
<sup>2</sup> - المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 88-95.

- كوريا	12 أكتوبر 1999 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 204-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- ترقية و حماية الاستثمارات
- اليونان	20 فبراير 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 205-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- جمهورية جنوب أفريقيا	24 سبتمبر 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 206-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- اليمن	25 نوفمبر 1999 موقعة بصنعاء	- مرسوم رئاسي رقم 211-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- ماليزيا	27 يناير 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 212-01 مؤرخ في 23 يوليو 2001	- ترقية و حماية الاستثمارات
- الأرجنتين	4 أكتوبر 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 366-01 مؤرخ في 13 نوفمبر 2001	- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- الولايات المتحدة الأمريكية	13 يوليو 2001 موقعة بواشنطن	- مرسوم رئاسي رقم 57-02 مؤرخ في 5 فبراير 2002	- تنمية العلاقات التجارية و الاستثمار
- بلغاريا	25 أكتوبر 1998 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 123-02 مؤرخ في 7 أبريل 2002	- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- الجمهورية التشيكية	22 سبتمبر 2000 موقعة ببراغ	- مرسوم رئاسي رقم 124-02 مؤرخ في 7 أبريل 2002	- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- سلطنة عمان	9 أبريل 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02-223 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- إندونيسيا	21 مارس 2000 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02-226 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- ترقية و حماية الاستثمارات
- الإمارات العربية المتحدة	24 أبريل 2001 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 02-227 مؤرخ في 22 يونيو 2002	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- السودان	24 أكتوبر 2001 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 03-121 مؤرخ في 17 مارس 2003	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- نيجيريا	14 جانفي 2002 موقعة بأبوجا	- مرسوم رئاسي رقم 03-94 مؤرخ في 03 مارس 2003	- التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- النمسا	17 جوان 2003 موقعة بفيينا	- مرسوم رئاسي رقم 04-327 مؤرخ في 10 أكتوبر 2004	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- البرتغال	15 سبتمبر 2004 موقعة ببرشلونة	- مرسوم رئاسي رقم 05-192 مؤرخ في 28 ماي 2005	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- سويسرا	30 نوفمبر 2004 موقعة ببرن	- مرسوم رئاسي رقم 05-235 مؤرخ في 23 جوان 2005	- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات
- روسيا	10 مارس 2006 موقعة بالجزائر	- مرسوم رئاسي رقم 06-129 مؤرخ	- الترقية و الحماية

المتبادلة للاستثمارات	في 03 أبريل 2006		
- التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	- مرسوم رئاسي رقم 06 - 404 مؤرخ في 14 نوفمبر 2006	16 فيفري 2006 موقعة بتونس	- تونس
- الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	- مرسوم رئاسي رقم 06 - 469 مؤرخ في 11 ديسمبر 2006	13 جانفي 2006 موقعة بالجزائر	- فنلندا
- التشجيع و الحماية المتبادلتين للاستثمارات	- مرسوم رئاسي رقم 07-378 مؤرخ في 1 ديسمبر 2007	20 مارس 2007 موقعة بلاهاي	- هولندا

المصدر:

- الجريدة الرسمية، العدد 58، المؤرخة في 8 أكتوبر سنة 2000.
- الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 25 جويلية سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 41، المؤرخة في 29 جويلية سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخة في 1 أوت سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 69، المؤرخة في 18 نوفمبر سنة 2001.
- الجريدة الرسمية، العدد 10، المؤرخة في 12 فيفري سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة في 14 أبريل سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26 جوان سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 45، المؤرخة في 30 جوان سنة 2002.
- الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 23 مارس سنة 2003.
- الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في 8 مارس سنة 2003.
- الجريدة الرسمية، العدد 65، المؤرخة في 13 أكتوبر سنة 2004.
- الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 29 ماي سنة 2005.
- الجريدة الرسمية، العدد 45، المؤرخة في 29 جوان سنة 2005.
- الجريدة الرسمية، العدد 21، المؤرخة في 5 أبريل سنة 2006.
- الجريدة الرسمية، العدد 73، المؤرخة في 19 نوفمبر سنة 2006.
- الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 17 ديسمبر سنة 2006.
- الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 12 ديسمبر سنة 2007.

نلاحظ أن الاتفاقيات الدولية المذكورة في الجدول رقم ( 8 - 2 ) و المبرمة بين الجزائر و الدول الأجنبية

للفترة (1996-2007)، و المتعلقة بالاستثمارات أغلبيتها تركز على المحاور الرئيسية التالية:

- في البداية تقوم هذه الاتفاقيات، بتحديد عدة تعاريف و مفاهيم كمفهوم الاستثمار و مفهوم المستثمر، وتعريف المواطن، تعريف الإقليم...الخ. ثم تتطرق هذه الاتفاقيات إلى ترقية و تشجيع و حماية الاستثمارات بين البلدين المتعاقدين، و التطرق إلى المعاملة العادلة و المنصفة للاستثمارات. و تذكر كذلك عدم تأميم أو نزع ملكية استثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين. ثم تقدم التعويضات لاستثمارات أحد الطرفين المتعاقدين في حالة تعرض هذه الاستثمارات إلى خسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح. و ضمان حرية تحويل عوائد الاستثمارات المتعلقة بالأرباح أو الفوائد بعد الوفاء بكل الالتزامات الجبائية من طرف المستثمر الأجنبي.

- و إذا حدثت نزاعات بين الطرفين المتعاقدين تسوى بطريقة ودية دبلوماسية، و إذا تعذر الأمر يحال النزاع على التحكيم الدولي.
- أغلبية هذه الاتفاقيات تبقى سارية المفعول لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهائها.

## 2-4 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية و دافعا إلى الأمام و تحقيق التنمية الشاملة، و من هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات و إجراءات و إصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي و هذا بفضل الإصلاحات التي تقوم بها، من خلال وضع التشريعات و القوانين التي تضمن استقطاب الاستثمارات، و تقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب و الخواص المحليين.

و سنتناول في هذا الجزء واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال حجمه و مصادر تدفقاته، و كذا مختلف القطاعات التي توجه إليها المستثمر الأجنبي، و نحاول إبراز أهم المعوقات التي تواجهه.

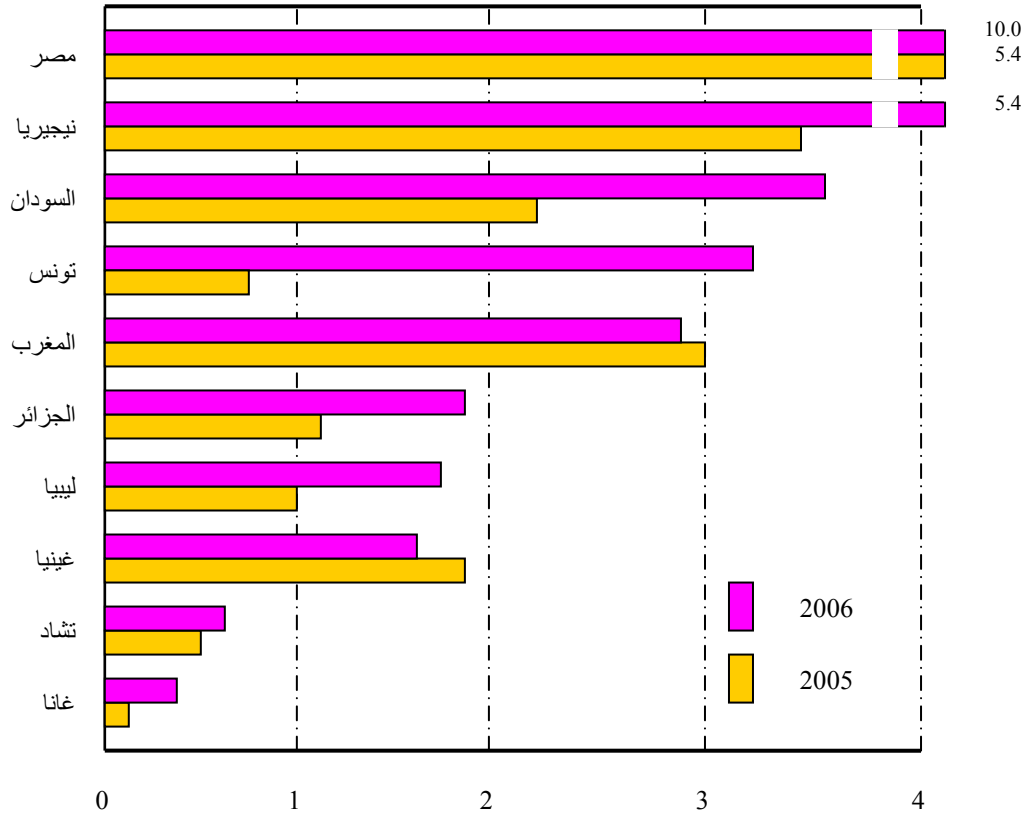
### 2-4-1 حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر منذ أن تبنت مبادئ الاقتصاد الحر، على فتح المجال أمام المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب، و ذلك من خلال سن القوانين و التشريعات اللازمة لذلك، التي تجلت في قانوني الاستثمار لسنتي 1993 و 2001، و قد قدمت العديد من المزايا و الحوافز للمستثمرين الأجانب بغرض تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب أكبر تدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سوف نتعرف على حجمه و مصادره من خلال هذا الجزء من البحث.

### 2-4-1-1 حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة و انعكاس لبيئة و مناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد. لذلك كان منطوقا ملاحظة زيادة حجم و مستوى هذا الاستثمار في المواقع المهيأة بيئتها الاستثمارية، و انخفاض حجمه و مستواه في تلك المواقع الأقل تهيئة و إعدادا. و الجزائر هي إحدى الدول النامية التي تبدو بيئة الاستثمار فيها، رغم التحسن الملحوظ ليست مهيأة بنفس ما هو عليه حال بيئة الاستثمار في كثير من الدول النامية الأخرى، خاصة منها الدول العربية، لذلك كان نصيب هذه الدول من الاستثمارات الأجنبية يفوق نصيب الجزائر منها، الأمر الذي يحتم بذل المزيد من الجهود في مجال تعبئة و تهيئة مناخ الاستثمار على المستوى البشري و السلوكي، كما سبق التأكيد، طالما أن كثيرا من مزايا الموقع النوعية متوفرة في الجزائر أكثر مما هي متوفرة في كثير من المواقع العربية الأخرى.

و يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2007 إلى أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أفريقيا، بوجه عام، لا يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الأفريقية، و قد احتلت الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا ضمن أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك ما يوضحه الشكل رقم ( 3 - 2 ).



الشكل رقم ( 3 - 2 ): أول 10 دول افريقية مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر أفريقيا ( مليون دولار )

Source: World Investment Report 2007, UNCTAD, New York and Geneva,p 37, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

من الشكل رقم ( 3 - 2 ) نلاحظ أن الجزائر جاءت في المرتبة السادسة إفريقيا خلال سنة 2006 وذلك بحجم تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بـ 1795 مليون دولار أمريكي، و قد احتلت مصر المرتبة الأولى إفريقيا بحجم تدفق قدره 10043 مليون دولار أمريكي، تليها كل من نيجيريا و السودان و تونس و المغرب بتدفق حجمه 5400 مليون دولار، 3541 مليون دولار، 3312 مليون دولار، 2898 مليون دولار على التوالي.

بالرغم من أن الجزائر جاءت في المرتبة السادسة إفريقيا إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها لم يرقى إلى مستوى الجهود المبذولة من طرف الحكومة في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فيها، و هذا ما نوضحه في الجدول رقم ( 9 - 2 ).

جدول رقم ( 9 - 2 ): بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ( 1996 - 2006 )  
( مليون دولار )

سنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	معدل النمو السنوي (%)	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول العربية (%)
1996	270	-	1886	7.5
1997	260	-3.7	2156	3.5
1998	501	92.69	2416	5.7
1999	507	1.2	2917	11.7
2000	438	-13.6	3424	8.2
2001	1196	173.0	3862	15.5
2002	1065	-10.9	5058	13.2
2003	634	-40.4	6132	4.0
2004	882	39.1	7639	4.0
2005	1081	22.5	8720	2.8
2006	1795	66.0	10515	3.4

المصدر:

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 161. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، أكتوبر 2007، ص 7. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
World investment report 2007, UNCTAD, New York and Geneva, p 357, site, [http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)

من الجدول رقم ( 9 - 2 ) يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر قبل سنة 2000 لم يتجاوز 507 مليون دولار و هي قيمة جد ضئيلة، و قد بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر 1976 مليون دولار، بين سنتي 1996 و 2000، حيث عرفت سنة 1998 زيادة معتبرة في حجم التدفق الداخل بنسبة 92.96% مقارنة مع سنة 1997، لتعود هذه النسبة للانخفاض الشديد في سنة 1999 لتبلغ 1.2%، و قد عرفت سنة 2001 تطورا ملحوظا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ قيمة 1196 مليون دولار، و هذا ما عرفتته سنة 2002 أين تم تسجيل تدفق بـ 1065 مليون دولار، ليعود إلى الانخفاض في سنة 2003، بنسبة قدرها 40.4% مقارنة مع سنة 2002، و منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 أخذت هذه التدفقات في الزيادة المستمرة و لو بنسب متفاوتة.

- بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في الجزائر ( يعني المخزون المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق و الفوائد المترتبة عنها، و الديون الناجمة عنها و المستحقة لصالح المؤسسات الأم الدائنة) 10.515 مليار دولار في سنة 2006.

- النسبة الضئيلة التي تمثلها حصة الجزائر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول العربية، إذ لم تتعدى في أحسن الأحوال 15.5% سنة 2001، بينما و منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 لم تتجاوز هذه النسبة 4%.

## 2-4-1-2 مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تكشف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الخاصة في الفترة الممتدة من 1994 إلى 2001 عن تنوع و تعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تشارك دول كثيرة بالاستثمار في الجزائر و الجدول رقم ( 10 - 2 ) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و 2001.

الجدول رقم ( 10 - 2 ) توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب أقاليمها الأصلية خلال الفترة ( 1994 -

2001 )

(مليون دينار جزائري)

الإقليم	العدد	%	العمالة	%	المبالغ	%
أوروبا	273	62%	33821	65%	72608	26%
دول عربية	104	24%	11408	22%	157389	56%
أمريكا	32	7%	3589	7%	27152	10%
آسيا	26	6%	2408	5%	15713	6%
أقاليم أخرى	3	1%	656	1%	9944	4%
أفريقيا	2	0%	27	0%	476	-
المجموع	440	100%	51909	100%	283282	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

من الجدول رقم ( 10 - 2 ) نلاحظ أن الدول الأوروبية تأتي على رأس القائمة من حيث عدد المشروعات، و حجم العمالة الموفرة، في حين تحتل الدول العربية الصدارة من حيث قيمة هذه المشروعات. ضمن الدول الأوروبية، يلاحظ بأن لفرنسا العدد الأكبر من المشروعات الاستثمارية، تليها إيطاليا ثم إسبانيا. بينما يلاحظ على المشروعات الاستثمارية العربية بأنها متأتية أصلا من تونس فسوريا ثم الأردن و مصر، لتأتي بعدها دول الخليج العربي، السعودية و قطر و البحرين و الإمارات ( أنظر الملحق رقم 8 ).

و فيما يخص سنة 2001 فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر يظهرها الجدول رقم الجدول رقم ( 11 - 2 ).

الجدول ( 11 - 2 ) توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال سنة 2001 تبعا لبلدها

الأصل

(مليون دينار جزائري)

البلد	العدد	%	العمالة	المبالغ	%
ألمانيا	1	2%	28	22	-

-	56	12	%2	1	U.S.A
%2	1.970	659	%5	2	السعودية
-	8	13	%2	1	بلجيكا
-	11	15	%2	1	كندا
-	46	252	%7	3	الصين
83%	98.040	1.000	%2	1	مصر
-	81	40	%2	1	إسبانيا
%1	720	506	%21	9	فرنسا
-	90	14	%2	1	بريطانيا
%1	1696	972	%16	7	إيطاليا
%1	1702	404	%7	3	الأردن
-	359	150	%2	1	قطر
-	82	100	%5	2	سويسرا
-	182	178	%12	5	سوريا
-	59	51	%2	1	تونس
-	80	200	%2	1	تركيا
-	15	15	%2	1	إنجلترا
11%	13.600	-	%2	1	الهند
%100	118.819	4.609	%100	43	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

إن ما يلاحظ على الجدول رقم ( 11 - 2 )، هو تعدد الدول الأجنبية المشاركة في الاستثمار بالجزائر رغم كون حجم استثماراتها يعتبر ضعيفا و محدودا، إذ بلغ عدد الدول المشاركة بأقل من عشر مشروعات استثمارية و أغلبها بين مشروع و ثلاثة مشاريع، 17 دولة من مجموع 19 دولة مشاركة، أي أن نسبة 89% من الدول المصدرة لاستثماراتها إلى الجزائر لا تساهم إلا بقدر محدود من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما عدا مصر التي لم يتعد عدد مشروعاتها في الجزائر الواحد لكن قيمتها تعدت نسبة 83% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما في المرحلة الممتدة بين سنتي 2003 و 2005 التي توفرت حولها البيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث بلد الأصل فإننا نلخصها في الجدول رقم ( 12 - 2 ):

الجدول رقم ( 12 - 2 ): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تبعا لبلدانها الأصلية في الفترة ( 2003 - 2005 )

( الوحدة مليون دولار )

البلد	2003	2004	2005
-------	------	------	------

12	7.8	13.17	الأردن
5.7	0.9	2.8	الإمارات
2.8	10.4	22.67	البحرين
3.3	0.5	8.2	تونس
12.9	0.6	0.81	السعودية
3	-	4.15	سوريا
7.8	6.7	-	قطر
10.5	210	-	الكويت
2.9	-	1.6	لبنان
3.1	-	2.55	ليبيا
104.9	23.6	8.63	مصر
-	-	0.85	فلسطين
260.6	260.5	65.11	تدفقات مجموع الدول العربية
820.4	621.5	568.89	باقي دول العالم

المصدر:

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 116. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 174. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار في الدول العربية 2003، ص 117. [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

من الجدول رقم ( 12 - 2 ) نلاحظ أن الدول العربية لا تساهم إلا بنسب 10.2%، 29.53%، 24.1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال السنوات 2003، 2004، 2005 على الترتيب.

## 2 - 4 - 2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سوف نتناول في هذا الجزء توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الجزائر و ذلك في قطاع المحروقات الذي يحظى بأهمية كبيرة و يستقطب جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا خارج قطاع المحروقات الذي بدأ الاهتمام به يتزايد من خلال المشاريع المعلنة من طرف المستثمرين الأجانب.

## 2 - 4 - 2 - 1 الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

إن الشراكة الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية، و التي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج في الفترة الممتدة بين 1991 و 1999، و يمكن عرض أهم عقود الشراكة بناء على الأصول الجغرافية للشريك الأجنبي كما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: الشراكة مع منطقة أمريكا

و نجد في هذا المجال الشركات التالية:

- شركة أركو " ARCO " الأمريكية: بعد سنتين من المشاورات، و بتاريخ 15 أفريل 1996 أبرمت شركة سوناطراك عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة "أركو" يخصص تطوير و رفع المعدل الاحتياطي للبتروال الخام في حقل "رهد البغل" الذي سينتقل إنتاجه في البداية من 25 ألف إلى 55 ألف برميل في اليوم ثم يصل بعدها إلى 125 ألف برميل في اليوم.

- شركة برون و روت "Brown et root condor": و هي شركة مختلطة جزائرية أمريكية (برون الأمريكية و كوندور الجزائرية)، تمثل حصة "كوندور" فيها نسبة 51 %، و برأسمال يعادل 8 مليون دولار.

- في 24 سبتمبر 1996 أبرمت شركة (BCR) عقد شراكة مع سوناطراك و أناداركو-بيتروليوم الأمريكية بمبلغ يقدر بـ 117 مليون دولار، حيث يمثل محتوى هذا العقد تموين و إنشاء خط حاسي بركين الجنوبي (HBNS).

- أموكو الأمريكية "Amoko corporation": لقد أمضت شركة سوناطراك عقد شراكة مع شركة "أموكو" (Amoko) الأمريكية و ذلك بتاريخ 29 جويلية 1998، مدته 20 سنة من نوع تقاسم الإنتاج، و يتعلق بتطوير و استغلال أربعة حقول غازية تم اكتشافها في منطقة "عين أمناس"، حيث قدمت شركة "أموكو" لشركة سوناطراك 30 مليون دولار كحق الدخل، علما أن قيمة الاستثمار تقدر بـ 790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ يقدر بـ 111 مليون دولار أمريكي تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار التي تمت من جراء هذه الاكتشافات، علما أن إنتاج الأربع حقول يبدأ في 2002.

### ثانياً: الشراكة مع منطقة أوروبا

و في هذا المجال نجد الشركات التالية:

- بريتيش بيتروليوم (B.P.): لقد أمضت هذه الشركة في نهاية ديسمبر 1995 عقد شراكة مع شركة سوناطراك مدته 30 سنة ( سنتين للبحث، أربع سنوات للأشغال، 24 سنة للاستغلال و الإنتاج و الاستثمار) و بموجب هذا العقد يدفع الشريك الأجنبي مقابل حق الدخل 50 مليون دولار أمريكي، علما أن هذا العقد هدفه البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح، و تسويقه و إنتاجه.

<sup>1</sup> - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 260 - 261.

- شركة أجيپ (AGIP): لقد تعاملت شركة AGIP مع الجزائر (سوناطراك) في مجال المحروقات منذ 1980، و هي بذلك تمثل أول شركة أجنبية تمضي عقدا مع سوناطراك من نوع تقاسم الإنتاج بعد صدور قانون 1986. و في ماي 1997 أمضت هذه الشركة عقدا مع الجزائر مدته 5 سنوات يتضمن استثمارا قدره: 31.7 مليون دولار يتعلق أساسا بتكوين اليد العاملة الجزائرية في مجال البحث و استغلال المحروقات.

- شركة توتال TOTAL: تمثل هذه الشركة مجموعة فرنسية مهمتها تطوير الحقول البترولية، حيث بتاريخ 28 جانفي 1996 أبرمت شركة سوناطراك 35% و شركة توتال (TOTAL) الفرنسية (35%) و شركة "رسول" الإسبانية 30% عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج، يخص حقل غاز في "تين فوي تينكورت".

### ثالثا: الشراكة الأجنبية مع منطقة آسيا

إن الاستثمارات الأجنبية الواردة من منطقة آسيا ضعيفة جدا و نجد في هذا المجال:

شركة بيتروناس (Petronas) ماليزيا: أبرمت شركة سوناطراك عقد شراكة مع الشركة الماليزية "بيتروناس" سنة 1996 و يمثل العقد الحادية عشر منذ سنة 1993 مدة خدمته (7) سبع سنوات يتعلق بالبحث في المنطقة الشمالية الشرقية لحاسي مسعود و يتضمن استثمارا قدره 38 مليون دولار.

و في سنة 2002 قامت سوناطراك بتوقيع 8 عقود شراكة منها ثلاثة عقود حول حقول البترول لسوناطراك مستغلة لتطوير طاقة إنتاجها الأول مع مجمع أركو الأمريكية، والثاني مع شركة أميكرا داهيس الأمريكية، وكذلك العقد المبرم في 5 أكتوبر في نفس السنة مع المجموعة الصينية سينوباك<sup>1</sup>.

## 2-4-2 الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كلا من قطاعي الصناعة و الخدمات مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و ذلك بحصة قدرت نسبتها بـ 89% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، و 73% فيما يتعلق بالعمالة و التشغيل، و 79% من حيث العدد، و ذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية و فائدة و تهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرهما. فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال البحث والتنقيب والاستغلال. و يوضح الجدول رقم ( 13 - 2 ) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة 1993 و 2001.

الجدول ( 13 - 2 ): توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر

( المبالغ بمليار دينار جزائري )

من 93/11/13 إلى 2001/12/31

القطاعات	العدد	%	العمالة	%	المبالغ	%
الزراعة	17	4%	3.945	8%	9.835	3%

<sup>1</sup> - رشيد يوسف، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 5 جامعة سطيف، 2005، ص 169.

الصناعة	259	59%	31.030	60%	105.634	37%
بناء وأشغال	41	9%	6.895	13%	10.254	4%
سياحة	16	4%	2.877	6%	8.833	3%
خدمات	86	20%	6.695	13%	146.879	52%
الصحة	3	1%	124	0%	550	-
التجارة	18	4%	343	1%	1.293	-
المجموع	440	100%	51.909	100%	283.278	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002

من الجدول رقم ( 13 - 2 ) نلاحظ أن القطاع الصناعي يضم أيضا مجالات حيوية و مهمة و مربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت في الآونة الأخيرة و منذ سنة 1999 عددا من المؤسسات الأجنبية التي أنشأت عددا من المشروعات استثمارية خاصة في إطار الشراكة مع مؤسسة صيدال الجزائرية كالشركة السعودية لإنتاج الدواء ( 15 مليون دولار) و الشركات الأمريكية فايزر، باكستار، ليلي (100 مليون دولار) و الشركات الأخرى. أما قطاع الخدمات فقد فتح هو الآخر أمام الاستثمارات الأجنبية، و لعل صفقة Orascom Telecom Algérie تعد أهم ما أنجز في هذا المجال خلال سنة 2001، إذ قدرت قيمتها بـ 737 مليون دولار، حيث سددت نصف قيمة المبلغ في ذات السنة، على أن تسدد القيمة المتبقية في سنة 2003، و لعل ذلك ما سمح لمجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بأن ترتفع قيمتها رغم الانخفاض الواضح في عددها خلال تلك السنة مقارنة بالسنوات السابقة<sup>1</sup>.

من جهتها لم تحض قطاعات الزراعة و الأشغال العمومية و البناء بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية رغم الفرص الكبيرة المتاحة خاصة الزراعة الصحراوية التي هي في أمس الحاجة إلى تحفيز حقيقي وفعلي من أجل ترقيتها و جلب الاستثمارات الخاصة إليها، لا سيما في مجال تخفيف الأعباء. كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يستقطب سوى 4% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو إشراك الرأسمال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر و تهيئتها و تطويرها من أجل بعث مناخ استثماري أكثر جلبا و استقطابا للاستثمارات الأجنبية ذاتها.

إن أثر الاستثمار الأجنبي في الجزائر على العمالة و التشغيل المحلي تبدو ضعيفة و غير ذات قيمة معتبرة، فكما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، لم تبلغ مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار و المعلن عنها خلال فترة ثمان سنوات سوى 51909 منصب عمل.

<sup>1</sup> - كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، مرجع سبق ذكره، ص 424.

و لقد عرفت الجزائر تحسن ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بداية من سنة 2001، سواء في قطاع المحروقات أو في القطاعات الأخرى، و هذا ما يوضحه الجدول رقم ( 14 - 2 ).

جدول رقم ( 14 - 2 ): مقارنة بين حجم الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي المباشر

المستثمرون	2003 - 1999	2004
جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	84.531	13.857
مستثمرون خواص آخرون خارج قطاع الفلاحة	305.604	190.577
استثمارات في ميدان الفلاحة	104.400	51.933
مستثمرون أجنب خارج قطاعي الطاقة والمناجم	136.200	154.590
مستثمرون أجنب في قطاعي الطاقة والمناجم	694.677	112.200
المجموع ( مليار دج )	1325.4	523.1
المجموع ( مليار دولار )	18.4	7.2

المصدر: تومي عبد الرحمن، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 5، جامعة الجزائر، 2005، ص 39.

من الجدول رقم ( 14 - 2 ) نلاحظ أن سنة 2004 قد شهدت نقلة نوعية في انجاز المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات، و إذا ما قورنت بالفترة الممتدة بين 1999 إلى 2003 نجد هناك ارتفاع بنسبة 13.5%، غير أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر قد ارتفعت من 16.4% بين سنتي 1999 و 2003 لتصل إلى 57.9% في سنة 2004.

و تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في سنة 2004 على العديد من القطاعات التي يوضحها الجدول رقم ( 15 - 2 ).

الجدول رقم ( 15 - 2 ): التوزيعات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2004 ( مليار دج )

القطاع	صناعات كيميائية	صناعات غذائية	صناعات أخرى	مواد البناء	النقل	الأشغال العمومية
المبلغ	3.142	2.379	5.064	16.101	0.180	2.497
القطاع	مناجم	طاقة	ترقية عقارية	اتصال	الماء	خدمات أخرى
المبلغ	1.2	111	16.536	88.511	16.704	3.477

المصدر: تومي عبد الرحمن، العولمة الاقتصادية و أثرها على الوطن العربي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد5، جامعة الجزائر، 2005، ص 40.

من الجدول رقم ( 15 - 2 ) نلاحظ تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الطاقة، و ذلك بمبلغ 111 مليار دينار جزائري لسنة 2004، و يأتي في المرتبة الثانية قطاع الاتصال بمبلغ يفوق 88 مليار دينار، متبوعا بقطاع المياه و الترقية العقارية و مواد البناء.

و لقد أعلنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السادسي الثاني من سنة 2007 عن مشاريع استثمارية أجنبية قدرة ب 21 مشروع بمبلغ إجمالي يقارب 15.238 مليار دولار، و تستأثر السياحة ب 8 مشاريع بمبلغ 5.376 مليار دولار، تتبع بمشروع لإنتاج الألمنيوم بلغ قدره 5 مليار دولار، و إنتاج الأسمدة بمشروعين بمبلغ قدره 2.257 مليار دولار، و استقطب نشاط تحلية مياه البحر 5 مشاريع استثمارية بمبلغ 1.307 مليار دولار، و مشروع واحد بالنسبة لكل من إنتاج الصلب، إنتاج الطاقة الكهربائية، الهاتف النقال<sup>1</sup>.

## 2 - 4 - 3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض

### المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

رغم ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات و تحقيق توازن اقتصادي و مالي، إلا أن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر، و أن أغلبيتها في ميدان المحروقات، و مع ذلك فإن المؤسسات الدولية المتخصصة في تقييم مناخ الاستثمار لا تزال تضع الجزائر في مراتب متدنية يجعلها في وضع لا يشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر. و سنتناول في هذا الجزء بعض تلك المؤشرات محاولين استخلاص أهم المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.

## 2 - 4 - 3 مؤشرات تقويم المخاطر

### أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة ( prs )، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، يغطي هذا المؤشر 140 دولة و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الائتمانية، مؤشر تقييم المخاطر المالية. و تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع ترتيب الدولة من 0 إلى 100 نقطة، و الجدول رقم ( 16 - 2 ) يوضح ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر<sup>2</sup>.

### جدول رقم ( 16 - 2 ): وضع الجزائر في مؤشر المخاطر القطرية المركب

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
درجة المؤشر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8
درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

<sup>1</sup> - El Watan Economie, du 23 au 29 juillet 2007, N 114.

<sup>2</sup> - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 78. www.iaigc.org

المصدر:

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 176. الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
  - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 198. الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- نلاحظ من الجدول رقم ( 16 - 2 ) تحسن ملحوظ في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر و انتقالها بعد سنة 2004 من دولة ذات مخاطر معتدلة إلى دولة ذات مخاطر منخفضة.

### ثانيا: مؤشر اليورموني للمخاطر

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورموني بمعدل مرتين في العام، و يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية و سداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، و يرتب المؤشر الدول وفق النسبة التي تسجلها من 0 إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى 9 مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، و كلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد و الوفاء للدولة<sup>1</sup>. و يغطي المؤشر 185 دولة من بينها الجزائر التي يلخص الجدول رقم ( 17 - 2 ) تنقيطها.

### جدول رقم ( 17 - 2 ): وضع الجزائر في مؤشر اليورموني للمخاطر

السنة	2003	2004	2005	2006
درجة المؤشر	41.29	44.95	41.8	45.97
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر:

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 176.
  - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 198.
- من الجدول رقم ( 17 - 2 ) نلاحظ أن الجزائر تصنف في خانة الدول مرتفعة المخاطر وفق هذا المؤشر، و هو الأمر الذي يعتبر عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثالثا: مؤشر الأنستيتوشنال انفستور للتقويم

يصدر هذا المؤشر عن مجلة الأنستيتوشنال انفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في السنة، و يتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد على مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى، و يغطي المؤشر 173 دولة من بينها الجزائر<sup>2</sup>، و يوضح الجدول رقم ( 18 - 2 ) تصنيف الجزائر وفق هذا المؤشر.

### جدول رقم ( 18 - 2 ): وضع الجزائر في مؤشر الأنستيتوشنال انفستور للتقويم

<sup>1</sup> - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 80، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>2</sup> - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 81، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

السنة	2003	2004	2005	2006
درجة المؤشر	33.4	40.2	47.5	48.2
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر:

– المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 176، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
– المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 198، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
من الجدول رقم ( 18 – 2 ) نلاحظ أن الجزائر قد صنفت ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة، و ذلك حسب وجهة نظر المحللين الماليين العالميين، و هذا ما يعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب.

### رابعا: مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر

يقيس هذا المؤشر مخاطر الدولة المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود، و يضم المؤشر 132 دولة من بينها الجزائر<sup>1</sup>، التي جاء تصنيفها وفق الجدول رقم ( 19 – 2 ).

جدول رقم ( 19 – 2 ): وضع الجزائر في مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر

السنة	2003	2004	2005	2006
درجة المؤشر	DB5d	DB5d	DB5a	DB5a
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

المصدر:

– المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 176، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
– المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 198، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)  
من الجدول رقم ( 19 – 2 ) نلاحظ أن الجزائر و رغم التحسن الطفيف الذي شهدته بانتقالها إلى درجة المخاطرة DB5a إلا أنها لازالت تعتبر دولة ذات مخاطر مرتفعة من ناحية التبادلات التجارية الخارجية.

## 2 - 3 - 4 - 2 مؤشر الحكم الجيد

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة و لا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أنه من الواجب التأكيد على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بصديقتها و دقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقى في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. والجدول رقم ( 20 – 2 ) يعرض بعض هذه المؤشرات في عدد من الدول المختارة قصد التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 67، الموقع [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

<sup>2</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع

## الجدول ( 20 - 2 ) المؤشرات النوعية للحكم الجيد في عدد من البلدان المختارة

المؤشر	فعالية نظام الحكم	نوعية الضبط	دولة القانون	الفساد	درجة المخاطرة
الجزائر	23	16	14	32	54
المغرب	54	71	68	70	67
تونس	88	82	68	70	63

المصدر: ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع <http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>

من الجدول رقم ( 20 - 2 ) يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات التالية<sup>1</sup>:

- بالنسبة لفعالية نظام الحكم فقد تحصلت الجزائر على 23 نقطة و هي بذلك تعتبر جد متأخرة ببقية الدول المدرجة في الجدول ، علما بأن هذا المؤشر يشير إلى نوعية الخدمات العامة و درجة البيروقراطية الإدارية و كفاءة موظفي الإدارة العمومية و استقلالية الوظيف العمومي عن الضغوطات السياسية و مدى مصداقية و شرعية الحكومة .

- مؤشر نوعية الضبط يشير هذا المؤشر إلى السياسات الاقتصادية المعادية للحرية الاقتصادية مثل مراقبة الأسعار أو سيطرة النظام المصرفي العمومي أو تشريعات مقيدة للتجارة الخارجية، و قد تحصلت الجزائر على درجة متدنية في هذا المؤشر قدرت بـ 16 نقطة .

- مؤشر دولة القانون يشمل العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة في جهاز العدالة و مدى احترام القوانين و فعالية تطبيقها و خاصة مدى استقلالية جهاز العدالة . و تحصلت الجزائر على تقدير 14 نقطة مما يعني عدم تحقق دولة القانون من وجه نظر المستثمرين الأجانب على الرغم من توقيع الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية التي تضمن الحق في اللجوء للتحكيم الدولي .

- مؤشر مستوى الفساد يشير إلى مدى استخدام السلطة العمومية لأغراض الشراء الشخصي مثل تلقي العمولات من أجل الحصول على الصفقات العمومية أو التسهيلات الإدارية. و كانت مرتبة الجزائر 32 و هذا ما يشوه صورة الجزائر أمام المستثمرين المحتملين رغم كل الجهود الترويجية المبذولة لتحسين هذه الصورة.

## 2-4-3 مؤشرات مختارة حول مناخ الاستثمار في الجزائر

### أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ من طرف معهد هيرتاج فاونديشن و صحيفة وول ستريت جورنال منذ سنة 1995 و ذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، و يستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل : السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية و وجود

<http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع <http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>

حواجز غير جمركية ) - وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة ( الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات ) - حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد - السياسة النقدية ( مؤشر التضخم ) تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر - وضع القطاع المصرفي و التمويل - مستوى الأجور و الأسعار - حقوق الملكية الفردية - التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية - أنشطة السوق السوداء<sup>1</sup>.

وقد احتلت الجزائر في سنة 2002 المرتبة 97 من بين 161 دولة، و اعتبرت كذلك في طيلة الفترة الممتدة بين 1995 و 2002 بأنها دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة<sup>2</sup>. و تراجع ترتيب الجزائر في سنة 2004 لتحل المرتبة 100 من بين 155 دولة، و المرتبة 114 من بين 161 دولة في سنة 2005، لتبقى تعتبر كدولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة<sup>3</sup>.

### ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

و يصدر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، و يشمل هذا المؤشر عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري و هي: تأسيس الكيان القانوني للشركة و بدء النشاط، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، و أخيرا تصفية النشاط التجاري<sup>4</sup>.

و قد احتلت الجزائر المرتبة 128 من بين 155 دولة في سنة 2005 و المرتبة 116 من بين 175 دولة في سنة 2006، و بهذا فهي تحتل مرتبة دنيا ضمن هذا التصنيف و هي تتميز إذا بصعوبة أداء الأعمال فيها و هو الأمر الذي يعمل على إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر. ( أنظر الملحق رقم 9 )

### ثالثا: تقرير البنك الدولي و الإتحاد الأوروبي

في الدراسة التي قام بإعدادها البنك الدولي حول الحكم الجيد في العالم و التي شملت 175 دولة تؤكد أن فعالية المؤسسات الجزائرية تعتبر ضعيفة، فتوجد الجزائر ضمن مجموعة الربع الأخير فيما يتعلق بثقل الإجراءات الإدارية و تحقق دولة القانون، كما أنها توجد ضمن مجموعة الثلث الأخير فيما يتعلق بالفساد. وهو ما أكده أحد خبراء البنك الدولي في محاضرة ألقاها في الجزائر، حيث أشار إلى أهم العوائق التي تعترض المستثمر في الجزائر حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي لعينة من المؤسسات العمومية و الخاصة بلغ عددها 562 مؤسسة. فقد أشار إلى أن 37% من مسيري هذه المؤسسات قد انتظر أكثر من 5 سنوات قصد الحصول على العقار كما أن

1 - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، ص 99، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

2 - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002، ص 100، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

3 - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 136، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

4 - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 87، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

70 % من هذه المؤسسات مقصاة من الائتمان كما أن ثقل الإجراءات الإدارية تعتبر أيضا من بين أهم العوائق التي تعترض المستثمر الوطني أو الأجنبي، فحسب نفس الدراسة فإن مسيري المؤسسات في الجزائر يخصصون حوالي 90 يوما في السنة للتكفل بالوثائق الإدارية. و فيما يتعلق بجمركة السلع فقد تستغرق المدة اللازمة لذلك حوالي 12 يوما في المتوسط كما يمكن أن تتجاوز في بعض الأحيان 44 يوما علما أنه في المغرب مثلا لا تتجاوز المدة في المتوسط 3 أيام<sup>1</sup>.

و حسب تقرير أعده الاتحاد الأوروبي حول مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب ( ضمت عملية سبر الآراء 250 شركة و مجموعة غربية خارج نطاق المحرقات ) أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 67 % تليه بنسبة 42 % الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، ثم الإطار التشريعي و القانوني بنسبة 34 % . و فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو الاستقرار المؤسسي و الاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات و المعلومات ، و على الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما<sup>2</sup>.

في نهاية هذا الفصل يمكننا أن نخلص إلى أن الجزائر ما فتأت تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، فقدمت جهود على المستوى الاقتصادي بتحرير هذا النشاط من كل القيود التي كانت الدولة قد وضعتها في عهد التسيير المركزي و هيمنة القطاع العام، و على المستوى الاجتماعي عملت على وضع كل الآليات الممكنة لتلطيف الآثار الناجمة عن الأزمة و عن الإصلاحات، غير أن المشاكل التي تعاني منها البلاد والتي دفعت إلى تقبل الاستثمار الأجنبي كحل رئيسي للأزمة و كذا غياب إستراتيجية واضحة، نابعة عن إرادة حقيقية في التغيير، قد ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف أصحاب الأموال وذلك رغم الثروات و القدرات و الإمكانيات الكامنة في الجزائر و التي تحفز طموحات من يسعى للربح و التوسع. لذلك يجب بذل المزيد من الجهود لجلب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

<sup>1</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع <http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>

<sup>2</sup> - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع <http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>

### 3 - دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2006/1996)

يتطلب بناء النموذج القياسي تحديدا واضحا للظاهرة المراد تفسيرها، أو التنبؤ بها، وكذا تحديد العوامل التي لها دور في تفسيرها، و ينطوي هذا التحديد على القيام بعملية تجريد للظاهرة محل الاهتمام عن غيرها من الظواهر التي قد تتشابه معها أو ترتبط بها إلى جانب استيعاب بعض العوامل التي لا تؤثر إلا تأثيرا محدودا عليها، وصولا إلى جوهر الظاهرة، و تحديدا لأهم المتغيرات الحاكمة لسلوكها، و عملية التجريد أو التبسيط هذه تكون مرغوبة طالما أنها لا تخل بشيء جوهري في الظاهرة.

و بعد أن تم تناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية، و في بعض الدراسات السابقة، و التي على ضوءها قمنا بتحديد المتغيرات اللازمة للدراسة القياسية، و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). و قد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية.
- تعيين و تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تقييم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### 3 - 1 مبادئ منهجية حول الدراسة القياسية

يمثل هذا الجزء مثابة الإطار النظري لأساسيات الدراسة القياسية التي سوف نعتمدها لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. بحيث أننا سنتطرق فيه إلى مفهوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي تم اعتماده من طرف الطالبة كأسلوب لتحديد هذه المحددات، كما سوف نتطرق إلى المراحل المختلفة التي يمر بها إعداد هذا النموذج، و أخيرا سنتناول بعض المشاكل القياسية التي تصادف عملية بناء النموذج القياسي.

#### 3 - 1 - 1 نموذج الانحدار الخطي المتعدد

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تحديد مفهوم كل من النموذج القياسي، و نموذج الانحدار المتعدد.

#### 3 - 1 - 1 - 1 مفهوم النموذج القياسي

إن الظواهر الاقتصادية بصفة عامة غاية في التشابك و التعقيد، و من هنا تتضح الغاية من استخدام النماذج و ذلك لأجل تسهيل عمليات حل المشاكل الواقعية، سواء كانت بسيطة أم معقدة، إذ ما قام متخذ القرار بالتركيز على الخصائص و الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل بدلا من دراسة و فحص كل تفاصيل و دقائق المشكلة الواقعية، و هذا التجريد أو التقريب للواقع العملي و الذي يمكن إعداده في أشكال متنوعة هو ما يعرف باسم النموذج، و منه يمكن أن نعرف النموذج بأنه " تمثيل أو تجريد مبسط للواقع العملي في صورة مجموعة

من المعادلات و الرموز الرياضية، فهو يبين العلاقة المباشرة و غير المباشرة التي تربط العناصر الرئيسية للمشكلة و الأفعال و ردودها الموجودة في الواقع<sup>1</sup>. كذلك يمكن تعريف النموذج بمعناه مجرد بأنه " محاكاة علمية لطبيعة الأشياء أو صياغة مفاهيمية". وهذه الصياغة هي صياغة تشكيلية، وذلك باستخدام التحليل. و النموذج اصطلاحاً هو " عينة أو مصغر أو قالب ممثل أو شيء مقارب، أو تحويل الظاهرة أو العملية إلى رموز و علاقات و معادلات"<sup>2</sup>.

و تستخدم النماذج في معظم العلوم لأن الظواهر عادة ما تكون معقدة في الواقع العملي إلى درجة أنه يستحيل دراستها إلا من خلال تمثيلها في نماذج لغرض تبسيطها. و هناك العديد من النماذج و كل منها يتلاءم و طبيعة الظاهرة المدروسة، فنجد النماذج الهندسية، النماذج المادية و النماذج الجبرية<sup>3</sup>.

و يعرف النموذج الاقتصادي " بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل و التعقيدات و لكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها و السيطرة عليها"، ويهدف النموذج إلى تقدير قيم عددية لمعاملات علاقة بين متغيرات اقتصادية بغية التنبؤ أو تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة اقتصادية، و يستخدم النموذج الاقتصادي الرموز الرياضية<sup>4</sup>.

كما يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة، أو مجموعة معادلات هيكلية، و التي تعكس أو تشرح سلوك أو آلية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو اقتصاد بلد معين<sup>5</sup>.

و هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في النموذج الاقتصادي و التي نذكر منها<sup>6</sup>:

- أن يكون مطابقاً للنظرية الاقتصادية، بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.
- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- دقته في تقدير المعلمات، حيث يجب أن تتطابق هذه التقديرات مع القيم الواقعية للمتغيرات.
- قدرة النموذج على التنبؤ، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.
- يجب أن يبرز النموذج الاقتصادي العلاقات الاقتصادية بكل بساطة شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

<sup>1</sup> - رجال السعدي، بحوث العمليات، دار رجزو، قسنطينة، 2004، ص ص 13 - 14.

<sup>2</sup> - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 43.

<sup>3</sup> - محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 26.

<sup>4</sup> - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص 22.

<sup>5</sup> - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>6</sup> - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

و يعرف النموذج الاقتصادي القياسي أو ما يطلق عليه باختصار النموذج القياسي " بأنه نموذج اقتصادي يعبر رمزيا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة و بصورة أقرب إلى الدقة، مستخدما في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة على سلوك الظاهرة المدروسة جزئيا أو كليا بضمه العامل غير المحدد و المتمثل بالمتغير أو الحد العشوائي"<sup>1</sup>.

### 3-1-1- مفهوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة. و نموذج الانحدار الخطي المتعدد ( Multiple Linear Regression ) من أكثر النماذج القياسية شيوعا في تمثيل الظواهر الاقتصادية، و هو " نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغير تابع، و مجموعة من المتغيرات المستقلة". من هذا التعريف نجد أن سلوك ظاهرة ما أو متغير معين لا يرتبط بواحد من المتغيرات أو العوامل المحددة فقط، بل إن سلوك الظاهرة المدروسة قد يتغير بفعل تأثير أكثر من عامل واحد، يؤثر في وقت واحد و بدرجة متفاوتة من القوة على سلوك الظاهرة المدروسة<sup>2</sup>.

و يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع و مجموعة المتغيرات المستقلة وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد رياضيا بالصيغة التالية:

$$Y_i = \sum_{j=1}^k \beta_j X_{ij} + U_i$$

أو بالصيغة  $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \dots + \beta_k X_{ki} + U_i$

من العلاقة السابقة نجد أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتكون من<sup>3</sup>:

أ - المتغير التابع  $Y_i$  : المتغير بالمفهوم الرياضي هو ظاهرة يمكن أن تتخذ عدة قيم في الموضوع قيد البحث، و في المفهوم الاقتصادي من خلال العلاقة السابقة يرمز إلى سلوك الظاهرة التي تستجيب لسلوك المتغيرات المستقلة، و بهذا فهو مخرج النموذج ( Output )، و يسمى تابعا لأنه يتبع في سلوكه المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.

ب - المتغيرات المستقلة  $X_{ij}$  : و هي العناصر المتحركة افتراضا في سلوك الظاهرة المعينة، أي أنها مدخلات النموذج ( Input ) المفسرة للمتغيرات في سلوك الظاهرة.

ج - معاملات النموذج  $\beta_k$  : و هي تمثل نسبة التغير في المتغير المستقل عندما يتغير المتغير التابع بوحدة واحدة. و في الحالة التي يكون فيها قيمة  $\beta_k = \beta_0$ ، فأنها تسمى بالعنصر الثابت، و الذي يمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة معدومة.

1 - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 189.

3 - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

د - المتغير العشوائي  $U_i$ : و يسمى أيضا بحد الخطأ العشوائي، و هو يضم تأثير كل العوامل المعروفة ( و غير المدرجة ) و غير المعروفة على المتغير التابع. و هو الذي يحول النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي.

### 3-1-2 مراحل إعداد النموذج القياسي

يمر النموذج القياسي بأربعة مراحل هي:

- مرحلة تعيين النموذج،
  - مرحلة تقدير معالم النموذج،
  - مرحلة تقييم المعالم المقدرة،
  - مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.
- و سوف نتناول في هذا الجزء هذه المراحل مع التفصيل فيما يخص نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

### 3-1-2-1 مرحلة تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية النظرية محل البحث في صورة معادلات رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية و تنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات يمكن حصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً- تحديد متغيرات النموذج

يقوم الباحث و كخطوة أولى بتحديد عدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة، و ذلك من مصادر عديدة و أهمها الإطار النظري و المعلومات المتاحة عن الظاهرة من دراسات قياسية سابقة إن وجدت. فعلى سبيل المثال إذا أراد الباحث أن يصيغ نموذجا لإنتاج سلعة ما فإن النظرية الاقتصادية توجهه في تحديد المتغيرات الواجب أخذها بعين الاعتبار و التي ينطوي عليها النموذج. فالنظرية الاقتصادية تعتبر أن الإنتاج يتأثر بجملة من العناصر و أهمها: اليد العاملة و رأس المال و التكنولوجيا و المواد الأولية و التنظيم... الخ. بالإضافة إلى ذلك يتعين معرفة متغيرات أخرى تؤثر على إنتاج السلعة من خلال دراسات قياسية سابقة و متغيرات تفسيرية تتعلق بطبيعة السلعة في حد ذاتها.

#### ثانياً- تحديد الشكل الرياضي للنموذج

في هذه المرحلة و بعد معرفة المتغيرات المفسرة للظاهرة (المتغيرات الخارجية) و المتغيرات التابعة ( المتغيرات الداخلية ) انطلاقا من القاعدة النظرية تبدأ عملية تحديد عدد المعادلات الرياضية التي يحتوي عليها النموذج و التأكد من طبيعة العلاقات ما إذا كانت خطية أو غير خطية و درجة تجانسها. و بالرغم من أن النظرية الاقتصادية لا تعطي معلومات عن الشكل الرياضي للنموذج أو عدد المعادلات أو درجة خطيتها، إلا أنها توفر بعض المعلومات الهامة و التي تساعد الباحث في إعداد النموذج. فعلى سبيل المثال

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 16 - 20.

تقوم نظرية الإنتاج على افتراض هام و هو أن المنتج أو المنظم يتمتع بالرشادة الاقتصادية بحيث أنه لا يخضع للخداع النقدي، فإذا تغيرت أسعار عوامل الإنتاج و تغيرت معها إيرادات هذا المنتج بنفس النسبة نتيجة لارتفاع أسعار منتجاته فإنه سوف يدرك بأن ذلك لا يؤثر على ربحيته.

و يلجأ الباحثون إلى بعض الوسائل و الأدوات التي تساعدهم في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج خلال فترة معينة، ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور و أحد المتغيرات المستقلة على المحور الثاني، و من خلال معاينة شكل الانتشار يتم الحكم مبدئياً على نوع العلاقة بين المتغيرين ما إذا كانت خطية أو غير خطية، و على ضوء ذلك يقوم الباحث باختيار الشكل المناسب للنموذج. إلا أنه حتى في حالة وجود علاقة خطية بين المتغير التابع و كل متغير مفسر فإن ذلك لا يضمن أن تكون هذه العلاقة في شكل خطي عندما يتعلق الأمر بعلاقة المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة جملة واحدة.

لهذا السبب يلجأ الباحثون إلى تجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس ثم يختارون الصيغة التي يتوقعون أن تعطي نتائج أكثر معقولة من الناحيتين الاقتصادية و الإحصائية. و عموماً فإن الباحثين يسترشدون دوماً بعدد من العناصر عند تحديدهم لعدد المعادلات التي يتضمنها النموذج و أهمها:

**1- الهدف:** يتحدد حجم النموذج و عدد المتغيرات بحسب الهدف من عملية التقدير، فهناك متغيرات يمكن إسقاطها من النموذج لعدم أهميتها في تحقيق الأهداف و هناك متغيرات أخرى يستوجب إدراجها في النموذج.

**2- درجة تعقيد الظاهرة:** يرى البعض أنه يتعين استخدام نموذج ذو معادلات متعددة في حالة تعقد الظاهرة قيد الدراسة، و لاشك أن الاعتماد على معادلة واحدة قد يؤدي إلى خطأ في تقدير المعلمات نظراً لأنه يحتوى على قدر كبير من التبسيط.

**3- مدى توفر البيانات:** في حالة عدم توفر البيانات الإحصائية عن متغير أو أكثر أو أن تكون هذه البيانات معطاة بشكل غير منتظم أو غير كاملة يضطر الباحث إلى إسقاط بعض العلاقات أو المتغيرات من النموذج و ذلك لتفادي الأخطاء في التقدير.

### ثالثاً - تحديد التوقعات القبلية

في هذه الخطوة يتعين على الباحث تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارات معلمات العلاقات الاقتصادية موضوع القياس و ذلك بناء على ما تقدمه المصادر المختلفة من بيانات و معلومات. فعلى سبيل المثال إذا كانت دالة الطلب لسلعة ما تأخذ الصيغة الخطية التالية<sup>1</sup>:

$$Q_d = \beta_0 + \beta_1 P + \beta_2 P_a + \beta_3 Y + U$$

حيث:

$P$ : تمثل سعر السلعة  $d$ ،  $P_a$ : سعر السلعة  $a$ ،  $Y$ : الدخل.

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

القاعدة النظرية توفر المعلومات التي تمكن من التنبؤ بإشارات معلمات الدالة، حيث يتوقع أن تكون قيمة  $\beta_1$  سالبة وفقا لقانون الطلب، و  $\beta_2$  موجبة إذا كانت السلعتين  $c$  و  $d$  بديلتين، و تكون سالبة إذا كانت السلعتين مكملتين، أما بالنسبة ل  $\beta_3$  فتكون قيمتها موجبة إذا كانت السلعة  $d$  سلعة عليا و سالبة إذا كانت السلعة دنيا.

### 3-1-2-2 المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج

بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي النهائي و تحديد طبيعة إشارات المعلمات ينتقل الباحث إلى مرحلة القياس و المتمثلة في تقدير معلمات النموذج، و يعتمد في عملية التقدير على بيانات فعلية و واقعية تتعلق بمتغيرات النموذج و على طرق قياسية تستخدم في عملية التقدير و تتضمن هذه المرحلة ثلاث خطوات أساسية وهي<sup>1</sup>:

#### أولاً- تجميع البيانات

تطوي هذه الخطوة على جمع البيانات عند كل المتغيرات التي يتضمنها النموذج من المصادر المختلف، و يتعين على الباحث أن يكون على دراية تامة بأنواع هذه البيانات و أساليب إعدادها و طرق معالجتها.

#### أ - أنواع البيانات: توجد خمسة أنواع للبيانات و هي:

- بيانات السلسلة الزمنية
- بيانات تقاطعية
- بيانات سلسلة تقاطعية
- بيانات تجريبية
- بيانات أخرى

و فيما يلي شرح تفصيلي لكل أنواع هذه البيانات:

#### - بيانات السلسلة الزمنية

تحتوي السلسلة الزمنية على عدد من البيانات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن. و قد تكون بيانات السلسلة الزمنية لمتغير جزئي كسعر سلعة ما أو لمتغير كلي كالمؤشر العام لأسعار السلع على مستوى الاقتصاد الوطني، و يمكن أن تعرض بيانات السلسلة الزمنية للمتغير في صورة جدول، حيث تخصص خانة للنقاط الزمنية و خانة لبيانات المتغير. كما يمكن عرض البيانات في رسم بياني، حيث توضع البيانات الخاصة بالوحدات الزمنية على محور و البيانات الخاصة بالمتغير على المحور الثاني و من ثم يتم تعيين الإحداثيات لمعرفة درجة تشتت القيم.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 21 - 40.

و تتكون بيانات السلسلة الزمنية لأي متغير اقتصادي من أربعة عوامل أساسية و هي<sup>1</sup>: الاتجاه العام، العامل الموسمي، العامل الدوري و العامل العشوائي. أما بالنسبة للعامل الأول الاتجاه العام فيمثل الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة طويلة من الزمن نسبيا، و العامل الموسمي فهو يمثل التغير ذو الطبيعة الزمنية الدورية التي لا يزيد طولها عن السنة، فقد تكون فصلية أو أسبوعية أو شهرية، أما العوامل الدورية فهي التغيرات التي تظهر على السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة و يزيد أمدها على السنة، و أخيرا العامل العشوائي و هو العامل الذي لا يمكن رصد تأثيراته و يكون وقوعه يعتمد على الصدفة.

### - البيانات تقاطعية

البيانات التقاطعية لمتغير ما هي بيانات توضح القياسات التي يأخذها هذا المتغير بالنسبة لوحدة عينة مختارة عند نقطة زمنية معينة. فعلى سبيل المثال عند أخذ البيانات المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي لعدد من الدول العربية خلال سنة معينة، تعرض هذه البيانات في جدول بحيث تخص خانة للدول العربية و خانة أخرى لمعدلات النمو خلال السنة نفسها، كما يمكن أن تعرض هذه البيانات في شكل بياني يحتوي على أعمدة بحيث يكون عرض العمود هو الدولة و طول العمود يتناسب و قيمة معدل نمو اقتصادها.

### - بيانات السلسلة التقاطعية

يعتبر هذا النوع من البيانات مزجا من البيانات التقاطعية و بيانات السلسلة الزمنية، فهي تمثل قياسات لمتغير ما و لوحدة من عينة ما خلال فترات زمنية مختلفة، كأن تقع الدراسة على مدى تطور الدخل القومي لمجموعة من الدول العربية خلال الخمسة سنوات الأخيرة، و يستخدم هذا النوع من البيانات لتدارك النقص الموجودة في النوعين السابقين و ذلك من خلال تكبير العينة خاصة عندما لا تتوفر البيانات الكافية عن المتغير أو المتغيرات قيد الدراسة.

### - بيانات تجريبية

قد يلجأ الباحثون في بعض الحالات إلى إجراء تجارب على مفردات عينة من الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بهدف الحصول على بيانات إحصائية و كمية، كأن يتم تغيير سعر سلعة من السلع لمدة قصيرة نوعا ما لمعرفة حجم الطلب على هذه السلعة خلال هذه الفترة، ثم تغييره مرة أخرى لمعرفة مقدار التغير في الطلب، ثم تكرر هذه العملية لعدة مرات و من خلال عملية المقارنة بين النتائج المتوصل إليها يتم حصر البيانات الأقرب إلى الواقع العملي لاستخدامها في عمليات التنبؤ، لكن محاولات الحصول على بيانات بهذه الطريقة لا زالت محدودة و مقتصرة على المستوى الجزئي.

<sup>1</sup> - شفيق العتوم، فتحي العاروري، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص ص 120 - 121.

**- بيانات أخرى**

بالإضافة إلى الأنواع السابقة توجد بيانات أخرى و من أهمها البيانات الهندسية، البيانات القانونية و البيانات النوعية. أما بالنسبة للبيانات الهندسية فتتمثل في المعلومات التي يقدمها مهندس الإنتاج مثلا عن المتطلبات التقنية لطرق الإنتاج المختلفة المستخدمة بمؤسسة ما أو صناعة معينة عند مستويات الإنتاج المختلفة، هذه البيانات يمكن جمعها من المنتجين و تستخدم في تقدير دوال الإنتاج و دوال تكاليف الإنتاج و إعداد جداول المدخلات و المخرجات.

كما يمكن للباحث أن يستمد بيانات حول ظاهرة معينة من النصوص و التشريعات القانونية المتعلقة بهذه الظاهرة، و في العديد من الحالات يمكن تقدير بعض الدوال بناء على هذا النوع من البيانات، فمثلا إذا فرضت دولة ما ضريبة بنسبة 10% من سعر سلعة ما، فتكون دالة الإيرادات الضريبية من تسويق هذه السلعة هي  $y = 0,10x$  حيث  $y$  تمثل إيرادات الدولة و  $x$  الإيرادات الإجمالية من تسويق هذه السلعة. ويسمى هذا النوع من الدوال بالدوال التنظيمية أو المؤسسية.

أما فيما يتعلق بالبيانات النوعية فهي بيانات خاصة بمتغيرات تؤثر على الظاهرة لكنها غير قابلة للقياس الكمي كالجنس، الحالة العائلية أو الديانة... الخ. و لحل هذه المعضلة و المتعلقة بجمع بيانات حول المتغيرات النوعية يقوم الباحث باستخدام ما يسمى بالمتغيرات الوهمية أو الصورية، و هي متغيرات يفترض أن تكون لها قيم تحكومية عادة تأخذ القيم الصفر و الواحد الصحيح ليوضح نسبة تأثيرها على المتغير التابع.

**ب - أساليب إعداد البيانات**

من أهم الأساليب المستخدمة في إعداد البيانات: الأرقام القياسية و القيم الحقيقية.

**- الأرقام القياسية**

الرقم القياسي لمتغير ما و خلال فترة زمنية معينة و لتكن  $t$  هو نسبة القيمة المطلقة لهذا المتغير خلال الفترة  $t$  إلى قيمة نفس المتغير في سنة الأساس مضروبة في مائة، على سبيل المثال يحسب الرقم القياسي للمتغير  $x$  خلال الفترة  $t$  كالتالي:

$$Indice = \frac{X_t}{X_0} \times 100$$

حيث:  $X_t$  قيمة المتغير  $X$  عند الفترة  $t$  و  $X_0$  قيمة المتغير  $X$  عند فترة الأساس.

و تستخدم الأرقام القياسية عادة في قياس معدلات التغير في متغيرات النموذج عبر الزمن. فعلى سبيل المثال إذا كانت إنتاجية عنصر العمل في مؤسسة ما و خلال الفترة 2002 إلى 2007 كما هي مبينة في الجدول رقم (1 - 3)، فإذا تم اختيار سنة 2002 كسنة أساس يمكن عرض تطور إنتاجية العمل بالمؤسسة باستخدام الأرقام القياسية المبينة في الجدول رقم (1 - 3). و يتضح من هذا الجدول أن إنتاجية العمل زادت خلال

الفترة 2002 - 2007 بنسبة 125%، أي أن التطور السنوي للإنتاجية يقدر ب 25%، ويستخدم هذا الأسلوب في العديد من المجالات و من أبرزها قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار و معدلات التضخم و البطالة... الخ.

الجدول رقم ( 1 - 3 ) : إنتاجية العمل بمؤسسة ما خلال الفترة ( 2002 - 2007 )

السنة	إنتاجية العمل	الرقم القياسي لإنتاجية العمل 2002 = 100 %
2002	4000	100
2003	5000	125
2004	6000	150
2005	7000	175
2006	8000	200
2007	9000	225

و لكن يلاحظ أنه و إن كان استخدام أسلوب الأرقام القياسية يوضح معدل التغير في قيمة المتغير و يساعد على إجراء مقارنة بين معدلات التغير في الظواهر المختلفة إلا أنه لا يجبرنا شيئا عن الفرق في المستوى بين المتغيرات.

### - القيم الحقيقية

من المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك فارق جوهري بين القيمة النقدية ( الجارية أو الاسمية ) للمتغير و القيمة الحقيقية له، فالقيمة النقدية تشير إلى قيمة هذا المتغير معبرا عنها بوحدات نقدية ووفقا للأسعار الجارية أما القيمة الحقيقية للمتغير فهي القيمة النقدية له معبر عنها بوحدات نقدية بالأسعار الثابتة ( أسعار سنة الأساس )، فالقيمة الحقيقية إذا تعزل أثر التغير في الأسعار الجارية. فعلى سبيل المثال نجد التغير في القيمة النقدية للنتاج المحلي الإجمالي لدولة معينة يمكن إرجاعها إلى أحد السببين أو كليهما: السبب الأول هو التغير في الأسعار الجارية و هو تغير اسمي، و السبب الثاني هو تغير الكميات المنتجة و هو تغير حقيقي.

و من المفيد دائما أن نعبر عن المتغيرات الاقتصادية باستخدام القيم الحقيقية بدلا من القيم الجارية و من الممكن استخدام الأرقام القياسية لتحويل القيم النقدية للمتغير إلى قيم حقيقية وفق الصيغة التالية:

$$\text{القيمة الحقيقية للمتغير} = \left( \frac{\text{القيمة النقدية للمتغير}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \right) \times 100$$

### ثانيا: حل مشاكل التجميع

تنشأ مشاكل التجميع عندما يحتاج الباحث لاستخدام متغيرات تجميعية في الدالة محل القياس مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الاستثمار الوطني، فعملية جمع دخول جميع الأفراد ببلد ما بهدف حساب الدخل الوطني تجعل الباحث يواجه في بعض الأحيان مشكل اختلاف محتوى الدخل من فرد لآخر، فهناك الدخل النقدي و الدخل العيني و عند التجميع يهمل الدخل العيني و هذا ما يسبب في ظهور الدخل الحقيقي في مستوى أقل من الفعلي

له. كما أن عملية التجميع قد تتم في فترات زمنية مختلفة، فقد يتحصل الباحث على بيانات شهرية بينما طبيعة الدراسة تتطلب بيانات سنوية، في هذه الحالة يقوم الباحث بعملية تجميع البيانات، إلا أن عملية التجميع هذه قد تطرح مشكلة آثار العوامل الموسمية و الدورية خاصة إذا تعلق الأمر ببيانات السلسلة الزمنية. و يتعين على الباحث أن يحل جميع مشاكل التجميع و أن يعالج البيانات بطريقة دقيقة قبل البدء في عملية التقدير.

### ثالثا: اختيار الطريقة المناسبة للقياس

يوجد هناك العديد من الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية من بينها<sup>1</sup>:

أ - الطرق الخاصة بالمعادلة الواحدة: من بينها طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة، طريقة الصيغ المختصرة

ب - الطرق الخاصة بالمعادلات الآنية: من بينها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، و ذات الثلاث مراحل، طريقة الإمكانية العظمى بالمعلومات الكاملة.

بعد عرض جميع الخطوات الواجب إتباعها لكي نقوم بعملية التقدير سوف نبين فيما يلي كيفية حساب المعلمات المقدرة بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد. رأينا فيما سبق أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكتب بالصيغة

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \dots + \beta_k X_{ki} + U_i$$

و في واقع الأمر فان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات عددها  $n$  تكون جملة المعادلات التالية:

$$\begin{aligned} Y_1 &= \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{21} + \beta_3 X_{31} + \dots + \beta_k X_{k1} + e_1 \\ Y_2 &= \beta_0 + \beta_1 X_{12} + \beta_2 X_{22} + \beta_3 X_{32} + \dots + \beta_k X_{k2} + e_2 \\ &\vdots \\ Y_n &= \beta_0 + \beta_1 X_{1n} + \beta_2 X_{2n} + \beta_3 X_{3n} + \dots + \beta_k X_{kn} + e_n \end{aligned}$$

نلاحظ في الجملة السابقة أننا استبدلنا حد الخطأ العشوائي  $U_i$  بالمتغير  $e_i$ ، و الذي يسمى بالبواقي و هذا للتمييز بين النموذج الحقيقي للمجتمع غير المعلوم و النموذج المراد تقديره.

يمكن كتابة الجملة السابقة على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 + X_{11} + X_{21} + X_{31} + \dots + X_{k1} \\ 1 + X_{12} + X_{22} + X_{32} + \dots + X_{k2} \\ \vdots \\ 1 + X_{1n} + X_{2n} + X_{3n} + \dots + X_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_1 \\ e_2 \\ \vdots \\ e_n \end{pmatrix}$$

$$Y = X\beta + e$$

و باختصار تكتب الجملة بالشكل

<sup>1</sup> - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

حيث أن:

$Y$ : تمثل مصفوفة أبعادها  $(n \times 1)$  تحتوي مشاهدات المتغير التابع.

$X$ : تمثل مصفوفة أبعادها  $(k \times n+1)$  تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة.

$\beta$ : تمثل مصفوفة أبعادها  $(k \times 1)$  تحتوي على المعلمات المطلوب تقديرها.

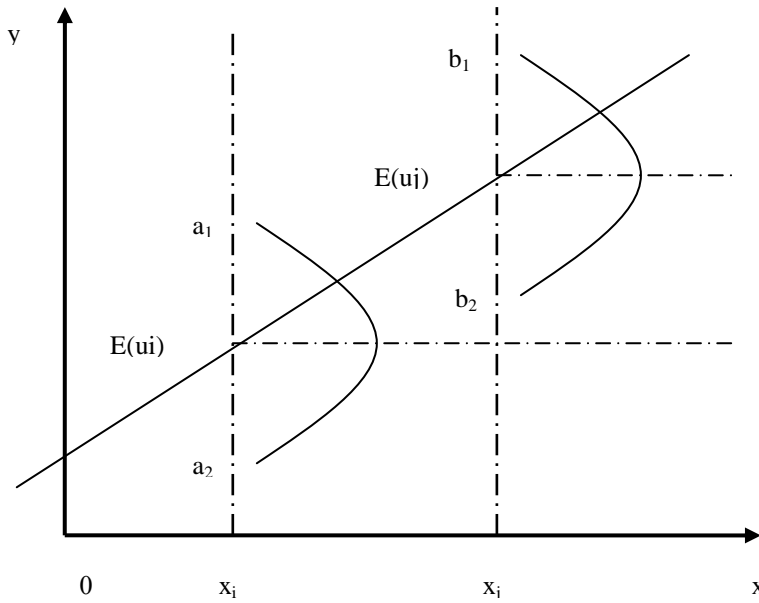
$e$ : تمثل مصفوفة أبعادها  $(n \times 1)$  تحتوي على الأخطاء العشوائية.

و لتقدير معلمات النموذج نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و هي الطريقة التي تعطي أفضل معلمات مقدرة، بمعنى أن معلماتها تنتمي إلى عائلة أكفئ التقديرات أي أنها خطية و غير متحيزة و ذات أصغر تباين. غير أن استخدام هذه الطريقة يستلزم وضع مجموعة من الفروض هي<sup>1</sup>:

1- إن المتغير  $U$  هو متغير عشوائي حقيقي و هو يعني أن قيمة  $U_i$  تعتمد في كل مشاهدة على عامل الصدفة، و يمكن أن تكون موجبة أو سالبة أو صفرية، و لكل قيمة منها احتمال ظهور من خلال قيمة  $e$  المقدرة في كل حالة.

2- أن الأمل الرياضي لقيم  $U$  في كل مشاهدة يساوي الصفر: أي أنه عند ثبات المشاهدة  $X$  من عينة لأخرى فأن هناك قيم مختلفة لحد الخطأ العشوائي تكون موجبة و سالبة و يأخذ مجموعة كبيرة من العينات فإن الأمل الرياضي لهذه الأخطاء يساوي الصفر، و يعبر عن هذا الفرض رياضيا بالصيغة:  $E(U_i) = 0$ .

3- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي: و هو ما يعني أن تشتت حد الخطأ العشوائي حول وسطه الحسابي يكون ثابتا مهما اختلفت قيم المشاهدات  $X$ ، و يصاغ هذا الفرض رياضيا كالتالي:  $var(U_i) = \delta^2 I_n$ ، و يمكن التعبير هندسيا عن هذا الفرض كالتالي:



<sup>1</sup> - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-139.

يمثل هذا الشكل علاقة انحدارية خطية بسيطة بين متغيرين، نلاحظ من خلالها أن قيم الأخطاء العشوائية تنتشر حول وسطها الحسابي لكل القيم  $X_i$  و  $X_j$  ، و ينص فرض ثبات تباين الأخطاء على تساوي مدى تشتت الأخطاء حول وسطها الحسابي و يمكن التعبير عليه بالصيغة:  $a_1 \sim a_2 = b_1 \sim b_2$ .

4 - انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء: و يعني هذا الفرض أن الأخطاء العشوائية تكون مستقلة عن بعضها البعض، و ذلك يعني أن التباين المشترك لأي زوج من الأخطاء العشوائية يكون مساويا للصفر، أي أنه لا يوجد أي تأثير لحد الخطأ العشوائي لمشاهدة معينة على حد الخطأ العشوائي لأي مشاهدة أخرى. و يعبر عن هذا الفرض رياضيا بالصيغة:  $\text{COV}(u_i, u_j) = 0 \quad \forall ij, i \neq j$ .

5 - عدم وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي و المتغير التفسيري: و يعني هذا الفرض أن حد الخطأ العشوائي يكون مستقلا عن المتغير التفسيري، أي أن التباين المشترك بين حد الخطأ العشوائي و المتغير التفسيري يكون مساويا للصفر، و يعبر عن هذا الفرض رياضيا بالصيغة  $\text{COV}(u_i, X_i) = 0$ .

6 - حد الخطأ العشوائي يكون يتبع التوزيع الطبيعي بوسط حسابي يساوي الصفر و تباين قدره  $\delta^2 I_n$  ، و يصاغ هذا الفرض رياضيا كما يلي:  $U_i \sim N(0, \delta^2 I_n)$

7 - أن لا تكون المتغيرات المفسرة ذات امتداد خطي متعدد، أي يجب أن لا يكون هناك ارتباط خطي قوي أو تام بين المتغيرات المفسرة.

8 - يجب أن يزيد عدد المشاهدات على عدد المعلمات المراد تقديرها، و منه يجب أن تكون رتبة المصفوفة  $X$  أكبر من  $K + 1$ .

9 - قيم المتغيرات التفسيرية يجب أن تكون مقاسة دون أخطاء، كذلك يجب أن تكون العلاقة المقدرة مشخصة موصوفة بشكل جيد.

بعد عرض الفروض التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى نبدأ في عملية تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد  $Y = \beta X + e$  وفق الخطوات التالية<sup>1</sup>:

يقوم مبدأ طريقة المربعات الصغرى على تصغير مجموع مربع البواقي إلى أقل قدر ممكن أي:

$$\min \sum_{i=1}^n e_i^2 \dots\dots\dots(1)$$

وحيث أن  $\hat{Y} = \hat{\beta}X$  ،  $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$  إذن العلاقة (1) تكتب بالشكل

$$\min \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = (Y - \hat{Y})(Y - \hat{Y}) = e' \times e$$

<sup>1</sup> - جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 51 - 53.

$$\begin{aligned}
 e' \times e &= (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta}) \\
 &= (Y' - \hat{\beta}'X')(Y - X\hat{\beta}) \quad \text{إذن:} \\
 &= Y'Y - \hat{\beta}'X'Y - Y'X\hat{\beta} + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}
 \end{aligned}$$

يمكن كتابة المصفوفة  $Y'X\hat{\beta}$  بالشكل  $\hat{\beta}'X'Y$  ومنه

$$e'e = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

في المعادلة رقم (2) نبحث عن قيمة  $\hat{\beta}$  التي تجعل  $\sum_{i=1}^n e'e$  أقل ما يمكن أي يجب أن تكون المشتقة الأولى

للمعادلة (2) بالنسبة ل  $\hat{\beta}$  مساوية للصفر (الشرط الضروري) إذن و باستعمال تفاضل المصفوفات نجد:

$$\frac{\partial e'e}{\partial \hat{\beta}} = 0$$

$$\Rightarrow -2X'Y + 2X'X\hat{\beta} = 0 \dots \dots \dots (3)$$

بما أن رتبة المصفوفة  $X$  هي  $k+1$  إذن  $X'X$  هي مصفوفة مربعة رتبته  $(k+1)$ ، وهي مصفوفة غير شاذة و تقبل معكوس  $(X'X)^{-1}$ : ومنه تكتب المعادلة رقم (3) بالشكل:

$$2(-X'Y) + 2(X'X)\hat{\beta} = 0$$

$$\Rightarrow -X'Y + (X'X)\hat{\beta} = 0$$

$$\Rightarrow (X'X)\hat{\beta} = X'Y \dots \dots \dots (4)$$

و لحل المعادلة رقم (4) نضرب طرفيها في  $(X'X)^{-1}$ :

$$(X'X)^{-1}(X'X)\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

$$I_n \hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

أي أن تقدير  $\hat{\beta}$  الذي يصغر مجموع انحرافات البواقي إلى أقصى حد ممكن يكتب بالشكل:

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

و الشرط الثاني أو الكافي للتأكد من أن قيمة  $\hat{\beta}$  هي أقل قيمة ممكنة هو أن تكون المشتقة الثانية للمعادلة رقم

$$(2) \text{ أكبر من الصفر. أي أن يكون } \frac{\partial^2 e'e}{\partial \hat{\beta} \partial \hat{\beta}} > 0$$

$$\frac{\partial^2 e'e}{\partial \hat{\beta} \partial \hat{\beta}} = (X'X) > 0$$

بما أن المصفوفة  $(X'X)$  هي مصفوفة موجبة ومنه فإن  $\hat{\beta}$  هي أقل تقدير.

### 3-1-2-3 تقييم المعلمات المقدرة للنموذج

بعد حصول الباحث على القيم المقدرة للمعلمات المطلوبة، عليه تقييم تلك المعلمات لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في إجراء تحليلاته، و هناك ثلاث مجموعات أساسية من المعايير التي نتخذها كأساس لعملية التقييم و هي:

## أولاً: المعايير الاقتصادية

تحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات المقدرة بناء على قواعد النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيوداً مسبقة حول إشارة وحجم المعلمات، وذلك بناء على منطق معين. فإذا ما تم الحصول على قيم للمعلمات المقدرة تتنافى والقاعدة النظرية الاقتصادية، فإن ذلك سيكون مبرراً قوياً لرفض صحة تقدير هذه المعلمات. ويطلق بعض الكتاب على النماذج التي لا تتطابق قيم معلماها مع القيود التي تضعها النظرية الاقتصادية والتي يوجد مبررات منطقية قوية أخرى ( إحصائية و قياسية ) تقبل هذه المعلمات بـ " النماذج الغير متجانسة ". و مع هذا فإنه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلمات المقدرة عما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقاً نتيجة لقصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج، أو نتيجة لكون بعض فروض الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير غير صحيحة.

ومن الأمثلة الاقتصادية التي توضح هذه النقطة نجد النظرية الكينزية للاستهلاك، حيث يفترض كينز أن الاستهلاك في المدى القصير يتحدد بالدخل وفقاً للمعادلة:

$$c = c_0 + by$$

و حسب كينز فإن  $c_0$  التي تمثل الاستهلاك التلقائي تكون دوماً أكبر من الصفر، و قيمة  $b$  التي تمثل الميل الحدي للاستهلاك تكون محصورة بين الصفر والواحد.

و هكذا فإن النظرية الكينزية للاستهلاك قد وضعت معايير اقتصادية خاصة بإشارة و حجم المعلمتين  $(c_0, b)$ ، و يتعين على أي محاولة لقياس دالة الاستهلاك في الأجل القصير أن تعطي نتائج تتفق مع هذه المعايير حتى يمكن قبولها اقتصادياً.

## ثانياً: المعايير الإحصائية ( اختبارات الدرجة الأولى )

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج. و هذه المعايير هي<sup>1</sup>:

## أ - اختبار ستودنت (t)

يستخدم اختبار ستودنت لتقييم معنوية المعلمات المقدرة، و في نموذج الانحدار المتعدد يتم إجراء هذا الاختبار كالتالي:

- نقوم بوضع الفرض الخاص بمعنوية المعلمات المقدرة الذي يكتب على الشكل:

$$H_0 : \beta_k = 0$$

$$H_1 : \beta_k \neq 0$$

- نقوم بحساب قيمة (t) أو ما يطلق عليها بـ  $t$  المحسوبة، و هذا من العلاقة التالية:

$$t = \frac{\hat{\beta}_j}{S_e(\hat{\beta}_j)} \dots \dots \dots (5)$$

<sup>1</sup> - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 217 - 218.

$$s_e(\hat{\beta}_j) = \sqrt{V(\hat{\beta}_j)} = \sqrt{\hat{\delta}^2 (XX)_{jj}^{-1}} = \hat{\delta} \sqrt{(XX)_{jj}^{-1}} \quad \text{حيث:}$$

$$\hat{\delta}^2 = \frac{e'e}{n-k} = \frac{Y'Y - \hat{\beta}'XY}{n-k}$$

بعد حساب  $\delta^2$  نقوم بضربها في المصفوفة  $(XX)_{jj}^{-1}$  لكي نتحصل على مصفوفة التباين و التغاير الخاصة بالمصفوفة  $\hat{\beta}$  التي تكتب بالشكل

$$\begin{pmatrix} V(\hat{\beta}_1) & \text{cov}(\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2) & \dots & \text{cov}(\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_j) \\ \text{cov}(\hat{\beta}_2, \hat{\beta}_1) & V(\hat{\beta}_2) & \dots & \text{cov}(\hat{\beta}_2, \hat{\beta}_j) \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ \text{cov}(\hat{\beta}_j, \hat{\beta}_1) & \text{cov}(\hat{\beta}_j, \hat{\beta}_2) & \dots & V(\hat{\beta}_j) \end{pmatrix} \dots \dots \dots (6)$$

من المصفوفة رقم (6) يتضح أن تباين المعلمات المقدرة تقع على قطر المصفوفة.

- بعد إيجاد قيم  $t$  المحسوبة لكل المعلمات المقدرة، نقوم بمقارنتها مع قيم  $t$  الجدولية، التي نتحصل عليها من جدول توزيع ستودنت بدرجات حرية  $(n-k)$  و مستوى معنوية مناسب  $(\alpha)$ .

\* إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية ( و هذا بالنسبة لكل معلمة مقدرة على حدا) فهذا يعني أن قيمة  $t$  المحسوبة تقع في منطقة الرفض، أي أنه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المفسر و المتغير التابع، و يتم قبول الفرض البديل، أي أن العلاقة المقدرة بين المتغير المفسر و المتغير التابع هي علاقة حقيقية و غير راجعة للصدفة.

\* إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة أقل من قيمة  $t$  الجدولية فهذا يعني أن قيمة  $t$  المحسوبة تقع في منطقة القبول، أي أنه يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المفسر و المتغير التابع، ويتم رفض الفرض البديل، أي أن العلاقة المقدرة بين المتغير المفسر و المتغير التابع هي علاقة راجعة للصدفة.

### ب - معامل التحديد المتعدد و معامل الارتباط

يستخدم معامل التحديد المتعدد ( $R^2$ ) لتحديد نسبة التغير الإجمالي في المتغير التابع الذي يفسره الانحدار المتعدد. و يعتمد حساب هذا المعامل على أساس أن التغير في المتغير التابع يكون تابعا للتغير في الانحدار زائدا التغير في البواقي و على هذا الأساس نقوم بتعريف المجاميع التالية<sup>1</sup>:

$$SST = SSR + SSE$$

$$SST = \sum_{i=1}^n y_i^2 = \sum Y_i^2 - n\bar{Y}^2 = Y'Y - n\bar{Y}^2 \quad \text{- مجموع المربعات الإجمالي SST:}$$

$$\text{- مجموع مربعات الانحدار SSR:}$$

1 - عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996، ص ص 100-101.

$$\begin{aligned} SSR &= \sum_{i=1}^n \hat{y}_i^2 = \sum_{i=1}^n y_i^2 - \sum_{i=1}^n e_i^2 \\ &= Y'Y - n\bar{Y}^2 - e'e \\ &= \hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2 \end{aligned}$$

$$SSE = \sum_{i=1}^n e_i^2 = e'e$$

- مجموع مربعات البواقي SSE:

يتم حساب معامل التحديد المتعدد ( $R^2$ ) بالصيغة التالية:

$$\begin{aligned} R^2 &= \frac{SSR}{SST} = 1 - \frac{e'e}{SST} \\ &= \frac{\hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2}{Y'Y - n\bar{Y}^2} \\ &= \frac{\hat{\beta}'X'X\hat{\beta} - n\bar{Y}^2}{Y'Y - n\bar{Y}^2} \end{aligned}$$

يكون معامل التحديد المتعدد دائما محصورا بين الصفر والواحد، و تزداد الدقة في التقدير كلما اقتربت قيمته من الواحد، بينما تقل الدقة في التقدير كلما اقتربت قيمته من الصفر، فمثلا إن كانت قيمة معامل التحديد هي 0.8 نقول أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 80% من التغير في المتغير التابع، بينما الباقي والذي قدره 20% يعود للمتغير العشوائي.

غير أنه ما يعاب على معامل التحديد ( $R^2$ ) هو أن قيمته تتزايد دوما بتزايد عدد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، و ذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المتغيرات تلعب دورا أو لا تلعب في تفسير التباين الخاص بالمتغير التابع، لهذا تم اقتراح معيار معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2$ )، الذي يحسب كما يلي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[ \frac{n-1}{n-k} \right]$$

كذلك يتم تقييم العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة باستخدام معاملات الارتباط الجزئي لكل زوج من المتغيرات الداخلة في النموذج، حيث تتخذ معاملات الارتباط الجزئي على الشكل المصفوفة كالتالي:

$$r = \begin{pmatrix} r_{11} & r_{21} & r_{31} & \dots & r_{k1} \\ r_{12} & r_{22} & r_{32} & \dots & r_{k2} \\ r_{13} & r_{23} & r_{33} & \dots & r_{k3} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ r_{1k} & r_{2k} & r_{3k} & \dots & r_{kk} \end{pmatrix}$$

وبما أن ارتباط متغير مع نفسه يساوي الواحد فإن:  $r_{11} = r_{22} = r_{33} = \dots = r_{kk}$

و بالتالي تصبح مصفوفة الارتباط بالشكل:

$$r = \begin{pmatrix} 1 & r_{21} & r_{31} & \dots & r_{k1} \\ r_{12} & 1 & r_{32} & \dots & r_{k2} \\ r_{13} & r_{23} & 1 & \dots & r_{k3} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ r_{1k} & r_{2k} & r_{3k} & \dots & 1 \end{pmatrix}$$

و يلاحظ أنها مصفوفة متماثلة حيث أن:  $r_{ij} = r_{ji}$  ;  $i, j = 1, 2, 3, \dots, k$  حيث يمثل:

$r_{21}$  : معمل الارتباط الجزئي بين المتغير التابع و المتغير المفسر الأول.

$r_{31}$  : معمل الارتباط الجزئي بين المتغير التابع و المتغير المفسر الثاني.

$r_{21}$  : معمل الارتباط الجزئي بين المتغير المفسر الأول و المتغير المفسر الثاني.

$R_{k1}$  : معمل الارتباط الجزئي بين المتغير التابع و المتغير المفسر ذي الرتبة  $k$ .

و يتم حساب معاملات الارتباط الجزئي باستخدام الصيغتين التاليتين:

$$r_{1j} = \frac{\sum_{i=1}^n x_{ij} y_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n x_{ij}^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n y_i^2}}$$

$$r_{ij} = r_{ji} = \frac{\sum_{i=1}^n x_{ij} x_{i1}}{\sqrt{\sum_{i=1}^n x_{ij}^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n x_{i1}^2}}$$

و من خلال مصفوفة الارتباط يمكننا استنتاج قوة و اتجاه العلاقة الإرتباطية بين كل من المتغير التابع و المتغيرات المفسرة. و تكون قيمة معاملات الارتباط محصورة بين  $[-1, +1]$ .

### ج - اختبار فيشر F

نهدف من هذا الاختبار إلى معرفة مدى معنوية النموذج الكلية، و هو ما يعني اختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و اختبار مدى صحة الشكل الرياضي المختار للنموذج، و يتم هذا من خلال اختبار الفرض التالي<sup>1</sup>:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots \neq \beta_k \neq 0$$

<sup>1</sup> - عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، المرجع نفسه، ص ص 104 - 105.

نقوم بإعداد جدول تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	إحصائية F
الانحدار	SSR	K - 1	SSR/K-1	$F = \frac{SSR / K - 1}{SSE / N - K}$
البواقي	SSE	N - K	SSE/N-K	
المجموع	SST	N - 1		

و لاختبار فرض العدم نقوم بإيجاد قيمة F المحسوبة التي نتحصل عليها من خلال جدول تحليل التباين، كذلك يمكن حسابها بالاعتماد على معامل التحديد المتعدد وذلك باستخدام العلاقة التالية:

$$F = \frac{R^2}{1 - R^2} \left[ \frac{n - k}{k - 1} \right]$$

بعد أن يتم إيجاد قيمة F المحسوبة بإحدى الطريقتين السابقتين، نقوم بعدها بالبحث عن F الجدولية و ذلك في جدول فيشر و ذلك بدرجة حرية n-k و k-1 ، و مستوى معنوية مناسب (α).  
\* إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فهذا يعني أننا نرفض الفرض العدمي H<sub>0</sub> و نقبل الفرض البديل H<sub>1</sub> ، و منه فالنموذج الإجمالي معنوي إحصائيا. و الشكل الرياضي المختار للمعادلة سليم إحصائيا.

### ثالثا: المعايير القياسية ( اختبارات الدرجة الثانية )

تهدف المعايير القياسية إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية السابقة منطبقة مع الواقع العملي. فإذا ما كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع فهذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والخطية وذات أصغر تباين، أما إذا كان غير ذلك فإنها تفقد بعض الصفات السابقة وتؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة. وما يمكن استنتاجه مما سبق إن المعايير القياسية تستخدم في اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية باختبارات الرتبة الثانية Second Order Tests، ومن هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين<sup>1</sup>. ونظرا لأهمية هذه الاختبارات سوف نتناولها بالتفصيل في الجزء الموالي.

### 3-1-2-4 اختبار صلاحية النموذج

إن من أهم أهداف النموذج القياسي هو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية و تحليلها و اتخاذ القرارات المناسبة لذلك.

و يعرف التنبؤ القياسي بأنه " تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في أمد مستقبلي مقدر على أساس ما هو متاح من المعلومات عن الماضي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 28.

و لهذا يتعين على الباحث اختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامها لهذا الغرض. و قد يحصل و أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لكن لا تثبت صلاحيته. فالتنبؤ يقوم دوما على فرضية أن المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب. فإذا ما حدثت تغييرات اقتصادية فإن ذلك لا محال سيؤثر على قدرة النموذج القياسي في التنبؤ بالمتغيرات و هذا يستوجب اختبار استقرار معلمات النموذج عبر الزمن، أي اختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة المختارة<sup>1</sup>.

### 3-1-3 المشاكل القياسية

ذكرنا فيما سبق أن هناك فروضا خاصة تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى و التي يتوجب الالتزام بها لتوفيق نموذج الحدار خطي صحيح، و أن هذا التوفيق و مقدراته يجب أن يختبر في ضوء الفروض الخاصة به و بالأساليب التي حددت لهذا الغرض بهدف اختبار معنوية النموذج و مقدراته. بيد أن هذه الاختبارات في مرحلة متقدمة من العمل القياسي تصبح غير كافية الأمر الذي يتطلب إخضاع الفروض التي قامت عليها طريقة المربعات الصغرى المستعملة في التقدير لاختبارات من الدرجة الثانية، و الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من تحقق الفروض مع الواقع العملي<sup>2</sup>.

و لاشك أن الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى قد تكون متوفرة في الواقع كما قد لا تكون متوفرة، و في حالة توفرها تكون طريقة المربعات الصغرى العادية صالحة للاستخدام في قياس العلاقة الاقتصادية محل الاهتمام، أما في حالة عدم توفرها فإن طريقة المربعات الصغرى العادية لا تصبح هي الطريقة الملائمة لتقدير معلمات العلاقات الاقتصادية. و يتعين على الباحث في هذه الحالة تطبيق طرق قياسية أخرى أكثر ملائمة، و بمعنى آخر فأن غياب الفروض التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية في الواقع سوف يترتب عليه ظهور ما يسمى بالمشاكل القياسية.

و سوف نتناول في هذا الجزء ثلاثة مشاكل قياسية و هي:

- مشكلة الارتباط الذاتي.

- مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

- مشكلة عدم ثبات التباين.

### 3-1-3-1 مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation

#### أولا: مفهوم مشكلة الارتباط الذاتي

يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين قيم المشاهدات لنفس المتغير، و في نماذج الانحدار عادة ما يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية لحد الخطأ العشوائي  $U_t$ ، و في هذه الحالة تكون

1 - نعمة الله نجيب ابراهيم، مبادئ الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، المرجع نفسه، ص 63.

قيمة معامل الارتباط بين قيم حد الخطأ العشوائي المتتالية مختلفة عن الصفر، ووجود مشكلة الارتباط الذاتي يخل بأحد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، وهو ما يعني أن خطأ ما وقع في فترة ما، يبقى يؤثر في أخطاء الفترات الأخرى بطريقة تؤدي إلى تكرار الخطأ إلى أكثر من مرة، وقد يكون الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، الثانية أو من رتب أعلى، ويمكن تمثيل حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بالصيغة الرياضية التالية<sup>1</sup>:

$$U_t = \rho U_{t-1} + e_t$$

و في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى نجد أن حد الخطأ العشوائي لفترة معينة يؤثر في حد الخطأ العشوائي للفترة اللاحقة مباشرة، حيث تساوي قيمة حد الخطأ العشوائي لأي فترة زمنية أو مشاهدة في بيانات مقطعية قيمة الحد العشوائي للفترة السابقة لها مضروبة في المعامل  $\rho$  إضافة إلى قيمة البواقي التي تعتبر تقديرا لها. و يسمى  $\rho$  بمعامل الارتباط الذاتي أو معامل ماركوف الأول. و يكتب معامل الارتباط الذاتي من الرتبة الثانية بالشكل:

$$U_t = \rho_1 U_{t-1} + \rho_2 U_{t-2} + e_t$$

في حالة الارتباط الذاتي من رتبة ثانية نجد أن كل قيمة من قيم الحد العشوائي تكون مرتبطة بالقيمتين السابقتين للحد العشوائي.

و يمكن قياس معامل الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بالنسبة للعينات الصغيرة الحجم باستخدام طريقة COHRANE-ORCULT وفق الصيغة التالية<sup>2</sup>:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=0}^n e_t e_{t-1}}{\sqrt{\sum_{t=0}^n e_t^2 e_{t-1}^2}}$$

و في حالة العينات كبيرة الحجم فأننا نحسب معامل الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بالصيغة:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=0}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=0}^n e_t^2}$$

و الارتباط الذاتي قد يكون موجبا أو سالبا و هو يكون موجبا إذ كان معامل الارتباط الذاتي أكبر من الصفر، و يكون سالبا إذا كانت قيمته أقل من الصفر، و يلاحظ في هذا الصدد أن قيمة  $\rho$  تتراوح بين  $[-1, 1]$  و عندما  $\rho = \pm 1$  يكون الارتباط الذاتي تاما، و تكون مشكلة الارتباط الذاتي عند حدها الأقصى، أما إذا كان  $\rho = 0$  هذا يشير إلى انعدام وجود هذه المشكلة، و الارتباط الذاتي قد يكون ارتباطا ذاتيا زمنيا أو ارتباطا

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 440.  
2 - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

ذاتيا مقطعيًا، أما الارتباط الذاتي الزمني فهو يشير إلى الارتباط بين الأخطاء العشوائية للقيم المتتالية عبر فترات زمنية متعاقبة عند استخدام بيانات سلسلة زمنية، و فيما يتعلق بالارتباط الذاتي المقطعي فهو يشير إلى الارتباط بين القيم المختلفة للحد العشوائي الخاصة بمفردات العينة عند نقطة زمنية<sup>1</sup>.

### ثانياً: أسباب ظهور الارتباط الذاتي

يظهر الارتباط الذاتي نتيجة للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- حذف بعض المتغيرات المستقلة من العلاقة المدروسة لسبب أو لآخر مثل غياب البيانات المناسبة عنها أو لغرض تبسيط هيكل النموذج، و قد يكون من بين هذه المتغيرات المحذوفة متغير أو أكثر مترابطة ذاتيا الأمر الذي يؤدي إلى جعل الخطأ العشوائي يتضمن تلك المتغيرات المرتبطة، و من ثم فإن حد الخطأ العشوائي لا يعكس الخطأ العشوائي في النموذج فحسب، إنما يعكس أيضا المتغيرات المحذوفة.
- قد تجري على البيانات المنشورة أحيانا عمليات تعديل وقد يتم تقدير قيم بعض المشاهدات اعتمادا على قيم مشاهدات أخرى، ذلك أن عمليات التعديل و التقدير تعتمد في العادة على أخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية مما يخلق علاقة ما بين أخطاء تلك المشاهدات و بالتالي التأثير على طبيعة توزيعها.
- الصياغة غير الدقيقة للنموذج، و هو ما معناه أن شكل العلاقة الدالية المستخدمة لا يتطابق مع الشكل الحقيقي، فإذا فرضنا علاقة خطية بين المتغيرين التابع و المستقل، في حين أن العلاقة غير خطية لأنه يمكن أن ينتج عن ذلك ارتباط ذاتي في عنصر الخطأ.
- عدم دقة البيانات قد يؤثر على حد الخطأ العشوائي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل البيانات بشكل يتساوى فيه أثر الاضطرابات خلال الفترات المتتالية.

### ثالثاً: اختبار وجود الارتباط الذاتي

يمكن التفرقة بين نوعيين من معايير اختبار الارتباط الذاتي، النوع الأول يتعلق باختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، أما النوع الثاني فيتعلق باختبار الارتباط الذاتي من درجة أعلى.

#### أ - اختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى

هناك عدد من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، إلا أن أكثرها شيوعا و دقة هو هو اختبار دارين-واتسون (DURBIN-WATSON Test) الذي يرمز له بالرمز (D-W) وذلك لسهولته و إمكانية اعتماده في العينات الصغيرة<sup>3</sup>.

و يقوم هذا الاختبار على مجموعة من الشروط هي<sup>4</sup>:

- أن يستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 441.

<sup>2</sup> - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

<sup>3</sup> - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 448.

- أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة مقطعية (العنصر الثابت).
- يتعين ألا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع كمتغير تفسيري ذو فجوة زمنية.
- لا بد أن يكون حجم العينة أكبر من 15 حتى يمكن إجراء هذا الاختبار.
- و لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية<sup>1</sup>:
- تحديد الفرضيات:

$$H_0 : \rho = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

- يتم اختبار فرضية العدم السابقة بحساب قيمة  $D-W$  المحسوبة التي يمكن حسابها من خلال البواقي التي تعتبر كتقدير لحد الخطأ العشوائي كالتالي:

$$D - W = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

يمكن إيجاد قيمة  $D-W$  المحسوبة باستخدام معامل الارتباط الذاتي كالتالي:

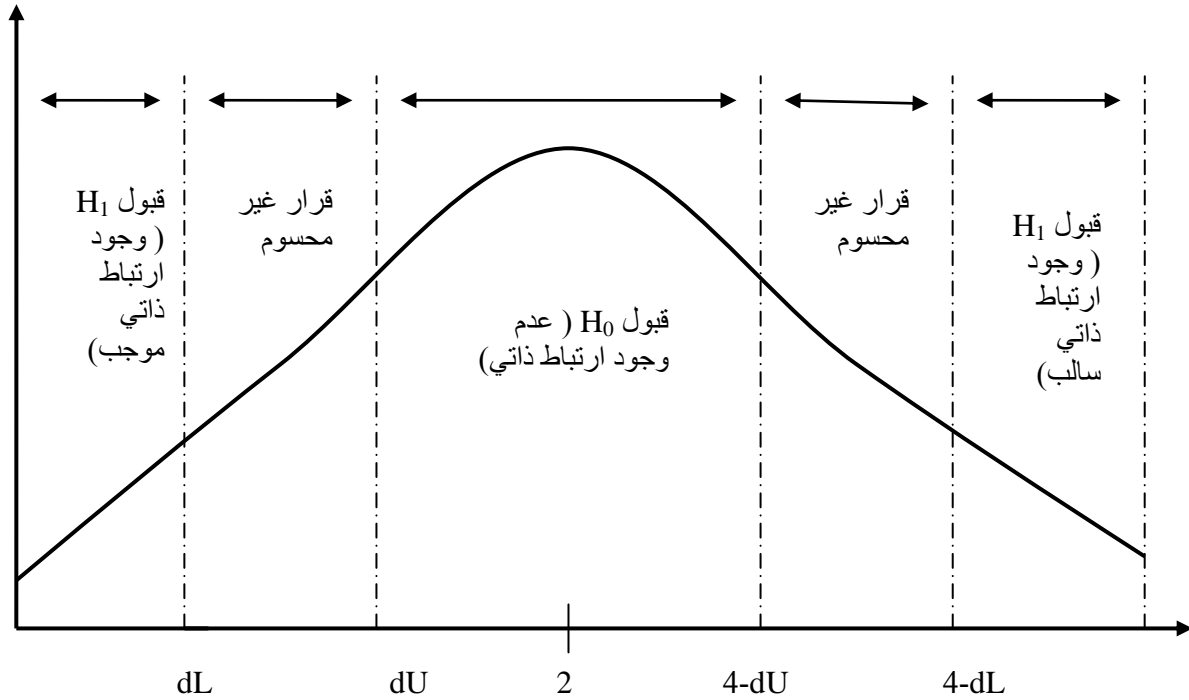
$$D - W = 2(1 - \hat{\rho}) \dots \dots \dots (7)$$

من المعادلة رقم (7) يمكن استنتاج ما يلي:

- \* إذا كانت قيمة  $\rho=0$  و هو ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي، ومن فإن قيمة  $D-W$  المحسوبة =2.
- \* إذا كانت قيمة  $\rho=1$  فإن الارتباط الذاتي يكون موجبا و تماما، ومن فإن قيمة  $D-W$  المحسوبة =0.
- \* إذا كانت قيمة  $0 < \rho < 1$  فإن الارتباط الذاتي يكون موجبا، ومن فإن قيمة  $D-W$  المحسوبة تكون محصورة بين [0,2]. ومنه كلما اقتربت قيمة  $D-W$  المحسوبة من 0 كلما زادت درجة الارتباط الذاتي الموجب.
- \* إذا كانت قيمة  $\rho=1$  فإن الارتباط الذاتي يكون سالبا و تماما، ومن فإن قيمة  $D-W$  المحسوبة =4.
- \* إذا كانت قيمة  $0 > \rho > -1$  فإن الارتباط الذاتي يكون سالبا، ومن فإن قيمة  $D-W$  المحسوبة تكون محصورة بين [2,4]. ومنه كلما اقتربت قيمة  $D-W$  المحسوبة من 4 كلما زادت درجة الارتباط الذاتي السالب.
- تحديد قيمة  $D-W$  الجدولية وذلك من خلال جدول دارين-واتسون وذلك مع الأخذ في عين الاعتبار كل من عدد المشاهدات  $n$  و عدد المتغيرات التفسيرية للنموذج  $k$  ومستوى المعنوية، حيث توجد هناك قيمتين جندوليتين تقع بينهما قيمة  $D-W$  الجدولية و هما:
- $dL$ : و هو الحد الأدنى لقيمة  $D-W$  الجدولية.
- $dU$ : و هو الحد الأعلى لقيمة  $D-W$  الجدولية.

<sup>1</sup> - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

تستخدم قيم الحدود الدنيا و العليا ( $dL, dU$ ) لاختبار فرضية عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء التي يوضحها الشكل رقم ( 1 - 3 ):



### الشكل رقم ( 1 - 3 ) التوزيع الاحتمالي لـ $D-W$

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص 200.

من الشكل رقم ( 1 - 3 ) يمكن أن نستخلص قاعدة القرار فيما يخص اختبار دارين-واتسن كما يلي:

\* عندما  $dL < D-W < 0$  المحسوبة فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  أي أن هناك مشكلة ارتباط ذاتي موجب.

\* عندما  $dL < D-W < dU$  أو  $4-dL < D-W < 4-dU$  المحسوبة يكون القرار غير محسوم.

\* عندما  $dU < D-W < 4-dU$  المحسوبة فإننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  أي انعدام وجود مشكلة الارتباط ذاتي.

\* عندما  $4 < D-W < 4-dL$  المحسوبة فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  أي أن هناك مشكلة ارتباط ذاتي سالب.

ويعاني اختبار دارين-واتسن من العيوب أهمها<sup>1</sup>:

- أن إحصائية دارين-واتسن تعد مقياسا غير ملائما للارتباط الذاتي إذا كان هناك بين المتغيرات التفسيرية فيما متخلفة زمنيا للمتغير التابع.

- أن مدى قيم دارين-واتسن التي تغطي منطقة عدم الحسم يشكل حجر عثرة في طريق تطبيق هذا الاختبار.

- أن اختبار دارين-واتسن غير ملائم لاختبار درجات أعلى للارتباط الذاتي. أو أشكال من الارتباط الذاتي.

### ب - اختبار الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى

<sup>1</sup> - محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

من بين المعايير التي تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الأولى نجد اختبار (BREUCH-GODFREY) و هو ما يطلق عليه اختصارا باختبار (B-G). و في حالة الارتباط الذاتي من رتب أعلى نجد أن حد الخطأ العشوائي للفترة  $t$  يرتبط بالحدود العشوائية للفترات السابقة حتى الفترة  $r$  و الذي يكتب بالصيغة<sup>1</sup>:

$$U_t = e_t + \rho_1 e_{t-1} + \rho_2 e_{t-2} + \rho_3 e_{t-3} + \dots + \rho_r e_{t-r}$$

لتطبيق اختبار (B-G) نتبع الخطوات التالية:

- في هذه الحالة فإننا نقوم بصياغة فرض العدم كالتالي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \dots = \rho_r = 0$$

$$H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq \rho_3 \neq \dots = \rho_r \neq 0$$

- نقوم بتقدير دالة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية.

- إذا كان الارتباط الذاتي المراد اختباره من الدرجة الثالثة مثلا نقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد على النحو التالي:

$$e_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \rho_1 e_{t-1} + \rho_2 e_{t-2} + \rho_3 e_{t-3} + W_t$$

- نقوم بحساب معامل التحديد من الانحدار المساعد، و يمكن إثبات أن  $R^2(n-r)$  يتبع توزيع مربع كاي  $\chi^2$  حيث أن  $n$  حجم العينة و  $r$  رتبة الارتباط الذاتي.

- نقوم بمقارنة  $R^2(n-r)$  مع قيمة  $\chi^2$  عند مستوى معنوية و درجة حرية  $r$  و نتخذ القرار كالتالي:

\* إذا كانت  $\chi^2 < R^2(n-r)$  فأنا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل بأن هناك ارتباط ذاتي على الأقل من الرتبة الأولى.

\* إذا كانت  $\chi^2 > R^2(n-r)$  فأنا نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل و بالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

## 3 - 1 - 3 - 2 مشكلة الامتداد الخطي المتعدد Multicollinearity

### أولا: مفهوم مشكلة الامتداد الخطي المتعدد

يشير مصطلح الامتداد الخطي المتعدد<sup>2</sup> إلى وجود ارتباط خطي تام أو قوي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، و ينتج عن هذا الوضع أن المتغيرات التفسيرية مرتبطة فيما بينها بقوة<sup>3</sup>. و يعد النرويجي (RANGER FRISH) أول من اكتشف وجود هذه الظاهرة الإحصائية، و ذلك في معرض تحليله لبيانات السلاسل الزمنية. فقد اتضح له وجود ارتباط متبادل بين المتغيرات الاقتصادية التفسيرية بسبب

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 458 - 459.

<sup>2</sup> - يطلق على هذا المصطلح أيضا: الارتباط الخطي المتعدد، تعدد العلاقات الخطية، التداخل الخطي المتعدد، الاشتراك الخطي، التشابك الخطي المتعدد.

<sup>3</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

التطور المتوافق لها عبر الزمن. و من هنا يتضح أن هذه المشكلة تظهر فقط عندما يكون هناك أكثر من متغير تفسيري في النموذج، لهذا فالمشكلة غير موجودة في النموذج الخطي البسيط<sup>1</sup>.

### ثانيا: أنواع الامتداد الخطي المتعدد

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الامتداد الخطي المتعدد وهي<sup>2</sup>:

**أ - الامتداد الخطي المتعدد يساوي الصفر:** تحدث هذه الحالة عندما لا ترتبط المتغيرات المستقلة  $X_i$  في نموذج الانحدار الخطي المتعدد ارتباطا خطيا، و بالتالي فإن المصفوفة  $(X'X)$  تصبح مصفوفة قطرية و تأخذ الصيغة التالية:

$$(X'X) = \begin{pmatrix} \sum X_1^2 & 0 & 0 \dots \dots \dots 0 \\ 0 & \sum X_2^2 & 0 \dots \dots \dots 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 0 & 0 & 0 \dots \dots \dots \sum X_k^2 \end{pmatrix}$$

و أن مقلوب المصفوفة سيكون أيضا قطريا، وكذلك لكل المعلمات المعطاة بواسطة المصفوفة  $(X'X)$  التي تحسب وفقا للصيغة التالية:

$$\hat{\beta}_k = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i}{\sum_{i=1}^n x_i^2}$$

و بالتالي فلا توجد حاجة للانحدار المتعدد، أي يمكن الحصول على المعلمات المقدرة من معادلة انحدارية بسيطة وهذا بالنسبة لكل معلم تفسيري على حدا.

**ب - الامتداد الخطي المتعدد تام:** إن حالة الامتداد الخطي المتعدد التام هي حالة مثالية لا يمكن أن تتحقق في الواقع العملي، ذلك أنها تتحقق فقط في حالة وجود علاقة خطية تامة بين قيم اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة. و لتوضيح هذه الحالة نفرض أن نموذج الانحدار يتكون من متغيرين تفسيريين و بالتالي فإن المصفوفة  $(X'X)$  تكتب بالشكل:

$$|X'X| = \begin{vmatrix} \sum X_1^2 & \sum X_1 X_2 \\ \sum X_1 X_2 & \sum X_2^2 \end{vmatrix} \\ = (\sum X_1^2)(\sum X_2^2) - (\sum X_1 X_2)^2 \dots \dots \dots (8)$$

فوجود علاقة خطية تامة بين قيم مشاهدات المتغيرين المستقلين يمكن التعبير عنها بـ  $X_2 = \rho X_1$  حيث  $\rho$  عبارة عن قيمة ثابتة، و بالتالي يصبح محدد المصفوفة في العلاقة رقم (8) بالشكل:

1 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 94.  
2 - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 232 - 234.

$$|XX'| = (\sum X_1^2)(\rho^2 \sum X_1^2) - (\rho \sum X_1^2)(\rho \sum X_2^2) \\ = \rho^2 (\sum X_1^2)^2 - \rho^2 (\sum X_1^2)^2 = 0$$

و بما أن محدد المصفوفة  $(X'X)$  يساوي الصفر فإن لا يمكن حساب معكوس هذه المصفوفة  $(X'X)^{-1}$ ، و على هذا الأساس لا يمكن الحصول على مقدرات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في ظل وجود امتداد خطي متعدد تام.

**ج - امتداد خطي متعدد غير تام:** يتضح مما سبق أن حالة الامتداد الخطي المتعدد التام و غياب الامتداد الخطي المتعدد هما الحالتان المتطرفتان، و نادرا ما تحدث في الحياة العملية، و في الواقع هناك دائما علاقة ارتباطيه بدرجات متفاوتة بين المتغيرات المستقلة تقع ضمن الحالتين المتطرفتين المذكورتين أي أن يكون معامل الارتباط بين متغيريين تفسيريين محصورا بين الصفر و الواحد، وهنا يمكن إجراء الانحدار.

### ثالثا: أسباب ظهور الامتداد الخطي المتعدد

هناك عدة أسباب لظهور مشكلة الامتداد الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة و أهمها<sup>1</sup>:

- اشتراك بعض المتغيرات المستقلة في التحرك باتجاه زمني واحد و دون تخلف زمني.
- استخدام المتغيرات المتخلفة زمنيا كمتغيرات مفسرة في النموذج.
- يؤدي صغر حجم العينة إلى ظهور مشكلة الامتداد الخطي المتعدد بحيث تصبح عدد المشاهدات قريبة من عدد المتغيرات التفسيرية، و هذا ما يسمى بمشكلة صغر حجم العينة ( Micronuerosity ).

### رابعا: اختبار وجود الامتداد الخطي المتعدد

هناك عدد من الاختبارات لاكتشاف وجود الامتداد الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية منها:

#### أ- اختبار كلاين (KLEIN Test):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود الامتداد الخطي المتعدد، و يشير كلاين إلى أن مشكل الامتداد الخطي المتعدد يحدث فقط عندما يتحقق الشرط الآتي<sup>2</sup>:

$$R^2 X_i X_j \geq R^2$$

أي يتم المقارنة بين معامل التحديد  $R^2$  مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، و إذا كان معامل التحديد أقل أو يساوي أي من مربع معامل الارتباط لأي زوج من المتغيرات التفسيرية فهذا يعني وجود مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

#### ب- اختبار فارار-كلوبار (FARRAR-GLAUBER Test)

1 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 98.  
2 - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

نشر فرار و كلوبار في عام 1967 بحثا في مجلة اقتصادية أمريكية حاولا فيه عرض اختبارا إحصائيا للامتداد الخطي المتعدد، و هو في حقيقة الأمر عبارة عن منظومة من ثلاثة اختبارات، الاختبار الأول هي إحصائية مربع-كاي  $\chi^2$  (Chi-square) لاكتشاف وجود الامتداد الخطي المتعدد، و الاختبار الثاني هو اختبار فيشر F لاكتشاف موقع المتغيرات الداخلة في الامتداد الخطي المتعدد، الاختبار الثالث هو اختبار ستودنت t لمعرفة نمط الامتداد الخطي المتعدد، بمعنى المساعدة في تقرير أي من المتغيرات التفسيرية هو المسؤول عن ظهور الامتداد الخطي المتعدد<sup>1</sup>.

- اختبار مربع-كاي  $\chi^2$  (Chi-square): ويتم وفقا للمراحل التالية:  
\* يتم اختبار الفرض التالي:

$H_0$ : وجود امتداد خطي متعدد

$H_1$ : عدم وجود امتداد خطي متعدد

\* حساب قيمة محدد معاملات الارتباط بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة  $\det R = | r_{xixj} |$

$$R = \begin{pmatrix} 1 & r_{21} & r_{31} & \dots & r_{k1} \\ r_{12} & 1 & r_{32} & \dots & r_{k2} \\ r_{13} & r_{23} & 1 & \dots & r_{k3} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ r_{1k} & r_{2k} & r_{3k} & \dots & 1 \end{pmatrix}$$

\* إيجاد قيمة  $\chi^2$  المحسوبة وفقا للصيغة التالية:

$$\chi^2 = - \left[ n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 5) \right] \ln |\det R|$$

حيث:

n: تمثل عدد المشاهدات.

k: تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\ln \det | R |$ : لوغاريتم محدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية.

\* إيجاد قيمة  $\chi^2$  الجدولية من جدول توزيع مربع-كاي عند درجات حرية  $V=k(k-1)$  ومستوى معنوية  $\alpha$ .

\* إذا كانت قيمة  $\chi^2$  المحسوبة  $< \chi^2$  الجدولية فإننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل، و منه نقبل وجود مشكلة الامتداد الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج، و كلما كبرت قيمة  $\chi^2$  المحسوبة مقارنة بنظيرتها الجدولية كلما دل ذلك على أن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد أشد.

- اختبار F

<sup>1</sup> - محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

في حالة وجود مشكلة الامتداد الخطي المتعدد في النموذج يتطلب الأمر تحديد المتغير أو المتغيرات المسؤولة عن وجود الامتداد الخطي المتعدد ويتم هذا الاختبار كما يلي<sup>1</sup>:

\* حساب معاملات التحديد المتعدد  $R^2$  لعلاقة كل متغير  $X_i$  من المتغيرات المستقلة مع بقية المتغيرات المستقلة. بمعنى نأخذ في كل مرة متغير مستقل على أنه المتغير التابع و نحسب معامل التحديد لهذا المتغير مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى،

\* وضع الفرض الخاص بالاختبار كالتالي:

$$H_0: R^2_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K} = 0$$

$$H_1: R^2_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K} \neq 0$$

\* حساب قيمة  $F$  المحسوبة وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{R^2_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K}}{1 - R^2_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K}} \times \frac{n - k}{k - 1}$$

\* إيجاد قيمة  $F$  الجدولية وذلك من جدول فيشر و ذلك بدرجات حرية قدرها  $k-1$  للبسط و  $n-k$  للمقام و بمستوى معنوية  $\alpha$ .

\* إذا كانت  $F$  المحسوبة  $< F$  الجدولية فأننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل، أي نقبل بأن المتغير  $X_j$  يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة.

\* إذا كانت  $F$  المحسوبة  $> F$  الجدولية فأننا نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل، أي نقبل بأن المتغير  $X_j$  لا يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة.

\* و تكرر العملية بالنسبة لكل متغير مستقل من متغيرات النموذج حتى يتم تشخيص المتغيرات المتسببة في حدوث مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

#### - اختبار t

لقد ساعدنا اختبار  $F$  على تحديد أي من المتغيرات التفسيرية يعتبر طرفا في مشكلة الامتداد الخطي المتعدد، و لكنه لم يحدد على وجه الدقة أي من متغير تفسيري مرتبط مع متغير آخر، و هنا يساعدنا اختبار  $t$  على تحديد نمط الامتداد الخطي المتعدد، و على وجه التحديد يساعدنا على اختبار مدى معنوية الارتباط الجزئي بين كل متغيرين تفسيريين على حدا. و يمكن إجراء هذا الاختبار بإتباع الخطوات التالية<sup>2</sup>:

\* وضع الفرض الخاص بالاختبار كالتالي:

$$H_0: r_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K} = 0$$

$$H_1: r_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K} \neq 0$$

$$t = \frac{(r_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K})\sqrt{n - k}}{\sqrt{1 - r^2_{X_i.X_1X_2X_3.....X_K}}}$$

\* إيجاد قيمة  $t$  المحسوبة وفق الصيغة التالية:

1 - مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 143 - 144.  
2 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 486.

\* إيجاد قيمة  $t$  الجدولية من جدول توزيع ستودنت و ذلك بدرجة حرية  $n-k$  و مستوى معنوية  $\alpha$ .

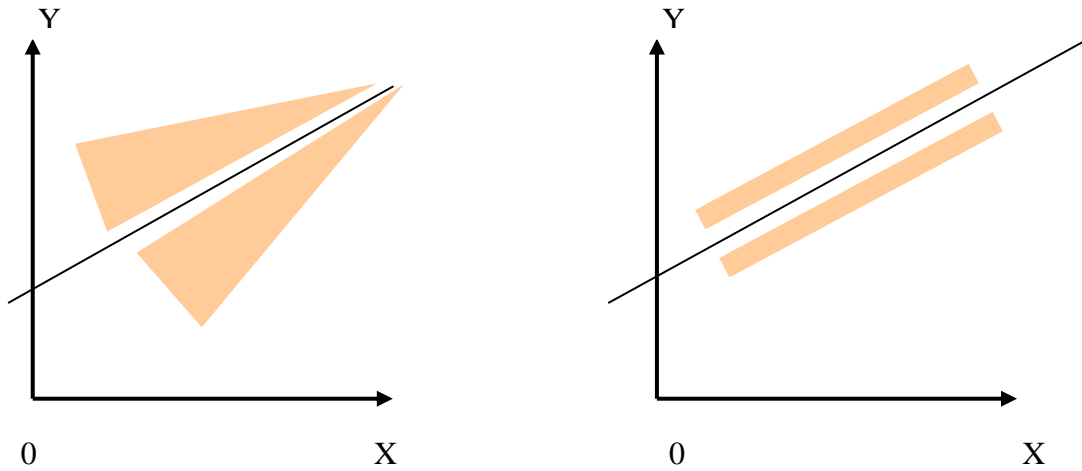
\* إذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة  $\langle t$  الجدولية فإننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن الارتباط الجزئي بين المتغيرين  $X_i, X_j$  معنوي، و بالتالي نقبل وجود امتداد خطي متعدد بين المتغيرين المستقلين  $X_i, X_j$ .

\* إذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة  $\langle t$  الجدولية فإننا نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل، أي أن الارتباط الجزئي بين المتغيرين  $X_i, X_j$  غير معنوي، و بالتالي نقبل عدم وجود امتداد خطي متعدد بين المتغيرين المستقلين  $X_i, X_j$ .

### 3 - 3 - 1 - 3 مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity

#### أولاً: مفهوم مشكلة عدم ثبات التباين

إن أحد الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى هو ثبات تباين الأخطاء للحد العشوائي لجميع المشاهدات، و في الواقع فإننا كثيراً ما نواجه حالات يتعسر فيها استيفاء هذا الشرط، و من ثم فإن التباين لا يكون ثابتاً بل يختلف لكل مشاهدة من مشاهدات العينة، و تصبح لدينا قيم مختلفة و غير ثابتة لتباينات حدود الخطأ العشوائي، و عليه فإن القطر الرئيسي لمصفوفة التباين و التباين المشترك الخاصة بحدود الخطأ يحتوي على قيم مختلفة و غير ثابتة، أي أن:  $\delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \delta_3^2 \neq \dots \neq \delta_n^2$ . و يمكن تمثيل حالة عدم ثبات التباين هندسياً و ذلك بالاعتماد على علاقة خطية بسيطة بين متغيرين يوضحها الشكل رقم (2-3):



حالة 2: عدم ثبات التباين بين الأخطاء

حالة 1: ثبات التباين بين الأخطاء

#### الشكل رقم ( 2 - 3 ): انتشار قيم حد الخطأ العشوائي

المصدر: وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 71.

<sup>1</sup> - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

من الشكل رقم ( 2 - 3 ) نلاحظ ثبات تباين الأخطاء في الحالة رقم 1 حيث تتوزع حدود الأخطاء العشوائية بانتظام على طول خط الانحدار، بينما توضح الحالة رقم 2 عدم تجانس التباين و نلاحظ من خلالها أن التباين يتناقص مع زيادة المتغير التفسيري.

### ثانيا: النتائج المترتبة عن اختلاف التباين

يترتب على وجود مشكلة عدم ثبات التباين عدد من الآثار أهمها<sup>1</sup>:

- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متصفة بعدم التحيز و الخطية، و لكنها تفقد صفة الكفاءة، لأن مقدراتها تفقد خاصية أصغر تباين في عائلة المقدرات الخطية غير المتحيزة.
- تصبح التباينات المقدرة و كذلك التغيرات الخاصة بالمعلمات المقدرة متحيزة و غير خطية و لذا فإن اختبارات الفروض لا تصبح دقيقة أو ملائمة.
- بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة إلا أنها تفقد صفة الكفاءة، و هو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبني على طرق تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين.

### ثالثا: أسباب ظهور مشكلة اختلاف التباين

هناك أسباب عدة لظهور هذه المشكلة من بينها<sup>2</sup>:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآتية.
- استخدام البيانات المقطعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية، فعند استخدام بيانات مقطعية عن ميزانية عينة من الأسر مثلا، يلاحظ أنه عند الدخول المنخفضة يكون تباين الإنفاق على الضروريات منخفضا، و ذلك نظرا لأن الحد الأقصى للإنفاق لدى الطبقة الفقيرة يكون منخفضا نسبيا، نتيجة لانخفاض الدخل، بينما الأسر التي تملك دخول مرتفعة، عادة ما يكون الإنفاق على السلع الكمالية أكثر تشتتا، و لذا نجد في هذه الحالة أن التشتت بين قيم الإنفاق يزداد مع زيادة الدخل بما يعني تزايد الحد العشوائي.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تحتفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغي بعضها البعض، فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية فعادة ما يكون التشتت فيها كبيرا بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

### رابعا: اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين

هناك طرق عدة يمكن بواسطتها اختبار فيما لو كان النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أهمها<sup>3</sup>:

#### - اختبار كولدفيلد-كوانت ( GOLDFELD-QUANDT Test )

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 499.

2 - حسن علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

3 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 - 75.

يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات لغرض الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين، و يتم استخدامه في حالة العينات الكبيرة الحجم، حيث يتم هذا الاختبار وفق الخطوات التالية:

- ترتيب البيانات الخاصة بالمتغير المستقل  $X_i$ ، من أصغر قيمة إلى أكبر قيمة.
- حذف المشاهدات الوسيطة من بيانات العينة، و يفضل حذف المشاهدات التي تأتي رتبها  $1/5$ .
- تقسم المشاهدات الباقية إلى عینتين جزئيتين متساويتين، تنطوي الأولى على قيم  $X_i$  الصغيرة و الثانية على  $X_i$  الكبيرة.

- يتم تقدير معلمات العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المتغير المستقل لكل عينة جزئية على انفراد.

- يتم احتساب تباين الخطأ للعينة الجزئية الأولى  $\delta_i^2(1)$  و للعينة الجزئية الثانية  $\delta_i^2(2)$  بموجب الصيغة التالية:

$$* \text{ بالنسبة للعينة الجزئية الأولى: } \delta_i^2(1) = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - k}$$

بحيث:

$\sum e_i^2$  هو مجموع مربعات البواقي في العينة الجزئية الأولى.

$T_1$ : حجم العينة الجزئية الأولى.

$K$ : عدد المتغيرات المستقلة.

$$* \text{ بالنسبة للعينة الجزئية الثانية: } \delta_i^2(1) = \frac{\sum e_i^2}{T_2 - k}$$

بحيث:

$\sum e_i^2$  هو مجموع مربعات البواقي في العينة الجزئية الثانية.

$T_2$ : حجم العينة الجزئية الثانية.

$K$ : عدد المتغيرات المستقلة.

- وضع الفرض الخاص بالاختبار كالتالي:

$$H_0 : \delta_1^2 = \delta_2^2 = \dots = \delta_n^2$$

$$H_1 : \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \dots \neq \delta_n^2$$

- إيجاد قيمة  $F$  المحسوبة وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{\delta_i^2(2)}{\delta_i^2(1)}$$

- إيجاد قيمة  $F$  الجدولية من جدول توزيع فيشر عند درجة حرية  $T_2-K$  للبسط و  $T_1-K$  للمقام، و مستوى معنوية  $\alpha$ .

- إذا كانت  $F$  المحسوبة  $< F$  الجدولية فإننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل، أي نقبل وجود عدم ثبات التباين بين الأخطاء.

- إذا كانت  $F$  المحسوبة  $\langle F \rangle$  الجدولية فإننا نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل، أي نقبل وجود ثبات التباين بين الأخطاء.

### 3 - 2 تعيين و تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الدراسة القياسية المعتمدة في هذا البحث تقوم على إعداد نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996)، و هذا بإتباع الخطوات التي تم عرضها في الجزء السابق، و سوف نقوم في هذا الجزء بعملية تعيين و تقدير النموذج، في حين أن عملية تقييم النموذج سوف نتناولها بالتفصيل في الجزء الموالي من هذا الفصل.

#### 3 - 2 - 1 تحديد متغيرات النموذج

الخطوة الأولى في تعيين نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقا من القاعدة النظرية الاقتصادية و المعلومات المتاحة عن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر من الدراسات القياسية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق، و عليه سوف نحدد في هذا الجزء كل من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في النموذج المعتمد.

#### 3 - 2 - 1 - 1 تحديد المتغير التابع

إن المتغير التابع المراد تقديره في هذه الدراسة هو الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال محاولة معرفة ما هي المتغيرات الاقتصادية المحلية التي تحدد سلوك هذا المتغير، و بالتالي سوف نعتمد على التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي الداخل إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة ( 2006/1996 ) كمتغير تابع و نرسم له بالرمز "IDE".

#### 3 - 2 - 1 - 2 تحديد المتغيرات المفسرة

إن المتغيرات المفسرة التي سوف نعتمد عليها في دراستنا قد اعتمدنا في تحديدها على ما ورد في مختلف النظريات الاقتصادية، و كذا بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و على هذا الأساس فإننا سوف نعتمد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في محاولة تحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و هذه المتغيرات هي:

أ - الناتج المحلي الإجمالي (  $PIB$  ) : و يعتبر كمؤشر لنمو السوق المحلية الجزائرية.

ب - متوسط الدخل الفردي (  $AM$  ) : و يعتبر كمؤشر لحجم السوق الجزائرية.

ج - معدل الضرائب (  $T$  ) : و يعتبر كمؤشر لنظام الحوافز و السياسية المالية المتبعة. و يحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي حصيلة الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي.

د - معدل الانفتاح الاقتصادي ( **TOU** ): و يعتبر كمؤشر لمدى انفتاح السوق الجزائرية على المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. و يقاس هذا المعدل بقسمة مجموع الصادرات و الواردات على الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة.

هـ - احتياطي الصرف من العملة الصعبة ( **RC** ): و يعتبر كمؤشر لمدى قدرة الجزائر على تفيادي الأزمات النقدية، و تحقيق الاستقرار النقدي.

و - معدل المديونية الخارجية ( **TDE** ): و يعتبر كمؤشر لمدى سلامة الاقتصاد الجزائري تجاه التوازنات الخارجية، و يحسب هذا المعدل بقسمة إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي.

ي - معدل التضخم ( **INF** ): و يعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية بينما يمثل العنصر الثابت المتغيرات الكيفية التفسيرية التي لا يمكن قياسها كاستقرار السياسي و الأمني و ثقة المستثمرين بالسوق الجزائرية و غيرها من المتغيرات التي تم ذكرها في الجانب النظري، و سوف يكون تأثيرها مشتركا في المعادلة السلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### 3-2-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج و الطريقة المناسبة للتقدير

بعد أن قمنا بتحديد المتغير التابع و المتغيرات المستقلة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نقوم في هذه المرحلة بتحديد الشكل الرياضي للنموذج و كذا تحديد الطريقة المناسبة للتقدير.

### 3-2-2-1 تحديد الشكل الرياضي للنموذج

تبين الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود العديد من الأشكال التي تأخذها المعادلات السلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر و هما الشكل الخطي و الشكل غير الخطي ( المعادلة السلوكية النصف لوغاريتمية )، و على هذه الأساس سوف يتم تحديد بديلين للشكل الرياضي بنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هما:

- الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

- الشكل غير الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و سيتم البت في الشكل الرياضي الملائم للنموذج من خلال دراسة انتشار البيانات الفعلية للمتغيرات المفسرة.

### أولا: تحديد الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتكون نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر من معادلة سلوكية خطية تكتب بالشكل:

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 T_t + \beta_2 TDE_t + \beta_3 AM_t + \beta_4 RC_t + \beta_5 PIB_t + \beta_6 TOU_t + \beta_7 INF_t + U_t$$

حيث أن:

$\beta_0$ : تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية النوعية التي لم تأخذ بالحسبان في النموذج، مثل الاستقرار السياسي، الإجراءات التحفيزية، البنية التحتية للاقتصاد الجزائري،... الخ.

$\beta_1$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في معدل الضرائب بنسبة 1% ، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها سالبة، وذلك للتأثير العكسي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن المستثمر الأجنبي يفضل القطر الذي تكون فيه الضرائب منخفضة.

$\beta_2$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في معدل خدمة الدين الخارجي بنسبة 1% ، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها سالبة، و ذلك للتأثير العكسي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يعتبر مؤشر على سلامة التوازنات الخارجية لاقتصاد القطر بحيث لا يتحمل خدمة مديونية مؤثرة سلبية عليه.

$\beta_3$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في متوسط الدخل الفردي بنسبة 1% ، و حسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة، و ذلك للتأثير الطردي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر الأجنبي يفضل السوق ذات الحجم الكبير و ذات الطلب المتزايد.

$\beta_4$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في احتياطي الصرف بنسبة 1% ، وحسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة، وذلك للتأثير الطردي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر عاملا مهما في المحافضة على استقرار العملة المحلية و كذا توفير العملة الصعبة من أجل تحويل الأرباح الناتجة عن الاستثمار.

$\beta_5$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 1% ، و حسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة، وذلك للتأثير الطردي الذي يلعبه الناتج المحلي الإجمالي في الدلالة على النمو في الاقتصاد الجزائري.

$\beta_6$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في معدل الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% ، و حسب القاعدة النظرية تكون إشارتها موجبة، و ذلك للتأثير الطردي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن المستثمر الأجنبي يفضل الأقطار التي لا تكون فيها قيود على التجارة الخارجية، و كذا الدول التي تملك مزايا تفضيلية مثل الاتفاقيات و المعاهدات حول التبادلات التجارية.

$\beta_7$ : تمثل نسبة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عند التغير في معدل التضخم بنسبة 1% ، و حسب القاعدة النظرية تكون إشارتها سالبة، و ذلك للتأثير العكسي الذي يلعبه هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يفضل القطر الذي يشهد معدلات تضخم مرتفعة.

$U_t$ : تمثل حد الخطأ العشوائي.

### ثانيا: تحديد الشكل غير الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتكون نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر من معادلة سلوكية غير خطية تكتب بالشكل:

$$IDE_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln T_t + \beta_2 \ln TDE_t + \beta_3 \ln AM_t + \beta_4 \ln RC_t + \beta_5 \ln PIB_t + \beta_6 \ln TOU_t + \beta_7 \ln INF_t + U_t$$

حيث أن جميع المعلمات في نموذج الانحدار المتعدد غير الخطي هي نفسها في نموذج الانحدار الخطي

المتعدد.

### 3 - 2 - 2 - 1 تحديد الطريقة المناسبة للقياس

لقد سبقت الإشارة إلى أنه توجد العديد من الطرق المساعدة في قياس العلاقات الاقتصادية التي يحتوي عليها النموذج، و من أهم هذه الطرق نجد الطرق الخاصة بالمعادلة الواحدة التي تطبق على كل معادلة من معادلات النموذج على حده، و من أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية، كذلك نجد الطرق الخاصة بالمعادلات الآنية و من أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين و ذات ثلاث مراحل، و تختلف هذه الطرق المطبقة في ملاءمتها لعملية القياس من حالة إلى أخرى تبعا لطريقة العلاقة محل الدراسة ما إذا كانت معقدة أم بسيطة، بالإضافة إلى خصائص المقدرات، هل هي غير متحيزة و خطية و ذات أصغر تباين و كافية لعملية القياس أم غير ذلك. و هل الهدف من عملية القياس هو بناء نظرية أم وضع سياسة معينة أم تنبؤ، و من أمثلة هذه الطرق طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث.

و نظرا لأن الهدف من إعداد نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر هو معرفة المحددات الاقتصادية التي تحكم سلوكه، و بالتالي رسم سياسات اقتصادية تعمل على استقطابه، و بما أن النموذج يحتوي على معادلة سلوكية بسيطة فإن الطريقة المناسبة لعملية التقدير هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

### 3 - 2 - 3 تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

سوف نقوم في هذه المرحلة و بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي لعلاقة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و تحديد التوقعات القبلية المسبقة لإشارة المعلمات من منطلق النظرية الاقتصادية و الدراسات القياسية السابقة، تأتي مرحلة القياس، و التي تتمثل في تقدير معلمات النموذج بعد جمع و إعداد كافة البيانات اللازمة الفعلية ( الواقعية ) لعملية التقدير، حيث تتضمن هذه المرحلة من إعداد النموذج الخطوات التالية:

### 3 - 2 - 3 - 1 تجميع البيانات

لغرض تقدير معلمات النموذج تم جمع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنها نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مصادر مختلفة أهمها الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، بنك الجزائر، صندوق النقد العربي، و هذه البيانات هي بيانات سلسلة زمنية وهي

بذلك تظهر سلوك كل متغير عبر الزمن، و بمعزل عن بقية المتغيرات الأخرى. و لقد تم جمع البيانات للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة بالأسعار الجارية ( الاسمية ).

و يتضمن الجدول رقم ( 2 - 3 ) قيم البيانات المتعلقة بالمتغير التابع و المتغيرات المفسرة لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة ( 2006/1996 ).

الجدول رقم ( 2 - 3 ): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة ( 2006/1996 )

السنة	IDE (مليون \$)	PIB (مليون \$)	AM (\$)	T (%)	TO (%)	RC (مليار \$)	TDE (%)	INF (%)
1996	270	46943.6	1643.3	29.7	47.52	4.23	66.64	19.69
1997	260	48203.5	1659.6	33.50	45.35	8.07	59.56	5.73
1998	501	48190.8	1633.2	27.80	39.26	6.84	59.10	4.95
1999	507	48641.9	1623.3	30.00	43.23	4.40	58.39	2.64
2000	438	54792.5	1801.4	39.30	55.28	11.91	23.1	0.34
2001	1196	55097.0	1784.3	29.24	52.60	17.96	20.6	4.23
2002	1065	56999.3	1817.8	30.70	53.35	23.11	20.0	1.42
2003	634	68051.5	2136.8	38.20	54.80	32.82	17.2	2.59
2004	882	85051.5	2627.4	33.51	57.47	42.99	12.8	3.56
2005	1081	102217.4	3106.3	25.59	64.91	56.20	8.7	1.6
2006	1795	116455.5	3478.0	22.20	63.39	77.40	2.6	2.2

المصدر:

- وزارة المالية، الموقع: <http://www.finances-algeria.org>

- الديوان الوطني للإحصاء، الموقع: <http://www.ons.dz>

- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، الموقع: <http://www.iaigc.org>

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع: <http://www.unctad.org>

### 3 - 2 - 3 إعداد البيانات

عند تجميع البيانات المتعلقة بالنموذج طرح مشكل بسيط و هو اختلاف الوحدات النقدية، فقد تم الحصول على بيانات مقدرة بالدينار الجزائري، منها خاصة البيانات التي تحصلنا عليها من وزارة المالية الجزائرية و الديوان الوطني للإحصاء، كما وجدنا بيانات مقيمة بالدولار الأمريكي خاصة تلك المأخوذة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و صندوق النقد العربي. و لقد تمت معالجة هذا المشكل بتحويل البيانات المتوفرة بالدينار الجزائرية إلى الدولار الأمريكي من خلال استخدام أسعار الصرف السنوية للدينار مقابل الدولار، و لم تتم بتحويل البيانات من الدولار إلى الدينار لأن معظم البيانات التي تحصلنا عليها كانت بالدولار، و عدد قليل فقط من البيانات التي كانت مقيمة بالدينار خصوصا البيانات المتعلقة بسنة 2006، كما أن الدولار هو عملة دولية يكون أكثر استقرارا من الدينار و هو ما ينعكس على فعالية البيانات المجموعة خاصة التفسيرية منها. و لقد تم تحويل البيانات المتعلقة بالنموذج المقيمة بالأسعار الجارية إلى بيانات مقيمة بأسعار سنة 1996، و ذلك لتفادي التذبذب في البيانات و يكون هناك تجانس بينها.

الجدول رقم ( 3 - 3 ): البيانات الخاصة بمتغيرات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة ( 2006/1996 ) بالأرقام القياسية

السنة	IDE	PIB	AM	T	TO	RC	TDE	INF
1996	100	100	100	100	100	100	100	100
1997	96.29	102.68	100.99	112.79	95.43	190.64	89.37	29.10
1998	185.55	102.65	99.38	93.6	82.61	191.95	88.68	25.13
1999	187.77	103.61	98.77	101.01	90.97	104.06	87.62	13.4
2000	162.22	116.71	109.62	132.23	116.22	281.22	34.66	1.72
2001	442.96	117.36	108.58	98.45	110.96	424.08	30.91	21.48
2002	409.81	121.42	110.61	103.36	112.26	545.69	30.01	7.2
2003	234.81	144.96	130.03	128.61	115.31	774.97	25.81	13.15
2004	326.66	181.17	159.88	112.82	120.93	1015.11	19.20	18.08
2005	400.37	217.74	189.02	86.16	136.59	1327.03	13.05	8.12
2006	664.81	248.07	211.64	74.74	133.25	1827.62	3.9	11.17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول ( 3 - 2 )

## 3 - 2 - 3 تقدير معلمات النموذج

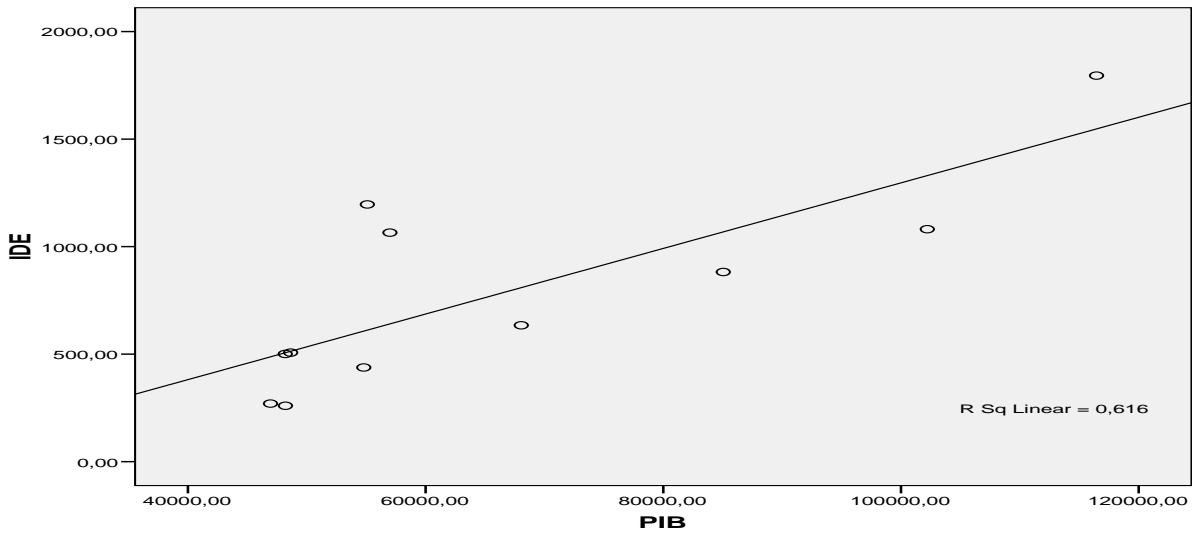
إن اختيار الشكل المناسب للنموذج ما إذا كان خطي أو غير خطي يتوقف على انتشار البيانات المقطعية، و تقدير معلمات النموذج، و سوف نعتمد على البرنامج الإحصائي "SPSS Version15" في عملية تقدير معلمات النموذج و المتكون من معادلة سلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر.

### أولاً: دراسة انتشار بيانات السلسلة التقاطعية لكل من المتغير التابع و كل من المتغيرات التفسيرية على حده

للتأكد من الشكل الرياضي للمعادلة السلوكية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب أن نأخذ فكرة أولية عن انتشار بيانات السلسلة التقاطعية الخاصة بالمتغيرات التفسيرية و علاقتها بالمتغير التابع كما يلي:

#### أ - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتائج المحلي الإجمالي

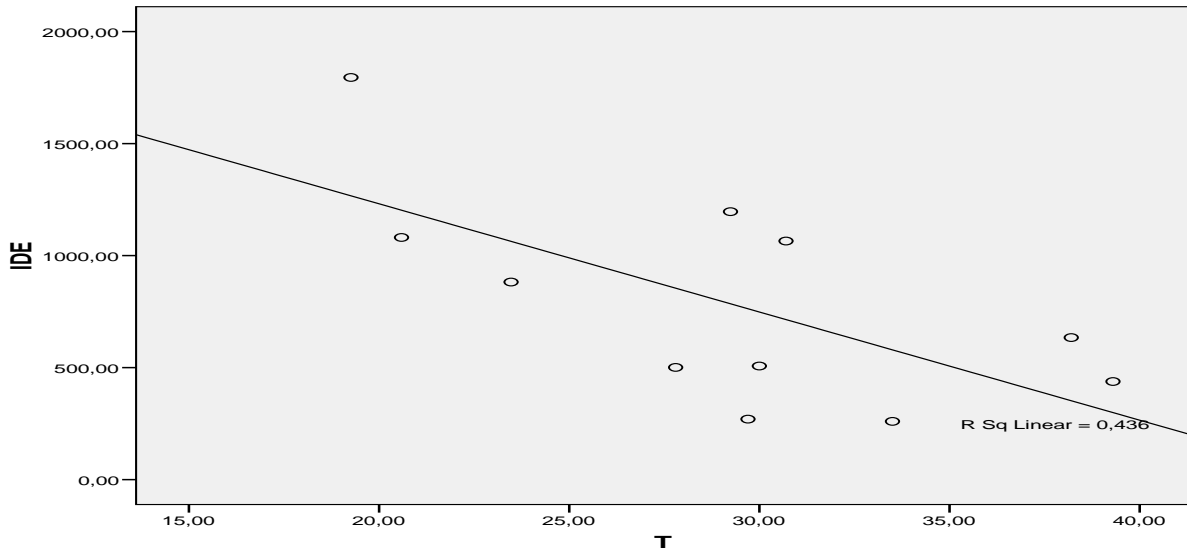
يتضح من الشكل رقم ( 3 - 3 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التصاعدي لانتشار بيانات المتغيرين.



#### الشكل رقم ( 3 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتائج المحلي الإجمالي

#### ب - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الضرائب

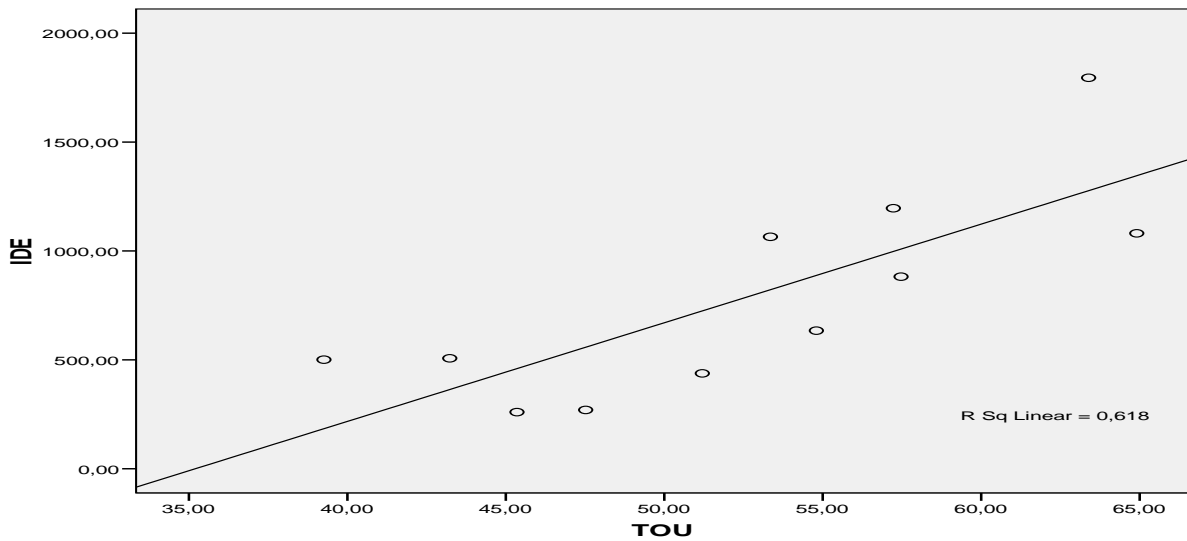
يتضح من الشكل رقم ( 3 - 4 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل الضرائب العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التنازلي لانتشار بيانات المتغيرين.



الشكل رقم ( 4 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الضرائب

**ج - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الانفتاح الاقتصادي**

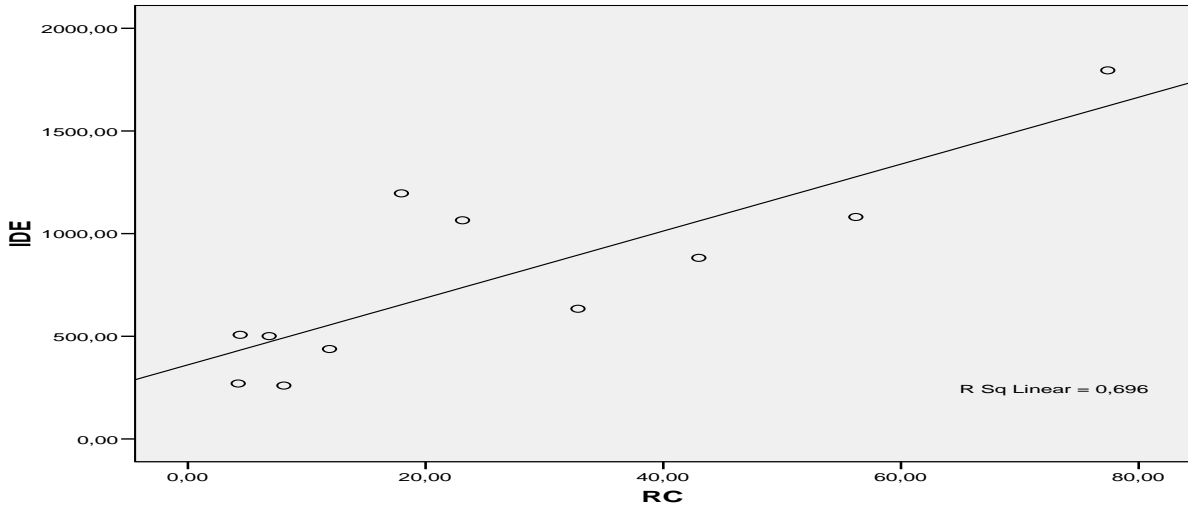
يتضح من الشكل رقم ( 5 - 3 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل الانفتاح الاقتصادي العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التصاعدي لانتشار بيانات المتغيرين.



الشكل رقم ( 5 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الانفتاح الاقتصادي

**د - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر باحتياطي الصرف**

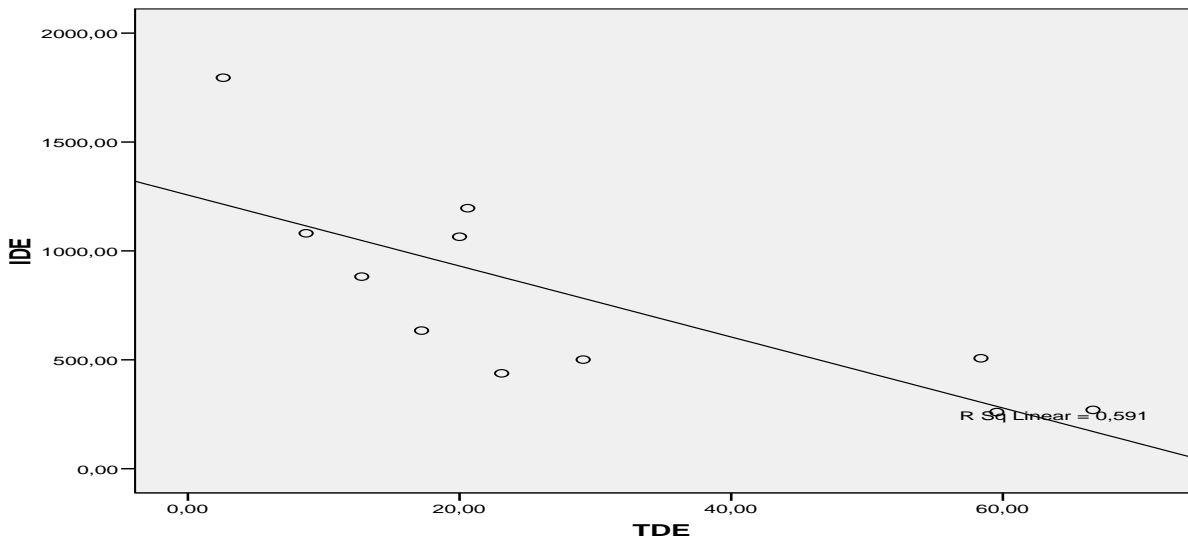
يتضح من الشكل رقم ( 6 - 3 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و احتياطي الصرف العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التصاعدي لانتشار بيانات المتغيرين.



الشكل رقم ( 6 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر باحتياطي الصرف

هـ - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل المديونية الخارجية

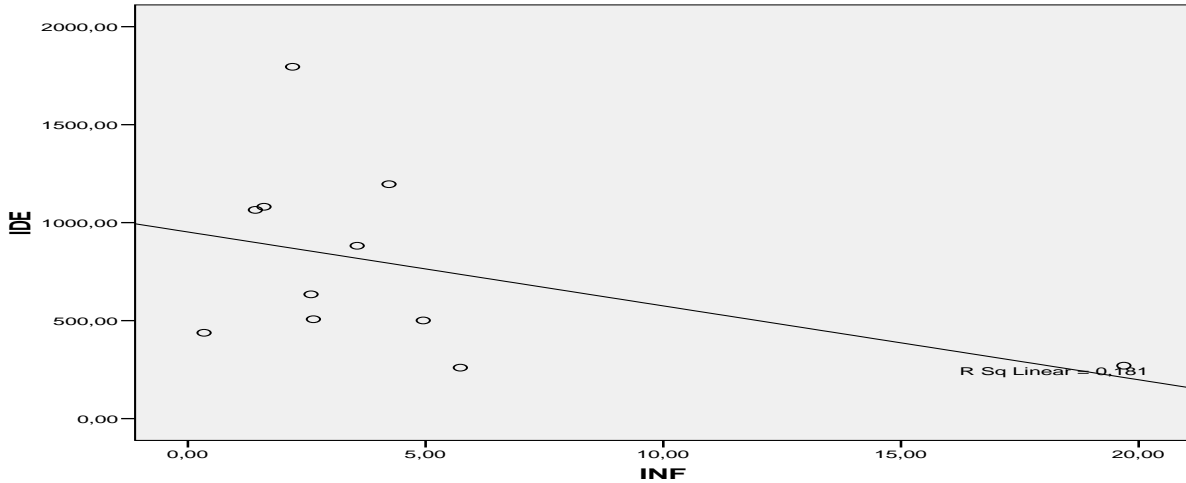
يتضح من الشكل رقم ( 7 - 3 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل المديونية الخارجية العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التنازلي لانتشار بيانات المتغيرين.



الشكل رقم ( 7 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل الدين الخارجي

و - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل التضخم

يتضح من الشكل رقم ( 8 - 3 ) الممثل لشكل انتشار بيانات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم العلاقة الخطية بين المتغيرين، و هو ما يتضح من الشكل التنازلي لانتشار بيانات المتغيرين.



### الشكل رقم ( 8 - 3 ) علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل التضخم

بعد أن قمنا بأخذ فكرة أولية عن شكل الانتشار الذي تأخذه كل المتغيرات التفسيرية مع التغير التابع يتضح أن الشكل الخطي هو الشكل الرياضي الملائم لتحديد نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثانيا: تقدير معاملات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تحديد الشكل الرياضي للنموذج، تأتي مرحلة التقدير، و ذلك باستخدام نفس البرنامج الإحصائي (SPSS)، و باعتماد طريقة الانحدار الخطي المتعدد تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم ( 3 - 4 ).

الجدول رقم ( 4 - 3 ): نتائج تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التعيين	المتغيرات المستقلة								معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	معامل التحديد $R^2$	معامل الارتباط r	اختبار F	اختبار D-W
	الثابت	T	TDE	AM	RC	PIB	TOU	INF					
المعلومات	1656.22	-6.112	-3.410	-9.749	0.325	4.069	-0.748	0.098	0.900	0.970	0.985	13.864	2.454
الانحراف المعياري	440.05	1.656	2.844	27.433	0.311	23.417	4.694	1.320					
اختبار t	<b>3.764</b>	<b>-3.690</b>	<b>-1.199</b>	<b>-0.355</b>	<b>1.043</b>	<b>0.174</b>	<b>-0.167</b>	<b>0.074</b>					
المعلومات	1641.42	-6.155	-3.353	-8.761	0.373	3.135	-0.640	-	0.925	0.970	0.985	6.227	2.478
الانحراف المعياري	340.258	1.374	2.373	20.811	0.228	17.138	3.707	-					
اختبار t	<b>4.824</b>	<b>-4.568</b>	<b>-1.413</b>	<b>-0.421</b>	<b>1.476</b>	<b>0.183</b>	<b>-0.173</b>	-					
المعلومات	1601.98	-6.136	-3.019	-11.009	0.343	4.811	-	-	0.939	0.970	0.985	32.042	2.514
الانحراف المعياري	226.492	1206	1.238	14.578	0.203	12.682	-	-					
اختبار t	<b>7.073</b>	<b>-5.089</b>	<b>-2.439</b>	<b>-0.755</b>	<b>1.694</b>	<b>0.379</b>	-	-					
المعلومات	1587.68	-6.301	-3.329	-5.539	0.387	-	-	-	0.948	0.969	0.984	46.677	2.498
الانحراف المعياري	206.783	1.042	0.861	1.972	0.167	-	-	-					
اختبار t	<b>7.678</b>	<b>-6.050</b>	<b>-3.864</b>	<b>-2.808</b>	<b>2.262</b>	-	-	-					
المعلومات	1414.39	-7.017	-4.682	-1.319	-	-	-	-	0.918	0.942	0.971	38.123	2.767
الانحراف المعياري	242.012	1.250	0.781	0.806	-	-	-	-					
اختبار t	<b>5.844</b>	<b>-5.613</b>	<b>-5.992</b>	<b>-1.637</b>	-	-	-	-					
المعلومات	1053.04	-5.660	-3.628	-	-	-	-	-	0.900	0.920	0.959	46.157	2.085
الانحراف المعياري	109.074	1.029	0.487	-	-	-	-	-					
اختبار t	<b>9.654</b>	<b>-5.499</b>	<b>-7.445</b>	-	-	-	-	-					

### 3 - 3 تقييم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

بعد الانتهاء من تقدير معاملات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، و الحصول على قيم رقمية من خلال استخدام بيانات السلسلة التقاطعية المتعلقة بكل من المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع، تأتي مرحلة تقييم القيم المقدرة لمعاملات النموذج، و ذلك للتأكد مما إذا كانت هذه القيم ذات دلالة من الناحيتين الإحصائية و القياسية و الاقتصادية، و هذا ما سنقوم بإجرائه في هذا الجزء.

#### 3 - 3 - 1 المعايير الإحصائية

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى معنوية معاملات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة في الجزء السابق، و تبعا للدراسة النظرية فهناك مجموعة من الاختبارات التي يتعين علينا القيام بها لقبول المعاملات المقدرة إحصائيا و من هذه الاختبارات نجد:

#### 3 - 3 - 1 - 1 اختبار ستودنت t

لقد تم تقدير 6 معادلات لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر تغطي فترة الدراسة، كل معادلة تحوي مجموعة من المتغيرات المفسرة، و سوف نضع تلك المعادلات إلى أول اختبار و هو اختبار ستودنت لتحديد المعادلات المقبولة إحصائيا فيما يلي:

- تبين نتائج التقدير بالنسبة للمعادلة الأولى و التي تم فيها اعتماد جميع المتغيرات التفسيرية أن قيم  $t$  المحسوبة هي كالتالي:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$	$\beta_3$	$\beta_4$	$\beta_5$	$\beta_6$	$\beta_7$
اختبار t	3.764	-3.690	-1.199	-0.355	1.043	0.174	-0.167	0.074

من جدول توزيع ستودنت نستخرج قيمة  $t$  الجدولية و ذلك بدرجة حرية قدرها 3 و مستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 3.182.

بمقارنة قيمة  $t$  المحسوبة و قيمة  $t$  الجدولية نلاحظ أن المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  هي معاملات تختلف قيمها عن الصفر، أي أن متغير معدل الضرائب هو المتغير الوحيد الذي يملك معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). أما باقي المتغيرات التفسيرية و المعتمدة في النموذج فليس لها معنوية إحصائية و ذلك لقبول فرضية العدم و أن قيم هذه المعلمات تكون:

$$\beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0$$

- في المرحلة الثانية نقوم بحذف المتغير الأقل معنوية إحصائيا و هو متغير معدل التضخم (INF)، لنحصل على النتائج التالية الخاصة بقيم  $t$  المحسوبة:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$	$\beta_3$	$\beta_4$	$\beta_5$	$\beta_6$
اختبار t	4.824	-4.568	-1.413	-0.421	1.476	0.183	-0.173

من جدول توزيع ستيودنت نستخرج قيمة t الجدولية و ذلك بدرجة حرية قدرها 4 و مستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 2.776.

بمقارنة قيمة t المحسوبة و قيمة t الجدولية نلاحظ أن المعلمت  $\beta_0$  و  $\beta_1$  هي معلمت تختلف قيمها عن الصفر، أي أن متغير معدل الضرائب هو المتغير الوحيد الذي يملك معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). أما باقي المتغيرات التفسيرية و المعتمدة في النموذج فليس لها معنوية إحصائية و ذلك لقبول فرضية العدم و أن قيم هذه المعلمت تكون:

$$\beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$$

- في المرحلة الثالثة نقوم بحذف المتغير الأقل معنوية إحصائيا و هو متغير معدل الانفتاح الاقتصادي (TOU) و منه نحصل على النتائج التالية الخاصة بقيم t المحسوبة:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$	$\beta_3$	$\beta_4$	$\beta_5$
اختبار t	7.073	-5.089	-2.439	-0.755	1.694	0.379

من جدول توزيع ستيودنت نستخرج قيمة t الجدولية و ذلك بدرجة حرية قدرها 5 و مستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 2.571.

بمقارنة قيمة t المحسوبة و قيمة t الجدولية نلاحظ أن المعلمت  $\beta_0$  و  $\beta_1$  هي معلمت تختلف قيمها عن الصفر، أي أن متغير معدل الضرائب هو المتغير الوحيد الذي يملك معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). أما باقي المتغيرات التفسيرية و المعتمدة في النموذج فليس لها معنوية إحصائية و ذلك لقبول فرضية العدم و أن قيم هذه المعلمت تكون:

$$\beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

- في المرحلة الرابعة نقوم بحذف المتغير الأقل معنوية إحصائيا و هو متغير الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و منه نحصل على النتائج التالية الخاصة بقيم t المحسوبة:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$	$\beta_3$	$\beta_4$
اختبار t	7.678	-6.050	-3.864	-2.808	2.262

من جدول توزيع ستيودنت نستخرج قيمة  $t$  الجدولية وذلك بدرجة حرية قدرها 6 ومستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 2.447.

بمقارنة قيمة  $t$  المحسوبة و قيمة  $t$  الجدولية نلاحظ أن المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  و  $\beta_2$  و  $\beta_3$  هي معلمات تختلف قيمها عن الصفر، أي أن كل من متغير معدل الضرائب و معدل المديونية و متوسط الدخل الفردي هي متغيرات تملك معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). أما المتغير التفسيري المتبقي و هو احتياطي الصرف فليس له معنوية إحصائية و ذلك لقبول فرضية العدم و أن قيم هذه المعلمات تكون:

$$\beta_4 = 0$$

- في المرحلة الخامسة نقوم بحذف المتغير الغير معنوي إحصائيا و هو متغير احتياطي الصرف (RC) ومنه نحصل على النتائج التالية الخاصة بقيم  $t$  المحسوبة:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$	$\beta_3$
اختبار $t$	5.844	-5.613	-5.992	-1.637

من جدول توزيع ستيودنت نستخرج قيمة  $t$  الجدولية و ذلك بدرجة حرية قدرها 7 ومستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 2.365.

بمقارنة قيمة  $t$  المحسوبة و قيمة  $t$  الجدولية نلاحظ أن المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  و  $\beta_2$  هي معلمات تختلف قيمها عن الصفر، أي أن كل من متغير معدل الضرائب و معدل المديونية هما المتغيران الذين يملكان معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996). أما المتغير التفسيري الوحيد المتبقي وهو متوسط الدخل الفردي فليس له معنوية إحصائية و ذلك لقبول فرضية العدم و أن قيم هذه المعلمات تكون:

$$\beta_3 = 0$$

- في المرحلة السادسة نقوم بحذف المتغير الغير معنوي إحصائيا و هو متغير متوسط الدخل الفردي (AM) ومنه نحصل على النتائج التالية الخاصة بقيم  $t$  المحسوبة:

قيم $\beta$	$\beta_0$	$\beta_1$	$\beta_2$
اختبار $t$	9.654	-5.499	-7.445

من جدول توزيع ستيودنت نستخرج قيمة  $t$  الجدولية وذلك بدرجة حرية قدرها 8 و مستوى معنوية قدره 5%، و التي تساوي 2.306.

بمقارنة قيمة  $t$  المحسوبة و قيمة  $t$  الجدولية نلاحظ أن المعلمات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  و  $\beta_2$  هي معلمات تختلف قيمها عن الصفر، أي أن كل من متغير معدل الضرائب و معدل المديونية هما المتغيران الذين يملكان معنوية إحصائية بمستوى ثقة قدره 95% في تفسير سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006/1996).

### 3 - 1 - 2 اختبار معامل التحديد المتعدد و الارتباط

يفيد معامل التحديد المتعدد في معرفة مدى الدقة في التقدير، أي معرفة القدر الذي تلعبه المتغيرات المستقلة في تفسير التباين في المتغير التابع، و بما أن المعادلة الوحيدة التي أثبت اختبار ستيودنت معنوية معلماتها هي المعادلة السادسة، و بالتالي فإن قيمة معامل التحديد لها الموضحة في الجدول رقم (3 - 4) تساوي  $R^2 = 0.92$ ، و بالتالي فإن المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من معدل الضرائب و معدل المديونية تفسر ما مقداره 92% من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر و الباقي 8% يعود للخطأ العشوائي.

بالإضافة إلى ذلك فإن قيم معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات تبين مدى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و التي يوضحها الجدول رقم (3 - 5):

جدول رقم (3 - 5): الارتباطات الجزئية لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالمعادلة السادسة

Correlations

TDE	T	IDE		
-,787(**)	-,606(*)	1	Pearson Correlation	IDE
,075	1	-,606(*)	Pearson Correlation	T
1	,075	-,787(**)	Pearson Correlation	TDE

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال الجدول رقم (3 - 5) نلاحظ الارتباط العكسي القوي بين كل من معدل المديونية و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن قيمة معامل الارتباط بينهما يساوي  $r = -0.787$ ، و كذا الارتباط العكسي بين كل من معدل الضرائب و الاستثمار الأجنبي المباشر و لكن أقل قوة حيث يقدر  $r = -0.606$ .

و هذه النتائج تثبت مرة أخرى قوة الدلالة الإحصائية للمعادلة السادسة.

## 3-3-1-3 اختبار فيشر F

يفيد اختبار فيشر في معرفة مدى سلامة الشكل الرياضي للنموذج، حيث يتم رفض فرض عدم القائل بأن كل المعلمات تختلف عن الصفر إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، و يتم قبول الفرض البديل بأن جميع المعلمات المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر.

و بما أن المعادلة الوحيدة التي تم قبولها بعد إجراء اختبار ستودنت هي المعادلة السلوكية السادسة، فإننا نخضع هذه المعادلة لاختبار فيشر لمعرفة مدى صحة الشكل الرياضي الذي تأخذه، أي معرفة مدى صحة الشكل الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بإعداد جدول (ANOVA) التالي:

ANOVA(b)

Sig. مستوى الدلالة	F	Mean Square متوسط مجموع المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات	Model
,000(a)	46,157	140833,425	2	281666,851	Regression الانحدار
		3051,166	8	24409,328	Residual البواقي
			10	306076,179	Total المجموع

a Predictors: (Constant), TDE, T

b Dependent Variable: IDE

- نلاحظ من خلال جدول (ANOVA) أن قيمة F المحسوبة تساوي 46.157.

- حسب الجدول الإحصائي لتوزيع F و بدرجة حرية قدرها 8 و 2، و بمستوى معنوية قدره 1%، فإن قيمة

F الجدولية تساوي 8.65.

- عند المقارنة نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية، و بالتالي نرفض فرض عدم و نقبل الفرض البديل بأن المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر و ذلك بمستوى ثقة قدرها 99%، و هو ما يؤكد سلامة الشكل الرياضي الخطي لنموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

ما يمكن استنتاجه من خلال تطبيق المعايير الإحصائية لتقييم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2006/1996) أن المعادلة المعنوية إحصائيا و بمستوى ثقة قدره 95% هي المعادلة السادسة و التي تكتب بالشكل:

$$\hat{IDE}_t = 1053.04 - 5.66T_t - 3.628TDE_t$$

(9.654)      (-5.499)      (-7.445)

حيث أن القيم بين القوسين تمثل إحصائية ستودنت t.

### 3 - 3 - 2 المعايير القياسية

تهدف المعايير القياسية إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى المستعملة في تقدير معلمات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر، من أنها منطبقة في الواقع العملي، فإذا كانت هذه الافتراضات موجودة في الواقع فهذا يكسب المعلمة المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز و الخطية، أم إذا كان عكس ذلك فأما تفقد هذه الصفات مما يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس درجة الثقة في المعلمة المقدرة، و لهذا يطلق على المعايير القياسية اختبارات الدرجة الثانية.

و سنقوم في هذا الجزء بالتأكد فيما إذا كان نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم اعتماده بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لا يعاني من المشاكل القياسية.

### 3 - 3 - 2 - 1 اختبار الارتباط الذاتي Autocorrection

يعتبر اختبار دارين-واتسون DUBIN-WATSON من أهم الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، و بالتالي التأكد من سلامة المعادلة من هذا المشكل، إلا أنه وكما تمت الإشارة إليه يشترط أن يكون حجم العينة أكبر من أو يساوي 15، و ما دامت الدراسة تغطي فترة 11 سنة فقط، يتعين علينا أخذ قيم أصغر عينة و هي 15 مشاهدة في عملية الاختبار.

يقوم اختبار دارين-واتسون على المقارنة بين القيمة الجدولية و المحسوبة لهذه الإحصائية كالتالي:

- من الجدول رقم ( 3 - 4 ) نجد أن قيمة  $D-W$  المحسوبة تساوي 2.085.

- من جدول توزيع دارين-واتسون نستخرج قيم  $dU$  و  $dL$  ، التي تساوي كل منها على التوالي 0.95 و 1.75، و هذا لحجم عينة قدرها 15 و معلمتين مقدرتين.

- نقوم بعملية المقارنة كالتالي:

$$D-W \text{ المحسوبة} = 2.085 < dU = 0.95$$

$$D-W \text{ المحسوبة} = 2.085 > 4 - dU = 4 - 1.75 = 2.25$$

- من خلال المقارنة يتضح أن قيمة  $D-W$  المحسوبة تنتمي إلى منطقة القبول، و بالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

من خلال إجراء هذا الاختبار يتبين لنا سلامة المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي.

### 3 - 3 - 2 - 1 اختبار الامتداد الخطي المتعدد Multicollinearity

يشير الامتداد الخطي المتعدد كما تم التعرض له في الجزء الأول من هذا الفصل إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة للنموذج، و لاختبار سلامة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من هذا المشكل نستخدم اختبار كلاين (KLEIN)، حيث أن مشكل الامتداد الخطي المتعدد يكون مطروحا إذا توفر الشرط التالي:

$$R^2_{IDE_t.T_t.TDE_t} \geq R^2$$

و بالعودة إلى الجدول رقم ( 3 - 5 ) الذي يمثل الارتباطات الجزئية بين متغيرات النموذج يمكن حساب الارتباطات الجزئية بين المتغيرات كما يلي:

$$R^2_{IDE_t.T_t} = -0.606 \Rightarrow R^2_{IDE_t.T_t} = 0.367$$

$$R^2_{IDE_t.TDE_t} = -0.787 \Rightarrow R^2_{IDE_t.TDE_t} = 0.619$$

$$R^2_{T_t.TDE_t} = 0.075 \Rightarrow R^2_{T_t.TDE_t} = 0.0056$$

و حيث أن معامل التحديد للنموذج المعتمد للاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح في الجدول (3-4) هو  $R^2=0.92$ . و بالتالي فهو أكبر من جميع الارتباطات الجزئية المحسوبة. بعد إجراء اختبار كلاين يتضح سلامة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد.

### 3 - 2 - 3 - 3 اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity

لاختبار سلامة النموذج المعتمد من مشكلة عدم ثبات التباين نستخدم اختبار كولدفيلد-كوانت، و يتم هذا الاختبار وفق المراحل التالية:

- نقوم ترتيب مشاهدات العينة وفق المتغير التفسيري الأول من الأصغر إلى الأكبر، ثم نحذف المشاهدة الوسطى و نجري عملية الانحدار الخطي المتعدد لكل عينة على حده.

\* بالنسبة للعينة رقم (1): لقد أعطت نتائج التقدير المعادلة التالية:

$$\hat{IDE} = 1006.05 - 5.137T - 3.846TDE$$

و يوضح جدول (ANOVA) مجموع مربعات أخطاء عملية التقدير SSE

ANOVA(b)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
,100(a)	9,012	89763,054	2	179526,107	Regression 1
		9959,983	2	19919,967	Residual
			4	199446,074	Total

a Predictors: (Constant), TDE, T

b Dependent Variable: IDE

\* بالنسبة للعينة رقم (2): لقد أعطت نتائج التقدير المعادلة التالية:

$$\hat{IDE} = 1239.59 - 7.148T - 3.672TDE$$

و يوضح جدول (ANOVA) مجموع مربعات أخطاء عملية التقدير SSE  
ANOVA(b)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
,028(a)	34,657	30566,604	2	61133,207	Regression 1
		881,962	2	1763,924	Residual
			4	62897,131	Total

a Predictors: (Constant), TDE, T

b Dependent Variable: IDE

- نقوم بوضع الفرض الخاص بالاختبار على الصيغة التالية:

$$H_0 : \delta_1^2 = \delta_2^2 = \dots = \delta_n^2$$

$$H_1 : \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \dots \neq \delta_n^2$$

- نقوم بحساب تباين الأخطاء بالنسبة للعينتين الجزئيتين الأولى و الثانية على النحو التالي:

$$\delta_1^2 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - 2} = \frac{19919.967}{5 - 2} = 6639.989$$

$$\delta_2^2 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - 2} = \frac{1736.924}{5 - 2} = 587.66$$

- نقوم بإيجاد قيمة F المحسوبة وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{\delta_2^2}{\delta_1^2} = \frac{587.66}{6639.989} = 0.088$$

- نقوم بإيجاد قيمة F الجدولية وذلك من جدول توزيع فيشر بدرجات حرية قدرها 3 و 3 و مستوى معنوية قدره 5% التي تساوي 9.28.

- بما أن F المحسوبة > F الجدولية فهذا يعني أننا نقبل فرض العدم و نرفض الفرض البديل، و بالتالي نقبل أن هناك ثبات لتباين الأخطاء.

بعد إجراء هذا الاختبار نستنتج خلو نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين.

لقد كشفت اختبارات الدرجة الثانية سلامة نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من جميع المشاكل القياسية.

### 3 - 4 المعايير الاقتصادية

تتحد المعايير الاقتصادية لتقييم معاملات النموذج على قواعد النظرية الاقتصادية، و تتعلق هذه المعايير بحجم و إشارة المعلمات المقدر، و كما تم التطرق إليه في مراحل إعداد النموذج القياسي فإن النظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم و إشارة المعلمة و ذلك بناء على منطق معين، فإذا تم الحصول على قيم للمعلمات المقدر تتنافى و قواعد النظرية الاقتصادية، فإن ذلك سيكون مبررا لرفض تلك المعلمات، حيث يطلق

بعض الاقتصاديين على النماذج التي تأتي معلماتها متنافية و قواعد النظرية الاقتصادية، غير أن هناك معايير إحصائية و قياسية تقبل تلك المعلمات بالنماذج غير المتجانسة، و هذه الحالات تلاحظ بكثرة في اقتصاديات الدول النامية.

و يتكون نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر للجزائر من معادلة سلوكية واحدة، و هي تبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (IDE) يفسر بكل من معدل الضرائب (T) و معدل المديونية الخارجية (TDE)، و إن إشارات معلمات المعادلة تتناسب و قواعد النظرية الاقتصادية، حيث أن معلمة كل من معدل الضرائب و معدل المديونية الخارجية ذات إشارة سالبة و هي تعبر عن التأثير العكسي لمعدل الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك جاءت قيمة العنصر الثابت بإشارة موجبة و هو يمثل مجموعة العوامل الكيفية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر، مثل العوامل السياسية و الأمنية، بالإضافة إلى البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، كل هذه العوامل تظهر تأثير ايجابي على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. و في نهاية هذا الفصل نقدم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر في الجزائر و هذا خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2006، كما يلي:

$$\hat{IDE}_t = 1053.04 - 5.66T_t - 3.628TDE_t$$

(t)                      (9.654)      (-5.499)      (-7.445)

## خاتمة

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول إلى أن الاهتمام الواضح الذي أبداه مختلف المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة و التفسير. و على الرغم من الاختلاف الواضح بين دراسات جميع هؤلاء فيما يتعلق بتسميته و ماهيته، إلا أنه حالياً يكاد جميع الخبراء و المختصين يتفقون على أنه ليس فقط حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى يختلف تماما عن استثمار المحفظة، و أن الحدود الفاصلة بينهما هو معيار " الملكية و الرقابة " و أن قيامه من خلال التجسيد و الاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف التي يراد تحقيقها من وراءه و المحسوبة على طرفيه سواء كانت الشركات الأجنبية أو الدول المضيفة له.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة، هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية، و إن له آثار على المستويات المختلفة للدول التي تستقطبها مثل العمالة، ميزان المدفوعات، الإنتاجية... الخ، و بحكم أنها سلبية و إيجابية فقد شكلت جدلا حادا خلال عقود من الزمن مما تسببت في تسجيل تعارض المواقف بشأنه.

و لا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية اتجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية و التي تجلت في عمومها في الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية... الخ، و في عامل فحوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة، و عوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي و العمل على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي تولد وعي لديها بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية و كذلك تنويع مصادر الدخل، فتساقبت نحو تغيير موقفها المتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر و إفساح المجال أكثر أمامه.

و من خلال القراءة الواضحة للمناخ الاستثماري بالجزائر بكل أجزائه المختلفة، تم استخلاص أن هذا المناخ مازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة و أن الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية، و ينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها، و بإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.

### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، و أن الفكر الاقتصادي أولى له أهمية بالغة في تفسيره بحكم أنه وسيلة لانتشار و توسع الشركات عابرة القارات.

نؤكد صحة هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من البحث، بحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، نالت الكثير من الدراسة، و يختلف عن الأشكال الأخرى من الاستثمار الأجنبي، و هو الأداة الرئيسية التي يتجسد فيها نشاط الشركات عابرة القارات.

**الفرضية الثانية:** يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر علي تحسين الأداء و تطوير الكفاءات الإنتاجية للدولة المضيفة. نؤكد صحة هذه الفرضية و هذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول من البحث، حيث أن للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الآثار الإيجابية على الدول المضيفة على غرار دوره في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمالة، تحسين ميزان المدفوعات... الخ.

**الفرضية الثالثة:** إن المناخ الاستثماري في الجزائر متنوع و خصب و جذاب لكل المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، لكن يحتاج مقومات لتفعيله.

نؤكد صحة هذه الفرضية و هذا ما تم إثباته من خلال الفصل الثاني من البحث، حيث أن المناخ الاستثماري في الجزائر يتوفر على كافة الموارد البشرية، المادية و التنظيمية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن يتطلب المزيد من الجهود الترويجية لجذبه.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المحلية، و الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال النموذج الكمي المعتمد في البحث نرفض هذا الفرض، و نقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المحلية، و الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرضية الخامسة:** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو متغير غير متجانس مع المتغيرات الاقتصادية المحلية. من خلال النموذج الكمي المعتمد في البحث نرفض هذا الفرض، و نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو متغير متجانس مع المتغيرات الاقتصادية المحلية.

### نتائج البحث:

لقد تمكن البحث من الإجابة على الإشكالية القائمة و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مبني على البيانات الفعلية للفترة 2006/1996، و تم التعرف على المتغيرات الاقتصادية المحلية التي كان لها الأثر في تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، و فيما يلي عرض لهذه المحددات:

أ - **معدل الضرائب ( T ):** إن الدراسة القياسية التي أجريت أثبتت أن معدل الضرائب و المتمثل في نسبة الحماية البتولية و الحماية العادية على الناتج المحلي الإجمالي ذو تأثير معنوي على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

ب - **معدل المديونية الخارجية ( TDE )**: كذلك أثبتت الدراسة القياسية أن معدل المديونية الخارجية والممثل في نسبة المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ذو تأثير معنوي على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

ج - **العنصر الثابت**: تظهر نتائج تقدير النموذج القياسي أن تأثير العوامل الثابتة على الاستثمار الأجنبي المباشر قوي و موجب خلال فترة الدراسة، و نستنتج من ذلك أن العوامل الكيفية التي يشملها هذا العنصر على غرار البنية التحتية، الوضع السياسي، التشريعات المتعلقة بالاستثمار... الخ، لها تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر.

### توصيات البحث:

من خلال هذا البحث نجد أن مناخ الاستثمار في الجزائر متنوع و خصب لكن يحتاج إلى مقومات لتفعيله خاصة في الجوانب التالية:

- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، و تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة.
- إعادة تأهيل المؤسسات العمومية، خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، و هذا لخلق نسيج من المؤسسات قادرة على مشاركة الطرف الأجنبي.
- العمل على تخفيض أو المحافظة على معدلات منخفضة للضرائب، مع تبسيط الإدارة الضريبية.
- المحافظة على معدلات منخفضة من المديونية الخارجية.
- تنشيط السوق المالية بهدف تنوع مصادر التمويل للمستثمرين الأجانب.
- تطوير التكنولوجيا المحلية، و وضع حوافز لتشجيع التطوير التكنولوجي.
- إعداد خريطة استثمارية شاملة و واقعية لجميع الفرص الاستثمارية الموجودة في الجزائر.
- تفعيل و زيادة دور وكالة الاستثمار في الجزائر في خدمة المستثمر من خلال وجود نظم موحدة يجري من خلالها تقديم الخدمة لكافة المستثمرين.
- زيادة انجاز المرافق التي تمثل البنية التحتية للاستثمار كالطرق السريعة، المطارات، الموانئ... الخ.
- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار و جعلها تتميز بأكثر شفافية و وضوح و ملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، و تكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، و دفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود و العمل من أجل تقديم معلومات دقيقة و شاملة حول اقتصادها و قطاعاتها المختلفة و الفرص الاستثمارية فيها.
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد و الرشوة و احترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، و من ثم الحرص على الاستقرار السياسي و الأمني.

## قائمة المراجع

أولاً: الكتب

باللغة العربية:

- 1 - أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.
- 2 - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 3 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 4 - جمال فروخي، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 5 - حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق، دار زهران للنشر، الأردن.
- 6 - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007.
- 7 - دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 8 - رجال السعدي، بحوث العمليات، دار رجزو، قسنطينة، 2004.
- 9 - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 10 - شفيق العتوم، فتحي العاروري، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
- 11 - طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 1997.
- 12 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الشعاع الدولية، 2001.
- 13 - عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
- 14 - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 15 - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.
- 16 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 17 - عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1996.
- 18 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 19 - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 68.
- 20 - عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 21 - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 22 - كمال عليوش قروب، قانون الاستثمارات في الجزائر، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 23 - محمد بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- 24 - محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 25 - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005.
- 26 - محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة، دار الحامد، الأردن، 2006.
- 27 - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 28 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.
- 29 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 30 - وليد إسماعيل السيفو، و آخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

#### باللغة الأجنبية:

- 1- Abdellah Boughaba, **Analyse et Evaluation de Projets**, Berti Edition, Paris, 1999.
- 2 - Alain Samuelson, **Economie Internationale Contemporaine**, Office des Publications Universitaire, Alger, 1993 .
- 3 - Bernard Guillochon, Annie Kamecki, **Economie Internationale**, Edition Dunod, Paris, 2006.
- 4 - Charles Albert – Michalet, **la Séduction des Nations ou Comment Attirer les Investissement**, Edition toubkal ,paris, 1999.
- 5 - Denis Tersen, Jean Luc Bricaut, **l' Investissement International**, Armand Colin, Paris, 1996.
- 6 - Patrrick Epingard, **Investir Face aux Enjeux Technologiques et Informationnels**, Edition Ellipes, 1991.
- 7 - Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, **Economie**, Edition Economica, Paris, 2000
- 8 - Nor Eddine Benfreha, **les Multinationales et la Mondialisation Enjeux et Perspectives pour l'Algérie**, Editions Dahlab, Alger, 1999.

#### ثانيا: رسائل و أطروحات جامعية

#### باللغة العربية:

- 1 - العربي غويني، واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- 2 - سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
- 3 - سمير يجياوي، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
- 4 - عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار و أدوات مراقبتها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2007.
- 5 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
- 6 - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004/2003.

7 - محمد بن عزوز ، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.  
باللغة الأجنبية:

1 -Nabil Khouri, Les determinants de l'investissement direct étranger, mémoire de magister, Ecole Supérieure de Commerce, Algerie,2003.

2 - Noomen Lahimer, - Les Facteurs déterminants de la Délocalisation : Etude comparative entre l'Asie et l'Afrique, mémoire majeur DEA,université paris, 2003.

ثالثا: مجلات، دوريات و تقارير

باللغة العربية:

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت ، سبتمبر 2002.

2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، سبتمبر 2005.

3 - الجزائر تتخلص من شبح الديون الخارجية، المجلة الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، أبريل 2007.

4 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الترويج في الدول العربية محاولة لتقييم التجربة، 1993.

5 - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2004، الجزائر، أبريل 2004.

6 - اندرمنت سين، جيل وهومي خاراس، العودة إلى الطريق السريع، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 2007.

7 - إيهان كوزي، و آخرون، العولمة المالية: فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، العدد1، مارس 2007،

8 - براكاشي لونجاني، ساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل و التنمية، العدد2، جوان 2001.

9 - بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، جوان 2006.

10 - بيدرو بو، الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات، مجلة التمويل و التنمية، العدد1، مارس 2000.

11 - جريدة النصر، الصادرة في 30 جانفي 2008، العدد 12434.

12 - خوزيه أنجل جوريا، المكسيك: التطورات الأخيرة، مجلة التمويل و التنمية، العدد1، مارس 2000.

13 - صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3 جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

14 - طارق نوير، تقييم جودة الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

15 - عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة الشلف، جوان 2006.

16 - لي كوي، تنامي اعتماد الصين على الخارج، مجلة التمويل و التنمية، العدد3، سبتمبر 2007.

17 - ماري أميتي، كارولين فرويند، ازدهار صادرات الصين، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، سبتمبر 2007.

18 - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006.

19 - محمد مسعود خليفة، خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

20 - محمد وهيب جمال، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

21 - مكيد علي، تحليل واقع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي و الإسلامي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

22 - يعقوب على جانفي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

23 - يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 5 جامعة سطيف، 2005.

باللغة الأجنبية:

1 - El Watan Economie, Du 4 au 10 juin 2007. N107.

2 - El Watan Economie, Du 23 au 29 juillet 2007, N 114.

3 - Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance. Algerie, 2005.

رابعاً: قوانين، مراسيم و تشريعات

1 - المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقع في الجزائر، بتاريخ 23 يوليو 1990، الجريدة الرسمية، عدد 06، الموافق لـ 6 فبراير 1991.

2 - المرسوم الرئاسي رقم 91-346 مؤرخ في 05/10/1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم في الجزائر وإيطاليا، حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار الموقع بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، الجريدة الرسمية عدد 46، المؤرخة في 06/10/1991.

3 - المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 13 فبراير 1993، الجريدة الرسمية العدد 01، المؤرخة في 2 يناير 1994.

4 - المرسوم الرئاسي رقم 94-328 المؤرخ في 22 أكتوبر 1994، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا. الموقع بالجزائر في 28 يونيو 1994 والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 69، المؤرخة في 26 أكتوبر 1994.

5 - المرسوم الرئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وإسبانيا المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع في مدريد يوم 23 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية عدد 23، 1995.

6 - أمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 - 01، المؤرخة في 22 أوت 2001.

7 - أمر رقم 08/06، مؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 19 جويلية 2006.

8 - قانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

9 - مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64-93 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.

- 10 - مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17/10/1990 المتضمن المصادقة على اتفاق تشجيع الاستثمارات الموقع عليه في واشنطن يوم 22 يونيو 1990 بين الجزائر وأمريكا، الجريدة الرسمية العدد 45، 1990.
- 11 - مرسوم رئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 05/10/1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي للكسومبورغي، المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 أبريل 1991، الجريدة الرسمية، العدد 46، 1991.

#### خامسا: مداخلات

- 1 - تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، في مداخلات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22/23 أبريل 2003، جامعة البليدة.
- 2 - ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، في مداخلات المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، ليبيا، 2006.
- 3 - سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الأقطار النامية، في مداخلات الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14 - 15 نوفمبر 2005.
- 4 - شام عبد الوهاب، فريد كورتل، واقع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، في مداخلات المؤتمر العلمي الخامس حول الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 27-29 نوفمبر 2006.
- 5 - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، في مداخلات، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أبريل 2003.
- 6 - يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر، في مداخلات الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، 29 - 30 ديسمبر 2004.

#### سادسا: مواقع على شبكة الأنترنت

##### باللغة العربية:

- 1 - الجزائر تشارك في منتدى دولي حول الاستثمارات بالدول النامية، الموقع:  
<http://www.al-fadjr.com/ar/economie/67469.htm>
- 2 - الجزائر: أرض الفرص الإستثمارية المجهولة، الموقع  
<http://www.nufooz.com/ar/2007/04/23/nufoozcom2007seralg23.html>
- 3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2002، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 4 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2003، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 5 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2004، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 6 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 7 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006، الموقع: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)
- 8 - النظرية الكينزية، الموقع: <http://www.arab-ency.com/index>
- 9 - تقرير الاستثمار العالمي 2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، الموقع :  
[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2002overview_ar.pdf)

- 10 - تقرير الاستثمار العالمي 2004، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، الموقع  
[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2004overview_ar.pdf) :
- 11 - تقرير الاستثمار العالمي 2005، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، الموقع  
[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2005overview_ar.pdf) :
- 12 - تقرير الاستثمار العالمي 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، الموقع :  
[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2006overview_ar.pdf)
- 13 - تقرير الاستثمار العالمي 2007، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( UNCTAD )، نيويورك و جناف، الموقع :  
[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_ar.pdf)
- 14 - دليل الاستثمار في الجزائر، الموقع [www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf](http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Investirar.pdf)
- 15 - عيسى محمد الغزالي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، جويلية 2004، الموقع:  
<http://www.arab-api.org/develop>
- 16 - ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، سبتمبر 2005، الموقع:  
<http://www.ulum.nl/jandoomag.htm>
- 17 - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الموقع: <http://www.mesrs.dz/text>
- 18 - وزارة الخارجية الجزائرية: المنتدى العربي الثالث للاستثمار في الجزائر، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/01/16/1964768](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/01/16/1964768)
- 19 - وزارة الخارجية الجزائرية: رجال أعمال أمريكيون يبدون اهتماما خاصا بالاستثمار في القطاع الصناعي الجزائري، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/04/07/7458812](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/04/07/7458812)
- 19 - وزارة الخارجية الجزائرية: مائة مؤسسة عمومية مبرمجة للخصوصية خلال السادس الأول 2008، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/01/20/7696121](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/01/20/7696121)
- 20 - وزارة الخارجية الجزائرية: مشاركة جزائرية في معرض القاهرة، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/03/19/4815717](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/03/19/4815717)
- 21 - وزارة الخارجية الجزائرية: ندوة حول الاستثمارات في مجالي النقل و المنشآت في الجزائر، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/03/29/5618296](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/03/29/5618296)
- 22 - وزارة الخارجية الجزائرية، احتياطات الصرف الجزائرية تبلغ 110 مليار دولار، الموقع:  
[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=08/04/12/1624237](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/04/12/1624237)
- 23 - وفد جزائري في بلجيكا لبحث فرص الاستثمار، الموقع: <http://www.al-vefagh.com>
- باللغة الأجنبية:

1 - Arnaud Thauvron, le Choix d'Investissement, site d'Internet:

[http://www.numilog.com/fiche\\_livre.asp?PID=26658](http://www.numilog.com/fiche_livre.asp?PID=26658).

2 - Patrick Villieu, l'Investissement, site d'Internet: [http://www.numilog.com/package\\_pdf](http://www.numilog.com/package_pdf).

3 - World investment report 2007, unctad, New York and Geneva, p 22, site d'internet,

[http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview\\_en.pdf](http://www.unctad.org/ar/docs/wir2007overview_en.pdf)

## الملحق رقم ( 1 )

استعراض عام

13

الجدول ٥- أول عشرين زوجاً (بلد المنشأ والبلد المضيف) من  
الاقتضادات الشريكة في الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبة  
حسب الرصيد من الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الشريك  
المضيف: السنوات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥  
(تعميلات الدولارات)

الرتبة	اقتصاد المنشأ	الاقتصاد المضيف	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
١	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	٤٤	١١٦	٢٨٢
٢	هونغ كونغ، الصين	الصين		١٢٠	٢٤٢
٣	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	٤٨	٨٥	٢٣٤
٤	اليابان	الولايات المتحدة	١٩	١٠٥	١٩٠
٥	ألمانيا	الولايات المتحدة	١٥	٤٦	١٨٤
٦	الولايات المتحدة	كندا	٤٩	٨٣	١٧٧
٧	هولندا	الولايات المتحدة	٣٧	٦٥	١٧١
٨	الصين	هونغ كونغ، الصين	٠,٣	٢٨	١٦٤
٩	جزر فيرجين البريطانية	هونغ كونغ، الصين		٧٠	١٦٤
١٠	كندا	الولايات المتحدة	١٧	٤٦	١٤٤
١١	فرنسا	الولايات المتحدة	٧	٣٦	١٤٣
١٢	سويسرا	الولايات المتحدة	١١	٢٧	١٢٢
١٣	لكسمبرغ	الولايات المتحدة	٠,٣	٦	١١٧
١٤	هولندا	ألمانيا	٥	٣٤	١١١
١٥	هولندا	فرنسا	١٠	٣١	١٠٢
١٦	المملكة المتحدة	فرنسا	٩	٢٦	٩٦
١٧	هولندا	المملكة المتحدة	١٧	٢٧	٩٣
١٨	ألمانيا	المملكة المتحدة	٣	١٤	٨٦
١٩	الولايات المتحدة	هولندا	٨	٢٥	٨٤
٢٠	فرنسا	المملكة المتحدة	٥	١٣	٨٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية، والصناعات  
الاستخراجية، والتنمية، الجدول أولاً-٩.

## الملحق رقم ( 2 )

عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود من جانب الصناديق الاستثمارية الجماعية 1987-2005

( عدد الصفقات و القيمة )

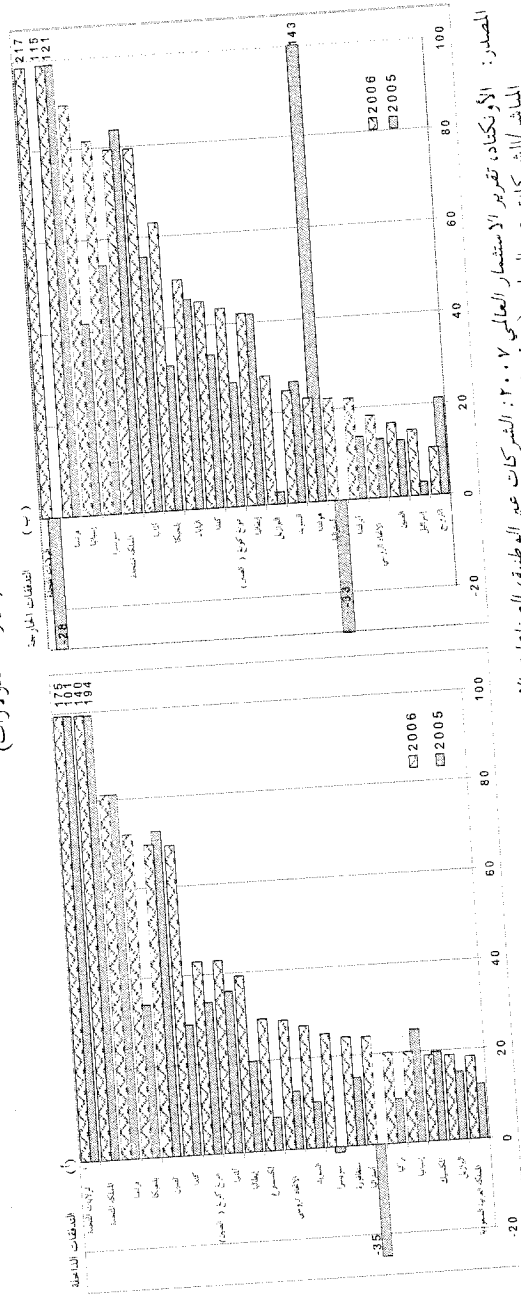
عدد الصفقات		القيمة		السنة
العدد	الحصة في المجموع %	مليارات الدولارات	الحصة في المجموع %	
43	5.0	4.6	6.1	1987
59	4.0	5.2	4.5	1988
105	4.8	8.2	5.9	1989
149	6.0	22.1	14.7	1990
225	7.9	10.7	13.2	1991
240	8.8	16.8	21.3	1992
253	8.9	11.7	14.1	1993
330	9.4	12.2	9.6	1994
362	8.5	13.9	7.5	1995
390	8.5	32.4	14.3	1996
415	8.3	37.0	12.1	1997
393	7.0	46.9	8.8	1998
567	8.1	52.7	6.9	1999
626	8.1	58.1	5.1	2000
545	9.0	71.4	12.0	2001
478	10.6	43.8	11.8	2002
649	14.2	52.5	17.7	2003
771	10.1	77.4	20.3	2004
889	14.5	134.6	18.8	2005

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية و الانتقالية، الجدول أولاً - 6.

# الملحق رقم (3)

استعراض عام

الشكل ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، أكبر ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (١)  
(مليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية، الصناعات الاستثمارية والتنموية، الجدول باء-١ بالرفق وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية (www.unctad.org/fdistatistics).

(١) الترتيب حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦.

## الملحق رقم ( 4 )

Annex table A.I.9. Estimated world inward FDI stock, by sector and industry, 1990 and 2005  
(Millions of dollars)

Sector/industry	1990			2005			
	Developed economies	Developing economies	World	Developed economies	Developing economies	South- East Europe and CIS	World
<b>Primary</b>	139 013	27 847	166 860	551 202	201 559	37 717	790 478
Agriculture, hunting, forestry and fishing	3 180	4 194	7 374	8 341	8 707	1 231	18 279
Mining, quarrying and petroleum	135 833	21 792	157 625	539 421	179 259	36 486	755 166
Unspecified primary	-	1 861	1 861	3 440	13 593	-	17 033
<b>Manufacturing</b>	584 069	144 996	729 065	2 196 968	716 624	61 927	2 975 519
Food, beverages and tobacco	64 173	9 901	74 075	222 375	39 938	10 331	272 644
Textiles, clothing and leather	21 356	5 067	26 424	86 740	13 475	1 217	101 432
Wood and wood products	18 433	4 536	22 968	59 889	17 793	2 952	80 634
Publishing, printing and reproduction of recorded media	13 810	543	14 353	42 963	247	85	43 295
Coke, petroleum products and nuclear fuel	49 995	3 011	53 005	51 283	32 137	7 524	90 944
Chemicals and chemical products	113 790	44 256	158 046	480 966	87 649	3 050	571 665
Rubber and plastic products	11 876	1 758	13 634	42 566	8 733	653	51 951
Non-metallic mineral products	15 484	2 721	18 205	60 633	13 957	3 724	78 315
Metal and metal products	46 159	14 450	60 609	200 067	35 812	19 189	255 068
Machinery and equipment	48 757	9 460	58 218	137 988	27 845	1 979	167 812
Electrical and electronic equipment	65 290	16 727	82 017	195 130	88 023	1 286	284 439
Precision instruments	10 814	457	11 271	74 863	4 037	167	79 067
Motor vehicles and other transport equipment	43 103	7 681	50 784	268 979	38 772	2 698	310 449
Other manufacturing	17 612	2 826	20 438	94 766	14 400	328	109 494
Unspecified secondary	43 416	21 602	65 018	177 762	293 806	6 743	478 310
<b>Services</b>	713 721	155 123	868 844	4 683 574	1 339 703	87 484	6 110 761
Electricity, gas and water	6 505	2 641	9 146	170 537	52 655	3 607	226 798
Construction	15 296	5 047	20 343	58 572	18 961	2 547	80 080
Trade	187 282	24 331	211 614	870 989	182 738	16 779	1 070 507
Hotels and restaurants	19 379	3 764	23 142	69 141	21 592	1 805	92 538
Transport, storage and communications	15 070	12 197	27 267	406 639	131 111	17 669	555 418
Finance	271 612	87 431	359 043	1 515 866	341 036	20 654	1 877 556
Business activities	103 363	14 045	117 407	1 068 893	516 536 <sup>a</sup>	23 320	1 608 749 <sup>a</sup>
Public administration and defence	-	54	54	19 194	321	17	19 532
Education	86	-	86	3 300	91	108	3 499
Health and social services	910	-	910	7 845	749	41	8 635
Community, social and personal service activities	12 233	18	12 251	76 698	6 213	680	83 591
Other services	65 528	3 905	69 432	66 248	36 389	16	102 653
Unspecified tertiary	16 458	1 690	18 148	349 653	31 309	242	381 205
Private buying and selling of property	-	-	-	6 210	-	-	6 210
Unspecified	9 662	4 767	14 429	108 101	48 668	8 230	164 998

Source: UNCTAD.

<sup>a</sup> A considerable share of investment in this industry is in Hong Kong (China), which accounted for 77% of developing economies and 25% of the world total in 2005. Hong Kong (China) data include holding companies.

Note: The world total was extrapolated on the basis of data covering 54 countries in 1990 and 82 countries in 2005, or latest year available. They account for about four-fifths of world inward FDI stock in 1990 and 2005. Only countries for which data for the three main sectors were available were included. The distribution share of each industry of these countries was applied to estimate the world total in each sector and industry. As a result, the sum of the sectors for each group of economies is different from the totals shown in annex table B.2. In the case of some countries where only approval data are available, the actual data were estimated by applying the implementation ratio of realized FDI to approved FDI to the latter (56% in 1994 for Japan, 10% in 1990 and 7% in 1999 for Lao People's Democratic Republic, 72% in 2005 for Malaysia, 44% in 2002 for Mongolia, 39% in 1990 and 35% in 2005 for Myanmar, 41% in 1990 and 35% in 1999 for Nepal, 62% in 1995 for Sri Lanka, 73% in 1990 and 66% in 2005 for Taiwan Province of China). The world total in 1990 includes the countries of South-East Europe and CIS, although data by sector and industry are not available for that region.

## الملحق رقم ( 2 )

عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود من جانب الصناديق الاستثمارية الجماعية 1987-2005

( عدد الصفقات و القيمة )

السنة	العدد	عدد الصفقات		القيمة
		الحصة في المجموع %	مليارات الدولارات	
1987	43	5.0	4.6	6.1
1988	59	4.0	5.2	4.5
1989	105	4.8	8.2	5.9
1990	149	6.0	22.1	14.7
1991	225	7.9	10.7	13.2
1992	240	8.8	16.8	21.3
1993	253	8.9	11.7	14.1
1994	330	9.4	12.2	9.6
1995	362	8.5	13.9	7.5
1996	390	8.5	32.4	14.3
1997	415	8.3	37.0	12.1
1998	393	7.0	46.9	8.8
1999	567	8.1	52.7	6.9
2000	626	8.1	58.1	5.1
2001	545	9.0	71.4	12.0
2002	478	10.6	43.8	11.8
2003	649	14.2	52.5	17.7
2004	771	10.1	77.4	20.3
2005	889	14.5	134.6	18.8

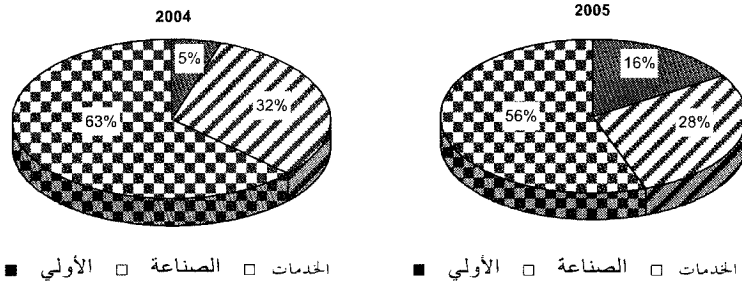
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية و

الانتقالية، الجدول أولاً - 6.

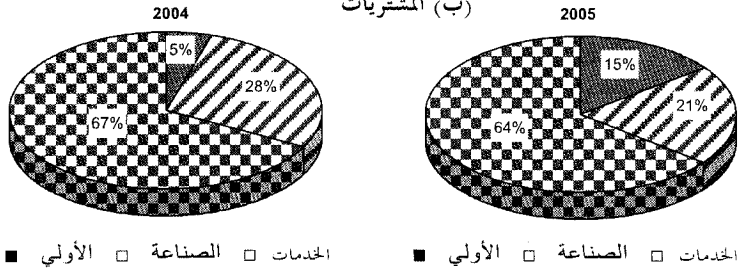
## الملحق رقم ( 5 )

الشكل ٢- عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود حسب القطاع، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

(أ) المبيعات



(ب) المشتريات



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية، الشكل ٤-١.

## الملحق رقم (6)

Annex table A.I.13. The world's top 100 non-financial TNCs, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup>  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy	Industry <sup>a</sup>	Assets		Sales		Employment		TNI <sup>b</sup> (Per cent)		No. of affiliates	II <sup>c</sup>
						Foreign <sup>e</sup>	Total	Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign	Total	Foreign	Total		
1	70	42	General Electric	United States	Electrical & electronic equipment	412 692	673 342	59 815	149 702	155 000	316 000	50.1	1184	1527	77.5
2	8	94	Vodafone Group PLC	United Kingdom	Telecommunications	196 396	220 499	39 497	52 428	51 052	61 672	82.4	77	210	36.7
3	85	72	General Motors	United States	Motor vehicles	175 254	476 078	65 288	192 604	194 000	335 000	42.9	91	158	57.6
4	16	61	British Petroleum Company PLC	United Kingdom	Petroleum expl./ref./distr.	161 174	206 914	200 293	253 621	78 100	96 200	79.4	417	602	69.3
5	29	80	Royal Dutch/Shell Group	United Kingdom, Netherlands	Petroleum expl./ref./distr.	151 324 <sup>g</sup>	219 516	184 047 <sup>h</sup>	306 731	92 000	109 000	71.1	507	964	52.6
6	38	43	ExxonMobil	United States	Petroleum expl./ref./distr.	143 860	208 335	248 402	358 955	52 920	84 000	67.1	256	331	77.3
7	64	95	Toyota Motor Corporation	Japan	Motor vehicles	131 676	244 391	117 721	186 177	107 763	285 977	51.6	141	391	36.1
8	79	56	Ford Motor	United States	Motor vehicles	119 131	269 476	80 325	177 089	160 000 <sup>i</sup>	300 000	47.6	201	285	70.5
9	27	55	Total	France	Petroleum expl./ref./distr.	108 098	125 717	132 960	178 300	64 126	112 877	72.5	401	567	70.7
10	94	36	Électricité de France	France	Electricity, gas and water	91 478	202 431	26 060	63 578	17 801 <sup>j</sup>	161 560	32.4	218	276	79.0
11	73	51	France Télécom	France	Telecommunications	87 186	129 514	25 634	61 071	82 034	203 008	49.9	175	243	72.0
12	51	54	Volkswagen	Germany	Motor vehicles	82 579	157 621	85 896	118 646	165 849	345 214	57.6	199	279	71.3
13	63	74	RWE Group	Germany	Electricity, gas and water	82 569	128 060	23 390	52 081	42 349	85 928	52.9	248	432	57.4
14	53	88	Chevron Corp.	United States	Petroleum expl./ref./distr.	81 225	125 833	99 970	193 641	32 000	59 000	56.8	106	234	46.3
15	77	73	E.ON	Germany	Electricity, gas and water	80 941	149 900	29 148	83 177	45 820	79 947	48.8	367	639	57.4
16	24	52	Suez	France	Electricity, gas and water	78 400	95 085	39 565	51 670	96 741	157 639	73.5	440	613	71.8
17	87	59	Deutsche Telekom AG	Germany	Telecommunications	78 378	151 461	31 659	74 230	75 820	243 695	41.8	266	382	69.6
18	40	47	Siemens AG	Germany	Electrical & electronic equipment	66 854	103 754	64 447	96 002	296 000	461 000	65.3	877	1177	74.5
19	12	70	Honda Motor Company Limited	Japan	Motor vehicles	66 682	89 923	89 791	87 686	126 122	144 785	80.3	141	243	58.0
20	11	17	Hutchison Whampoa	Hong Kong, China	Diversified	61 607	77 018	24 721	31 101	165 590 <sup>k</sup>	200 000	80.8	75	83	90.4
21	67	38	Procter & Gamble	United States	Diversified	60 251	135 695	38 760	68 222	69 835 <sup>l</sup>	138 000	50.6	269	345	78.0
22	47	37	Sanofi-Aventis	France	Pharmaceuticals	58 999 <sup>m</sup>	102 638	18 901 <sup>n</sup>	34 013	68 186	97 181	61.4	142	181	78.5
23	89	77	ConocoPhillips	United States	Petroleum expl./ref./distr.	55 906	106 989	48 568	179 442	15 931	35 591	41.4	68	125	54.4
24	60	32	BMW AG	Germany	Motor vehicles	55 308	88 316	44 404	58 105	25 924 <sup>o</sup>	105 798	54.5	142	175	81.1
25	49	95	Nissan Motor Company Limited	Japan	Motor vehicles	53 747	97 661	59 771	83 440	89 336	183 356	58.5	54	172	31.4
26	95	85	Daimler Chrysler	United States, Germany	Motor vehicles	51 342	238 813	76 981	186 530	103 184	382 724	28.9	286	591	48.4
27	6	8	Nestlé SA	Switzerland	Food & beverages	51 112 <sup>p</sup>	78 602	72 071	73 258	245 777	253 000	86.8	471	502	93.8
28	68	39	Pfizer Inc	United States	Pharmaceuticals	49 809	117 585	24 634	51 298	64 701 <sup>q</sup>	106 000	50.5	81	104	77.9
29	76	55	ENI	Italy	Petroleum expl./ref./distr.	46 804	89 312	50 914	91 820	32 073	72 258	49.0	132	189	69.8
30	57	15	IBM	United States	Electrical & electronic equipment	45 662	105 748	56 183	91 134	195 406	329 373	54.7	380	420	90.5
31	99	65	Telecom Italia Spa	Italy	Telecommunications	45 494 <sup>r</sup>	113 714	7 678	37 261	13 487	85 484	25.5	69	104	66.3
32	93	84	Mitsubishi Corporation	Japan	Wholesale trade	44 672	73 971	41 678	57 965	96 595	173 695	62.6	406	497	81.7
33	45	30	Fiat Spa	Italy	Motor vehicles	44 827	88 558	29 648	168 744	18 322	53 738	34.1	236	484	48.8
34	3	20	Roche Group	Switzerland	Pharmaceuticals	44 564	52 731	28 161	28 564	60 358	68 218	90.5	151	174	86.8
35	100	23	Deutsche Post AG	Germany	Transport and storage	41 847	203 590	27 585	55 537	17 857 <sup>s</sup>	348 642	26.1	705	837	84.2
36	97	28	Wal-Mart Stores	United States	Retail	41 474	138 187	62 719	312 427	500 000	1 800 000	26.0	80	97	82.5
37	90	76	Mitsui & Company Limited	Japan	Wholesale trade	40 335	72 927	15 491 <sup>t</sup>	36 422	8 587	40 983	39.6	242	437	55.4
38	30	97	Anglo American	United Kingdom	Mining & quarrying	39 433 <sup>v</sup>	51 890	19 343 <sup>w</sup>	34 472	155 000 <sup>x</sup>	195 000	70.5	155	504	30.8
39	50	46	Sony Corporation	Japan	Electrical & electronic equipment	38 559	90 230	46 216	66 158	96 900	158 500	57.9	233	310	75.2
40	25	22	Compagnie de Saint-Gobain SA	France	Non-metallic mineral products	36 525	48 321	30 185	43 726	137 837	186 266	72.9	851	1006	84.6

**Annex table A.I.13. The world's top 100 non-financial TNCs, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup> (continued)**  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy		Industry <sup>d</sup>	Assets		Sales		Employment		No. of affiliates		II <sup>e</sup>	
				United States	Other		Foreign <sup>e</sup>	Total	Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign	Total	Foreign	Total		(Per cent)
41	54	14	Hewlett-Packard	United States		Electrical & electronic equipment	36 243	77 317	56 148	86 696	85 962	150 000	56.3	249	275	90.5
42	23	5	GlaxoSmithKline	United Kingdom		Pharmaceuticals	34 659	46 802	36 237	39 436	56 723 <sup>g</sup>	100 728	74.1	125	132	94.7
43	48	91	Carrefour	France		Retail	33 998	54 778	48 471	92 778	301 474	436 474	61.1	187	420	44.5
44	5	49	Philips Electronics	Netherlands		Electrical & electronic equipment	32 926	40 105	36 534	37 854	133 116	159 226	87.4	337	456	73.9
46	58	83	Roche	Switzerland		Pharmaceuticals	32 146	57 732	31 846	32 212	17 365 <sup>h</sup>	90 924	68.9	277	302	91.7
47	55	40	BASF AG	Germany		Petroleum expl./ref./distr.	32 075	54 224	33 309	59 809	47 696	35 909	54.7	63	127	49.6
48	88	24	Altria Group	United States		Chemicals	31 272	50 030	31 938	53 234	35 325	80 945	55.4	360	463	77.8
49	9	34	Lafarge SA	France		Non-metallic mineral products	30 530	107 949	54 951	97 854	81 670 <sup>i</sup>	199 000	41.8	212	252	84.1
50	74	64	Renault SA	France		Motor vehicles	30 158	33 039	16 919	19 888	55 541 <sup>j</sup>	80 146	81.9	338	423	79.9
51	78	87	Endesa	Spain		Electric services	30 075	81 026	34 576	51 482	22 702	14 470 <sup>k</sup>	49.7	135	201	67.2
52	56	48	Bayer AG	Germany		Pharmaceuticals/chemicals	28 394 <sup>l</sup>	65 574	11 149 <sup>m</sup>	22 702	14 470 <sup>n</sup>	27 204	48.5	87	185	47.0
53	71	35	Telefonica SA	Spain		Telecommunications	27 850	43 494	22 414	47 178	147 236	207 641	50.1	197	249	79.1
54	72	50	Vivendi Universal	France		Diversified	27 556	86 667	22 414	47 178	147 236	207 641	50.1	197	249	79.1
55	98	53	Petronas - Petrolim Nasional Bhd	Malaysia		Petroleum expl./ref./distr.	26 930	52 686	9 051	24 265	20 889	34 031	48.9	133	192	69.3
56	52	68	Veolia Environnement SA	France		Water supply	26 350 <sup>o</sup>	73 203	12 995 <sup>p</sup>	44 353	4 016	33 944	25.7	167	234	71.4
57	42	25	Unilever	United Kingdom, Netherlands		Diversified	25 937	43 005	16 179	31 440	164 222	271 153	57.4	520	873	59.6
58	28	99	BAE Systems PLC	United Kingdom, Netherlands		Transport equipment	25 734 <sup>q</sup>	46 637	29 218 <sup>r</sup>	49 407	157 000 <sup>s</sup>	206 000	63.5	171	206	83.0
59	10	18	SabMiller PLC	United Kingdom		Consumer goods/brewers	25 632	34 820	15 429	20 062	65 360	100 100	71.9	80	298	26.8
60	83	79	Marubeni Corporation	Japan		Wholesale trade	23 051 <sup>t</sup>	26 776	12 049 <sup>u</sup>	15 307	42 150 <sup>v</sup>	53 772	81.1	135	150	90.0
61	2	16	Liberty Global Inc	United States		Telecommunications	23 043	39 018	8 068	27 788	12 058 <sup>w</sup>	27 377	44.0	180	341	52.8
62	4	75	WPP Group PLC	United Kingdom		Business services	22 377	23 379	5 016 <sup>x</sup>	5 151	20 855 <sup>y</sup>	21 600	96.5	114	126	90.5
63	15	3	Cemex Sab De CV	Mexico		Non-metallic mineral products	22 199	24 761	8 313	9 784	62 929	70 836	87.8	573	1000	57.3
64	41	29	BHP Billiton Group	Australia		Mining & quarrying	21 793	26 439	12 088	14 961	39 630	52 674	79.5	535	554	96.6
65	21	33	Volvo	Sweden		Motor vehicles	21 548	48 516	28 646	32 153	19 148	33 184	63.7	79	96	82.3
66	96	86	Hitachi Limited	Japan		Electrical & electronic equipment	21 412	32 322	30 270	32 331	54 790	81 860	75.6	266	332	80.1
67	20	1	Inbev SA	Belgium		Consumer goods/brewers	21 219	85 240	24 051	83 763	113 220	355 879	28.5	356	752	47.3
68	65	45	Dow Chemical Company	United States		Chemicals	21 218	27 906	9 834	14 516	64 273 <sup>z</sup>	77 366	75.6	113	115	98.3
69	59	41	United Technologies Corporation	United States		Transport equipment	21 116	45 934	28 783	46 307	19 767 <sup>aa</sup>	42 413	51.6	205	270	75.9
70	19	81	Arnold Kohnflijke	Netherlands		Retail	20 862	45 925	22 074	42 725	148 874	222 200	54.7	365	470	77.7
72	31	82	AES Corporation	United States		Electricity, gas and water	20 685	23 694	43 318	55 415	116 956 <sup>ab</sup>	168 568	78.3	62	118	52.5
73	26	50	McDonald's Corp.	United States		Food & beverages	20 576	29 432	11 086	26 900	26 900	30 000	79.5	63	109	57.8
74	46	31	Coca-Cola Company	United States		Beverages	19 489	29 989	13 505	20 460	328 380	421 000	69.6	68	130	52.3
75	13	12	Alcan Inc.	United Kingdom		Tobacco	19 438 <sup>ac</sup>	29 427	16 404 <sup>ad</sup>	23 104	44 600	55 000	72.7	61	83	73.5
76	1	7	Thomson Corporation	Canada		Metal and metal products	19 207	32 776	10 611	16 978	35 885	55 364	62.0	195	240	81.3
77	32	93	Diageo Plc	Canada		Media	19 182	26 638	17 313	20 320	52 000	63 000	79.9	221	243	90.9
78	80	53	Johnson & Johnson	United Kingdom		Beverages	18 999	19 436	8 403	8 703	39 413 <sup>ae</sup>	40 500	97.2	180	191	94.2
79	34	44	Lvmh Moët-Hennessy Louis Vuitton SA	United States		Pharmaceuticals	18 568	25 296	14 504	17 259	11 816 <sup>af</sup>	22 966	69.6	119	316	37.7
80	37	67	Bertelsmann	France		Luxury goods	18 521	58 025	22 137	50 514	70 560 <sup>ag</sup>	115 600	45.6	171	252	67.9
				Germany		Retail	18 474 <sup>ah</sup>	33 226	14 725	17 323	40 100	59 214	69.4	343	449	76.4
							18 353	27 161	15 663	22 280	56 399	88 516	67.2	386	627	61.6

**Annex table A.I.13. The world's top 100 non-financial TNCs, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup> (concluded)**  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy	Industry <sup>d</sup>	Assets		Sales		Employment		No. of affiliates			
						Foreign <sup>e</sup>	Total	Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign	Total	Foreign	Total	TNI <sup>b</sup> (Per cent)	II <sup>c</sup>
81	62	92	Metro AG	Germany	Retail	18 337	34 072	37 080	69 396	112 291	214 937	53.2	289	740	39.1
82	36	4	Singapore Telecommunications Limited	Singapore	Telecommunications	18 000	20 748	5 556	7 906	8 832 <sup>g</sup>	19 500	67.4	99	104	95.2
83	18	9	CRH PLC	Ireland	Lumber and other building materials dealers	17 950	19 013	16 545	17 995	33 785 <sup>g</sup>	66 486	79.1	596	637	93.6
84	61	66	Thyssenkrupp AG	Germany	Metal and metal products	17 908	42 531	36 598	54 624	96 791	185 932	54.1	413	652	63.3
85	84	78	Matsushita Electric Industrial Company	Japan	Electrical & electronic equipment	17 891	67 747	37 904	78 715	189 531	334 402	43.7	288	541	53.2
86	43	6	Holcim Limited	Switzerland	Non-metallic mineral products	17 649 <sup>h</sup>	28 972	9 371 <sup>h</sup>	14 855	39 443 <sup>g</sup>	59 901	63.3	283	300	94.3
87	81	19	Samsung Electronics	Republic of Korea	Electrical & electronic equipment	17 481	74 834	62 100	79 017	27 664 <sup>i</sup>	80 584	45.4	76	86	88.4
88	22	13	Nokia	Finland	Telecommunications	17 264	26 410	42 169	42 581	33 268	56 896	74.3	108	119	90.8
89	17	57	L'Air Liquide Groupe	France	Chemicals	17 160	19 292	10 181	12 995	25 130	35 900	79.1	222	317	70.0
90	44	2	Mittal Steel Company NV	Netherlands	Metal and metal products	16 962 <sup>h</sup>	31 042	25 744 <sup>h</sup>	28 132	96 088 <sup>h</sup>	224 286	63.0	509	524	97.1
91	7	62	Cadbury Schweppes PLC	United Kingdom	Food & beverages	16 940	18 948	9 874	11 846	51 121	58 581	86.7	149	218	68.3
92	75	11	LG Corp.	Republic of Korea	Electrical & electronic equipment	16 609	50 611	38 419	60 805	40 689	79 000	49.2	42	46	91.3
93	69	25	Abbott Laboratories	United States	Pharmaceuticals	16 475	29 141	9 631	22 338	30 442 <sup>h</sup>	59 735	50.2	125	150	83.3
94	39	90	Telenor ASA	Norway	Telecommunications	16 244	18 348	5 497	10 711	16 700	27 600	66.8	79	177	44.6
95	92	98	Duke Energy Corporation	United States	Electricity, gas and water	15 943	54 723	4 097	16 746	10 961 <sup>i</sup>	20 400	35.8	36	132	27.3
96	66	69	Alcoa	United States	Metal and metal products	15 943	33 696	10 641	26 155	83 700	129 000	51.0	120	202	59.4
97	91	89	Statoil ASA	Norway	Petroleum expl./ref./distr.	15 887	42 624	15 706	60 690	12 516	25 644	37.3	59	132	44.7
98	33	21	Jardine Matheson Holdings Ltd	Hong Kong, China	Diversified	15 770 <sup>h</sup>	18 440	8 420	11 929	57 895	110 000	69.6	91	106	95.8
99	86	100	National Grid Transco	United Kingdom	Energy	15 582	45 103	9 078	16 421	8 422	19 843	42.1	25	120	20.8
100	82	27	Wyeth	United States	Pharmaceuticals	15 550	35 641	8 412	18 756	23 468 <sup>h</sup>	49 732	45.1	81	98	82.7

Source: UNCTAD/Erasmus University database.

<sup>a</sup> All data are based on the companies' annual reports unless otherwise stated. Data on affiliates are based on the Dun and Bradstreet's Who Owns Whom database.

<sup>b</sup> TNI, the Transnationality Index, is calculated as the average of the following three ratios: foreign assets to total assets, foreign sales to total sales and foreign employment to total employment.

<sup>c</sup> II, the 'Internationalization Index', is calculated as the number of foreign affiliates divided by the number of all affiliates. (Note: Affiliates counted in this table refer to only majority-owned affiliates).

<sup>d</sup> Industry classification for companies follows the United States Standard Industrial Classification as used by the United States Securities and Exchange Commission (SEC).

<sup>e</sup> In a number of cases, companies reported only partial foreign assets. In these cases, the ratio of the partial foreign assets to the partial (total) assets was applied to total assets to calculate the total foreign assets. In all cases, the resulting figures were sent for confirmation to the companies.

<sup>f</sup> Foreign sales are based on the origin of the sales, unless otherwise stated.

<sup>g</sup> Data for outside Europe.

<sup>h</sup> Data for outside North America.

<sup>i</sup> Foreign employment data are calculated by applying the share of foreign employment in total employment of the previous year to total employment of 2005.

<sup>j</sup> Foreign employment data are calculated by applying the share of both foreign assets in total assets and foreign sales in total sales to total employment.

<sup>k</sup> Foreign employment data are calculated by applying the average of the shares of foreign employment in total employment of all companies in the same industry (omitting the extremes) to total employment.

<sup>l</sup> Foreign assets data are calculated by applying the share of foreign assets in total assets of the previous year to total assets of 2005.

<sup>m</sup> Total trading transactions were used to estimate foreign sales.

<sup>n</sup> Data for outside Western Europe.

<sup>o</sup> Data for outside Spain and Portugal.

<sup>p</sup> Foreign sales data are calculated by applying the share of foreign sales in total sales of the previous year to total sales of 2005.

<sup>q</sup> Data for outside Other Americas.

<sup>r</sup> Operating investments were used to estimate foreign assets

<sup>s</sup> Data for outside Other Europe.

<sup>t</sup> Data for outside United States and Puerto Rico.

<sup>u</sup> Data for outside Hong Kong and Mainland China.

Note: The list covers non-financial TNCs only. In some companies, foreign investors may hold a minority share of more than 10 per cent.

**Annex table A.I.14. The top 100 non-financial TNCs from developing countries, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup>**  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy	Industry <sup>d</sup>	Assets		Sales		Employment		TNI <sup>e</sup>		No. of affiliates	
						Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign <sup>g</sup>	Total	Foreign	Total	(Per cent)	Total	Foreign	Total
1	19	12	Hutchison Whampoa Limited	Hong Kong, China	Diversified	61 607	77 018	24 721	31 101	165 590 <sup>9</sup>	200 000	80.8	75	83	90.4
2	83	33	Petronas - Petrolim Nasional Bhd	Malaysia	Petroleum expl./ref./distr.	26 350 <sup>h</sup>	73 203	12 995 <sup>i</sup>	44 353	4 016	33 944	25.7	167	234	71.4
3	20	3	Cemex S.A.	Mexico	Non-metallic mineral products	21 793	26 439	12 088	14 961	39 630	52 674	79.5	535	554	96.6
4	30	4	Singlel Ltd.	Singapore	Telecommunications	18 000	20 748	5 556	7 906	8 832 <sup>9</sup>	19 500	67.4	99	104	95.2
5	52	17	Samsung Electronics Co., Ltd.	Republic of Korea	Electrical & electronic equipment	17 481	74 834	62 100	79 017	27 664 <sup>9</sup>	80 549	45.4	76	86	88.4
6	46	10	LG Corp.	Republic of Korea	Electrical & electronic equipment	16 609	50 611	38 419	60 805	40 689	79 000	49.2	42	46	91.3
7	28	18	Jardine Matheson Holdings Ltd <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Diversified	15 770	18 440	8 420	11 929	57 895	110 000	69.6	91	106	85.8
8	90	80	CITIC Group <sup>2</sup>	China	Diversified	14 891	99 059	2 108	8 042	15 915 <sup>9</sup>	93 323 <sup>9</sup>	19.4	13	49	26.5
9	89	21	Hyundai Motor Company	Republic of Korea	Motor vehicles	13 015	64 688	18 676	58 156	5 038 <sup>9</sup>	54 115	20.5	20	24	83.3
10	59	67	Formosa Plastic Group	Taiwan Province of China	Chemicals	12 807	57 910	9 708	37 664	61 626	82 390	40.9	11	30	36.7
11	60	75	China Ocean Shipping (Group) Company <sup>3</sup>	China	Transport and storage	10 557	18 105	8 463	15 227	4 230	69 549	40.2	40	134	29.9
12	84	62	Petróleos de Venezuela	Venezuela	Petroleum expl./ref./distr.	8 534	60 305	32 773	63 736	5 373	49 180	25.5	30	65	46.2
13	98	76	Petroleo Brasileiro S.A. - Petrobras	Brazil	Petroleum expl./ref./distr.	8 290	78 461	3 892	58 403	6 422 <sup>9</sup>	53 933	9.7	30	102	29.4
14	73	79	CLP Holdings	Hong Kong, China	Electricity, gas and water	6 039	13 145	1 289	4 977	1 758	6 059	33.7	3	11	27.3
15	37	51	CapitaLand Limited	Singapore	Real Estate	6 017	10 926	1 984	2 586	7 639 <sup>9</sup>	15 444	60.4	64	119	53.8
16	50	66	América Móvil	Mexico	Telecommunications	5 814	21 340	7 708	16 901	23 521	34 650	46.9	13	32	40.6
17	76	63	China State Construction Engineering Corp. <sup>4</sup>	China	Construction	5 578	13 063	3 400	14 338	26 100	119 000	29.4	40	87	46.0
18	64	88	Companhia Vale do Rio Doce	Brazil	Mining & quarrying	5 545	22 569	11 662	15 113	2 937 <sup>9</sup>	38 828	36.4	6	41	14.6
19	94	96	Oil And Natural Gas Corporation	India	Petroleum and natural gas	5 459	20 641	1 626	16 798	4 122	34 722	16.0	2	37	5.4
20	42	26	Hon Hai Precision Industries	Taiwan Province of China	Electrical & electronic equipment	5 436	13 972	10 577	27 756	178 007 <sup>9</sup>	210 932	53.8	35	44	79.5
21	67	40	Sasol Limited	South Africa	Industrial chemicals	5 368	13 847	5 351	10 947	5 267	30 004	35.1	16	26	61.5
22	99	97	China National Petroleum Corporation <sup>5</sup>	China	Petroleum expl./ref./distr.	5 287 <sup>h</sup>	143 767	6 505 <sup>i</sup>	85 959	22 000	1 167 129	4.4	5	98	5.1
23	87	50	Telefonos de México S.A. de C.V.	Mexico	Telecommunications	5 025	23 195	3 553	15 119	15 277	75 484	21.8	29	52	55.8
24	34	11	Flextronics International Ltd. <sup>1</sup>	Singapore	Electrical & electronic equipment	5 009	10 958	6 707	15 288	96 695	99 000	62.4	125	138	90.6
25	69	25	Kia Motors	Republic of Korea	Motor vehicles	4 984	15 851	8 353	20 329	10 296 <sup>m</sup>	32 745	34.7	13	16	81.3
26	47	69	YTL Corp. Berhad	Malaysia	Utilities	4 832	7 658	660	1 306	1 951 <sup>9</sup>	6 295	48.2	55	155	35.5
27	49	83	Sinochem Corp. <sup>6</sup>	China	Petroleum expl./ref./distr.	4 820	8 375	18 711	22 646	311	21 048	47.2	35	165	21.2
28	18	54	Benq Corp.	Taiwan Province of China	Computer and related activities	4 711	5 066	3 577	5 381	16 495	19 765	81.0	7	14	50.0
29	81	90	New World Development Co., Ltd.	Hong Kong, China	Diversified	4 622	14 726	615	3 064	16 636 <sup>m</sup>	53 000	27.6	8	65	12.3
30	15	55	Star Cruises <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Transport	4 557	5 411	1 590	1 955	16 674	19 800	83.3	2	4	50.0
31	85	70	Quanta Computer Inc	Taiwan Province of China	Computer and related activities	4 451	11 561	613	14 588	14 895 <sup>i</sup>	44 687	25.3	2	6	33.3
32	27	31	Orient Overseas International Ltd <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Transport and storage	4 435	4 815	1 673	4 696	5 206	6 115	71.0	30	41	73.2
33	56	87	Metalurgica Gerdau S.A.	Brazil	Metal and metal products	4 158	9 390	4 809	9 083	8 814	25 253	44.0	4	22	18.2
34	25	43	China Resources Enterprises	Hong Kong, China	Petroleum expl./ref./distr.	3 998	5 864	4 250	7 037	85 000	90 000	74.3	6	10	60.0
35	7	56	Asia Fond & Properties	Singapore	Food and beverages	3 916	4 177	1 499	1 518	34 767 <sup>9</sup>	45 000	89.9	2	4	50.0
36	45	41	MTN Group Limited	South Africa	Telecommunications	3 896	7 085	1 787	4 302	4 594	8 630	49.9	16	26	61.5
37	17	9	Shangri-La Asia Limited	Hong Kong, China	Hotels	3 887	4 263	654	842	14 245 <sup>9</sup>	18 400	82.1	49	53	92.5
38	31	13	Seppi Limited	South Africa	Paper	3 671	5 708	3 697	5 018	8 717 <sup>9</sup>	15 618	64.6	34	38	89.5
39	13	60	Galaxy Entertainment Group Limited	Hong Kong, China	Leisure	3 265	3 404	103	167	3 763 <sup>m</sup>	3 944	84.5	25	53	47.2
40	5	57	Guangdong Investment Limited	Hong Kong, China	Diversified	3 245	3 746	656	677	3 235	3 470	92.3	10	20	50.0

**Annex table A.I.14. The top 100 non-financial TNCs from developing countries, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup> (continued)**  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy	Industry <sup>d</sup>	Assets		Sales		Employment		No. of affiliates			
						Foreign <sup>e</sup>	Total	Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign	Total	TNI <sup>b</sup> (Per cent)	Total	Foreign	Total
41	48	44	Steinhoff International holdings	South Africa	Domestic appliances	3 220	5 037	2 262	5 097	18 000	50 000	48.1	6	10	60.0
42	43	53	Lenovo Group	China	Computer and related activities	3 147	5 071	8 456	13 357	5 300	19 500	50.8	18	34	52.9
43	68	16	Taiwan Semiconductor Manufacturing Co Lt	Taiwan Province of China	Computer and related activities	2 745	15 450	4 643	8 115	6 624	21 950	35.1	8	9	88.9
44	61	24	Compal Electronics Inc	Taiwan Province of China	Machinery and equipment	2 732	4 673	161	8 081	15 318 <sup>m</sup>	26 207	39.6	9	11	81.8
45	78	99	China National Offshore Oil Corp. <sup>*</sup>	China	Petroleum and natural gas	2 716	14 221	3 775	8 606	567	2 696	28.0			
46	66	77	Gold Fields Limited	South Africa	Metal and metal products	2 672	4 821	900	2 309	6 155	54 622	35.2	2	7	28.6
47	95	92	Telekom Malaysia Berhad	Malaysia	Telecommunications	2 484	10 895	513	3 688	3 086 <sup>j</sup>	34 771	15.1	7	70	10.0
48	35	64	Fraser & Neave Limited	Singapore	Food & beverages	2 321	5 377	1 601	2 566	11 693 <sup>j</sup>	15 134	60.9	60	134	44.8
49	53	84	Keppel Corporation Limited	Singapore	Diversified	2 319	6 258	1 586	3 418	12 173	23 625	45.0	49	247	19.8
50	38	34	Acer Inc.	Taiwan Province of China	Electrical & electronic equipment	2 254	5 223	5 060	10 223	5 532 <sup>j</sup>	6 554	59.0	45	67	67.2
51	86	98	FEMSA-Fomento Económico Mexicano	Mexico	Food & beverages	2 218	11 691	1 761	9 796	30 611	90 731	23.6	7	147	4.8
52	36	19	TCL Corporation	China	Electrical & electronic equipment	2 179	3 767	4 282	6 402	37 892 <sup>m</sup>	65 506	60.9	28	33	84.8
53	2	23	First Pacific Company Limited	Hong Kong, China	Electrical & electronic equipment	2 147	2 347	1 986	1 986	46 668 <sup>j</sup>	46 663	97.1	28	34	82.4
54	82	74	San Miguel Corporation	Philippines	Food & beverages	2 145	6 379	1 374	4 273	4 118 <sup>j</sup>	26 500	27.1	6	20	30.0
55	58	93	Barclayworld Ltd	South Africa	Diversified	2 079	4 523	2 594	6 229	9 135	25 963	40.9	3	30	10.0
56	21	7	Yue Yuen Industrial Holdings Limited	Hong Kong, China	Textiles and leather	2 034	3 133	2 293	3 155	264 781 <sup>j</sup>	265 000	79.2	47	50	94.0
57	26	39	Neptune Orient Lines Ltd. <sup>1</sup>	Singapore	Transport and storage	2 034	4 815	5 799	7 271	10 863	11 853	71.2	65	104	62.5
58	40	81	City Developments Limited <sup>1</sup>	Singapore	Hotels	1 957	6 547	811	1 427	11 872	14 086	57.0	33	127	26.0
59	14	14	Beijing Enterprises Holdings Ltd.	Hong Kong, China	Diversified	1 938	2 538	1 455	1 458	30 248 <sup>m</sup>	39 600	84.2	49	55	89.1
60	54	73	Sime Darby Berhad	Malaysia	Diversified	1 899	4 295	3 205	4 933	6 337 <sup>j</sup>	24 916	44.9	75	243	30.9
61	9	42	Li & Fung Limited <sup>n</sup>	Hong Kong, China	Wholesale trade	1 898	1 969	6 931	7 174	5 064	7 629	86.5	70	115	60.9
62	33	71	Orascom Construction	Egypt	Construction	1 892	3 107	1 329	1 983	24 354 <sup>m</sup>	40 000	62.9	1	3	33.3
63	65	86	Misc Corp. Berhad	Malaysia	Transport	1 764	7 020	1 672	2 848	2 241 <sup>n</sup>	8 916	36.3	6	32	18.8
64	24	29	Techtron Industries Company Limited	Hong Kong, China	Machinery and equipment	1 643	2 628	2 884	2 884	13 786 <sup>n</sup>	22 053	75.0	14	19	73.7
65	32	6	TPV Technology Limited <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Wholesale trade	1 622	3 054	4 311	5 054	10 944	20 609	63.8	16	17	94.1
66	72	65	Swire Pacific Limited	Hong Kong, China	Business services	1 598	16 080	1 441	2 443	21 044 <sup>u</sup>	63 500	34.0	32	74	43.2
67	80	47	United Microelectronics Corporation	Taiwan Province of China	Electrical & electronic equipment	1 543	10 399	2 742	4 701	1 186 <sup>j</sup>	12 000	27.7	7	12	58.3
68	75	94	Naspers Limited	South Africa	Media	1 421	2 741	587	2 483	2 050 <sup>j</sup>	12 607	30.6	1	11	9.1
69	44	35	Delta Electronics Inc.	Taiwan Province of China	Electrical & electronic equipment	1 392	2 491	749	2 480	2 915 <sup>j</sup>	4 450	50.6	8	12	66.7
70	11	37	Espiril Holdings Limited <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Textiles and leather	1 378	1 658	2 727	3 012	6 981	8 400	85.6	31	47	66.0
71	6	100	Cofo International Ltd. <sup>*</sup>	China	Food & beverages	1 372	1 400	2 004	2 179	5 417 <sup>v</sup>	6 507	91.1			
72	88	1	Chunghua Picture Tubes	Taiwan Province of China	Computer and related activities	1 324	7 512	843	3 145	4 043 <sup>n</sup>	22 945	20.7	6	6	100.0
73	23	45	Cheng Shin Rubber Industries Company	Taiwan Province of China	Rubber tyres	1 287	1 669	808	1 135	11 943 <sup>n</sup>	15 486	75.2	3	5	60.0
74	29	8	Stats Chipcap Limited	Singapore	Diversified	1 280	2 393	1 144	1 157	7 031 <sup>n</sup>	13 142	68.6	14	15	93.3
75	74	68	CMC Magnetics Corp.	Taiwan Province of China	Computer and related activities	1 278	2 918	113	1 017	3 242 <sup>m</sup>	7 400	32.9	4	11	36.4
76	8	22	China Merchants Holdings International	Hong Kong, China	Diversified	1 276	1 458	334	383	2 720	2 973	88.7	20	24	83.3

/...

**Annex table A.I.14. The top 100 non-financial TNCs from developing countries, ranked by foreign assets, 2005<sup>a</sup> (concluded)**  
(Millions of dollars and number of employees)

Ranking by: Foreign assets	TNI <sup>b</sup>	II <sup>c</sup>	Corporation	Home economy	Industry <sup>d</sup>	Assets		Sales		Employment		TNI <sup>b</sup> (Percent)		No. of affiliates	
						Foreign <sup>e</sup>	Total	Foreign <sup>f</sup>	Total	Foreign	Total	Foreign	Total	Foreign	Total
77	3	48	Tianjin Development Holdings Limited	Hong Kong, China	Diversified	1 265	1 339	289	289	3 591 <sup>m</sup>	3 800	96.3	15	26	57.7
78	51	30	Advanced Semiconductor Engineering Inc	Taiwan Province of China	Computer and related activities	1 255	3 996	2 047	2 558	8 272	29 039	46.6	11	15	73.3
79	39	89	Gruma S.A. de C.V.	Mexico	Food & beverages	1 231	2 484	1 682	2 475	9 337	16 582	57.9	6	47	12.8
80	91	59	Imperial Holdings	South Africa	Motor vehicles	1 206	5 938	1 745	8 554	6 434	39 412	19.0	35	71	49.3
81	55	27	Noble Group Limited <sup>1</sup>	Hong Kong, China	Wholesale trade	1 193	2 849	5 978	11 790	502	1 200	44.8	26	33	78.8
82	63	28	Yang Ming Marine Transport Corporation	Hong Kong, China	Transport	1 173	2 787	775	2 979	1 309 <sup>m</sup>	3 111	36.7	34	46	73.9
83	96	58	PCCW Limited	Hong Kong, China	Telecommunications	1 160	6 872	243	2 902	2 116 <sup>h</sup>	14 108	13.4	2	4	50.0
84	12	72	Unimicron Technology	Taiwan Province of China	Electrical & electronic equipment	1 150	1 206	548	859	12 510 <sup>m</sup>	13 117	84.9	1	3	33.3
85	77	61	Bluestar Group Limited	South Africa	Business services	1 134	3 303	3 562	10 149	13 691	88 737	28.2	60	129	46.5
86	71	85	Grupo Inasa	Mexico	Metal and metal products	1 118	3 316	1 549	3 635	3 154 <sup>h</sup>	12 010	34.2	4	21	19.0
87	79	78	Grupo Bimbo S.A. de CV	Mexico	Food & beverages	1 112	1 981	1 503	5 205	17 801 <sup>h</sup>	81 000	27.8	21	74	28.4
88	57	36	Wistron Corp.	Taiwan Province of China	Machinery and equipment	1 101	4 892	706	5 271	10 157 <sup>m</sup>	18 095	41.9	8	12	66.7
89	92	91	Genting Berhad	Malaysia	Hotels	1 084	1 142	2 897	2 976	4 500 <sup>m</sup>	20 000	16.6	14	124	11.3
90	1	20	Dalatec Limited <sup>o</sup>	South Africa	Computer and related activities	1 083	4 398	2 379	4 452	2 530	2 440	98.7	47	56	83.9
91	70	38	Sembcorp Industries Limited	Singapore	Diversified	1 069	21 496	6 505	17 838	976 <sup>h</sup>	12 540	34.2	35	54	64.8
92	93	95	Reliance Industries Limited	India	Chemicals	952	1 858	335	2 582	12 277 <sup>m</sup>	23 977	16.4	4	51	7.8
93	62	5	Mitac International Corp.	Taiwan Province of China	Metal and metal products	950	5 786	2 514	14 540	733	34 141	12.0	44	82	53.7
94	97	52	China Minerals Corp. <sup>k</sup>	China	Petroleum expl./ref./distr.	945	15 837	293	22 659	277	7 843	3.6	9	39	23.1
95	100	82	PTT Public Company Limited	Thailand	Transport	926	947	6	10	280 <sup>m</sup>	296	86.2	8	9	88.9
96	10	16	Road King Infrastructure Limited	Hong Kong, China	Food & beverages	925	976	648	688	24 764 <sup>h</sup>	25 687	95.1	126	129	97.7
97	4	2	Want Want Holdings Ltd.	Singapore	Metal and metal products	909	1 215	427	440	31 407 <sup>m</sup>	42 000	82.2	12	20	60.0
98	16	46	Asia Aluminum Holdings Limited	Hong Kong, China	Tourism	886	1 805	518	734	4 925	10 037	56.2	33	59	55.9
99	41	49	China Travel International Investment Ho	Hong Kong, China	Computer and related activities	885	998	727	1 212	12 087	13 631	79.1	5	7	71.4
100	22	32	Elitegroup Computer System Corp.	Taiwan Province of China											

Source: UNCTAD/Erasmus University database.

<sup>a</sup> All data are based on the companies' annual reports unless otherwise stated. Data of affiliates are from the Who Owns Whom database.

<sup>b</sup> TNI is calculated as the average of the following three ratios: foreign assets to total assets, foreign sales to total sales and foreign employment to total employment.

<sup>c</sup> II, the "Internationalization Index" is calculated as the number of foreign affiliates divided by the number of all affiliates. (Note: Affiliates counted in this table refer to only majority-owned affiliates).

<sup>d</sup> Industry classification for companies follows the United States Standard Industrial Classification as used by the United States Securities and Exchange Commission (SEC).

<sup>e</sup> In a number of cases, companies reported only partial foreign assets. In these cases, the ratio of the partial foreign assets to total assets to calculate the total foreign assets.

<sup>f</sup> Foreign sales are based on the origin of the sales. In a number of cases companies reported sales only by destination.

<sup>g</sup> Foreign employment data are calculated by applying the share of foreign employment in total employment of the previous year to total employment of 2005.

<sup>h</sup> Foreign assets data are calculated by applying the share of foreign assets in total assets of the previous year to total assets of 2005.

<sup>i</sup> Foreign sales data are calculated by applying the share of foreign sales in total sales of the previous year to total sales of 2005.

<sup>j</sup> Data for foreign activities are outside Hong Kong and mainland China.

<sup>k</sup> Data were obtained from the company in response to an UNCTAD survey.

<sup>l</sup> Data for foreign activities are outside Asia.

<sup>m</sup> Foreign employment data are calculated by applying the average of the shares of foreign employment in total employment of all companies in the same industry (omitting the extremes) to total employment.

<sup>n</sup> Domestic assets are present as "Australasia".

<sup>o</sup> Data for foreign activities are outside Africa.

Note: The list covers non-financial TNCs only. In some companies, foreign investors may hold a minority share of more than 10 per cent.

**Annex table A.I.15. The top 50 financial TNCs ranked by the Geographical Spread Index, 2005<sup>a</sup>**  
(Millions of dollars, number of employees)

Rank 2005	GSI	Rank 2004	GSI	Financial TNCs	Home economy	Assets		Employees		Affiliates	
						Total	Total	Total	Number of foreign affiliates	II	Number of host countries
1	66.0	2	64.7	Citigroup Inc	United States	1 494 037	307 000	641	377	58.8	74
2	61.7	1	64.0	GE (General Electric) Capital Corporation	United States	475 273	77 500	1 425	1 085	76.1	50
3	60.5	4	58.6	Allianz SE	Germany	1 133 770	177 625	776	580	74.7	49
4	60.1	3	60.5	UBS AG	Switzerland	1 572 710	69 569	393	338	86.0	42
5	58.4	6	58.5	Generali Group	Italy	397 308	61 561	311	259	83.3	41
6	57.5	9	53.6	HSBC Holdings PLC	United Kingdom	1 498 028	268 471	1 148	717	62.5	53
7	57.3	7	57.2	Zurich Financial Services	Switzerland	297 905	52 010	312	301	96.5	34
8	56.9	5	58.6	BNP Paribas	France	1 482 838	101 917	700	454	64.9	50
9	56.5	8	54.4	Unicredit Group	Italy	920 878	138 815	1 059	1 024	96.7	33
10	56.0	12	51.5	AXA Group	France	665 091	78 800	645	518	80.3	39
11	54.2	10	53.1	Societe Generale	France	999 795	100 186	460	270	58.7	50
12	53.9	13	51.0	Credit Suisse Group	Switzerland	1 011 504	63 523	314	268	85.4	34
13	51.5	14	47.8	ABN Amro Holding NV	Netherlands	1 035 814	98 080	1 177	665	56.5	47
14	49.5	11	51.8	Deutsche Bank AG	Germany	987 961	63 427	678	438	64.6	38
15	47.2	..	..	GMAC (General Motors) Financial Services	United States	320 516	33 900	283	166	58.7	38
16	42.9	15	43.7	Grupo Santander Central Hispano SA	Spain	943 896	128 408	475	302	63.6	29
17	42.3	19	40.0	American International Group Inc (AIG)	United States	853 370	97 000	381	162	42.5	42
18	41.8	20	40.0	ING Groep NV	Netherlands	1 364 208	115 300	802	379	47.3	37
19	41.5	17	41.9	Credit Agricole SA	France	1 244 385	62 112	365	161	44.1	39
20	37.3	..	..	Bank Of Nova Scotia	Canada	265 126	46 631	77	51	66.2	21
21	36.5	..	..	Standard Chartered Bank	United Kingdom	214 415	43 899	117	65	55.6	24
22	35.8	..	..	Skandinaviska Enskilda Banken	Sweden	237 295	18 948	171	122	71.3	18
23	34.8	23	34.7	KBC Groupe SA	Belgium	383 748	51 622	228	162	71.1	17
24	34.8	..	..	Natexis Banque Populaire	France	198 017	12 973	228	81	35.5	34
25	34.7	25	34.5	Banca Intesa	Italy	320 974	57 632	131	83	63.4	19
26	34.6	24	34.6	Royal Bank Of Canada	Canada	396 993	..	180	135	75.0	16
27	34.4	18	40.2	Merrill Lynch & Company Inc	United States	681 015	54 600	156	84	53.8	22
28	34.3	27	30.6	Morgan Stanley	United States	898 523	53 218	205	127	62.0	19
29	34.2	21	36.0	JP Morgan Chase & Company	United States	1 198 942	168 847	382	179	46.9	25
30	33.5	..	..	Nomura Holdings Inc	Japan	321 380	14 344	120	64	53.3	21
31	33.1	30	30.1	Barclays	United Kingdom	923 671	113 300	521	146	28.0	39
32	31.0	33	27.8	Mitsubishi UFJ Financial Group	Japan	1 009 517	43 948	101	57	56.4	17
33	30.8	31	28.6	Manulife Financial Corp.	Canada	322 171	20 000	82	60	73.2	13
34	30.7	26	30.8	BBV Argentaria SA	Spain	455 580	94 681	208	89	42.8	22
35	30.0	41	23.4	Dexia	Belgium-lux	599 746	19 891	183	103	56.3	16
36	29.8	29	30.3	Goldman Sachs Group Inc	United States	705 500	22 425	132	69	52.3	17
37	29.8	28	30.3	Nordea Bank AB	Sweden	384 302	28 925	124	100	80.6	11
38	29.6	32	28.1	Aviva	United Kingdom	440 400	54 791	520	217	41.7	21
39	28.1	39	24.5	Aegon NV	Netherlands	367 005	27 159	385	202	52.5	15
40	27.6	..	..	Bank Of China Limited	China	585 518	209 265	45	43	95.6	8
41	27.0	34	27.6	Commerzbank AG	Germany	518 688	33 056	256	104	40.6	18
42	26.5	..	..	Canadian Imperial Bank Of Commerce	Canada	236 843	37 308	70	49	70.0	10
43	25.6	35	26.4	Danske Bank A/S	Denmark	384 527	19 128	73	48	65.8	10
44	25.0	..	..	Svenska Handelsbanken AB	Sweden	198 595	9 413	67	28	41.8	15
45	25.0	37	25.7	Sumitomo Mitsui Financial Group	Japan	928 602	40 663	77	37	48.1	13
46	24.8	45	19.5	Fortis NV	Belgium	858 138	57 088	74	38	51.4	12
47	24.8	40	23.6	Royal Bank Of Scotland Group	United Kingdom	776 827	137 000	1 229	260	21.2	29
48	23.7	42	22.5	Prudential Financial Inc	United States	417 776	38 853	109	47	43.1	13
49	23.6	36	26.0	Mizuho Financial Group	Japan	1 332 057	45 180	93	40	43.0	13
50	21.7	43	21.7	Prudential Group	United Kingdom	352 524	31 661	240	63	26.3	18

Source: UNCTAD.

<sup>a</sup> All data are based on the companies' annual reports unless otherwise stated. Data on affiliates are based on the Dun and Bradstreet's, *Who Owns Whom* database.

<sup>b</sup> GSI, the "Geographical Spread Index", is calculated as the square root of the Internationalization Index multiplied by the number of host countries.

<sup>c</sup> II, the "Internationalization Index", is calculated as the number of foreign affiliates divided the number of all affiliates (Note: Affiliates counted in this table refer to only majority-owned affiliates).

# الملحق رقم ( 7 )

## Socio-économiques

### Principaux indicateurs macro-économiques

	Unité	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
<b>Secteur réel</b>								
Le produit intérieur brut	GDA	3238,1	4123,5	4260,8	4546,1	5263,9	6126,7	7477,8
Le PIB/habitant	en DA	108064	135572	137984	144979	165281	189305	227413
Le PIB/habitant	en \$	1623	1801	1786	1819	2136	2627	3100
Déflateur du PIB	en %	10,4	24,6	0,7	1,7	8,3	10,7	16,1
Déflateur du PIB HH	en %	4,3	5,6	6,6	3,2	4,4	5,3	3,7
Variation de l'indice prix à la consommation (Inflation en moyenne annuelle)	en %	206	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6
<b>Variation annuelle en volume</b>								
Variation annuelle du PIB en volume	en %	3,2	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1
dont								
Le Pib hors hydrocarbures	en %	2,4	1,2	5,4	5,3	6	6,2	5,1
Hydrocarbures	en %	6,1	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,1
Agriculture	en %	2,7	-5	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9
Industrie	en %	1,6	1,2	2	2,9	1,5	2,6	3,3
BTP	en %	1,4	5,1	2,8	8,2	5,5	8	7,1
Services	en %	3,5	2,1	6	5,3	4,2	7,7	6,2
<b>Structure de la VA totale</b>								
Agriculture	en %	13,8	10,1	11,8	11,4	12	11,4	9,3
Hydrocarbures	en %	34,3	47,1	41,4	40,3	43,4	45,9	52,5
Industrie	en %	10,4	8,5	9	8,9	8	7,3	6,2
BTP	en %	11,8	9,8	10,3	11,2	10,3	9,9	8,8
Services	en %	29,6	24,6	27,5	28,3	29,3	25,5	23,1
<b>Epargne - investissement</b>								
Epargne intérieur	% du PIB	31,6	44,8	42	40,9	44,9	47,7	54
Epargne extérieur		-3	-3,5	-1,8	2	-1,3	-0,9	-1,6
Epargne national		28,7	41,3	40,2	42,9	43,6	46,8	52,5
Investissement		24,4	20,7	22,7	24,4	24	24,1	23,9

(accumul, brute/le PIB)								
Population totale en milieu d'année	Milliers	29965	30416	30879	31357	31848	32364	32882
Population active	Milliers	8589	8852	9077	9307	9540	9683	9828
Population occupée	Milliers	6073	6241	6599	6919	7275	7969	8325
Taux de chômage	%	29,3	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3
Taux de change	DA/\$	66,57	75,26	77,26	79,7	77,39	72,06	73,36
Prix moyen du pétrol (sahara brend)	\$/baril	18,01	28,47	24,76	24,76	28,91	39,48	54,54
<b>Secteur extérieur</b>								
Importation de B & S	G\$	11,58	11,39	12,19	13,9	16,24	21,6	24,33
Exportation de B & S	G\$	13,18	22,59	20,07	20,13	26,23	34,22	48,64
Exportation d'hydrocarbures	G\$	12,04	21,07	18,5	18,09	23,98	31,53	45,6309
Balance commerciale	G\$	3,49	3,49	3,49	3,49	3,49	3,49	24,32
Solde du compte courant	G\$	0,16	9,29	6,87	5,05	9,04	11,84	19,39
Réserve de change	G\$	4,407	11,91	17,963	23,11	32,94	43,1	56,18
Service de dette extérieure/export B&S	en %	38,82	20,75	21,87	21,01	16,05	16,49	
Encours de la dette extérieure à MLT	G\$	28,14	24,09	22,44	22,54	23,2	21,41	
<b>Secteur financier</b>								
Recettes budgétaire de l'état	GDA	950,5	1577,8	1505,53	1603,19	1966,59	2226,23	3025
Fiscalité pétrolière	GDA	560,1	1173,24	956,4	942,904	1284,98	1485,7	2260
Dépenses budgétaires	GDA	961,7	1178,11	1321,03	1550,7	1752,69	1902,47	2100
Dépenses de fonctionnement	GDA	774,8	856,2	963,6	1097,8	1199	1371,2	1240
Dépenses d'équipement	GDA	186,9	321,9	357,4	452,9	553,6	531,2	860
Solde budgétaire	GDA	-11,2	399,7	184,5	52,5	213,9	323,8	925
Solde global trésor hors ppal dette publique	GDA	-16,5	398,5	171	10,4	262,9	444,4	
Solde global trésor hors ppal dette publique	% du PIB	-0,5	9,7	4	0,2	5	7,3	
<b>Monnaie</b>								
Masse monétaire (M2)	GDA		2022,54	2473,52	2901,53	3354,38	3756,23	
Avoirs extérieurs nets	GDA		775,9	1310,8	1755,7	2342,6	3120,23	
Crédit de l'état	GDA		677,5	569,7	578,7	423,4	-29,8	
Crédits à l'économie	GDA		993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1540,6	
Ratios de liquidité (moyenne M2/PIB)	%		49	58,1	63,9	63,7	61,5	

## الملحق رقم ( 8 )

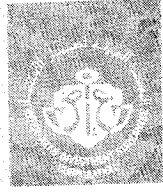
توزيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر تبعا لبلداتها الأصل

(الفترة 94-2001، المبالغ بـمليون دينار)

البلد	العدد	%	العمالة	%	المبالغ	%
فرنسا	91	21	6783	13	20752	7
إيطاليا	47	11	7003	13	12234	4
إسبانيا	34	8	3914	8	10855	4
تونس	25	6	1473	3	1807	1
ألمانيا	23	5	5803	11	8908	3
الصين	22	5	1834	4	1686	1
سوريا	22	5	1716	3	1290	-
الأردن	19	4	1182	2	11590	4
تركيا	17	4	2250	4	2550	1
USA	16	4	2242	4	5227	2
بريطانيا	15	3	2773	5	6279	2
بلجيكا	14	3	2048	4	1430	1
كندا	14	3	999	2	20554	7
سويسرا	10	2	1014	2	678	-
مصر	8	2	1614	3	19223	7
السعودية	7	2	1671	3	4601	2
إنجلترا	6	1	127	-	364	-
ليبيا	5	1	319	1	6235	2

البلد	العدد	%	العمالة	%	المبالغ	%
قطر	5	1	643	1	8675	3
البحرين	3	1	589	1	3748	1
هولندا	3	1	284	1	1081	-
العراق	3	1	97	-	263	-
متعددة	3	1	656	1	9944	4
النمسا	2	-	27	-	229	-
بهامس	2	-	348	1	1371	-
قبرص	2	-	154	-	897	-
كوريا ج	2	-	513	1	256	-
الإمارات	2	-	1110	2	98203	35
إيرلندا	2	-	1308	3	1005	-
فلسطين	2	-	65	-	179	-
أوكرانيا	2	-	65	-	179	-
اليمن	2	-	833	2	1079	-
إفريقيا ج	1	-	21	-	469	-
الدانمارك	1	-	10	-	-	-
اليونان	1	-	110	-	432	-
اليابان	1	-	61	-	171	-
لكسمبورغ	1	-	35	-	4724	2
المغرب	1	-	39	-	97	-
بولونيا	1	-	39	-	97	-
السنغال	1	-	6	-	7	-
تشيكيا	1	-	24	-	72	-
الهند	1	-	-	-	13600	5
المجموع	440	100	51909	100	282283	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002



## الملحق رقم ( 9 )

### جدول رقم (10/27) قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الأردنية الديمقراطية الشعبية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
116	117	116	117
مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)	مؤشر ضمان الحقوق (0 - 10)	مؤشر صمود الأعمال (0 - 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)
مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	مؤشر معلومات الائتمان (0 - 6)	مؤشر صمود الأعمال (0 - 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)
مدى تغطية سجلات المالك العامة (كثيية من الافراد البالغين)	مدى تغطية سجلات المالك العامة (كثيية من الافراد البالغين)	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (0 - 10)	سهولة مقاضاة المساهمين لإدارة (0 - 10)
مدى تغطية سجلات المالك الخاصة (كثيية من الافراد البالغين)	مدى تغطية سجلات المالك الخاصة (كثيية من الافراد البالغين)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 - 10)
دفع الضرائب	دفع الضرائب	توظيف العمالة	توظيف العمالة
عدد الدفوعات (عدد)	عدد الدفوعات (عدد)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 - 100)
الوقت (ساعة بالسنه)	الوقت (ساعة بالسنه)	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)	مؤشر وجود ساعات العمل (0 - 100)
نسبة ضريبة الازياج	نسبة ضريبة الازياج	مؤشر صعوبة فصل المالكين (0 - 100)	مؤشر صعوبة فصل المالكين (0 - 100)
نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الازياج)	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الازياج)	مؤشر صعوبة التوظيف (كثيية من الراتب)	مؤشر صعوبة التوظيف (كثيية من الراتب)
نسبة الضرائب الاخرى (من الازياج)	نسبة الضرائب الاخرى (من الازياج)	تكلفة التوظيف (كثيية من قيمة الملكية)	تكلفة التوظيف (كثيية من قيمة الملكية)
إجمالي الضرائب (كثيية من إجمالي الربح)	إجمالي الضرائب (كثيية من إجمالي الربح)	تكلفة التوظيف من العمل (عدد الرواتب الأسبوعي)	تكلفة التوظيف من العمل (عدد الرواتب الأسبوعي)
إلتقاء المقود	إلتقاء المقود	تسجيل الملكية	تسجيل الملكية
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
التكلفة (كثيية من الدين)	التكلفة (كثيية من الدين)	التكلفة (كثيية من قيمة الملكية)	التكلفة (كثيية من قيمة الملكية)
تصغية وإغلاق المشروع	تصغية وإغلاق المشروع	التجارة عبر الحدود	التجارة عبر الحدود
الوقت (بالسنوات)	الوقت (بالسنوات)	عدد وثائق التصدير	عدد وثائق التصدير
التكلفة (كثيية من الأموال بعد الإفلاس)	التكلفة (كثيية من الأموال بعد الإفلاس)	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
		عدد وثائق الاستيراد	عدد وثائق الاستيراد
		الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
		تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
		استخراج التراخيص	استخراج التراخيص
		عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
		عدد أيام العمل	عدد أيام العمل
		التكلفة (كثيية من الدخل القومي للفرد)	التكلفة (كثيية من الدخل القومي للفرد)

\*الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الترتيبية من 175 دولة.  
\*ليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع التبعة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.  
\*ليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع التبعة يمكن بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\*ليل التوظيف والائتمان: ارتفاع التبعة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.  
\*الرقم أمام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الرعي.

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER PIB AM T TOU RC TDE INF
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INF, T, TOU, AM, TDE <sup>a</sup> , RC, PIB <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,985 <sup>a</sup>	,970	,900	55,31036	2,454

a. Predictors: (Constant), INF, T, TOU, AM, TDE, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	296898,47	7	42414,067	13,864	,027 <sup>a</sup>
	Residual	9177,707	3	3059,236		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), INF, T, TOU, AM, TDE, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1656,222	440,050		3,764	,033
	PIB	4,069	23,417	1,198	,174	,873
	AM	-9,749	27,433	-2,224	-,355	,746
	T	-6,112	1,656	-,595	-3,690	,035
	TOU	-,784	4,694	-,076	-,167	,878
	RC	,325	,311	1,054	1,043	,374
	TDE	-3,410	2,844	-,701	-1,199	,317
	INF	,098	1,320	,015	,074	,945

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER PIB AM T TOU RC TDE
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T, AM, TOU, RC, PIB		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,985 <sup>a</sup>	,970	,925	47,94436	2,478

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, TOU, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	296881,53	6	49480,255	21,526	,005 <sup>a</sup>
	Residual	9194,649	4	2298,662		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, TOU, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1641,420	340,258		4,824	,008
	PIB	3,135	17,138	,923	,183	,864
	AM	-8,761	20,811	-1,999	-,421	,695
	T	-6,155	1,347	-,599	-4,568	,010
	TOU	-,640	3,707	-,062	-,173	,871
	RC	,337	,228	1,094	1,476	,214
	TDE	-3,353	2,373	-,689	-1,413	,231

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER PIB AM T RC TDE
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modein\_dice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T, AM, RC, PIB <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,985 <sup>a</sup>	,970	,939	43,04234	2,514

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig. <sup>a</sup>
1	Regression	296812,96	5	59362,593	32,042	,001 <sup>a</sup>
	Residual	9263,216	5	1852,643		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, RC, PIB

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig. <sup>a</sup>
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1601,988	226,492		7,073	,001
	PIB	4,811	12,682	1,416	,379	,720
	AM	-11,009	14,578	-2,512	-,755	,484
	T	-6,136	1,206	-,597	-5,089	,004
	RC	,343	,203	1,114	1,694	,151
	TDE	-3,019	1,238	-,620	-2,439	,059

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER AM T RC TDE
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T, <sup>a</sup> AM, RC		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,984 <sup>a</sup>	,969	,948	39,85347	2,498

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, RC

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	296546,38	4	74136,596	46,677	,000 <sup>a</sup>
	Residual	9529,794	6	1588,299		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM, RC

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1587,680	206,783		7,678	,000
	AM	-5,539	1,972	-1,264	-2,808	,031
	T	-6,301	1,042	-,613	-6,050	,001
	RC	,378	,167	1,227	2,262	,064
	TDE	-3,329	,861	-,684	-3,864	,008

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER AM T TDE
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T, AM <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,971 <sup>a</sup>	,942	,918	50,21807	2,767

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	288423,20	3	96141,066	38,123	,000 <sup>a</sup>
	Residual	17652,981	7	2521,854		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), TDE, T, AM

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1414,393	242,012		5,844	,001
	AM	-1,319	,806	-,301	-1,637	,146
	T	-7,017	1,250	-,683	-5,613	,001
	TDE	-4,682	,781	-,962	-5,992	,001

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER T TDE
/RESIDUALS DURBIN .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,959 <sup>a</sup>	,920	,900	55,23736	2,085

a. Predictors: (Constant), TDE, T

b. Dependent Variable: IDE

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	281666,85	2	140833,425	46,157	,000 <sup>a</sup>
	Residual	24409,328	8	3051,166		
	Total	306076,18	10			

a. Predictors: (Constant), TDE, T

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1053,048	109,074		9,654	,000
	T	-5,660	1,029	-,551	-5,499	,001
	TDE	-3,628	,487	-,745	-7,445	,000

a. Dependent Variable: IDE

```

GET
FILE='C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER T TDE .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,949 <sup>a</sup>	,900	,800	99,79972

a. Predictors: (Constant), TDE, T

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	179526,11	2	89763,054	9,012	,100 <sup>a</sup>
	Residual	19919,967	2	9959,983		
	Total	199446,07	4			

a. Predictors: (Constant), TDE, T

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1006,051	581,624		1,730	,226
	T	-5,137	6,997	-,239	-,734	,539
	TDE	-3,846	1,642	-,761	-2,343	,144

a. Dependent Variable: IDE

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT IDE
/METHOD=ENTER T TDE .

```

## Regression

[DataSet1] C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\modeindice.sav

### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TDE, T <sup>a</sup>	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: IDE

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,986 <sup>a</sup>	,972	,944	29,69785

a. Predictors: (Constant), TDE, T

### ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	61133,207	2	30566,604	34,657	,028 <sup>a</sup>
	Residual	1763,924	2	881,962		
	Total	62897,131	4			

a. Predictors: (Constant), TDE, T

b. Dependent Variable: IDE

### Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1239,593	152,727		8,116	,015
	T	-7,184	1,247	-,692	-5,759	,029
	TDE	-3,672	,533	-,828	-6,895	,020

a. Dependent Variable: IDE

## الملخص

يدرس هذا البحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الجزائر. و يقوم بتقصي أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مصادرها و توزيعاتها القطاعية، ثم يتناول محددات هذه الاستثمارات، حيث يتم التركيز على الدور الذي تقوم به متغيرات أساسية مثل حجم السوق، الانفتاح التجاري، التضخم و معدل الضرائب. و تتضمن الطرق التطبيقية المستخدمة اختبارات السببية و نماذج الانحدار، حيث تفيد النتائج بمعنوية مستوي معدل الضرائب، و تأثيره السالب، و معدل المديونية الخارجية ذات التأثير السالب، إضافة إلى المتغيرات الكيفية ذات التأثير الموجب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر - الشركات عابرة القارات - التوزيع القطاعي - العولمة - النموذج القياسي - محددات - الاندماج - معدل الضريبة - حجم السوق - معدل المديونية الخارجية.

## Abstract

This project investigates the determinants of Foreign Direct Investment flows into the economy of Algeria. The project firstly discusses FDI with respect to overall trends, sources, and their regional, sectoral and sub-sectoral distributions. The project then focuses on the determinants of FDI where the roles of market size, openness and international trade, inflation, and rate tax. Empirical methods used to gauge the issues include causality tests and conventional regression models where results generally show that activity rate tax levels affect FDI in a robust, negative and significant way. Rate of external debt had a significant negative impact on the Algeria FDI, while the qualitatives variables were mostly significant, and positive in their impacts on FDI inflows.

## Key Words

Foreign Direct Investment - Firm transnational - Sectoral distributions - globalization - Econometric Model - Determinants - Merger - rate tax - market size - Rate of external debt .